منشورات جامعة دمشق
كلية العلوم السياسية

المدخل إلى علم الاقتصاد

الدكتور
يوسف محمد جزان
أستاذ في قسم الاقتصاد الدولي

جامعة دمشق 1429 . 1430 هـ
2008 . 2009 م

المدخل إلى علم الاقتصاد

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

منشورات جامعة دمشق
كلية العلوم السياسية

المدخل إلى علم الاقتصاد

الدكتور
يوسف محمد جزان
أستاذ في قسم الاقتصاد الدولي

جامعة دمشق 1429 . 1430 هـ
2008 . 2009 م

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

المحتويات

الموضـــــوع	الصفحة
مقدمـة :	11
الفصل الأول : أسس علم الاقتصاد – ومفهومه.	17
أولاً : موضوع علم الاقتصاد.	17
1– مصطلح علم الاقتصاد	19
2– تعريف علم الاقتصاد	20
3– منهج البحث لعلم الاقتصاد	23
ثانياً : موجز تاريخ الأفكار والوقائع الاقتصادية	25
1– العصور القديمة	26
2– العصور الوسطى	32
3– العصور الحديثة	42
ثالثاً : قوى الإنتاج الاجتماعية	43
1– القوى المنتجة	43
2– علاقات الإنتاج	44
3– أسلوب الإنتاج	45
4– قانون توافق علاقات الإنتاج مع القوى المنتجة	47
5– بعض المصطلحات الاقتصادية	48
رابعاً : الأنظمة الاقتصادية ما قبل الرأسمالية	50
1– النظام المشاعي البدائي	50
2– النظام الاقتصادي في مجتمع الرق (العبودية)	53
3– النظام الإقطاعي	56
الفصل الثاني : الاقتصاد في المرحلة الرأسمالية	63
أولاً : المذهب الاقتصادي التجاري (الميركنتالية)	63
1– الحركة الفكرية	64
2– التطورات الاقتصادية	65

3- سياسات المذهب التجاري حول الثروة 68
4- بعض الملاحظات حول أفكار المذهب التجاري 70
ثانياً : المذهب الاقتصادي الطبيعي (الفيزوقراط) 71
1- النظام الفيزوقراطي ومفهومه 72
2- الفيزقراطيون وأفكارهم الاقتصادية 73
3- تقييم ونقد الأفكار الاقتصادية للفيزقراطيين 76
ثالثاً : المدرسة الكلاسيكية (التقليدية، الاقتصاد البريطاني الكلاسيكي) 78
1- أهم الأفكار والنظريات الاقتصادية لدى الكلاسيك 78
2- أشكال التبادل ونظريات القيمة 79
3- أهم النظريات التي بحثت في القيمة 82
4- النقود نشأتها، ووظائفها 86
5- الانقلاب الصناعي في أوروبا، مراحله ومظاهره 90
6- الكلاسيك والأسس الفكرية للنظام الاقتصادي الحر 93
رابعاً : أعلام المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية (البريطانية) 97
1- آدم سميث 97
2- دافيد ريكاردو – أهم أفكاره الاقتصادية 104
خامساً : المذهب الاقتصادي التدخلي 109
1- مدرسة الاقتصاد المبتذل 110
2- المدرسة الرومانسية 115
3- المدرسة التاريخية 120
الفصل الثالث : علم الاقتصاد وتطوره في مرحلة ما بعد الكلاسيك 123
أولاً : المدرسة التدخلية، وأهم مفكري الاشتراكية الخيالية 123
1- التيار الاشتراكي الخيالي 123
2- التيار التعاوني 127
ثانياً : الاقتصاد الماركسي المخطط 133
1- ظهور الاقتصاد الاشتراكي ومصادره 134
2- النظرية الاقتصادية الماركسية 138

ثالثاً : الفكر الاقتصادي للمدرسة الحدية 143
1- أهم الأفكار الاقتصادية للمدرسة الحدية 145
2- مدرسة التوازن الاقتصادي 149
3- الاقتصاد في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى 151
رابعاً : المدرسة الكينزية 154
1- أهم الأفكار الاقتصادية لدى كينز 155
2- النظرية الكينزية حول التشغيل 156
الفصل الرابع : علم الاقتصاد وطرق الإنتاج (الندرة والاختيار) 161
أولاً : الأبعاد الاقتصادية للمشاكل غير الاقتصادية 163
ثانياً : المشاكل الاقتصادية المعاصرة 164
1- البطالة والتضخم 164
2- دور الحكومات في الدول 165
3- حياة الأرياف والمدن 165
4- دور الغنى والفقر 166
5- التلوث البيئي 166
ثالثاً : طبيعة المشكلة الاقتصادية وأبعادها (الندرة والاختيار) 167
1- الندرة والاختيار 167
2- الحاجات ووسائل تلبيتها 168
3- المنفعة 170
رابعاً : عناصر المشكلة الاقتصادية 171
1- أساليب علاج المشكلة الاقتصادية 172
خامساً : الأجور في النظام الاقتصادي المعاصر، وسوق العمل 174
1- المستوى العام للأجور 174
2- الأجور في الدول المتقدمة اقتصادياً 176
3- النقابات العمالية – دورها وممارساتها 177
سادساً : الاتجاهات المعاصرة في النظام الاقتصادي الرأسمالي 178
1- الخصائص الجوهرية لطريقة الإنتاج الرأسمالي 179

2- الاتجاه الليبرالي، والليبرالي الجديد 181
الفصل الخامس : المشروعات الاقتصادية 187
أولاً : الوحدات الإنتاجية (المشروعات) 187
ثانياً : العناصر الضرورية للمشروع ونفقات الإنتاج 188
1- تغيرات نفقات الإنتاج في الفترة الطويلة 189
2- توازن النشاط الاقتصادي للمشروع 191
ثالثاً : النظريات المختلفة حول تحديد أثمان عناصر الإنتاج 192
1- الأرض والإيجار 192
2- رأس المال الإنتاجي والأرباح 193
3- رأس المال والفائدة وأسعارها 196
4- الأجور 199
5- أهم النظريات حول الربح والفائدة 200
رابعاً : الجوانب السلبية للعملية الإنتاجية الرأسمالية 203
1- سوء استخدام الموارد الإنتاجية 204
2- نمط توزيع الدخل القومي ومشكلاته 206
3- التطور غير المتوازن لمختلف جوانب النشاط الاقتصادي 207
4- قدرة المستهلك على الاختيار للسلع 208
5- التدخل الحكومي في الأثمان وأثره في السوق 209
الفصل السادس : اقتصاد السوق 213
أولاً : مدخلات الإنتاج ومخرجاته 214
1- الأرض أو الموارد الطبيعية 215
2- العمالة 215
3- رأس المال ومصادره 215
ثانياً : اقتصاد السوق ومفهومه 218
1- ما السوق 218
2- الأسعار والسوق 221
3- رأس المال والملكية 224

ثالثاً : العرض والطلب ودور كل منهما في السوق 226
1- مفهوم العرض 226
2- الطلب ومفهومه 229
3- توازن العرض والطلب 231
4- كفاءة السوق الاقتصادية 232
5- السوق ودوره الاقتصادي 234
رابعاً : اقتصاد السوق الاجتماعي 236
الفصل السابع : 245
الناتج القومي – الدخل القومي – وتأثرهما في الادخار والاستثمار، والاستهلاك
أولاً : الناتج القومي – الدخل القومي – الإنفاق القومي 248
1- الناتج القومي الإجمالي 248
2- الدخل القومي 251
3- الإنفاق القومي 251
4- التدفق الدائري للدخل القومي 254
ثانياً : الاستهلاك 256
ثالثاً : الاستثمار 257
الخاتمة 267
بعض المصطلحات الاقتصادية 273
المراجع 283

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

مُقدّمة

إن علم الاقتصاد هو علم ممتع، فهو يبحث في تقدم الأمم اقتصادياً، ويبحث في فشل تقدم الأمم أو المجتمعات البشرية، فلماذا تقدمت المجتمعات في نهاية القرن العشرين؟ تلك المجتمعات التي عملت على أساس الاقتصاديات المختلطة في أوروبا، وأمريكا الشمالية، وأطراف المحيط الهادي، هذه المجتمعات حققت التقدم والنجاح الذي يعود إلى الفن والعلم الذي توصل إليه علم الاقتصاد.

علم الاقتصاد يبحث في السياسات الاقتصادية، حيث احتدمت المناقشات، وظهر العديد من النظريات والمدارس، والمذاهب الاقتصادية، هذه المدارس أو الإيديولوجيات لها آراؤها وقناعاتها ووجهة نظرها، وقد تكشف العديد من الحقائق العملية الواقعية مع مرور زمن معين، واختفى التبسيط المتعصب لأي من هذه النظريات.

إن علم الاقتصاد تطور ويتطور باستمرار، فالمجتمعات البشرية لم تعد قانعة بما كتبه وقدمه الاقتصادي البريطاني آدم سميث لا سيما في كتابه (ثروة الأمم) لعام 1776م، الذي قال فيه : (إن الناس لا يحصلون على وسيلة عيشهم من نزعة الخير لدى المنتجين، بل من اهتمامهم بمصالحهم الخاصة).

وضع سميث أسس ومبادئ اقتصاد السوق، في تلك الفترة تحررت أوروبا سياسياً من استبداد الأنظمة الملكية، لتبدأ مرحلة تحرير الصناعة والتجارة من السيطرة الارستقراطية الإقطاعية عليها. كما درس سميث كيفية تشكل الأسعار للأرض، والعمالة، ورأس المال، ودور كل عنصر في السوق، وكتب سميث عن كفاءة السوق التي أسماها (اليد الخفية)، أي أولئك الأفراد الذين يعملون لخدمة مصالحهم الذاتية، تلك التي تشكل في النهاية مصلحة المجتمع ككل.

إن دراسة علم الاقتصاد، وفهم الحقائق والمتغيرات الاقتصادية أصبح أمراً حيوياً في معرفة تطور المجتمعات البشرية، لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة للقرن العشرين فشل وانهيار الاقتصاد الاشتراكي القائم على التخطيط المركزي في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية، بينما حققت العديد من الدول ذات الاقتصاديات المختلطة تقدماً مذهلاً، كدول جنوب شرق آسيا (دول النمور الآسيوية)، أو دول أوروبا الغربية، اليابان. وبقيت أمريكا تتطور ببطء دون حدوث هزات اقتصادية؛ كما حدث لبعض الدول العالمية وأصبح العالم أكثر ترابطاً من أي وقت مضى، فهذه هي أكثر من 148 دولة في العالم منخرطة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية يمثلون 90% من التجارة العالمية، وقد تقدمت دول بطلبات –وعددها ثلاثون– للانضمام إلى هذه المنظمة. كما أوجدت

الحواسيب والاتصالات المتطورة سوقاً عالمياً اعتمد ويعتمد التنافس في الكثير من عملياته الإنتاجية والتسويقية، وانشغل العالم بقضايا جديدة واجهته مثل مسائل الذرة – وعلم الهندسة الوراثية (الجينات)، والتقدم العلمي التكنولوجي – ومسائل البيئة وغير ذلك. هكذا تطورت الدول المتقدمة إلى أن حلت الأزمة المالية العالمية، التي تحولت إلى أزمة مالية – اقتصادية منذ نهاية 2008م.

إن علم الاقتصاد هو علم ديناميكي تطور ويتطور مع التبدلات والتغيرات الاجتماعية الاقتصادية العالمية، مع التغيرات في السياسات والتحليلات الاقتصادية التي تواجه أي جيل من البشرية، فهناك العديد من التحديات التي تواجه الأجيال هذه التحديات تتزايد مع كل تغير وتقدم عالمي. ومن التطورات الحديثة في علم الاقتصاد الاهتمام بالقوى المحركة للتنمية الاقتصادية، هذا العلم يهتم باختيار الوسائل والطرق التي تقرر تحقيق تقدم ونجاح في عمليات التنمية الاقتصادية. في الوقت نفسه هناك العديد من المعوقات التي تعترض الإنسان أو الطالب في فهم علم الاقتصاد، ويعود السبب في ذلك إلى كثرة المدارس، وبخاصة مدارس التحليل الاقتصادي، ومن أهمها قضايا العرض والطلب في السوق، فالكلاسيكيات القديمة والحديثة والكينزية وغيرها من المدارس والنظريات، أكدت وتؤكد التوقعات في مسائل توازن السوق وقواها المحركة له.

إن من يراقب المتغيرات في السياسات الاقتصادية والنتائج المترتبة على هذه المتغيرات يدرك أنه لا يمكن لأي مجتمع أو دولة الانعزال وإغلاق حدودها، لتعيش وحيدة دون الانخراط في

الاقتصاديات العالمية، فليس هناك أي أمة تعيش منعزلة فالمجتمعات البشرية كافة تحاول تحسين مستوى معيشتها وعلى المنتجين الصمود بوجه التنافس الكبير ليس الداخلي فقط، بل التنافس العالمي بين الدول، بين الشركات العالمية العملاقة وغيرها.

إن علم الاقتصاد هو علم تجريبي قام ويقوم على دراسة تجارب الشعوب ومدى نجاح هذه التجربة أو تلك، فلاحظنا كيف فشلت تجربة التخطيط المركزي، وكيف أثبتت التجارب نجاح اقتصاد السوق، اقتصاد العرض والطلب، والمنافسة، وكيف نما اقتصاد العديد من دول العالم التي أخذت بهذا الاقتصاد الاجتماعي الحالي أي الدول الثماني المتقدمة في العالم أو غيرها، وكيف أن العديد من الدول عانت وتعاني من المديونية، من العجز الحكومي المالي، وانخفاض المدخرات في دول أخرى، أو ضعف الاستثمارات وما إلى ذلك.

إن فهم السوق العالمي هو سببٌ في اهتمام الناس ودراسة الاقتصاد، ذلك لتفهم قوانين العرض والطلب، وتحسين طرق التقدم في عمليات التنمية الاقتصادية، ورغم التقدم في فهم التحليلات الاقتصادية للظواهر الكلية، كالتضخم والبطالة، والادخار والاستثمار، والدخل والناتج القوميين ...

إلخ، لا بد من دراسة وفهم مبادئ علم الاقتصاد، التي تكفل المعرفة الدقيقة لتطور هذا العلم منذ نشوئه واستقلاله عن الفلسفة ليشكل علماً مستقلاً. وإن دراسة المعارف الاقتصادية تساعد الإنسان الفرد في حياته العملية، وفي تقرير قدراته المستقبلية، والنجاح في عمله المهني المعين، لهذا إن دراسة هذا العلم تعد ضرورية، فهو يناقش المسائل الحيوية والحياتية التي يعاني منها الإنسان خلال مسيرة حياته، كما تعاني منها المجتمعات البشرية، وعلى هذا الأساس يمكن القول إن علم الاقتصاد :

- يدرس كيفية استخدام العمالة وأثمانها، ودور رأس المال، والأرض، وأثمانها كعناصر ضرورية لعمليات الإنتاج.
- يستطلع علم الاقتصاد الأسواق، ودورها في إنجاح عمليات التنمية الاقتصادية.
- يبين هذا العلم مدى تطور أو فعالية وكفاءة القوانين الاقتصادية (الإدارية، التنظيمية، المالية ..إلخ) المؤثرة في الأسواق.
- يدرس هذا العلم العمليات الإنتاجية، وعمليات التبادل، وتوزيع الدخل القومي، كما يبين دور وتأثير السياسة الضريبية، الجمركية، الإنفاق الحكومي، عجز الموازنة الحكومية .. على عمليات التنمية الاقتصادية.
- يبحث هذا العلم في العلاقات الاقتصادية (التجارية) الدولية وأثرها على اقتصاد الدولة المنفردة.
- يبين علم الاقتصاد كيفية الاستخدام الأمثل وطرق ترشيد الموارد المادية المتاحة للدول النامية، بهدف تحقيق تقدم اجتماعي اقتصادي يعمل على تحسين مستويات معيشة السكان. لم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس كيفية استخدام الموارد النادرة المتاحة لإنتاج سلع تحقق للمجتمع المعين تلبية ما أمكن من احتياجاته، ويدرس كيفية توزيع هذه السلع وقيمها بين شرائح المجتمع .

علينا أن ندرك أن السلع محدودة، في حين أن حاجات ورغبات الأفراد غير محدودة، والإنتاج دوماً لم يصل إلى تلبية الرغبات كلها، حتى في الدول المتقدمة المتطورة، وهناك في العديد من الدول ممن يعانون الحرمان والجوع. هذا الفهم والإدراك يقودنا إلى معرفة أهمية الترشيد للموارد، أهمية (الكفاءة)، التي تعني عدم الهدر، لإشباع رغبات وحاجات الناس ما أمكن، فالاقتصاد والاقتصادي يجب أن يدرك أن هناك حقيقة هي الندرة في الموارد المادية المتاحة لهذا المجتمع أو ذاك.

إن علم الاقتصاد المعاصر يجمع بين الاقتصاد التحليلي الجزئي، أي الذي يدرس العمليات الاقتصادية الجزئية على مستوى الوحدات الإنتاجية مثل الضرائب – الأسعار – العرض – الطلب – المرونة – السوق – الشركات .... إلخ. والاقتصاد الكلي الذي يهتم بمجمل الأداء الاقتصادي الذي أتى به الاقتصادي البريطاني كينز في مؤلفه (النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود) لعام 1936م، الذي درس فيه أسباب البطالة والكساد، الدخل، والادخار، والاستثمار، والنقود، ودور البنوك والفائدة، ودور الحكومة في الحد والتخفيف من حدة الظواهر الاقتصادية السلبية، ورغم عدم اعتراف العديد من الاقتصاديين بما قدمه كينز، مازالت دراساته في التحليل الاقتصادي الكلي تعمل حتى يومنا هذا، وها هم الاقتصاديون يطالبون بإخراج آراء كينز من الصناديق المغلقة، إثر ظهور الأزمة المالية الاقتصادية العالمية نهاية عام 2008م. إن الاقتصاد الجزئي والكلي يشكلان علم الاقتصاد الحديث. والأسئلة التي يحاول هذا العلم الإجابة عنها اليوم وباختصار شديد هي :

- ما السلع والخدمات التي يجب إنتاجها اليوم في هذا المجتمع أو ذاك وبأي من الكميات؟
- كيفية إنتاج السلع، من سيقوم بعمليات الإنتاج، وبأي الموارد المادية؟ وما التقنيات التي سيستخدمها أرباب الأعمال (المنتجون)، ما مصادر الطاقة؟ ما نوعيات المزروعات، مسائل البيئة وتلوثها؟ ..... إلخ.
- لمن تنتج السلع ؟ هل تنتج للداخل في الدولة أو للداخل والخارج ؟ ما الدور الذي تلعبه عمليات التصدير والاستيراد ؟ كيف يتم توزيع الدخل القومي بين شرائح المجتمع، المنتجين، الملاكين، العمال؟ فالاقتصاد الواقعي العملي يطرح مثل هذه الأسئلة ويحاول الإجابة عنها.

إن النظرية الاقتصادية العلمية والموضوعية تلك التي تكون قريبة ومنسجمة مع الواقع العملي والعلمي لتطور هذا المجتمع أو ذاك، وإن المسائل المادية تعد من أولى مهام الدول، ولهذا تُسخر كل دولة مختلف الوسائل الأساليب السياسية وغير السياسية لخدمة مصالحها الاقتصادية، وللحفاظ على هذه المصالح، وتحاول الدول النامية رسم سياسات تنموية تساعدها على تحقيق التوازن بين مواردها المادية المحدودة والمتاحة، ومعدلات النمو السكاني المرتفعة، إلا أن التطور اللامتكافئ بين الدول المتقدمة، والدول النامية لا يحقق التوازن، لذا بقيت الدول النامية متخلفة عن الدول المتطورة. تجتاز الدول النامية مرحلة هامة من تاريخها، وهذا يفرض عليها العمل الجاد والفهم الأكثر لطبيعة الصراع مع الدول الطامعة في خيراتها المادية، ويتطلب منها المعرفة العلمية التي تساعدها في تحقيق التقدم العلمي التقني المتطور.

إن هذا المؤلف يعد محاولة متواضعة، لا يمكن أن تحيط بالمعارف الاقتصادية كلها، وكل ما نأمله من كتابة هذه الفصول لهذا المؤلف أن نقدم للقارئ وللطلاب قدراً من المعرفة لحقائق تاريخ الأفكار والوقائع الاقتصادية، ولحقائق الحياة الاقتصادية، وعلاقتها بالظواهر الاجتماعية، آملاً أن يشكل خطوة مفيدة وهامة على طريق اكتساب المعارف العلمية.

دمشق في / /2009

الأستاذ الدكتور

يوسف محمد جزان

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الأول

أسس علم الاقتصاد . ومفهومه

أولاً- موضوع علم الاقتصاد.

ما العلم؟ رجوعاً إلى فلسفة العلم واستخداماً للاصطلاح بالمعنى العام يُعَرَّف العلم بصورة عامة، بأنّه مجموعة المعارف الإنسانية المنظمة المتعلقة بالطبيعة وبالفكر وبالمجتمع، والمستخلصة عن طريق اكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر الحسية، باستخدام مناهج البحث العلمي لتفسير الظواهر تفسيراً علمياً.

ولكي نستطيع البحث في علم معين يجب أن تتوافر لدينا مجموعة مقومات تتمحور حول الآتي:

1- يتعين أن يكون لدينا معارف علمية من شأنها أن تساعد في تحديد المسائل الآتية :

* هدف البحث العلمي الذي يتلخص في الكشف عن القوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر المحيطة بموضوع الدراسة.

* طرق البحث العلمي استخدام منهجية محددة وفق أسس معينة.

* نتائج البحث العلمي أي الوصول إلى النظرية المستخلصة والمفسرة للظاهرة موضوع البحث أو الدراسة.

2- بناء الفرضيات على أساس الملاحظة والتجربة.

وتعني الملاحظة، توجيه الذهن والحواس إلى ظاهرة أو مجموعة ظواهر حسية للكشف عن صفاتها وخصائصها، كي نصل إلى اكتساب معرفة أو معارف جديدة، أي أن تلجأ إلى وصف الظاهرة، ومراقبة سيرها لفهم حقيقتها، ومعرفة أسباب وجودها، والنتائج التي ينتظر أن تصدر عنها.

- إن التجربة العلمية أكثر دقة من الملاحظة، فالباحث في حالة الملاحظة يراقب ويسجل دون أن يحدث أي تغير.

أما في مجال التجربة فالباحث يلحظ الظاهرة التي يدرسها في ظروف يكون قد هيأها وأعدها بإرادته ليفسر هذه الظاهرة، وهنا يغير الباحث في الظروف أو في التركيب حتى تصبح في أنسب وضع صالح للدراسة.

3- استخلاص القوانين والمبادئ العلمية عن طريق الاستقصاء والتحليل والتجريد، للوصول إلى الملموس.

والاستقصاء هي طريقة استقرائية – استنتاجية – أي من خلال تحليل الأفكار، أو المقولات للوصول إلى نتائج إيجابية تساعدنا في البحث المعين.

إن القوانين المستخلصة من خلال التحليل والاستقصاء للظواهر المتكررة، التي تعبر عن الكل المتداخل للنشاطات الإنسانية، هذه القوانين تحمل صفة الموضوعية، ليعبر عنها بالقول :

إنّ الظواهر الاجتماعية تحكمها قوانين موضوعية.

4- التّحقق من أهداف البحث العلمي(الاختبار) من خلال تطبيق ما توصلنا إليه نظرياً على الواقع العملي، وبذلك ندرك ونتعرف إلى الخطأ و الصواب.

هل الاقتصاد السياسي علم؟

إن الاقتصاد السياسي علم إذا توافرت فيه العناصر التي أشرنا إليها، وهذا ما سندركه في دراستنا هذه.

إنّ مكوِّنَي هذا الاصطلاح، أي كلمتي (الاقتصاد) و (السياسي) جاء على لسان أرسطو الذي عرفه بـ (قوانين الاقتصاد المنزلي) إلى أن استعمل في مراحل لاحقة. وبالنسبة لموضوع علم الاقتصاد فهو محكوم بدراسة العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الناس أثناء عمليات الإنتاج والتبادل والاستهلاك، هذه العمليات التي تكفل إشباع حاجات الإنسان المادية والثقافية في المجتمع، ويظهر النشاط الإنساني على شكل علاقة بين الإنسان والطبيعة، وعلاقة بين الإنسان وأخيه الإنسان.

إن ما يميز الإنسان عن غيره من الكائنات الحية وبالتحديد عن الحيوانات هو الوعي، والعمل الهادف. فالكائنات الأخرى مستكينة، بينما الإنسان في حالة تفاعل مع الطبيعة – يتفاعل معها في عمليات الإنتاج لتحويل قوى الطبيعة إلى حاجات تلبي رغباته، مستخدماً الأدوات اللازمة لصنع هذه الحاجات، وهذه العلاقة بين الإنسان والطبيعة متغيرة ودائمة الحركة والتطور.

أما علاقة الإنسان بالإنسان الآخر فهي مكملة لعلاقته بالطبيعة، فالإنسان لا يعيش وحده، بل في جماعة، يدخل الإنسان بعلاقات واسعة ومتنوعة مع الآخرين كأرباب العمل – مع التجار –

مع المزارعين مع العمال .....إلخ، وإن عملية الإنتاج هي بطبيعتها عملية اجتماعية.
ويمكن القول : إنّ الإنتاج يتمثل في العلاقات بين الناس والطبيعة – والعلاقات بين الإنسان والآخرين من أفراد المجتمع، هذه العلاقات هي ما تعرف بـ : العلاقات الإنتاجية الاقتصادية، وإنّ أي مجتمع لا يتوقف عن الإنتاج حتى لأيام معدودات، كونه لا يتوقف عن الاستهلاك.

1- مصطلح علم الاقتصاد:

يرجع تاريخ الاقتصاد إلى الفيلسوف اليوناني أرسطو، الذي عرّفه بأنه مبادئ تدبير الشؤون المنزلية، حيث إنّ هذا المصطلح اشتق من كلمتين يونانيتين هما: ايكوس (oikus)ومعناها بيت، ونوموس (nomos) ومعناها قانون.

وكان الفرنسي أنطوان دي مونكريتيان أول من استخدم مصطلح الاقتصاد السياسي في أوائل القرن السابع عشر في مؤلفه "شرح الاقتصاد السياسي" الذي نشر عام 1615م، ولم يكن هذا المصطلح يعني أكثر من مبادئ اقتصاد الدولة الذي اهتم بشكل أساسي في دراسة الجوانب المالية في عمل الدول، بينما أصبح هذا المصطلح فيما بعد يُعنى بدراسة مشكلات الاقتصاد الاجتماعي.

بعد ذلك أخذ هذا المصطلح يُستخدم على نطاق واسع للدلالة على البحوث التي تهتم بمشكلات الاقتصاد الاجتماعي، لهذا يُعد مفهوم الاقتصاد السياسي و مفهوم الاقتصاد الاجتماعي متزاوجين، وإن كان المصطلح الثاني يعطينا فكرة أوسع عن موضوع هذا العلم، حيث يُعرف علم الاقتصاد بـ (الاقتصاد الاجتماعي). وكان استخدام هذين المصطلحين تبعاً للمدارس الاقتصادية. ففي فرنسا وبريطانيا استخدم مصطلح الاقتصاد السياسي، وجاء على لسان ستيوارت ميل في كتابه "بحث في مبادئ الاقتصاد السياسي" لعام 1767م. أما المدرسة البولندية فقد استخدمت في القرن التاسع عشر مصطلح الاقتصاد الاجتماعي، ثم أتى ماركس وانجلز ليستخدما مصطلح الاقتصاد السياسي للدلالة على دراسة القوانين الاجتماعية المتعلقة بالإنتاج والتبادل والتوزيع للخيرات المادية في المجتمع في حين انفردت روزا لكسمبورغ باستخدام مصطلح " علم الاقتصاد القومي". و في منتصف القرن التاسع عشر اتخذ هذا المصطلح حقلاً علمياً مستقلاً في ألمانيا، لاسيما بعد نشر الاقتصادي البريطاني ألفرد مارشال لكتابه "مبادئ علم الاقتصاد" عام 1890م، حيث استخدم تعبير " علم الاقتصاد القومي" في العديد من الدول الناطقة بالإنكليزية.

إن بعض الفلاسفة وعلماء الاجتماع يعدون أن تطور الأفكار والآراء والنظريات هي القوة المحركة لتطور المجتمع، و أن وعي الناس هو الذي يحدد جميع التحولات في المجتمع، وأن

التطور الاجتماعي نتيجة لتحقيق قدرات روحية. إن الواقع العملي والعلمي يفيدنا بأن أساس تطور المجتمعات البشرية لا يكمن في الأفكار الفلسفية السياسية، بل في إنتاج الخيرات المادية ذلك لأن الإنسان قبل أن يمارس العلم والفلسفة والفكر والثقافة عليه أن يأكل ويشرب ويلبس ويسكن، أي لابد له من الإنتاج– من صنع وسائل الإنتاج ومواد الاستهلاك– وهذا الإنتاج يتم في إطار التعاون بين أفراد المجتمع، يتم في إطار النشاط الاقتصادي المشترك على نطاق المجتمع بأكمله، وهناك العديد من الظواهر المتنوعة التي أحاطت وتحيط بالإنسان يمكن تقسيمها إلى نوعين هما:

1- ظواهر طبيعية تهتم بها وتدرسها العلوم التطبيقية كعلم الفلك، الفيزياء، الكيمياء، الرياضيات .... وغيرها.

2- ظواهر اجتماعية تهتم بها وتدرسها العلوم الإنسانية، وأهمها علم الاقتصاد السياسي كونه يدرس التطور المادي الاقتصادي لحياة المجتمعات البشرية.

لذلك يُعد الاقتصاد السياسي من أهم العلوم الاجتماعية التي تبحث في قضايا تطور حياة المجتمعات، إن أي مجتمع ليس إلا مجموعة من العلاقات المادية الاجتماعية الروحية، والتي تدرسها مختلف العلوم كالقانون والطب والأدب والفن ... إلخ، حيث يهتم كل علمٍ بجانب من جوانب العلاقات الاجتماعية.

2–تعريف علم الاقتصاد :

وجدت العديد من التعريفات لعلم الاقتصاد عبر التاريخ المعاصر للبشرية، ويمكن إيجاز هذه التعريفات بالآتي :

- لقد عرّف الاقتصادي البريطاني آدم سميث الاقتصاد بأنه العلم الذي يدرس كيفية تشكل الثروة.
- والبريطاني دافيد ريكاردو، قال: إنه علم توزيع الثروة.
- وعرّفه جون ستيوارت ميل على أنه علم يدرس الجشع أو المصلحة الذاتية للفرد.

وآخرون قالوا : إنه العلم الذي يدرس الأسواق والأسعار والمبادلات التجارية.

- أو هو العلم الذي يدرس القوانين الاقتصادية أي العلاقات التي تنشأ بين عناصر عملية العمل.
- وعرّفه فريدريك انجلز أنه العلم الذي يدرس قوانين الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك، أي العلم الذي يدرس العلاقات الاقتصادية الإنتاجية في المجتمع تاريخياً.

- وقال كارل ماركس : إنه علم تطور علاقات الإنتاج الاجتماعية الاقتصادية، وهو العلم الذي يدرس القوانين التي توجه إنتاج الخيرات المادية وتبادلها وتوزيعها في المجتمع البشري وفي مختلف مراحل تطوره.
- رأى بعض الاقتصاديين أن الاقتصاد هو (علم المبادلة) أي إن النشاط الاقتصادي للأفراد يأخذ بعداً اجتماعياً.
- ورأى آخرون أنه (علم الندرة والاختيار) أي العلم الذي يدرس طرق التكييف التي يجب أن يمارسها البشر كي يوازنوا بين حاجاتهم المتنامية باستمرار ووسائل تحقيق هذه الحاجات المحدودة والنادرة.
- وقال آخرون : إنه (علم طرق الإنتاج) وهنا يتحدد موضوع هذا العلم بدراسة العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالإنتاج والتوزيع للمواد المادية وغير المادية.
- وعرف الاقتصاديون المعاصرون الاقتصاد السياسي أنه العلم الذي يدرس سلوك الناس وأفعالهم الفردية والاجتماعية بوصفها مهمة رئيسة للاقتصاد السياسي.
- وقد عرّفه محمد باقر الصدر بأنه العلم الذي يتناول تفسير الحياة الاقتصادية وأحداثها وظواهرها ليربطها بالأسباب والعوامل التي تتحكم بها.
- وقد يكون التعريف الأقرب هو أنّه العلم الاجتماعي الذي يختص بدراسة السلوك الإنساني والعلاقات بين الناس المتعلقة بإنتاج وتبادل وتوزيع واستهلاك الخيرات المادية.

ويمكن القول إنّ الاقتصاد هو : دراسة الطريقة التي يختارها المجتمع لاستخدام موارده المادية المحدودة، والتي لها استخدامات أخرى لإنتاج سلع ضرورية ولتوزيعها على أفراد المجتمع.

إن مفهوم علم الاقتصاد يتمحور وفقاً لآراء بعض الاقتصاديين حول النظرية الاقتصادية التي تشكل الهيكلية التي تتضمن المعرفة و القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي بصفة عامة في مجتمع ما وفي مرحلة تاريخية معينة.

استقل علم الاقتصاد عن علم الفلسفة في أواخر القرن السابع عشر، ليشكل علماً مستقلاً بعد أن كثرت القوانين والمقولات الاقتصادية التي بحثت في حاجات الإنسان الاقتصادية وطرائق إشباعها.

وتتكون العلوم الاقتصادية من ثلاثة فروع أساسية هي:

1- **التاريخ الاقتصادي** : يشمل دراسة الأفكار والوقائع الاقتصادية في زمن مضى.
2- **الاقتصاد الوصفي** : ويتضمن الجغرافية الاقتصادية والإحصاء الاقتصادي.

3- **الاقتصاد السياسي** : الذي تتفرع منه العلوم الاقتصادية التطبيقية (الاقتصاد الزراعي الصناعي، الخدمي، المصرفي، اقتصاديات العمل، النقل، التجارة، المالية العامة، التخطيط الاقتصادي، العلاقات الاقتصادية الدولية... إلخ).

كذلك هناك محاولات أخرى للتمييز بين فروع رئيسة للعلوم الاقتصادية غير الفروع التي أشرنا إليها، من هذه المحاولات نميز الفروع الآتية :

. الاقتصاد التحليلي : ويضم التحليل الاقتصادي الجزئي الذي يتناول العمليات الاقتصادية الصغيرة مثل : العرض، الطلب، تشكل الأسعار، السوق الحرة، الضرائب ... إلخ ، والتحليل الاقتصادي الكلي الذي يضم العمليات الاقتصادية الكبيرة مثل : الدخل القومي، الناتج القومي، التشغيل والبطالة، الادخار والاستثمار ....إلخ.

. الاقتصاد الوصفي : يتناول توصيف المشكلات والظواهر الاقتصادية وبيان أسبابها، ومحاولة اقتراح الحلول المناسبة لها.

ـ الاقتصاد التطبيقي : يمثل حلقة الوصل بين الفرعين السابقين ليستخدم أدوات التحليل الاقتصادي في محاولات لعلاج المشكلات التي يطرحها الاقتصاد الوصفي.

إن العلم الاقتصادي الحديث يفترض التطور المبرمج الذي يهدف للوصول إلى مستوى متطور من حياة الشعوب، هذه الشعوب ترغب في تقرير مصيرها بيدها لتحقق التقدم والتطور والوعي الفكري الثقافي للوصول إلى مستويات معيشية متقدمة، وإنّ علم الاقتصاد السياسي يهيئ الوسائل والأدوات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

3- منهج البحث لعلم الاقتصاد.

إن البحث العلمي في العلوم المختلفة سبق نشأة علم الاقتصاد، وكان أقدم منها إلا أنه مهد الطريق للأخذ به في العلم الاقتصادي.

إن العلم هو محاولة لفهم الواقع الذي نعيش فيه، والقوانين التي يصوغها العلم ينبغي أن تعطي تفسيراً للواقع وتمكننا من السيطرة عليه ومن إمكانية التنبؤ به.

إن صحة النظرية يقررها التطبيق على الواقع بعد التجربة العملية، ويفترض البحث العلمي ضرورة وجود عنصري العقل والواقع، أي لا بد من تصورات عقلية على شكل فروض، يمكن أن تستخلص منها النتائج عن طريق المنطق.

ويقصد بمنهج البحث، مجموعة الأدوات والوسائل المنظمة التي توصلنا إلى المعارف الاقتصادية، والتي تشكل انعكاساً صحيحاً للقوانين الاقتصادية الموضوعية. ويستخدم الاقتصاد السياسي عدداً من المناهج التي تستخدمها العلوم النظرية الأخرى لفهم القوانين والمقولات الاقتصادية، ومن بين هذه المناهج ما يلي :

أ- منهج التحليل والتركيب في الاقتصاد .

لفهم الظاهرة الاقتصادية لابد من إعادتها إلى مسبباتها، أي تفكيكها إلى عناصرها المفردة ودراسة كل عنصر من عناصرها بمفرده ثم يعاد تركيب وتوحيد هذه العناصر للوصول إلى النتائج المرجوة.

ب- منهج التجريد العلمي في الاقتصاد .

إن الشيء المجرد هو الذي نتصوره في أفكارنا وأذهاننا، والملموس هو ما يوجد في الواقع العملي، والمجرد هو جانب من جوانب الملموس، فالتجريد العلمي هو انعكاس للأشياء الموجودة على أرض الواقع، انعكاس لما نفكر به في عقلنا.

يساعدنا استخدام أسلوب التجريد في التعرف إلى الشكل الظاهر (الخارجي) لموضوع الدراسة التي تقودنا إلى اكتشاف مضمون(جوهر) هذا الموضوع، ومن الممكن البدء بدراسة الجوهر للانتقال إلى الظاهر.

مثال : العلاقات الاقتصادية الإنتاجية، لها جوانب عديدة تدعى المقولات الاقتصادية مثل: البضاعة، والقيمة، والنقد، ورأس المال، والأجور، والربح، والفائدة، والأسعار، والريع ... إلخ. إن كل مقولة من هذه المقولات تعبر عن جانب من العلاقات الإنتاجية.

ج – منهج الاستدلال في الاقتصاد .

إن الاستدلال هو أحد طرائق البحث العلمي، أي أن نستدل على جوهر إحدى المقولات الاقتصادية بالاستعانة (بالدلالة) على مقولة أخرى، وهو يستخدم أسلوبي الاستقراء والاستنباط.

الاستقراء يعني الوصول إلى أحكام عامة عن طريق الأحكام الخاصة، الوصول إلى أحكام نريدها من دراستنا. أما الاستنباط فيعني الوصول إلى نتائج معينة نكون قد بحثناها في الاستقراء.

إن الاستنباط والاستقراء ليسا طريقتين متعارضتين، بل هما مترابطان ببعضهما فالاستنباط يعتمد على الاستقراء، وهو بمثابة مقدمات تقديم الجزئيات للوصول إلى الحكم العام؛ أما الاستقراء فهو استنتاج قضايا خاصة من مسائل عامة؛ أي وضع الفروض (المسلمات) ثم نتأكد منها في

التطبيق العملي على الواقع، مثل : إن كمية السلع المطلوبة في الأسواق تتناسب عكسياً مع ثمنها؛ أي إذا ازدادت الكميات انخفضت الأسعار، والعكس هو الصحيح.

لقد أثارت مشكلة المنهج في الدراسات الاقتصادية ما أثارته بشكل عام حول المنهج العلمي، الذي انطبق على الفكر الاقتصادي المتعلق بتحليل الظواهر الاقتصادية، لهذا كان التجريد والاستنباط كطريقة للوصول إلى الهدف، أو استخدام منهج الملاحظة والاستقراء الذي يتصف بالواقعية، ويسمح بالاتجاه نحو التاريخ والإحصاء، ودراسة المنظومات القانونية والاجتماعية.

أما الاتجاه التجريدي فقد أخذت به المدرسة التقليدية في تحليلها، وهذا ما جعل الاقتصاد التقليدي علماً افتراضياً، والذي دفع بالمدرسة التاريخية الألمانية إلى القول باستحالة استخلاص أية قوانين للسلوك الاجتماعي، بل يجب العودة إلى دراسة النظم والمؤسسات الاجتماعية.

ثم أتت المدرسة الحدّية أواخر القرن التاسع عشر لتأخذ بالتحليل الرياضي كمحاولة عن القواعد العامة للسلوك، وبناء النظريات الاقتصادية على بعض المقدمات والفروض حول سلوك الإنسان ودوافعه الأمر الذي أدى إلى ظهور مذهب المنفعة، إلى أن ظهرت الآراء التي اهتمت بدراسة الظواهر، بل حاولت رسم مجرى التطور، والتي رأت في الإنسان الجانب الطبقي والمادي فقط، لتسقط منه الجوانب الشخصية والدينية والوطنية، ثم تطور التحليل أوائل القرن العشرين إلى استخدام الإحصاء مما ساعد على دعم أسلوب التحليل الاقتصادي الكلي.

إن الدراسة الاقتصادية تقتضي القدرة على التحليل وإقامة النماذج، والقدرة على التركيب، للانتقال من المبسط إلى المركب، وتقتضي معرفة الانفعالات النفسية، أي تقتضي المعرفة للعديد من جوانب الحياة التاريخية، والوسط الجغرافي للوصول إلى الواقعية، وباستخدام أدوات التحليل التاريخية والإحصائية انتقل التحليل من تحليل الكميات الجزئية إلى دراسة الثروات القومية أو الدخل القومي والاستثمار الوطني، والاستهلاك القومي.

إن التحليل الاقتصادي الكلي يرتبط بفكرة الشمول والعلاقات الكلية كالحجم الكلي للإنتاج والتشغيل، أو المستوى العام للأسعار، وما يرتبط بالقرارات والسياسات على مستوى الاقتصاد القومي، كالدخل – والاستثمار – والإنفاق القومي.

أما التحليل الاقتصادي الجزئي فهو يدرس الوحدات الاقتصادية الجزئية التي تكون الاقتصاد مثل (المشروعات – الأفراد – الحكومة ...)، ليتخذ القرارات الاقتصادية الموجهة لسلوك الفرد.

ثانياً– موجز تاريخ الأفكار والوقائع الاقتصادية.

إن الأفكار الاقتصادية البدائية كانت في الغالب بسيطة وسطحية، رغم ذلك نقوم بدراستها كظواهر وُجدت في التاريخ الإنساني، فكما يُقال إن التاريخ لا يعيد نفسه، وتلك الحوادث الاقتصادية البسيطة لن تتكرر، وإن الحقيقة لم تولد ولم تأتِ دفعة واحدة، فالحاضر وليد الماضي، والأفكار الصحيحة هي وليدة أفكار بسيطة وبعضها خاطئ، وإن الماضي والحاضر يحددان المستقبل، لهذا كله فإنّ أي محاولة بسيطة كانت أم خاطئة أغنت وتغني الإنسان عند سعيه في البحث عن الحقيقة.

إن دراسة تطور الفكر الاقتصادي تُعد معقدة أكثر من دراسة الظواهر الطبيعية، فالفكر الاقتصادي كان يهم الإنسان واحتياجاته، والعلاقات الإنتاجية تتأثر بالنظام السياسي السائد، وتتأثر بالأحداث الاقتصادية التي واجهها الإنسان سابقاً.

مع بداية وعي الإنسان لم يكن هناك فكر اقتصادي مميز، بل كانت هناك مجموعة من الآراء والتصورات التي حاولت البحث في احتياجات الإنسان. وإن الفكر الاقتصادي، كان أقرب إلى الأحلام، وعبارة عن كتابات متناثرة لفلاسفة وسياسيين اهتموا بحياة المدينة والملكية والتبادل والنقود ... إلخ.

إن الوقائع الاقتصادية التي وجدت وتطورت مع وجود الإنسان البدائي هي التي هيأت المناخ الملائم لولادة الأفكار الاقتصادية التي كانت وليدة الظروف الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية.

لم يكن للفكر الاقتصادي وجود مستقل ، بل وجد في أحضان الفلسفة في الفكر الإغريقي، وفي أحضان الفكر اللاهوتي في العصور الوسطى الأوروبية، وفي قلب دراسة التاريخ وفلسفة التاريخ عند المفكرين العرب في القرن الرابع عشر.

ولتسهيل فهم تاريخ الأفكار والوقائع الاقتصادية، رأى الاقتصاديون أن من المفيد تقسيم تلك الفترات التاريخية إلى عصور ثلاثة هي :

1- **العصور القديمة.**

2- **العصور الوسطى.**

3- **العصور الحديثة.**

لنتناول ما يهم التاريخ الاقتصادي في هذه العصور، وهنا نود الإشارة إلى أننا لسنا معنيين بالتاريخ العام بل بتاريخ الأفكار والوقائع الاقتصادية.

1- العصور القديمة.

نحن معنيون في هذه العصور بدراسة الأفكار والوقائع الاقتصادية التي وجدت آنذاك، ويمكن القول: إن هذه العصور امتدت قروناً عدة ما قبل الميلاد وحتى القرن الخامس الميلادي.

تجمع آراء أكثر علماء التاريخ والجغرافيا والفلسفة والاقتصاد والجيولوجيا، والدارسين في مجال المستحاثات، تفيد جميعها بأنّ الحياة وُجدت منذ حوالي 900 مليون سنة، وأن الإنسان وُجد منذ حوالي مليون سنة أو أكثر. ذاك الإنسان لم يكن ليتميز عن الحيوان كثيراً، فقد عاش ليصارع قوى الطبيعة همه البقاء على قيد الحياة.

لقد قاوم الإنسان البدائي الحيوانات المفترسة وهرب منها ومن البرد القارس أو حرارة الشمس. عاش على المرتفعات والأشجار وفي الكهوف ليتقي برد الشتاء.

تغذى الإنسان على الحشائش وبعض الثمار التي أدرك أنها صالحة للغذاء، وتنقل من مكان إلى آخر، تعاون وتعايش مع بني جنسه رجالاً ونساءً، كغيره من الحيوانات التي عاشت على أساس الفصيل الواحد.

إن الإنسان البدائي عاش حياة قاسية بل مريرة امتدت إلى فترات طويلة، ويمكن القول كانت الحياة البدائية المشاعية للإنسان أشد وأطول فترة عاشها ذاك الإنسان، فلم يتمكن من تحليل وفهم الظواهر العديدة التي أحاطت به، وتدريجياً بدأ الإنسان يميز بين الظواهر الطبيعية والأخرى الاقتصادية والاجتماعية.

لقد عرف الإنسان التعامل والنشاط الاقتصادي منذ زمن بعيد، وكان ذاك الإنسان يحاول تنظيم نشاطاته هذه كلما ازدادت تشابكاً وتعقيداً. وقد ظهرت المعارف الاقتصادية الأولى في مرحلة العبودية، وهي أول نظام قام على الاستغلال والتقسيم الطبقي الذي وجد منذ 4000–3000 ق.م تقريباً، وعرف المجتمع البشري نوعين من العبودية :

عبودية المجتمع الشرقي في بابل – الهند – الصين .....

عبودية المجتمع الغربي في اليونان – روما ....

ونتيجة للتمايز الاقتصادي – الاجتماعي ونشوء وتطور الملكيات الخاصة، والتفاوت الطبقي، نشأت الدولة التي كانت أداة سيطرة الأقوياء أصحاب الملكيات وسيطرة الثروة والقوة على من لا

يملك سوى جهده، لقد تحولت الدولة تدريجياً إلى أداة استغلال واستعباد في المجتمع الشرقي وكان العبيد ممن وقعوا في الأسر أثناء الغزوات والحروب.

في الدولة الفرعونية (الألف الثالث إلى الألف الأول قبل الميلاد)، كان هناك نشاط اقتصادي شبه منظم، آنذاك ساهمت تشريعات حمورابي في بلاد ما بين النهرين حوالي 2000ق.م ، في هذا التنظيم، وانتشرت العلاقات التجارية بين الفينيقيين على ساحل البحر المتوسط، والمستعمرات اليونانية في القرون (الثامن – حتى السادس ق.م)، تضمن النشاط الاقتصادي مسائل الإقراض – العملة– الضرائب – الفوائد – الأجور – تحديد ساعات العمل ...إلخ).

إلاّ أن المعروف حتى يومنا هذا أن أول بوادر للحديث عن الاقتصاد قد بدأ في اليونان إثر نمو وتطور الفكر الفلسفي اليوناني – حتى كلمة اقتصاد هي كلمة يونانية استعملها لأول مرة كسينافون.

في نهاية القرن الخامس ق.م، بعد الاضطرابات التي عمت أثينا، ازدادت نزعة الإثراء الفردي، وظهرت بعض الأفكار التي نادت بالحرية، ومحاربة العبودية، ليبدأ الصراع بين الأغنياء والفقراء في أثينا – روما ... وغيرها.

في مثل تلك الأجواء ظهرت رسالة الفيلسوف العظيم سقراط (469 – 399ق.م) الأخلاقية منتقدة القيم المادية السائدة آنذاك، ومحاربة النزوع إلى جمع الثروات والتي اعتبرها تحط من قيمة الفرد لتأتي تعاليم كسينافون – وأفلاطون وأرسطو.

في العصور القديمة هذه وُجدت حضارات عدة منها حضارة قدماء الصينيين والهنود والمصريين وغيرهم، إلا أن ما يهم الأفكار الاقتصادية أنه كانت هناك حضارتان أساسيتان هما:

أ- الحضارة اليونانية الإغريقية:

تركت ما تفتخر به للبشرية، الفلسفة اليونانية القديمة، وكان من أشهر الفلاسفة سقراط 469– 399 ق.م وكسينافون 430–355 ق.م وأفلاطون 427 – 347 ق. م، وأرسطو 384 – 322 ق. م، حيث كانت لهم أفكار اقتصادية ضمن علمهم الفلسفي.

1– كسينافون وآراؤه الاقتصادية : انحدر من وسط ارستقراطي غني في اليونان القديمة ومن طبقة الأسياد، له مؤلف شهير (النظام المنزلي) تضمن مسائل تنظيم الاقتصاد العبودي.

نادى كسينافون بالإدارة العقلانية للاقتصاد – والتنظيم لديه يعني خلق المنفعة للإنسان، والنافع برأيه كل ما يفيد الإنسان – برأيه أن الطريق للأغنياء هو خلق الفائض في الإنتاج – الذي يأتي نتيجة عمل العبيد في الزراعة وغيرها.

اعتبر كسينافون الزراعة مهنة رئيسة في النشاط الاقتصادي، وهي مصدر معيشة الشعب فالزراعة تحافظ على حرية الإنسان، وتضمن وجود أوقات فراغ للاهتمام بالوطن، ومساعدة الآخرين، اعتبر أن الحرفة هي ضد الزراعة، فهي لا تبقي وقت فراغٍ للأصدقاء، ونظر الوطن، إليها باحتقار.

تطابق رأي كسينافون حول العبودية مع الاستراتيجية السائدة آنذاك، التي قالت إن العبد حيوان ناطق. وهناك طريقتان لعمل العبيد : إما بالإكراه – أو بحسن المعاملة، ودعا إلى مكافأة العبد الذي يعمل جيداً.

لاحظ كسينافون الفارق بين العمل الذهني – والعمل العضلي، اعتبر أن الأشياء النافعة هي الرابحة – والأشياء الضارة للإنسان هي الخاسرة، فالأرض والأغنام – والنقود تصبح ذات قيمة لمن يحسن استعمالها، وهي عندها تكون نافعة. أعار أهمية إلى النقود (الذهب – الفضة)، التي تمنح الإنسان السرور والرغبة في زيادتها وادخارها.

2– **أفلاطون:** تلميذ سقراط وأستاذ أرسطو. يُعتبر من أذكى فلاسفة عصره ، وُلد عام 427 ق.م من عائلة تنتمي إلى طبقة النبلاء في أثينا، التقى مع سقراط ليصبحا مدافعين عن الحقيقة والعدالة. له كتابه الشهير الجمهورية(المدينة الفاضلة)، بحث فيه معاني العدالة والنظام في مدينته المثالية.

يعتقد أفلاطون بأنّ الأشياء المادية انعكاس للأفكار الإنسانية، سعى في كتابه إلى تنظيم الحياة الاجتماعية، وقال: إن الظلم لا يفيد أحداً ، بل هو عامل من عوامل الانقسام، ويرى في مدينته الفاضلة أربع صفات هي: الحلم، الشجاعة، الزهد ، العدالة .

الحلم : برأيه هو وجود حكام يتمثلون الصفات الجيدة.

الشجاعة : عندما تكون حماية حدود الدولة مثالية، ويقوم على هذه المهمة رجال شجعان أشداء.

الزهد : من وجهة نظره خضوع الطبقات والفئات الدنيا للطبقة العليا (النبلاء) .

العدالة : هي أن يأخذ الإنسان العمل و المكانة التي يستحقها، بما يتناسب مع صفاته الفكرية والخلقية، وبرأيه أن مسألة توزيع الثروة ليست مسألة عادلة، فالطبقة الحاكمة والمحاربون بحاجة إلى وسائل راحة أكثر من فئات الشعب الأخرى.

لم يؤمن أفلاطون بالانتخاب، حرّم حيازة الذهب والفضة التي يجب استعمالها حصراً في التجارة الخارجية بإشراف الدولة، ركّز كثيراً على العلوم السياسيّة، برأيه أن وضع دستور عادل للدولة أهم بكثير من اكتشاف قانون طبيعي في علم الفيزياء.

قسّم أفلاطون المجتمع إلى طبقات ثلاث هي:

- طبقة الحكام والأسياد (النبلاء) تضم كبار الملاكين، ورجال الفلسفة ومهمتهم في مجتمع المدينة المثالية العمل الفكري الفلسفي وإدارة شؤون الحكم .

- طبقة الجنود والمحاربين تضم الأفراد المدافعين عن حدود الدولة.

- طبقة المنتجين (العبيد وغيرهم)، أي كل من يعمل في النشاط الاقتصادي، بخاصة طبقة العبيد أولئك الذين بيعوا في الأسواق كالسلع المنتجة.

إن الفلسفة اليونانية كانت تدافع عن النظام العبودي، واعتبرت أن اليونانيين يجب أن يكونوا أسياداً وحكاماً، وغيرهم من الشعوب يجب أن يكونوا عبيداً.

وبرأي أفلاطون أنّ الطبقتين الأولى والثانية، لا يحق لهما التملك أو الزواج، وقد سمح للطبقة الثالثة فقط (العاملين في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي) التملك والزواج، ووفق آرائه أن الزواج يخلق (القربى) إلى جانب حب التملك، ويؤدي ذلك إلى فساد وظيفة أفراد الطبقتين.

3- أرسطو (384 –322) ق.م.

يعد أرسطو من أكبر ممثلي الفكر الاقتصادي القديم، وهو فيلسوف شهير، كان والده طبيب القيصر المكدوني، انتسب إلى أكاديمية أفلاطون في سن السابعة عشرة عام 343 ق.م، تفرغ للنشاط الفلسفي العلمي.

اعتقد في نظريته الاجتماعية الاقتصادية ثبات الطبيعة البشرية، والواقع الطبيعي للناس يدفع نحو تشكل العائلة – التجمعات السكنية – ثم الدولة، وعدّ أفضل حالة للفرد هي الحياة المتوسطة – وأن طبقة الزراع هي الأساس للدولة، وهي محبة للعمل، ثم تأتي طبقة الرعاة، وطبقة الحرفيين التي تحتاجها الدولة، ثم طبقة التجار الذين يمارسون البيع والشراء – والقسم الرابع طبقة العمال المأجورين – والخامس هم فئة المحاربين، أما العبيد فهم عند أرسطو فئة خاصة لا ينتمون إلى مجتمعه اليوناني.

– وبرأيه أنّ الإنسان الحر يجب أن لا يمارس العمل الزراعي – أو العمل الحرفي – بل عليه العمل في العلم والفلسفة، كما يرى أن السيادة والخضوع هما قانون عام من قوانين الطبيعة.

– دافع أرسطو عن النظام العبودي.

– رأى أرسطو أن الاقتصاد هو فن الحصول على المنافع الضرورية للحياة، ومصدر الثروة هو عمليات التبادل، رأى في البضاعة صفتين – المنفعة (الاستخدام)، أو المبادلة، وهذا يعد كشفاً للقيمة الاستعمالية – والقيمة التبادلية، ورأى أن البضاعة تصبح قابلة للقياس بمساعدة النقود. أكد على ضرورة التبادل، وأنّ ظهور النقود ارتبط بتوسع التبادل، وأّن التبادل يحقق الإثراء في جمع النقود. ويتبين أن أرسطو قد كشف أنّ وظيفتي النقود هما وسيلة للتبادل – ومقياس لقيم البضائع.

– وقف أرسطو ضد الربا ، وانتقد الفائدة وقال (لا يمكن للمال أن يلد المال).

وبصورة عامة وجدت بعض الأفكار الاقتصادية التي تناولت : الحاجات وإشباعها وطرق الحصول على الأموال يتم عن طريق الصيد وتربية الماشية والزراعة وبعض الصناعات الحرفية، وبرأي فلاسفة اليونان أن التجارة مهنة وضيعة. اعتقد أرسطو بأنّ الملكية العامة تولد المنازعات، وتنازع مع أفلاطون الذي اعتقد أن شيوعية الأموال تحمل السلام إلى المدن اليونانية، بل اعتقد وآمن أفلاطون بشيوعية النساء والأطفال ، فلا يمكن للطفل أن يعرف أباه فيصبح الأطفال جميعاً أخوة وأخوات، ويعتقدون بأنّ الآباء والأمهات هم جميعاً أهلهم، وبذلك يحاول تحقيق وحدة كل طبقة بخاصة الطبقة العليا(الحكام والنبلاء).

إن المدينة المثالية في اليونان القديمة كانت تقوم على الملكية الفردية والعبودية، والإقراض بالفائدة واحتقار التجارة. فأين هي العدالة والمساواة ؟ برأي أرسطو هناك عدالة توزيع نسبية تتناسب مع إمكانيات الأفراد المميزين.

ب . الحضارة الرومانية القديمة :

هذه الحضارة تركت للبشرية ما هو مفخرة لها وهو القانون الروماني الشهير، لقد حدثت انقسامات عديدة بين المدن اليونانية، وخضعت هذه المدن لسيطرة ملوك الماكدونيين، ونشبت الحروب العديدة، كانت النتائج انتصار الامبراطورية الماكدونية وسيطرة روما ، وبذلك أصبحت المدن اليونانية كلها تتبع الامبراطورية الرومانية في عام 146 م.

من جهة أخرى كانت روما مدينة (جمهورية) منظمة منذ القرن الخامس ق. م، وكانت تقوم على أساس تقسيم طبقي تبعاً للثروة التي يملكها كل مواطن، وإن جميع المواطنين انتخبوا مجلساً سياسياً لقيادة الجمهورية، ونتيجة لانتصارات الجيش الروماني، ازدادت طبقة العبيد الذين بدؤوا انتفاضاتهم. لقد تطورت علوم التشريع والقانون في هذه الامبراطورية وكانت نظرية العقد كوسيلة للتبادل، حارب القانون الروماني توزيع الثروات. بشكل عام إن العصور القديمة لم تحمل لنا أي تحليل علمي محدد للظواهر الاقتصادية، وكانت الأفكار كنصائح عملية تقدم بشكل مثالي أخلاقي سياسي أكثر ما هو اقتصادي، وما يهم الاقتصاد في هذه الحضارة فكرة القانون الطبيعي، الذي أخذت به مدرسة الطبيعيين في النصف الثاني للقرن الثامن عشر.

. الأفكار الاقتصادية في روما القديمة :

اعتقد بعض فلاسفة روما بأن الملكية الفردية مشروعة وليس لها حدود مادامت مكتسبة بصورة قانونية. ترافق ازدهار روما القديمة بتطور النظام العبودي، إلى أن احتدم الصراع الطبقي الذي أدى إلى نهاية امبراطورية روما القديمة، وكان أبرز ممثلي الأفكار الاقتصادية التي وجدت آنذاك :

أ- كاتون (234 – 149 ق.م)

كان من رجال السياسة والكتاب في روما، له مؤلف (الاقتصاد الزراعي) عنوانه (الزراعة)، اعتبر الزراعة المهنة الأكثر احتراماً، أيد الأعمال جميعها التي تعمل على تصريف الإنتاج الزراعي، والربح برأيه هو مجد وشرف. طالب بتنظيم عمل العبيد، وعلى العبد تنفيذ أوامر سيده.

ب- فارون (116 – 27 ق.م)

كاتب وعالم في مختلف جوانب المعرفة له كتاب (الاقتصاد الزراعي) دعا إلى تنشيط الزراعة على أسس علمية من أجل زيادة دخلها على المزارعين ومراعاة تقلبات أسعار السوق والحصول على أكبر قدر من الأرباح، طالب بالاهتمام بالرعي، قسم أدوات العمل إلى ثلاثة أنواع : جامدة – متحركة – ناطقة وهي العبيد.

ج- كالومبيلا (القرن الأول ق.م)

كاتب وعالم زراعي له كتاب (في الزراعة). انتقد تدهور النظام الزراعي في روما – بسبب تدهور خصوبة الأراضي، اهتم بإنتاج البضائع لتلبية حاجة السوق، دعا إلى تحسين إنتاجية عمل العبيد، والتشاور معهم كونهم يمتلكون الخبرة، طالب بتحرير النساء العبيد كثيرات الأولاد، وفي الوقت نفسه

طالب بزيادة الإنتاج بإكراه العبيد على العمل، ودعا إلى الاستثمار الشخصي وإدارة الزراعة من قبل أصحابها مباشرة.

أشرنا إلى أن حضارة روما تركت للبشرية القانون وما يهمنا هنا القانون الطبيعي، الذي أخذت به مدرسة الطبيعيين في النصف الثاني للقرن الثامن عشر، والكلاسيك بعدهم.

إن أتباع هذا المذهب اعتقدوا بوجود قانون طبيعي ليس من صنع الإنسان، وجد في الطبيعة، وهو يحكم الحياة الاقتصادية وينظمها، وتنظم القوانين الطبيعية الأخرى ظواهر الطبيعة. وصفة القانون الدوام – العمومية، فهو دائم لا يتغير من زمن لآخر وهو عام ينطبق على البلاد والمجتمعات كلها.

2- **العصور الوسطى:** امتدت هذه العصور منذ القرن الخامس، وحتى الخامس عشر الميلادي.

بدأت هذه العصور منذ سقوط الامبراطورية الرومانية القديمة على يد القبائل الجرمانية (البربرية) في القرن الخامس الميلادي؛ واستمرت حتى سقوط القسطنطينية على يد الأتراك في القرن الخامس عشر الميلادي. أما الامبراطورية الرومانية الشرقية والامبراطورية الفارسية، فقد قضت عليهما غزوات العرب إثر ظهور الإسلام وقيام الدولة الإسلامية.

وسط هذه الفوضى الشاملة تكون النظام الإقطاعي الذي قسم المجتمع إلى طبقة النبلاء والإقطاعيين، وطبقة الفلاحين الفقراء الذين كانوا أرقاء للأرض عمل الفلاح من الفجر حتى المغيب مع أسرته ،وكانوا يقومون على خدمة الإقطاعي، ولم يكن لذلك الفلاح أية حقوق.

في هذه العصور وجدت حضارتان أساسيتان هما :الحضارة المسيحية في أوروبا والحضارة الإسلامية التي انطلقت من الجزيرة العربية منذ القرن السادس الميلادي.

لقد سيطر ملوك الجرمان على الامبراطورية الرومانية الغربية، إلا أنهم لم يتمكنوا من تكوين دولة ذات سلطة مركزية قوية، لذلك عمل أكثر الحكام من أجل تنصيب قواد الجيش حكاماً على المقاطعات، وأخذ هؤلاء القادة يفكرون بالاستقلال، ويجمعون الضرائب لصالحهم، وليس لحساب الملك، ثم أنشؤوا المحاكم الإقطاعية التي حكمت باسمهم، وليس باسم الملك، أي إنهم أفقدوا الملك سلطة القضاء، وشكل كل منهم جيشه المستقل ولم يعد للملك أي جيش تحت تصرفه.

اضطر الملك إلى دعوة الإقطاعيين للدفاع عنه غالباً، حتى إن بعض الإقطاعيين صك النقود باسمه. هكذا تكون الهرم الإقطاعي الذي وقف على رأسه الامبراطور وخضع له الحكام الكبار، وخضع الصغار للحكام، هكذا ارتبطت كل طبقة بالطبقة التي فوقها برباط التبعية، أمّا الشعب فهو

من الفلاحين الأحرار الذين زرعوا الأرض لحسابهم الخاص، فعمل الإقطاعيون إلى سلبهم الأرض على أن يعملوا بها لحساب الإقطاعي.

فرض الإقطاعيون الضرائب على الفلاحين، ومع مرور الزمن لم يتمكن الفلاح من دفع الضرائب فاضطر إلى تسليم الأرض للإقطاعي، أو إنه سلم الأرض للإقطاعي لقاء حمايته، لأنه لم يكن آمناً في أوروبا. وعندما أصبحت الأراضي واسعة لجأ الإقطاعي إلى الفلاحين الذين قدموا له حصصاً من الإنتاج، وعمل الفلاح (القن) التابع والمرتبط بالأرض أياماً في الأراضي التي بقيت بأيدي الإقطاعي وفق نظام (السخرة). هكذا انقسم المجتمع الأوربي إلى طبقات عدة أهمها :

- طبقة الإقطاع.
- طبقة الفلاحين.
- ووجد فئات أخرى كصغار المنتجين (فلاحين أحرار – وحرفيين) والتجار والمرابين.

كانت كل إقطاعية وحدة اقتصادية مستقلة تقوم على الاكتفاء الذاتي، هدفها إطعام سكانها والمبادلات مع الإقطاعيات الأخرى، كانت بسيطة جداً، فالاقتصاد كان مغلقاً.

لقد كانت الصناعات اليدوية راقية في عهد الرومان، وقضى عليها الجرمان بعد انتصارهم على الرومان، فخضعت المدن وتحولت إلى قرى إثر ضعف الصناعة، وفي مراحل لاحقة بحث الإقطاعيون عن الصناعات مثل :

- الثياب الفاخرة – المزركشة.
- الأسلحة – والسلع الأخرى كأدوات المنازل المختلفة.

كانت كل حرفة تنظم نفسها من حيث العمل – والتبادل البسيط – وخضعت الورش إلى تنظيم – مكن كلاً منها إلى تقوية صناعتها – ووجدت المبادلات العينية دون الحاجة إلى النقود، فالإنتاج كان لتلبية الحاجات وليس للمبادلة.

الفكر الاقتصادي في القرون الوسطى:

سيطر الركود على الفكر الاقتصادي طوال فترة العصور الوسطى في أوروبا، وبدأ في الانبعاث منذ نهاية القرن الخامس عشر بعد ظهور المذهب التجاري. في تلك العصور قام القساوسة بتدريس الدين واللاهوت، والفلسفة اليونانية، والقانون الروماني، وقد أطلق على هؤلاء اسم (المدرسيين)، لذلك كان الفكر الاقتصادي في تلك الفترة انعكاسا للحياة الاقتصادية وسيطرة الكنيسة من خلال المسيحية كوسيلة لجمع قوى الشعوب الأوروبية. لم يتجه الفكر الاقتصادي آنذاك إلى التحليل الواقعي

للعمليات الاقتصادية، وقد كانت الكنيسة من أكبر الإقطاعيين آنذاك، وأصبحت الكنيسة جزءاً من النظام الإقطاعي، وكان من أشهر ممثلي الفكر المدرسي توماس الأكويني[1].

المسيحية و تعاليمها الاقتصادية:

أكدت المسيحية على القيمة العالية للجنس البشري و عدم التمييز بين أبناء هذا الجنس، كما نفت المسيحية وجود فوارق بين الشعوب (بين الأحرار و العبيد، بين الرجال و النساء، فالجميع كل واحد في السيد المسيح).

لم تهتم العقيدة المسيحية بالحياة السياسية، كونها تدعو الناس إلى ترك هموم الحياة الدنيا، وتحضير أنفسهم إلى الحياة الآخرة ، يقول السيد المسيح:"لا تقلقوا عما ستجدون للطعام والشراب" أي إنّ المسيحية لا تعتقد بوجود مشكلة في الغذاء إذا عم السلام و العدل والحب. إن المسيحية هي دعوة من أجل:

أ- كرامة الإنسان و حريته، عارضت الرق، دعت إلى المساواة بين البشر.

ب- الحض على العمل، والمسيح عمل بيده، والمسيحية جعلت من العمل فريضة "من لا يعمل لا يأكل".

ج- وقفت معارضةً للملكية الفردية، وانتقدت الأغنياء، وإن المسيحيين الأوائل في القدس جعلوا أموالهم مشاعة بينهم.

د- الدعوة إلى عمل الصالح العام، ذلك لأن الحياة ليست سوى تجهيز للإنسان من أجل حياته الأزلية.

لقد وجدت بعض الأفكار الاقتصادية لدى فكر القديس توما الإكويني، وقد تركزت أبحاثه حول أربعة موضوعات هي : الملكية، السعر العادل، الأجر العادل، فائدة رأس المال.

تناول الإكويني الملكية ليس من الجانب الاقتصادي بل من الجانب الأخلاقي، فقال : "إن الله خلق الأرض من أجل كل الناس، ولا يستطيع أي منهم أن يحرم الآخرين"، في الوقت نفسه أخذ بعضاً من أفكار أرسطو حول فوائد الملكية كحافز على العمل، و طالب بالمحافظة على الملكية من قبل الأفراد.

وحول السعر العادل طالب بحماية المشترين من جشع البائعين و قال:

---

[1] – توما الأكويني: فيلسوف لاهوتي إيطالي كاثوليكي ـ أحد علماء الكنيسة، دافع عن الكاثوليكية ولد في روكاسكا (صقلية القديمة) عام 1225م وتوفي عام 1274م.

- البائع بحاجة إلى الأموال اللازمة لتأمين وسائل عيشه.
- الزيادة في الأسعار هي ثمن خدمة البائع للمشتري.
- قد يُحسن البائع قليلا في البضاعة، وهذا ما يسمح له بشيء من زيادة السعر.
- تطرح البضاعة في زمان و مكان مختلف عن المكان الذي تم شراؤها فيه، لذا يستحق البائع الربح.

أمّا في موضوع الأجر العادل، طالب الإكويني أن يكون الأجر كافياً لتأمين حياة كريمة للعمال، لكنه لم يصل في نتيجة أفكاره إلى تحديد السعر العادل ولا الأجر العادل، وفي موضوع الفائدة أيد الإكويني آراء رجال الدين المسيحي حول تحريم الفوائد ، إلا أنه قدم براهين على ذلك هي:

- إن النقد لا يلد النقد.
- أخذ برأي الرومان قائلا إن هناك فرقاً بين مواد يمكن استهلاكها و مواد لا يمكن استهلاكها.
- الفائدة هي سعر الوقت، و بما أن الوقت ملك لله، فالمالك ليس له الحق في أن يأخذ هذا السعر.

يجب القول: إن أفكار توما الإكويني الاقتصادية لم تكن ذات فائدة كبيرة للنظرية الاقتصادية، فقد كانت بسيطة و أخلاقية، في الوقت نفسه كانت هامة في عصره.

الحضارة الإسلامية – الوقائع و الأفكار الاقتصادية في المجتمعات العربية:

قبل الإسلام كان منطق القبلية هو السائد اجتماعياً و اقتصادياً، و كانت تلك المفاهيم هي السائدة حتى في المدن (مكة–المدينة.....)، وكانت التجارة هي النشاط الاقتصادي الغالب، وسعت القبائل إلى السيطرة على طرق المواصلات، وأشهر هذه الطرق طريق "الشام–العراق– الهند "، وطريق " الشام –غرب الجزيرة العربية–اليمن"، وكانت قبيلة قريش تصارع الامبراطوريات المحيطة، وتسيطر على سوق الحجاز، ووقفت في وجه البيزنطيين والساسانيين في القرن الخامس الميلادي، اعتمدت قريش النقد، وأبرمت معاملات الإقراض والائتمان، وكانت تجارتها رابحة، مارست الاحتكار، وجمع الأموال.

تحول الاقتصاد من اقتصاد يدوي إلى اقتصاد تجاري في مكة، واقتصاد زراعي في المدينة، لقد مجد الإسلام العمل وحث عليه،قال تعالى (فإذا قضيت الصلاة انتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله ...).

بقيت قريش هي المسيطرة حتى جاء الإسلام كثورة اجتماعية شاملة آنذاك، فاعتمد الإسلام القانون (الشريعة الإلهية) و هاجم الاستغلال و دعا إلى العدالة. أرسى الإسلام الدولة، و راح ينظم الإيرادات والنفقات العامة فكان:

الخراج، والجزية، والزكاة، وتكونت أمة امتزجت فيها المادية بالروحانية وأرست قواعد هامة حول المساواة والعدالة الاقتصادية، في الوقت نفسه شجعت على التجارة، و بخاصة التجار المتمرسين، ثم أدت الفتوحات الإسلامية إلى تركز الثروات بأيدي طبقة من المسلمين، و بقيت فئات منهم في حالة فقر مدقع، أدى ذلك إلى ارتفاع أصوات تنادي بالعدالة و المساواة، و العودة إلى روح الإسلام.

في فترة بداية الفتح الإسلامي اعتبرت أراضي الأسر الحاكمة، و الإقطاعيين و النبلاء ملكاً لبيوت المال، هكذا تحرر الفلاح من عبودية الأرض و الإقطاع، إلا أن الفتوحات أدت إلى زيادة ثروات الكثير من المسلمين وتحول القادمون في أواخر العصر الأموي من الجزيرة العربية إلى ممارسة النشاط الزراعي، فامتلكوا الأراضي و استعملوها، آمن الإسلام بالملكية الفردية والملكية الجماعية وملكية الدولة.

إن العرب الفاتحين نظموا سجلات دقيقة بالأراضي والسكان، ونظموا الضرائب على الأفراد والأراضي و المهن، وتطورت الصناعات الحرفية، وصك العملة وتوطدت الدولة.

ثم شهدت الخلافة العباسية بداية مرحلة انقراض المجتمعات القبلية، وازدياد النشاط التجاري، والزراعي وقسمت الأراضي إلى:

- أراضي الصوافي : تعود ملكيتها لبيت المال.
- أراضي الخراج : ملكية فردية مقابل دفع الخراج "أجرة الأرض للدولة".
- أراضي موات : ملك لمن يستصلحها.

أصدرت الدولة العباسية عملة الدينار العربي المحرر من الارتباط بالدينار البيزنطي، والذي كان له أهمية كبيرة في التعامل التجاري والمالي بين دول العالم، كما نظمت الحكومات العباسية عمل الأسواق والموازين والمكاييل، وجباية الضرائب على المبيعات، وتركت الحرية للصناع في اختيار المهن، وهذا كله أدى إلى تطور في الزراعة والصناعة والتجارة.

- مع إطلالة القرن العاشر الميلادي بدأ التراجع الاقتصادي، والانحطاط السياسي حيث :

– دخل البويهيون إلى بغداد عام 945 م.
– تكونت الدولة الفاطمية عام 1073 م.
– السلاجقة عام 1092 م.
– الأيوبيون عام 1171 م.
– المماليك في مصر عام 1250 م.
– غزا المغول بلاد العراق والشام 1335 م.

إزاء هذه الأحداث بدأت مرحلة الإقطاع العسكري، الذي أدى إلى تراجع النشاط التجاري والمصرفي الذي شهدته مرحلة العباسيين، وتراجع دور الدولة الاقتصادي فارتفعت الضرائب، وتركزت الثروة بأيدي الحكام و الموظفين.

– حاول ابن خلدون تفسير ظروف تلك المرحلة التاريخية و شرحها.

إن الإسلام يعتقد بأن أساس بناء المجتمع يأتي من التعاون والتعاضد لأبنائه "مثل المسلمين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى"، لقد كان الإسلام ثورة عامة، تطورت الزراعة والتجارة فيها، أدخلت زراعة القطن في سورية، والأرز في العراق، وزراعة قصب السكر والتمور والتوت (دودة الحرير) وغيرها. أما الصناعة فقد ازدهرت وسائل غزل ونسج القطن – والحرير – وصناعة الزيوت – والزجاج – والعطور – والصابون – والجلود – والسجاد – والموازين – والأواني ... وغيرها.

واستخدمت المياه في طواحين الحبوب، نتيجة لتطور الزراعة والصناعة استخدم الدينار العربي كعملة للتداول واتسع نطاق استخدامه.

لقد وجدت آنذاك الطبقات الغنية بخاصة في فترة حكم العباسيين، الذين مارسوا البذخ والترف دون حساب للأيام القادمة.

ودعا الإسلام إلى الحرية الاقتصادية للأفراد، ويحق للدولة التدخل وفق الظروف"لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل..." ، وحارب الربا، والاحتكار، وفرض ضريبة على الأملاك. وناصر الأملاك العامة على الأراضي والغابات والمعادن الثمينة الموجودة في باطن الأرض، وقدس العمل، وحق العامل في الأجر، وأعطى مكانةً كبيرةً وهامةً للتجارة، ونهى عن الغش وأمر باتباع الصدق في التجارة، ودعا إلى الحرية الاقتصادية الكاملة في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة.

ودعا الإسلام إلى السعر العادل بتدخل الدولة لتحديد الأسعار، وطالب بتنظيم التجارة واعتماد العقود منعاً للمكر، والاحتيال، والغش، وأن تكون العقود مكتوبة، وقسم الإسلام العقود إلى : عقود بيع، عقود تقسيط، عقود السلم، وحرم العقود الآجلة والعقود المضاربة.

ويتفق الإسلام مع المسيحية في منع الفائدة (تحريم الربا)، ودعا إلى استثمار الأموال قال تعالى: "والذين يكنزون الذهب و الفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم". وهذا يعني الدعوة إلى عدم الاكتناز " الادخار"، بل الدعوة إلى استثمار رؤوس الأموال.

ثم تراجع الواقع العربي سياسياً وفكرياً واقتصادياً منذ مطلع القرن العاشر الميلادي مع دخول البويهيين عام 945م بغداد والمغول سورية "تيمورلنك" والتناحرات الداخلية شمال افريقية، وتراجع المسلمون أمام الغرب الأوربي لتمر الدولة الإسلامية التي كانت تشمل قارات ثلاث بعصر انحطاط شامل.

انطفأت الشعلة الفكرية التي غذاها ابن رشد، وابن سينا، والغزالي على الصعيد الفكري ، وتراجعت علوم الطبيعة ، والرياضيات، والطب، و الفلسفة...

وعلى الصعيد الاقتصادي تراجعت التجارة والزراعة والصناعة، ثم التخلي عن الدينار العربي، ونمت تجارة الدول الأوروبية إيطاليا، والبرتغال. في مثل هذه الظروف وجد ابن خلدون الذي قدم شرحاً لتلك المرحلة.

ابن خلدون : ولد عام 1332م في تونس، تلقى تعليمه فيها، حيث درس الشريعة و القانون، وتابع دراسته في مدينة فاس في المغرب و درس الفلسفة و الطب والتاريخ وعلم الفلك، عمل في السياسة وهو في العشرين من عمره فاشتهر سياسياً كونه كاتباً، اتجه إلى التأليف منذ العام 1374م، أنجز مقدمة ابن خلدون بين أعوام 1375م–1378م، بعنوان(كتاب العبر، وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر)، يتألف من مقدمة و ثلاثة كتب أخرى.

المقدمة و الكتاب الأول كانا في حقيقة العمران والكسب والعيش والصنائع والعلوم. عاد إلى تونس عام 1379م ثم هاجر إلى مصر لأسباب سياسية عام 1383م حيث عمل في التعليم والقضاء زار خلال إقامته في مصر الحجاز والقدس ودمشق، توفي عام 1406 م .

ابن خلدون وأفكاره الاقتصادية والاجتماعية:

آمن ابن خلدون بالعمل واعتبره مصدر الثروة، ودعا إلى تقسيم العمل لزيادة الثروة، لأن كسب الزرق يحتاج إلى أعمال عدة فإنتاج الخبز بحاجة إلى الأرض والزراعة والأدوات وآلة الطحن وأدوات صنع العجين والخبز والملح والخميرة .... إلخ.

تحدث ابن خلدون في مقدمته، كتقديم لدراسات في التاريخ، حيث بحث في طبيعة العمران، وخصائص المجتمع من بدو وحضر – والكسب والمعاش – والصنائع والعلوم ونموها – وما لذلك من العلل والأسباب.

تعد مقدمة ابن خلدون من الأبحاث العلمية التي أطلق عليها اسم (علم العمران) الذي عرف فيما بعد بعلم الاجتماع، لقد حدد ابن خلدون العديد من المشكلات الاقتصادية، وحاول معالجتها وكانت أهم آرائه مايلي :

– ظهور المجتمع لدى ابن خلدون :

إن سبب ظهور المجتمع هو اقتصادي – يكمن في ضرورة التعاون لتحصيل الرزق عندما قال: (إن الله خلق الإنسان وركبه بصورة لا يصح حياتها وبقاؤها إلا بالغذاء إلا أن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجاته من الغذاء) فهو يبين حاجة الإنسان للاستعانة بأبناء جنسه في الدفاع عن حياته.

أرجع ابن خلدون الاختلاف بين الناس من حيث اللون – والصفات – والقدرات الفيزيولوجية – والنفسية – والعقلية إلى المناخ والهواء والظروف الطبيعية الأخرى.

– حول السلع :

ذكر ابن خلدون أنّ السلع تنقسم إلى سلع ضرورية للإنسان مثل الغذاء – وأخرى كمالية مثل المراكب، والطلب على السلع يتوقف على درجة تقدم العمران.

– حول العرض والطلب :

أدرك ابن خلدون دور العرض والطلب في تحديد أثمان السلع وتقلباتها، وأن اختلاف الثروات بين البلدان يؤثر على الطلب والعرض لمختلف أنواع السلع (وهو ما يعرف اليوم بالمستوى العام للأسعار) وهذا الاختلاف يؤدي إلى تطور فروع الإنتاج فالصناعة مثلاً لابد لها من سوق للتصريف.

– تكلفة السلعة عند ابن خلدون :

بحث ابن خلدون في تكاليف السلعة، وخاصة الحبوب، قائلاً : إذا اضطر المجتمع إلى زراعة أراضٍ غير خصبة فإن هذه الأراضي تحتاج إلى تكاليف أكثر من الأراضي الخصبة، فهي بحاجة إلى استصلاح ..... أو غير ذلك.

– الريع عند ابن خلدون :

لاحظ ابن خلدون أنّ هناك دولاً ضعيفة اقتصادياً، فالعقارات فيها تكون رخيصة الثمن، وعندما تتقوى الدولة ويزداد نشاطها الاقتصادي، ويزداد العمران – ترتفع أثمان الأراضي، ويتولد ما عرف بعده (بالريع) وهذا ما يزيد من ثراء أصحاب العقارات.

– أسباب تطور المجتمع :

قدم ابن خلدون تحليلاً لتطور المجتمع المعتمد على تزايد السكان، وضرورة تقسيم العمل، هذا التقسيم يؤدي إلى زيادة الإنتاج، ويزداد الدخل، الأمر الذي يولد صناعات جديدة.

– البضاعة والقيمة عند ابن خلدون :

قال ابن خلدون إن للبضاعة قيمتين : قيمة استعمالية – وقيمة تبادلية، كذلك قال : :إن التبادل المتكافئ يستند إلى كمية متعادلة في العمل عند إنتاج كل سلعة، بذلك يكون قد سبق الكلاسيك حول هذه المسألة.

– نظرة ابن خلدون للنقود :

عد ابن خلدون (الذهب والفضة) كنقود، تقاس بواسطتها الثروات، وجد أن المعدنين الثمينين هما وسيلة – للادخار والاكتناز – ووسيلة للتبادل، وكلما ازدادت البضائع ازدادت الحاجة إلى النقود.

– دور الدولة في تنشيط الحياة الاقتصادية :

أكد ابن خلدون على دور الدولة في خلق الطلب على السلع والمنتجات، وهذا بدوره يؤدي إلى دعم وتنشيط الإنتاج، والدولة هي التي تخلق السلع وتزيد الطلب على السلع.

– نظرة ابن خلدون للتجارة :

حول التجارة أفاد ابن خلدون أنه من أجل الحصول على دخل لا بد من الفرق بين الشراء بسعر منخفض والبيع بسعر عالٍ، أطلق على هذا الدخل (الربح)، وقال : إن التجارة محاولة الكسب عن طريق تنمية المال بشراء بالرخص، وبيعها بالغلاء، ومن الممكن أن يتم ذلك عن طريق اختزان السلع لوقت معين.

لقد كانت أفكار ابن خلدون هامة في التاريخ الاقتصادي اعتمد عليها الاقتصاديون البريطانيون وآخرون ممن أتوا بعده بدرجة هامة. إن النظام الإقطاعي في العصور الوسطى عانى الكثير من عوامل الضعف والانحلال الذي استمر حوالي عشرة قرون تعرض خلالها لأزمات اقتصادية وفكرية عميقة أدت إلى انهياره.

3- **العصور الحديثة** : بدأت هذه العصور منذ القرن السادس عشر واستمرت حتى يومنا هذا.

لقد استفاقت أوروبا من سباتها بعد أن أمضت عشرة قرون من التفكك والانعزال عن المدنية والفوضى التي أدت إلى سوء أوضاع السكان، فكانت الحروب الصليبية منذ القرن الحادي عشر، أخذ حكام أوروبا يتطلعون إلى الذهب والفضة ما وراء البحار، وحقق الغرب الأوربي آماله في اكتساب علوم الشرق ومظاهر الحضارة العربية الإسلامية العديدة. لقد تعرف الغرب الأوربي على مختلف العلوم والفنون، والتكتيك الزراعي والصناعي والمالي والتجاري.

كانت بداية الحملة الصليبية الأولى عام 1098م أدت إلى احتلال بلاد الشام الشمالية، وعام 1099م احتلال فلسطين وإقامة مملكة القدس، والبدء بالأعمال التجارية، أما الحملة الصليبية الثانية فقد جرت ما بين 1147-1149م والتي باءت بالفشل، كذلك فشلت الحملة الصليبية الثالثة 1189-1192م، والتي جاءت رداً على تحرير بيت المقدس عام 1187م على يد السلطان صلاح الدين الأيوبي، وكانت هناك حملات أخرى باءت جميعها بالفشل كان آخرها عام 1270م.

إن تلك الحروب أدت إلى نمو القوى المنتجة وزيادة إنتاجية العمل في أوروبا، وتمكن الأوربيون من تطوير أساليب الزراعة واستصلاح الأراضي، وتطوير بناء السفن واستخدام البوصلة العربية وعلم الفلك، وإدخال علوم الكيمياء، والطب، والجبر، والفيزياء ... ومختلف فنون البناء، وقد رافق ذلك تقسيم العمل الاجتماعي ونمو الهيكل التجاري الإنتاجي. هكذا تطورت أوروبا خلال القرن الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر رغم مئة عام من الحروب (1337م – 1437م) بين الممالك الأوروبية الناشئة.

في هذه القرون تشكلت البرجوازية الأوروبية التجارية والمالية والصناعية، وتطورت المشاغل المتوسطة والكبيرة (المينيفكتورات)، لتشكل بداية للاستثمارات الصناعية الكبيرة، في تلك الفترة تحول التاجر النشيط إلى صناعي كبير، وتحول المرابي إلى صاحب حرفة، أو صاحب مصرف كبير، هذه الإنجازات كانت بداية لظهور أسلوب الإنتاج الرأسمالي، وتطورت الزراعة فأدخلت في فرنسا

زراعة التوت لإنتاج دودة القز لصنع الحرير، وازدادت في بريطانيا تربية الماشية (من أجل الصوف) لصناعة المنسوجات وغيرها.

لقد تمت الوحدة الفرنسية أيام لويس الحادي عشر (1461م–1483م)، واتحدت بريطانيا على يد هنري السابع (1485م–1509م) وفي أسبانيا سلطة الملوك التي حققت وحدتها عام 1469م.

إن ترجمة العديد من الكتب اليونانية والعربية أدت إلى استفادة أوروبا من التطورات العلمية التي وجدت آنذاك، وخلقت مفاهيم جديدة أدت إلى حركة إصلاح ديني قام بها مارتن لوثر، وجان كالفن الفرنسي[1] لينشر أفكار اللوثرية في مختلف المدن التجارية الأوروبية.

إلى جانب ذلك كان لدى (كالفن) بعض الأفكار الاقتصادية أهمها :

- رأى كالفن أن الفائدة على رأس المال هي شرعية، لأنها تسهل الأعمال التجارية والاقتصادية.
- رأى كالفن أن النشاط التجاري يعد مشروعاً مادام لا يغالي بالأرباح.
- إن هذه الأفكار الدينية وغيرها ساهمت في خلق الأجواء الثقافية الفكرية الهامة التي سهلت عملية ولادة النظام الرأسمالي.

ومن الناحية السياسية : أخذت تبرز في أوروبا النزعة الوطنية، وحلول الدولة المركزية مكان الإقطاعات القديمة، وهكذا تطورت الدولة القومية الأوروبية القوية.

أما من الناحية الجغرافية : لقد شهدت نهاية العصور الوسطى العديد من الاكتشافات الجغرافية أدت إلى تحقيق تقدم كبير وهام في تطور العديد من المفاهيم، لقد كان لاستعمال البوصلة دورٌ هامٌ في تلك الاكتشافات، التي عززت التجارة بين الدول الأوروبية – ودول جنوب شرق آسيا – وشمال أمريكا، وشهدت تلك الدول بناء الموانئ على سواحل البحار، وتم اكتشاف أمريكا عام 1492م ورأس الرجاء الصالح ووصول الملاح البرتغالي إلى الهند عام 1497م.

هذه الاكتشافات والتجارة النامية أدت إلى دخول كميات كبيرة من الذهب والفضة على دول أوروبا وهي ما خلقت ما عرف آنذاك بالثورة النقدية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر. هذه

---

[1] – جان كالفن (1509-1564) فرنسي من دعاة حركة الإصلاح الديني في أوروبا, يأتي في المرتبة الثانية بعد مارتن لوثر وكان من أشهر أتباعه, هاجر إلى سويسرا واستقر فيها. أهم أعماله (تأسيس الديانة المسيحية) نشر عام 1563م تعرض فيه للمعتقدات المسيحية.

الكميات شكلت بدايات للتراكم الأول لرأس المال، وأتاحت تلك الكميات الكبيرة من الذهب والفضة للدول الأوروبية امتلاك ما أرادوه آنذاك.

ساهمت الاكتشافات في توسع كبير للتجارة والملاحة العالمية، وظهرت الامبراطوريات الاستعمارية مثل أسبانيا – البرتغال أولاً ثم الهولندية – والبريطانية والفرنسية. هذه الامبراطوريات توطد وجودها وتطورت ثرواتها على حساب دول العالم الضعيفة آنذاك.

إن هذه التغيرات في دول أوروبا والعالم عبر قرون عدة بدأت منذ القرن الخامس عشر أدت إلى زيادة قوة التجار والملوك الذين قضوا على الإقطاع الأوربي، وكان القرن السادس عشر من أفضل العهود التاريخية، حيث قامت فيه كيانات اجتماعية أوربية مهدت الطريق لبداية مرحلة الثورة الصناعية الأوروبية.

ثالثاً– قوى الإنتاج الاجتماعية:

عرفنا أن الإنتاج المادي هو أساس حياة المجتمعات البشرية، و يشترك في عمليات الإنتاج و التبادل و الاستهلاك جميع أفراد المجتمع بالإضافة إلى العناصر المادية الأخرى وهي:

العمل الإنساني ، وموضوعات العمل ، وأدوات العمل .

1–القوى المنتجة :

أ–العمل : هو النشاط الإنساني الواعي و الهادف إلى تحقيق وتلبية حاجة من حاجات الإنسان فالإنسان يدخل بنوعين من العلاقات أثناء إنجاز العمل.

– **علاقة الإنسان بالطبيعة** : هي علاقة مستمرة دائمة ، يحاول الإنسان بعمله تكييف قوى الطبيعة والثروات لخدمته وتلبية حاجاته مستخدماً العمل العضلي والفكري مستعيناً بأدوات العمل. أعمال منها بسيطة وأخرى معقدة، إضافة إلى العمل الملموس الذي نشاهده والعمل المجرد غير المرئي بشكل مباشر مثال:

إن صنع طاولة من قبل النجار هو عمل ملموس يشاهده أي إنسان في المجتمع، في الوقت نفسه هناك أعمال مجردة اشتركت في صنع الطاولة فهناك من ربى أغصان الأشجار لتصبح أخشاباً وهناك من قطعها و نقلها وصقلها، وهناك من اشترك في صنع الطاولة من صنع المسامير و الدهان..... إلخ كلها أعمال مجردة يهتم بها الباحث في مسائل قيمة الطاولة فقط .

– إضافة إلى ذلك هناك علاقة الإنسان بالإنسان سواء أكان الإنسان عاملاً، أم رب عمل ، أم مديراً، أم قائداً نقابياً .... إلخ .

ب–موضوعات العمل : باختصار هي الأرض و ما عليها أو كل ما يوجه إليه النشاط الإنساني، فالعامل في الزراعة موضوع عمله الأرض، والعامل في صناعة الاستخراج موضوع عمله الأرض. إن موضوعات العمل إما أشياء تقدمها الطبيعة، أو أشياء مرت بعمليات إنتاجية (المواد الأولية، المواد نصف المصنعة... إلخ).

ج–أدوات العمل : يتطلب العمل الإنساني عند القيام به أدوات تساعد الإنسان في إنجاز هذه العملية ، وهي ما تعرف بأدوات العمل المناسبة لنشاطه و لعمله.

هذه الأدوات تطورت مع تطور الإنسان فمن العصا والحجارة لدى الإنسان البدائي، إلى أحدث الآلات والأجهزة والإلكترونيات والمعلوماتية، التي يستخدمها الإنسان في تطوير العمل والإدارة والحاجات المتزايدة باستمرار.

وباختصار شديد إن أدوات العمل هي الأشياء التي يستخدمها الإنسان لإنجاز عملية العمل ، لتلبية حاجاته و حاجات العملية الإنتاجية.

2– علاقات الإنتاج.

إن الإنسان منذ أن وجد كان همه مصارعة قوى الطبيعة للبقاء على قيد الحياة، وقام بالأعمال المتعددة، مستخدماً الأدوات المناسبة تحقيقا لذاك الهدف، فعمل على تأمين غذائه ومسكنه ولباسه ودافع عن نفسه وحقق تقدماً علمياً وتكنولوجياً..... الخ، كل ذلك لم يحققه الإنسان وحده (منفرداً) بل بالتعاون مع أفراد المجتمع الآخرين، كل ذلك ترك أثراً على تقسيم العمل وتطور التخصصات .

إن الناس أثناء عمليات الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك يدخلون بعلاقات عديدة مع بعضهم، هذه العلاقات هي ما تعرف بعلاقات الإنتاج الاقتصادية، وبتوضيح أكثر فالعامل يدخل بعلاقات مع رب العمل ومع قادته النقابيين ، ومع التاجر لتأمين حاجاته الاستهلاكية والكمالية ومع الأطباء إذا حدث أي شيء جراء العمل، كل هذه العلاقات تعرف بعلاقات الإنتاج.

(إن علاقات الإنتاج هي العلاقات التي تنشأ بين الناس أثناء إنتاج وتوزيع واستهلاك الخيرات المادية).

3- أسلوب الإنتاج.

إن أسلوب الإنتاج هو : القاعدة المادية الاقتصادية في المجتمع، وهو ما يعرف بالبناء المادي التحتي، ويتألف أسلوب الإنتاج من (القوى المنتجة) و(علاقات الإنتاج)، كما هو موضح بالرسم الآتي.

إن أسلوب الإنتاج يلعب دوراً هاماً في تطور حياة المجتمعات البشرية، فمنذ وجود الإنسان البدائي دخل بعلاقات مع أبناء جنسه واستخدم أدوات العمل البدائية لإنجاز عمليات العمل التي قام بها، أي كان هناك أسلوب إنتاج متناسب مع مرحلة المشاعية البدائية، وانتقل الإنسان إلى مرحلة العبودية. والإقطاعية...، والرأسمالية والاشتراكية، وفي كل مرحلة وجد أسلوباً إنتاجياً متناسباً مع كل من هذه المراحل، وفي كل مرحلة وجدت التفاعلات بين القوى المنتجة بأنواعها، وعلاقات الإنتاج السائدة المناسبة لكل مرحلة.

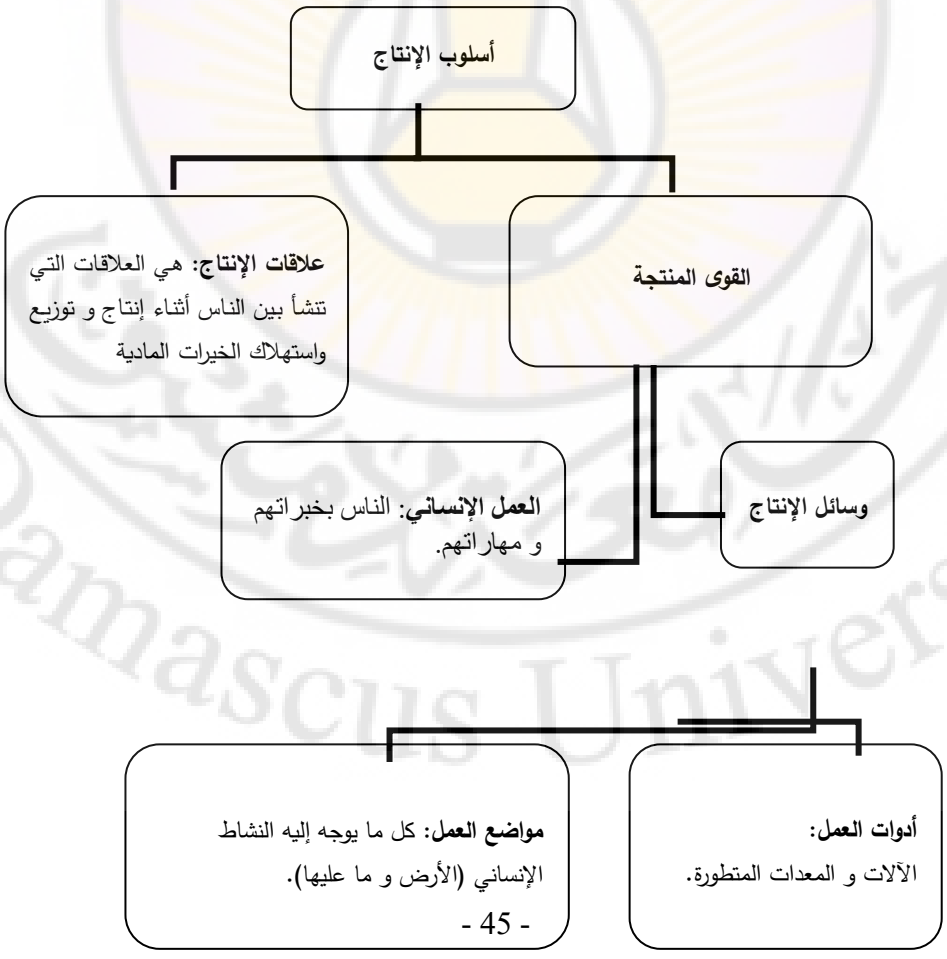

إن أسلوب الإنتاج يساوي البناء التحتي ، أما البناء الفوقي، فهو الدولة بسلطتيها التشريعية و التنفيذية و النتاج الفكري و الفني و الثقافي في المجتمع.

البناء التحتي + البناء الفوقي = التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية في المجتمع.

لقد قسم ماركس[1] تاريخ البشرية إلى تشكيلات اجتماعية اقتصادية خمس هي:

1- التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية لمرحلة المشاعية البدائية.

2- التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية لمرحلة العبودية(الرق).

3- التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية لمرحلة الإقطاعية.

4- التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية لمرحلة الرأسمالية.

5- التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية لمرحلة الاشتراكية.

4 . قانون توافق علاقات الإنتاج مع القوى المنتجة:

إن المجتمع البشري أثناء تطوره منذ وجود الإنسان البدائي حتى الآن، مر بالتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الخمس التي أشرنا إليها، وفي كل مرحلة تحولت علاقات الإنتاج إلى أداة تعرقل تطور قوى الإنتاج، لذلك كان لا بد من استبدال هذه العلاقات بعلاقات أخرى تسهل عملية تطور القوى المنتجة.

وكان نتيجة ذلك انتقال البشرية من تشكيلة اجتماعية اقتصادية، إلى تشكيلة أخرى متطورة أكثر من التشكيلة التي سبقتها.

---

[1] - كارل ماركس: ولد كارل ماركس عام 1818م وتوفي عام 1883م. فيلسوف واقتصادي كتب نظريته الماركسية التي تضمنت, الفلسفة (المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية), الاقتصاد السياسي (كتابه رأس المال), نظريته بناء الاشتراكية. اعتمد ماركس في كتاباته على آراء الاقتصاديين البريطانيين بخاصة آدم سميث ودافيد ريكاردو, وفي فلسفته اعتمد على الفلسفة الألمانية فأخذ فلسفة فورباخ المادية وديالكتيك هيغل ليجمع بينهما في فلسفته, نظرية بناء الاشتراكية اعتمد ماركس على آراء الاشتراكيين الطوباويين الفرنسيين بخاصة شارل فورييه.
التقى ماركس مع فريدريك انجلز (فيلسوف 1820م-1895م) عام 1844م وصاغا معاً البيان الشيوعي.

هذا التناقض بين القوى المنتجة و علاقات الإنتاج، وضرورة الانتقال إلى تشكيلة اجتماعية اقتصادية أخرى، هو ما يعرف بقانون توافق علاقات الإنتاج مع القوى المنتجة.

لقد انتقلت البشرية من المشاعية البدائية إلى مرحلة العبودية إثر تطور القوى المنتجة إلى درجة أكبر، ذلك بظهور الملكية الخاصة و استخدام العمل المأجور، ليصبح ذلك متناقضا مع علاقات الإنتاج (علاقات التعاون و المحبة والإخاء) التي وجدت آنذاك، فكان لا بد من أن تخلي هذه العلاقات مكانها لتحل محلها علاقات تتناسب مع العبودية التي انتقلت إليها البشرية. لتصبح القوى المنتجة متناسبة مع العلاقات الإنتاجية. كذلك حدث في مراحل أخرى تناقض بين القوى المنتجة التي تطورت في مرحلة العبودية، باعتماد البشرية على الزراعة، وضرورة تحرير العبيد وتحويلهم إلى فلاحين، كان من الضروري استبدال علاقات الإنتاج العبودية بأخرى (علاقات إنتاجية إقطاعية)، وهذا ما تم أيضاً في مرحلة الرأسمالية.

5- بعض المصطلحات الاقتصادية.

تقسيم العمل : إن عملية العمل تقتضي تقسيمه، أي ضرورة التخصص لمجموعات من الأفراد ، أو لفرد واحد في عمل ما، هذه الظاهرة الاجتماعية وجدت وتطورت منذ تطور حياة الإنسان، وحدث أول تقسيم اجتماعي بسيط للعمل عندما انفصلت المرأة عن الرجل في العمل، فاختصت المرأة بعمل المنزل وما حوله، وانطلق الرجل يصارع قوى الطبيعة سعياً وراء رزقه، وتطورت هذه التخصصات مع تطور أدوات العمل ومواضيع العمل.

ومع تطور البشرية حدثت تقسيمات للعمل الاجتماعي عندما انفصلت مهنة الزراعة عن الصيد وتربية الماشية، ثم انفصلت مهنة الحرف والتجارة ليتخصص أفراد في هذه الأعمال، وحدثت انقسامات أخرى ضمن المؤسسة الصناعية الواحدة، أدت جميع هذه الانقسامات والتخصصات إلى زيادة الإنتاج، وزيادة الإنتاجية .

إنتاجية العمل: إن الإنتاجية لعامل أو لعمال عدة تعني عدد المنتجات المتحققة خلال فترة زمنية معينة (يوم عمل، ساعات عمل ... . إلخ) ، ولا تبقى هذه الإنتاجية ثابتة بل تتغير مع تطور و تغير شروط و ظروف العمل، مثال:

إذا أنتج عامل ما 10 قمصان في يوم عمل واحد، نقول: إن إنتاجية عمل العامل هي 10 قمصان و إذا ازداد إنتاجه اليومي ليصبح 12 قميصاً، نقول: إن إنتاجية عمل العامل قد ارتفعت، بسبب اكتساب العامل الخبرة، أو إدخال آلة جديدة... إلخ.

الإنتاج – التبادل– التوزيع– الاستهلاك:

إن هدف أي إنتاج هو استخدام أو استهلاك المنتج من قبل أفراد المجتمع، وهذا يعني أن هناك علاقة ارتباط وثيقة و مكملة لبعضها بين الإنتاج والاستهلاك، فتنتج المواد الغذائية والألبسة ومواد البناء من أجل تلبية حاجات الإنسان واستهلاكها، فالإنتاج يستهلك وتتكرر العملية الإنتاجية فلا وجود لإنتاج من دون استهلاك، والعكس صحيح لا وجود لاستهلاك من دون إنتاج.

أما بالنسبة للتبادل و التوزيع، إن الإنتاج يتكرر و يتواصل مرات عدة، وكل إنتاج لا بد من تبادله و توزيعه ليصار إلى استهلاكه، وظاهرة التبادل وجدت وتطورت مع تطور الحياة الإنسانية، فكان نظام المقايضة، ثم ظهرت النقود، و تطورت معها ظاهرة التبادل والتوزيع .

ويتم توزيع المواد كلّها بين القطاعات الاقتصادية والمؤسسات الإنتاجية والأفراد ،ليصار إلى تطوير العمليات الإنتاجية وتلبية حاجات المجتمع الإنساني المتزايدة باستمرار، إن هذه المصطلحات (الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك) هي مصطلحات اقتصادية مكملة لبعضها.

القوانين الاقتصادية:

عرفنا من قبل أن هناك ظواهر اقتصادية وأخرى اجتماعية عديدة واجهها ويواجهها الإنسان، ووراء كل ظاهرة تختفي مجموعة من العلاقات، التي قد لا تظهر للعيان هذه العلاقات تكون قانون الظاهرة ومهمة المعارف العلمية هي:

اكتشاف هذه القوانين، فهناك قانون الجاذبية الأرضية، وهناك قوانين اقتصادية مثل قانون الربح كقانون أساسي للنظرية الاقتصادية الرأسمالية.

إنّ كل علم يهدف إلى سن قوانين تحكم الظواهر موضوع الدراسة، لقد اعتقد الطبيعيون (الفيزقراط)، ومن بعدهم الكلاسيك (التقليديون)، أن وجود نظام طبيعي تحكمه قوانين طبيعية، عامة ومطلقة، تحكم الظواهر الاقتصادية.

من جهة أخرى ، أنكر أكثر كتاب المدرسة التاريخية وجود قوانين طبيعية، وجردوا القوانين الاقتصادية من صفة الإطلاق والعمومية، وأحلوا النسبية محلها. ورأى الاقتصادي البريطاني كينز :

أن الاقتصاد ليس إلا مجرد تاريخ للفكر الاقتصادي في العصور المختلفة، مقترناً بالتطور التاريخي للشعوب.

إن المدرسة التاريخية الحديثة قد خالفت المدرسة التاريخية القديمة في إمكان تطابق القوانين الطبيعية بالطرق التقليدية، ورأى آخرون أن هذه القوانين لا تحتمل الاستثناءات، فهي قوانين اقتصادية احتمالية.

لذا فإن القوانين الاقتصادية ليست بدرجة واحدة من الأهمية، وبصورة عامة كلما كان القانون أكثر عمومية، انطبقت على أكثر النظم الاجتماعية الاقتصادية أو على عدد كبير منها كلما وكان أكثرها أهمية. من ناحية أخرى قد يكون القانون ذا أهمية كبرى في نظام اقتصادي ما دون نظام اقتصادي آخر، وتتفاوت القوانين حتى داخل النظام الاقتصادي الواحد، فمنها ما هو رئيسي، ومنها ما هو ثانوي.

إن بعض القوانين الاقتصادية هي قوانين "موضوعية" ، أي إنها حقيقة واقعية تميز العمليات الاقتصادية، والاقتصاد السياسي يدرس هذه القوانين بعد اكتشافها ليرى مدى عملها وفعلها وتأثيرها ، وهناك أنواع عدة لهذه القوانين، كانت موجودة مع وجود الأنظمة الاقتصادية المتعارضة (الرأسمالية والاشتراكية)، إن أي نظام اقتصادي وجدت له قوانينه الخاصة به، مع وجود بعض القوانين المشتركة بين النظامين كقانون قيمة البضاعة مثلاً.

رابعاً- الأنظمة الاقتصادية ما قبل الرأسمالية:

إن دراسة الأنظمة الاقتصادية التي سبقت النظام الاقتصادي الرأسمالي تشكل أهمية خاصة، في فهم التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى وصول البشرية إلى مراحل متطورة من الحياة الاقتصادية الاجتماعية.

إن علم الاقتصاد هو علم تاريخي، وقد تبلور هذا العلم واستقل عن الفلسفة مع نهاية القرن السابع عشر، وإن أبحاثه وجدت مع تطور الإنسان خلال مئات السنين قبل الميلاد. ولهذا إن دراسة الأنظمة الاقتصادية القديمة تساعد على فهم الأنظمة الاقتصادية المتعاقبة فتاريخ البشرية والعلاقات الاجتماعية الاقتصادية المتنوعة هي سلسلة متباينة في مستوى التطور الاقتصادي، وإن كل مرحلة تاريخية مرت وتمر بها البشرية تختلف في طبيعتها وجوهرها عن المراحل التي سبقتها، أو تلك الأنظمة التي تعيشها، والتطورات التي ستطرأ على النظام الاجتماعي الاقتصادي السياسي المعاصر.

إن المجتمعات النامية، ما تزال تعيش تحت وطأة أساليب و أنظمة اقتصادية قديمة، وهي من هذه الزاوية أقرب إلى العالم القديم منها إلى العالم الجديد. وإن دراسة هذه الأنظمة التي سبقت النظام الرأسمالي ستسهم في فهم الجوانب العديدة والعلاقات الاقتصادية الاجتماعية القائمة في كثير من البلدان النامية، مع الأخذ بالحسبان المتغيرات الهامة التي يعيشها العالم المتقدم اليوم.

إن العمليات الاقتصادية القديمة لم تبلغ مستوى التداخل و التعقيد الذي وصلت إليه الأنظمة الاقتصادية الحديثة ، ولهذا سنقوم بتوضيح أهم مزايا و إنجازات الأنظمة الاقتصادية التي عاشتها البشرية منذ وجودها.

1- النظام المشاعي البدائي:

تفيد الدراسات العديدة و المتنوعة أن الحياة وجدت منذ حوالي (900) مليون سنة، وأن الإنسان وجد منذ 5 ملايين أو مليون عام ، لم يكن الإنسان البدائي ليختلف عن الحيوان كثيراً في الغذاء والسكن والإنتاج والعمل، ولقد برهن العالم الطبيعي البريطاني تشارلز داروين وأتباعه بصورة علمية على وجود تشابه بيولوجي بين الإنسان والحيوانات؛ وأن منشأ الإنسان القديم كان من فصيل معين من القردة القديمة عالية التطور، وأكد بعض العلماء ذلك بعد إجراء العديد من التجارب على تركيبة العظام و الدم والأجنة والتشريح..... الخ، ولقد عثر على بقايا الإنسان القديم في الصين والهند وبورما وبعض دول آسيا الوسطى و إفريقيا.

لقد كانت مرحلة المشاعية البدائية أطول وأشد قساوة على بني البشر، فاستمرت مئات الآلاف من السنين استخدم الإنسان الحجارة والعصي للدفاع عن نفسه من الحيوانات المفترسة، وفي قطف الثمار التي أدرك أنها صالحة للغذاء، ثم استخدمها كأدوات حفر و تسوية، وفي بناء الأكواخ، وتحولت الحجارة والعصي إلى أدوات عمل استعان بها الإنسان القديم في إنجاز أعماله، ومنذ ذاك الوقت بدأ التاريخ الإنساني المكتوب لأنّ صنع أدوات العمل هي صفة خاصة بالإنسان.

لم تترك الإنسانية تاريخاً مكتوباً عن تلك المرحلة، وإنما يستشف من دراسة المستحاثات وطبقات الأرض، وبقايا مختلف أدوات العمل، كل ذلك أوصل إلى نتيجة أن البشرية عاشت على شكل جماعات متعاونين في مواجهة قوى الطبيعة، و تأمين غذائهم.

إن النظام المشاعي تطور بشكل بطيء جداً، سادت العلاقات القائمة على المساواة والإخاء والمحبة، ذلك قبل ظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، عاش الإنسان البدائي على الأعشاب والحشائش والثمار التي عرف أنها ملائمة للغذاء، تنقل من مكان إلى آخر، وفي مراحل متأخرة من

تاريخه اكتشف الإنسان النار، وهذا الاكتشاف قد يعادل اكتشاف الذرة في عصرنا، كان الاكتشاف بالمصادفة، وتعرف إلى أكل اللحوم، وهذا ما ساهم في تطور جسم الإنسان نتيجة لتنوع غذائه.

استخدم الإنسان الحجر كأدوات عمل لمدة طويلة ثم استخدم الأخشاب والعظام، ثم اكتشف المعادن النحاس والبرونز، وأخيراً الحديد، وهكذا قسمت الفترة التاريخية الطويلة التي سبقت التاريخ المكتوب إلى عصور ثلاثة هي:

- العصر الحجري.
- العصر البرونزي.
- العصر الحديدي.

ذلك نسبة إلى المادة التي استخدمها الإنسان في صنع أدوات عمله، لقد تعرف الإنسان إلى مهنة الصيد، ثم دجن الحيوانات.

مارس الإنسان ولفترات طويلة مهنتي الصيد، وتربية الماشية، إلى أن تعرف إلى الزراعة وانفصلت عن حرفتي الزراعة وتربية الماشية، وكان أول تقسيم اجتماعي للعمل، وفي مراحل لاحقة انفصلت مهنة الحرف التي ضمت صنع أدوات الزينة للنساء وأدوات المنزل وأدوات القتال لتشكل الانقسام الاجتماعي الثاني للعمل.

وأدى هذا إلى زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وتعزيز الملكية الخاصة، فأصبح ملاكو الماشية والأراضي الزراعية، والحرفيون(الصناع) بحاجة إلى قوة عمل إضافية، فكان العمل المأجور، وبداية استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وكانت قوة العمل بداية لتشكل طبقة العبيد. وهكذا وجدت علاقات اجتماعية تقوم على أساس الملكية والاستغلال، والعمل المأجور، وأدى هذا إلى انهيار العلاقات الجماعية، لتبدأ علاقات المصالح الاقتصادية، و تطورت مسؤوليات ونفوذ زعماء العشائر و الملاكين، وأصبح أصحاب الملكيات الخاصة بحاجة إلى من يقوم على حماية أملاكهم، وبحاجة إلى رجال يقومون على حماية قطعان الماشية وحراستها، وجباية الضرائب التي فرضت، وعلى من يقوم بمعاقبة من يخالف الزعماء والملاكين، وكان ذلك أساساً لتشكل الدولة.

نستنتج مما تقدم أنّ أهم منجزات النظام المشاعي البدائي:

1- التقسيم البدائي للعمل بين عمل الرجل وعمل المرأة.
2- استخدام العصي والحجارة كأدوات عمل بدائية، واكتشاف النار والاستفادة منها.
3- تدجين الحيوانات و الاستفادة من منتجاتها.

4- اختراع القوس و السهام، و هذا أدى إلى زيادة الإنتاج.

5- التعرف إلى حراثة الأرض (الزراعة).

6- التقسيم الاجتماعي الأول للعمل (انفصال الزراعة عن تربية الماشية والصيد).

7- التقسيم الاجتماعي الثاني للعمل (انفصال الحرف عن الزراعة).

8- ظهور و تطور الملكية الخاصة لأدوات العمل، للماشية، للأراضي.

9- تفسخ العلاقات الاجتماعية، و ظهور علاقات تقوم على الاستغلال و الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

لقد ظلت بقايا المجتمعات المشاعية البدائية حتى أوائل القرن العشرين في بعض دول إفريقيا، وشرق آسيا، إن التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية للمشاعية البدائية حقيقة تاريخية عاش فيها الإنسان حياة طويلة وقاسية.

2- النظام الاقتصادي في مجتمع الرق (العبودية).

أ- ظهور أسلوب الإنتاج العبودي و خصائصه المميزة:

ظهر أسلوب الإنتاج العبودي في أحشاء النظام المشاعي البدائي ليدمره ويحل مكانه، وليشكل أول نظام قام على استغلال الإنسان للإنسان، و قد وجد هذا النظام منذ 4000 إلى 3000 عام قبل الميلاد، و قد عاشت البشرية مرحلة العبودية حتى انهيار الامبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادي ، في حين استمر النظام بعدد من دول العالم. لقد تميز النظام العبودي بما يلي :

- تطور القوى المنتجة.
- ظهور الاقتصاد الفردي، والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.
- تحرر مالكي العبيد، ليعيشوا على نتاج غيرهم.
- وجود طبقة العبيد كقوة عمل بشرية عملت على زيادة الملكية الخاصة.

مع تطور المجتمعات العبودية، ظهرت علاقات اجتماعية اقتصادية تقوم على عدم المساواة و معاملة العبيد بقسوة كبيرة.

ب-القوى المنتجة و علاقات الإنتاج في المجتمع العبودي:

وجدت في المجتمع العبودي فروع الإنتاج الآتية : تربية الحيوانات، والزراعة، والحرف، وتطورت هذه الفروع بصورة بطيئة في المجتمع العبودي، وكان لتقسيم العمل الاجتماعي دور هام في تطور الإنتاج.

لقد اكتشف الإنسان المعادن وتعامل معها ليصنع أدوات عمله من الحديد، وليصنع الأسلحة والألبسة وغيرها. وتطورت الزراعة لتصبح القطاع الأهم بين قطاعات الإنتاج الأخرى. كذلك تطوير بعض المعارف كالرياضيات والرسوم والبناء والفلسفة... ... إلخ.

و كانت منتجات العبيد و العبيد أنفسهم ملكاً لمالكيهم، إن العبد كان أداة عمل متحركة كما وصفه العالم البار أرسطو، عندما قسم أدوات العمل إلى أدوات جامدة كالمحراث والمعول... الخ، وأدوات عمل متحركة وناطقة كالعبيد، وأدوات إنتاج كالحيوانات.

لم يكن للعبيد أية حقوق، وجدوا إلى جانب فئة الفلاحين الأحرار والحرفيين، الذين لعبوا دوراً هاماً في تطور الإنتاج الاجتماعي، تعامل مالكو العبيد مع الإنسان العبد بمنتهى القسوة والاضطهاد والتعذيب. ولأول مرة في تاريخ البشرية آنذاك يحدث انقسام للعمل الإنساني، العمل العضلي الذي قام به العبيد وغيرهم، والعمل الذهني لملاكي العبيد وغيرهم. هذا التقسيم أسهم في تقدم العلم والفن والثقافة.

أ- نشوء الدولة وتطورها:

إن تطور الإنتاج الحيواني والزراعي والحرفي، أدى إلى زيادة الحاجة إلى قوة العمل أي إلى العبيد الذين ازدادت أعدادهم، وازدادت عمليات استغلالهم، واستغلال الفلاحين والصناع العاملين في مختلف الحرف. فكان لا بد من إخضاع هذه الفئات لسيطرة الملاكين، فأوجدوا جهازاً للقمع والسيطرة كان بداية لتشكل الدولة، التي أصبحت قوة منظمة تقوم على القمع والسيطرة على العبيد وبعض فئات المجتمع الأخرى، ووجدت الأساطير الإلهية التي عملت على تبرير سلطة الدولة، فمنهم من قال: إن سلطة الدولة هي عقوبة إلهية أو ثواب لقاء الآلام على الأرض، أو إن سلطة ملاكي العبيد هي سلطة منزلة من عند الله .... إلخ.

ب- العلاقات البضاعية النقدية في مجتمع الرق:

إن نمو تقسيم العمل، والتخصصات أديا إلى نمو الإنتاج البضاعي وتطوره، أو إلى زيادة تبادل المنتجات الحيوانية والزراعية وصناعة الحرف.

وظهرت أسواق التبادل، التي كانت في أماكن متوسطة و بجانب البحيرات والأنهار، ومع اتساع هذه الأسواق تحولت إلى مدن في مراحل لاحقة من التاريخ البشري، وتطورت المقايضة في الصين القديمة والهند القديمة، ومصر القديمة... . وغيرها.

لقد كان التبادل يتم عن طريق المقايضة بين المنتجات، ثم تطور أسلوب المقايضة إلى معادل عام أي اصطلح الناس على أن يكون رأس الماشية معادلاً عاماً تقاس إليه باقي المنتجات، واستمر ذلك إلى أن اكتشفت المعادن لتقوم بدور المعادل العام ، ولتتحول إلى نقد ورأسمالٍ تجاري وربوي.
و بهذا حقق التجار و أصحاب رؤوس الأموال أرباحاً طائلة، استخدمت في توسيع الإنتاج، وزيادة قوة وسيطرة الفئات المالكة.

ج- خصائص النظام العبودي في الشرق:

عرف التاريخ البشري شكلين للنظام العبودي هما:

الأول: النظام العبودي في الشرق القديم، كمصر والصين وبابل و آشور والهند.

الثاني: العبودية القديمة التي وجدت في اليونان وروما القديمتين، وتعرف بعبودية أثينا القديمة.

لقد تميزت العبودية القديمة في الشرق بما يلي:

- كانت ملكية مالكي العبيد جماعية على الأراضي والعبيد وأدوات العمل.
- لم تكن العبودية متطورة في الشرق، يمكن القول إنها كانت نصف عبودية.
- لم يكن إنتاج العبيد منفرداً أو الأهم، بل كان إلى جانبهم عمل الفلاحين والحرفيين.
- خضع العبيد إلى استغلال الملاكين والدولة، فدفعوا الضرائب إلى الحكام والملاكين.

أما في أوروبا و اليونان القديمتين فقد كان عمل العبيد هو أساس الأنظمة آنذاك، وتطور الإنتاج والتبادل أكثر في الغرب، وعرفنا كيف قسم أفلاطون المجتمع إلى طبقات ثلاث: الحكام والأسياد المنتجين(العبيد والفلاحين و الصناع) وطبقة الجنود، وحدد واجبات كل طبقة، وخضوع العبيد والفلاحين والصناع إلى ملاكيهم وأسيادهم.

د- أزمة أسلوب الإنتاج العبودي و انهياره:

لقد كانت العلاقات السائدة في فترة أسلوب الإنتاج العبودي هي علاقات السيطرة والخضوع، علاقة قامت على الملكية المطلقة للسادة والحكام على وسائل الإنتاج والعبيد.

و لقد تمت السيطرة بالإكراه والقسر الاقتصادي والقانوني، لهذا لم يكن لدى العبيد وغيرهم من الفلاحين أي دافع أو حافز لزيادة الإنتاج، وكانوا في أوقات معينة يقاومون القسر و الاضطهاد، وهذا مما أدى إلى فرض عقوبات جسدية غالباً أدت إلى فقدان حياتهم.

كان عمل العبيد الأساس في عملية الإنتاج الاجتماعي، وكانت العلاقة السائدة بين العبيد وملاكيهم، علاقة السيطرة والخضوع، وبدأ التناقض يظهر في النظام العبودي. مثل:

- التناقض بين العمل الذهني والعمل العضلي.
- التناقض بين المدينة والريف، حيث وجدت في المدن فئات الحرفيين والتجار والمرابين والعاملين في الدولة.
- التناقضات الأساسية بين الملاكين والحكام والأسياد من جهة وطبقة العبيد والفئات الأخرى من جهة أخرى.

هذه التناقضات تحولت إلى أزمة عامة لتشمل الحياة الاجتماعية الاقتصادية في الإمبراطورية الرومانية بشكل خاص، مما أدى إلى انهيارها، إثر الهزائم التي منيت بها من قبل القبائل البربرية في القرن الخامس الميلادي. رغم انهيار هذه الامبراطورية، وانتقال المجتمع البشري في أوروبا الغربية إلى النظام الإقطاعي ، فقد استمرت ظاهرة العبودية في مختلف بقاع الكرة الأرضية فقد وجدت العبودية في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الأهلية 1861م-1864م كما وجدت في دول إفريقية و آسيوية.

هـ- أهم منجزات النظام العبودي:

1- نشوء و تطور الزراعة وصناعة الخمور.
2- زيادة استخدام العبيد في المزارع الكبيرة وبعض المناجم.
3- نشوء و تطور صناعة الحرف وتطور التبادل بين المنتجات.
4- إنتاج بعض المعادن واستخدامها كنقد و صناعة بعض أدوات العمل.
5- تطور الحرف وظهور المدن كمراكز للتبادل في السلع.
6- ظهور الرأسمال التجاري والرأسمال الربوي ، وتخصص فئات بشرية بالعمل التجاري، وهو كتقسيم ثالث للعمل الاجتماعي.
7- نشوء وتطور الدولة وأجهزتها القمعية.

3- النظام الإقطاعي.

أ- ظهور الإقطاع:

نشأ النظام الإقطاعي في قلب النظام العبودي ليدمره ويحل محله، ويصبح كأسلوب إنتاجي سيطر في الفترة ما بين نهاية القرن الخامس الميلادي وحتى نهاية القرن الثامن عشر... هذا

الانتقال للبشرية من النظام العبودي إلى النظام الإقطاعي لم يتم في الدول كلها دفعة واحدة، فهناك دول عاشت في تلك الفترة مرحلة المشاعية البدائية، وأخرى بقي فيها النظام العبودي مسيطراً.

لقد عرفنا أن تطور القوى المنتجة، تتطلب تغيراً في العلاقات الإنتاجية، وعلى هذا الأساس من التطور والتناقض بينهما تم الانتقال من النظام العبودي إلى النظام الإقطاعي.

لقد كانت ملكية وسائل الإنتاج، الأرض بالدرجة الأولى، وتبعية الفلاح الفقير (القن) للأرض، أساساً للعلاقات الإنتاجية في ظل النظام الإقطاعي، إن ملكية الإقطاعي كانت تشمل منطقة بأكملها بما فيها من مدن وقرى وكل ما عليها من أدوات عمل وماشية وغيرها. ووجد بجانب هذه الملكيات الكبيرة ملكيات الفلاحين الصغار والحرفيين، وقد انقسم المجتمع آنذاك إلى طبقتين أساسيتين :

- طبقة الإقطاعيين: ملاكي الأراضي وما عليها، الذين قدموا للملوك والسلاطين الخدمات العسكرية وغيرها.
- طبقة الفلاحين الأقنان: و هم فقراء الفلاحين و بعض الفلاحين الصغار الذين استأجروا قطعاً من الأراضي ليعملوا بها وفق نسب معينة من المحاصيل.

لقد مر النظام الإقطاعي خلال تطوره بثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى: وهي بداية تشكل الإقطاعية في آسيا، الصين مع بداية القرن الثالث الميلادي ، وفي الهند خلال القرنين الرابع والخامس، وفي أوروبا خلال القرن الخامس، وفي المنطقة العربية خلال القرن السابع. وتمتد هذه المرحلة حتى نهاية القرن الثاني عشر الميلادي وهي فترة القرون الوسطى.

المرحلة الثانية: وهي عصر الإقطاعية المتطورة، التي بدأت في أوروبا منذ القرن الحادي عشر واستمرت حتى القرن الخامس عشر، وفي بلدان آسيا بدأت منذ القرن التاسع وحتى القرن الحادي عشر، وفي بعض المناطق حتى القرن الخامس عشر. في هذه المرحلة تكونت المدن لتصبح مراكز هامة ودائمة للتجارة والصناعات الحرفية.

المرحلة الثالثة: تميزت ببداية انحلال النظام الإقطاعي، ونشوء العلاقات الرأسمالية التي بدأت منذ نهاية القرن الخامس عشر حتى أواسط القرن السابع عشر في أوروبا. تجدر الإشارة إلى أن أشكال تنظيم النظام الإقطاعي، لم تكن متماثلة في أوروبا وآسيا وإفريقيا، فلكل منطقة خصائص مميزة لها.

ب- النظام الاقتصادي للمجتمع الإقطاعي:

إن العلاقات الإنتاجية الإقطاعية تطورت خلال فترة قصيرة لتصل إلى مستوى القوى الإنتاجية لتعمل على زيادة إنتاجية العمل، ولتعمق تقسيم العمل الاجتماعي الذي حدث نتيجة انفصال الحرف عن الزراعة في النظام الإقطاعي، هذا التقسيم دفع بتطور القوى المنتجة نحو الأفضل الأمر الذي ساهم في تطور استخراج و معالجة المعادن، وتطور طرق رفع المياه من عمق الأراضي، وتحسين أساليب النقل النهري و البحري.

يمكن القول: إن قوى الإنتاج حققت تطوراً نسبياً في عصر الإقطاعية، وقد شكلت الملكيات الكبيرة على الأراضي أساساً لعلاقات الإنتاج الإقطاعية ، لقد كان الفلاحون يشكلون قوة العمل الأساسية عمل بعض الفلاحين مع أسرهم في قطع أراضيهم الصغيرة وتمكن الحرفي من امتلاك مسكن له.

عمل الفلاحون بالإكراه المباشر منذ الفجر و حتى المغيب، وفرضت عليهم الضرائب العالية وتحول الفلاحون إلى أتباع للأراضي ولأصحابها، وقد دفع الإقطاعي الأجور على ثلاثة أشكال هي :

1- **ريع السخرة:** الذي تضمن عمل الفلاحين عدداً من أيام الأسبوع في أراضي الإقطاعي بدون أي أجور، وعادت المنتجات للإقطاعي بكاملها، وعمل الفلاح بقية أيام الأسبوع في أرضه وعاد إنتاجها له.

2- **الريع العيني:** هذا الشكل تضمن عمل الفلاحين لدى الإقطاعي الذي قدم أدوات الإنتاج ليحصل الفلاحون على نسبة من المحصول في نهاية الموسم، هذا الأسلوب دفع بالفلاحين إلى الاجتهاد وتحسين عملهم بصورة أكبر، بما أنهم سيحصلون على نسبة من المحاصيل الزراعية.

3-**الريع النقدي:** هذا الشكل من تنظيم العمل اتصف بقيام الفلاحين بعد جني المحاصيل ببيع المنتجات في الأسواق و تقديم الحصة للإقطاعي على شكل نقود، هنا ارتبط إنتاج الفلاحين بأسواق البيع و الشراء.

لقد تطور أسلوب الإنتاج الإقطاعي من ريع السخرة إلى الريع العيني، إلى الريع النقدي، إن تطور أسلوب الإنتاج هذا أدى إلى اهتمام الفلاحين بالإنتاج والعمل على زيادته، لكي يحصلوا على نسب أكبر من المنتجات.

ج- المدن الإقطاعية.

لقد كان لتطور التبادل (المقايضة) دور هام في تشكل المدن، ثم أتت الصناعات الحرفية وتطورها وظهور التجارة وغيرها لتعمل جميعها على تشكل المدن الإقطاعية، وكان سكان هذه المدن من التجار والحرفيين والفلاحين الهاربين من ظلم الإقطاعي، هذه الفئات الاجتماعية ظلت لسنوات عديدة تحت اضطهاد وضغط الإقطاعيين.

تطورت الحرف في هذه المدن، وأخذت هذه الفئة تطور هذه المهنة وتنظم عملها، كما نمت الرساميل التجارية وتطور أساليب التجارة التي عملت على تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية ومنتجات الحرفيين، ليحقق التجار الأرباح الهامة، وعمل التجار أنفسهم على حماية أسواقهم من التجار القادمين من الخارج، كما حاول التجار الاتفاق فيما بينهم على الأسعار الموحدة في الأسواق، واتحد التجار مع المرابين لتنظيم وتطوير عمليات البيع و الشراء.

كانت سلطة الإقطاع ضعيفة في المدن ، وعلى أساس ذلك تطورت و ازدادت سلطة التجار والمرابين، وأدى هذا إلى تحول التجار إلى قوة اقتصادية كبيرة مكنتها من إدارة حياة المدن، واستطاعت هذه المدن تدريجياً من الوقوف بوجه الإقطاع محاولةً الاستقلال عن سلطاتهم، وتطورت الصناعة الحرفية إلى جانب التجارة وأدت إلى تراكم رؤوس الأموال بأيدي أصحاب الحرف، مما مكنهم بالتحالف مع التجار من السيطرة على المدن وإدارتها بعيداً عن سلطة الإقطاع الذين كانوا يسيطرون بصورة تامة على المدن كلها وما عليها.

د- العلاقات البضاعية النقدية في ظل النظام الإقطاعي:

إن تعميق عملية تقسيم العمل، ونمو القوى المنتجة أديا إلى تطور واضح في إنتاج البضائع وتداولها في ظل النظام الإقطاعي، ونتيجة لتطور الحرف في المدن، واتساع التجارة بين الفلاحين سكان الأرياف وسكان المدن، واستقرار الأسواق في المدن، كل ذلك أدى إلى وجود و علاقات اقتصادية وطيدة بين الزراعة والصناعات الحرفية، ولقد لعب رأس المال التجاري دور الوسيط الهام في العمليات التجارية في الأسواق الداخلية والخارجية وحقق التجار أرباحاً كبيرة، كل ذلك أدى إلى تطور العلاقات البضاعية النقدية.

هـ- تفسخ و انحلال النظام الإقطاعي:

إن تطور الصناعات الحرفية و تطور تنظيم هذه الصناعة أدى إلى زيادة حجم الإنتاج البضاعي وزيادة إنتاجية العمل، وازداد معه دور الرأسمال الربوي والتجاري ،وأدى ذلك إلى تقوية الاقتصاد وتقلص الاقتصاد العيني لتحل مكانه العلاقات البضاعية النقدية ،هذا التطور أدى إلى زيادة حدة التناقضات الإقطاعية:

– التناقض بين الاقتصاد الإقطاعي ، والإنتاج الفردي للفلاحين والحرفيين.

– التناقض بين المدن والأرياف.

– التناقض بين الإنتاج العضوي الطبيعي للإقطاعية ، والإنتاج البضاعي الذي تطور في المدن.

– التناقض بين العمل العضلي والعمل الذهني الذي تطور بصورة كبيرة في المدن خاصة الأوروبية.

كذلك برزت حدة التناقضات الأساسية بين القوى المنتجة التي تطورت بوتائر هامة منذ نهاية القرن السابع عشر، والعلاقات الإنتاجية القائمة على تبعية الفلاحين للإقطاعيين، هذا التناقض كان بداية لتبديل علاقات الإنتاج الإقطاعية بعلاقات إنتاجية جديدة. لقد تعمقت الفوارق الطبقية في المدن والأرياف، بين الفقراء والأغنياء الأمر الذي أدى إلى زيادة دور العلاقات البضاعية النقدية وتطورهما، وهذا ما أسهم أيضاً في تفسخ النظام الإقطاعي، وأرسى أسس ولادة أسلوب الإنتاج الرأسمالي .

إن تفسخ النظام الإقطاعي كان عملية حتمية ناجمة عن التناقض الحاصل بين تطور قوى الإنتاج والعلاقات الإنتاجية، ناجمة عن الصراع الطبقي بين الفلاحين ومضطهِديهم من الإقطاع والملاكين، ومنذ نهاية القرن الرابع عشر بدأت الانتفاضات الفلاحية في أوروبا، بل الحروب الفلاحية في بعض من هذه الدول، هذه الانتفاضات كانت بمثابة مقدمات للثورات البرجوازية في أوروبا.

و– الدوافع الاقتصادية للحملات الصليبية:

مع تطور المدن وانفصالها عن الأرياف والقرى السكانية، اتسعت أسواق التجارة الداخلية، وعزز هذا علاقات المزارعين بالتجار والحرفيين في المدن، وأصبح الإقطاعيون أكثر ارتباطاً بأسواق المدن، أي توطدت العلاقات البضاعية النقدية.

أدى هذا كله إلى تطور التجارة بين شرق وغرب البحر المتوسط، وبخاصة بين الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط.

إن بلدان الشرق العربي تتميز بتطور وإنتاج المنسوجات المتنوعة، والأصباغ، وبعض المنتجات الزراعية و الخزف، والسجاد و أدوات الزينة، وبعض الصناعات الأخرى، دفع هذا التطور

بالأوربيين إلى التطلع نحو منطقة شرق المتوسط، فكانت الحملات الصليبية منذ منتصف القرن الحادي عشر، والتي أدت إلى تطور التجارة بين دول أوروبا و شرقي البحر المتوسط، غير أن الاحتلال العثماني للدول العربية الذي بدأ عام 1516م أوقف التوسع التجاري بين أوروبا و العرب.

إثر ذلك اتخذت بعض الدول الأوروبية النزعة الدينية ستاراً تتستر به لتعبر عن مطامعها ومصالحها الاقتصادية في المنطقة العربية، لهذا كانت الغزوات الصليبية التي حاولت تحقيق أطماع الكنيسة الكاثوليكية بتوسيع سيطرتها.

ألحقت هذه الحملات الصليبية الدمار في بعض الدول العربية، وأدت إلى تقوية اقتصاد الإقطاع في بعض دول أوروبا، حيث حملت الجيوش الأوروبية العديد من إنجازات الدول العربية، تلك التي ساهمت في تعرف الأوربيين إلى منجزات العرب آنذاك.

ز- أهم منجزات أسلوب الإنتاج الإقطاعي:

لقد تميز أسلوب الإنتاج الإقطاعي بالسمات التالية:

1- الملكية المطلقة للأسياد(الإقطاعيين على الأراضي) وتبعية الفلاحين للأرض.

2-انقسام المجتمع إلى طبقات (ملاكين وإقطاع ونبلاء)، وأخرى فلاحين لا يملكون إلا القليل.

3- الصراع الدائم بين الطبقات حول توزيع الناتج الصافي، بين الفلاحين والملاكين.

4- وجود طبقات أخرى، مثل: (صغار المنتجين من الفلاحين)، (التجار والمرابين)، (الحرفيين).

5- تطور الزراعة التي كانت أهم القطاعات الاقتصادية لفترات طويلة من عمل أسلوب الإنتاج الإقطاعي.

6- الاكتشافات الجغرافية – وتطور المراكب، واستعمال البوصلة البحرية.

7- تحقيق تقدم في التجارة وزيادة المنتجات.

8- تطور الصناعات الحرفية المتنوعة.

9- تدفق كميات كبيرة من الذهب والفضة على مختلف دول أوروبا.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الثاني

الاقتصاد في المرحلة الرأسمالية

أولاً: المذهب الاقتصادي التجاري (الميركنتالية) :

حدثت في أوروبا تطورات سياسية واقتصادية وجغرافية وفلسفية ساهمت جميعها في ظهور المذهب التجاري وتطور أفكاره، ومن هذه التطورات ما يلي:

الحروب الأوروبية في الفترة (1494م-1559م) حيث كانت تنشب حروب بين دول أوروبا في كل عام تقريباً.

- الاكتشافات الجغرافية الهامة التي ساهمت في تطور التجارة – والصناعة – والزراعة.
- التطورات الاقتصادية المختلفة والمتعددة – وتطور وسائل النقل.
- الحركة الفكرية والثقافية والعلمية الأوروبية.
- تطور البرجوازية الأوروبية.
- وصول الأوربيون إلى جنوب شرق آسيا، وشمال أمريكا ونقلهم إلى العديد من الزراعات والصناعات مثل الشاي – والقهوة – والكاكاو – والدخان – والبطاطا والبندورة وغيرها.
- نمو المدن وزيادة أعداد سكانها، وازدياد حجم التبادل في المنتجات.
- قيام الدولة القومية – واتساع نفوذها وقوتها.

المذهب التجاري هو الاسم الذي أطلق على الأفكار والسياسات الاقتصادية التي وجدت في أوروبا منذ نهاية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، استمرت هذه المدرسة الفكرية طوال تلك المدة، لذا لم تنتسب إلى مفكر أو كاتب واحد، اتفقت هذه الأفكار والسياسات على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بهدف الحصول على الثروة و القوة.

وجدت الدولة القومية في تلك الفترة ، وتطورت التجارة بين مدن أوروبا وخارجها، وهذا أدى إلى ظهور طبقة التجار التي احتلت مكانة هامة في حياة المجتمعات البشرية آنذاك، لقد ظهرت الدولة القومية في نهاية القرن الخامس عشر في إنكلترا، وفرنسا، وإسبانيا، وهولندا، وغيرها. وبدأ الإقطاع يتراجع حتى انهار في مراحل لاحقة وانهارت سلطة النبلاء، وهذا بدوره ساهم في تقوية الدولة القومية كذلك وجدت ظاهرة هروب الفلاحين من الإقطاعيات إلى المدن حيث التجارة والحرف

ليعملوا فيها، كما تنامت المدن وقوتها الاقتصادية، وأصبحت تشكل عاملاً قوياً في وجه الإقطاع والنبلاء وظهرت الأسلحة المستوردة من الصين (البارود)، وشاع استعمال النقود (الذهب والفضة) بدلاً من المقايضة في ظل الإقطاع.

لقد تعاون التجار مع الملوك في القضاء على النظام الإقطاعي، وتدفقت على أوروبا الغربية آنذاك كميات كبيرة من الذهب والفضة، وترافق ذلك مع زيادة في الإنتاج والاستثمار، لتظهر طبقة التجار القوية والمتنفذة في أوروبا، وتجدر الإشارة إلى أن الحروب الصليبية في القرن الحادي عشر قد عززت مكانة التجارة والتجار بفتح الأسواق التجارية بين الشرق والغرب، إضافةً إلى الاكتشافات الجغرافية في نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر، ولاسيما اكتشاف رأس الرجاء الصالح الذي ساعد على تطور التجارة ،ودخول الذهب والفضة من دول شرق آسيا ومن أمريكا إلى أوروبا.

1- الحركة الفكرية :

رافق التطورات الاقتصادية في أوروبا تطور فكري، فقد حدث ما عرف بالإصلاح الديني الذي قام به (مارتن لوثر)[1]، الذي دعا إلى الحرية الفردية وإصلاح الكنيسة، والعودة إلى روح الدين، دون وصاية الباباوات في الدول الأوروبية، ترافق ذلك مع تطور القراءة والكتابة وظهور الطباعة في أوروبا.

لقد اعتقد التجاريون بأنّ الدولة يجب أن تكون قوية، عن طريق جمع الذهب والفضة، كون هذان المعدنان يشكلان الثروة وفق مفهوم المذهب التجاري، ثروة الفرد أو ثروة المجتمع، أو ثروة الدولة، و برأيهم أن سعادة الأفراد ورفاههم تأتي من ثروة الدولة وقوتها. طالب التجاريون بتدخل الدولة اقتصادياً وسياسياً لتحقيق أفكارهم الاقتصادية.

في تلك الفترة (فترة القرنين السادس والسابع عشر) لم يكن لعلم الاقتصاد ناطق باسمه معترف به من أمثال : أرسطو في اليونان، والقديس توما الأكويني في العصور الوسطى، والأخلاق الإقطاعية التي تضعها الكنيسة، أو سميث وماركس – وكينز في مراحل لاحقة.

إن الميركنتالية (المذهب التجاري) لم تكن نظاماً فكرياً، إنما كانت من حيث الجوهر نتاج عقول رجال الدولة وكبار الموظفين، ورجال المال والأعمال في تلك الفترات.

---

[1] مارتن لوثر: ولد في ألمانيا عام 1483م ثار على النظام الكنسي الكاثوليكي ـ جمع بين دراسة القانون والشريعة، حصل على دكتوراه في اللاهوت من جامعة فيتن بيرج ـ توفي عام 1546م.

كانت سنوات البرجوازية التجارية التي نناقشها تمثل مقدمة هيأت الظروف المناسبة للسياسات الاقتصادية التي أتت بعد المذهب التجاري، لقد عملت الدولة على تنمية الصناعة، وفرضت الحماية الجمركية.

2- التطورات الاقتصادية :

لقد اتصف العمل التجاري في بدء مرحلة الميركنتالية بوجود روابط بين أفراد عدة يوحدون جهودهم وما لديهم من رأسمال، بهدف القيام برحلة تجارية معينة لضمان سعر بعيد عن المنافسة عند شراء وبيع سلع معينة، هذا العمل التجاري تطور في مرحلة لاحقة إلى شكل أكثر تماسكاً لتظهر شركات مثل :

- شركة الهند الشرقية الهولندية عام 1602م.
- شركة الهند الشرقية الفرنسية عام 1664م.
- شركة الهند الشرقية البريطانية التي استمرت في الفترة 1600 م- 1874م.
- شركة (المغامرين السادة) عام 1670م التي انتقل مكانها من بريطانيا إلى كندا.

هذه الشركات وغيرها فرضت احتكاراً في مناطقها المخصصة لنشاطها الاقتصادي التجاري والصناعي، وعملت على حماية مناطقها بطرق عدة منها العمل المسلح، أو التهديد. وفي أواخر القرن السابع عشر استمر الترخيص القانوني للشركات المساهمة.

و يرى التجاريون أن الحرية الفردية تدفع إلى إشباع غرائزهم المادية، ويدفع ذلك إلى العمل والنشاط الاقتصادي، وتحقيق المنافع الفردية التي تساوي في مجموعها منفعة المجتمع والدولة.

برأيهم أن الثروة ثابتة في الدول، وعلى كل دولة أن تكسب من أي دولة أخرى كميات من الذهب والفضة، لتحقق الدولة مصلحتها ولو على حساب الدول الأخرى، وبرأي التجاريين فإنّ الدولة يجب أن تبيع للخارج أكثر مما تشتري لتحصل على الذهب والفضة وتزداد ثروتها، وهذا كان بداية لفهم الميزان التجاري الموجب. عارض التجاريون الضرائب المفروضة على المواد الأولية، وشجعوا الضرائب المفروضة على المواد الكمالية والمصنعة.

اعتبر التجاريون أن الصناعة والتجارة هما القطاعان الأهم في الاقتصاد الوطني، لهذا طالبوا بتخفيف الضرائب على الصناعة ورجال الأعمال، بل منح المنتجين الإعانات المادية للحد من ارتفاع الأسعار. وإن أسباب ارتفاع الأسعار تعود إلى ما يلي:

- وفرة الذهب والفضة.

- الاحتكار.

- ندرة العرض بسبب التصدير.

- تبذير الملوك والإقطاعيين.

ورأى بعضهم أن تغيرات الأسعار تتوقف على كمية النقود، وإن الزيادة في كميتها تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وانخفاض القوة الشرائية للنقود، والعكس هو الصحيح.

كما دعا التجاريون إلى زيادة معدلات نمو السكان، والاهتمام بصحة الأفراد، ومنع هجرة المواطنين للخارج، وتشجيع استقدام العمال الفنيين من الخارج للدول الأوروبية.

موقف التجاريين من العمل والأجور: يعد التجاريون أن العامل هو العنصر الإنتاجي الأول في العملية الإنتاجية، وتليه الطبيعة، ثم رأس المال. وحول الأجور رأوا أن تدفع الأجور المنخفضة للعمال، وذلك بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج، لزيادة التصدير، والأجور المنخفضة لا تسمح للعامل بتوفير النقود، لذلك فهو مضطر للعمل بشكل دائم ومستمر.

وحول المستعمرات، قال التجاريون: إن المستعمرات هي المكان الآمن للسكن، وهي السبيل الهام لزيادة السكان، وخير مصدر لتزويد الدولة الأم بالجنود، فالمستعمرات هامة كقواعد عسكرية للتموين والهجوم والتوسع، وتصدير المواد والصناعة لها ، ولذلك حاولت الدولة الاستعمارية الأوروبية عدم إقامة صناعة في الدول المستعمرة كي تبقى ضعيفة التطور، تستقبل على الدوام السلع من الدول الأوروبية.

حول الميزان التجاري نادى التجاريون بأن تتخذ الدولة الوسائل كلها لجعل ميزانها التجاري مع الدول الأخرى موجباً، أي على الدولة أن تبيع السلع إلى الخارج أكثر مما تشتري، بهذا تكون قد حصلت على كميات من الذهب والفضة فتزيد الثروة، هذه الأفكار دفعت إلى زيادة إنتاج الدولة وزيادة صادراتها، لهذا عارض التجاريون فكرة فرض الضرائب على المواد الأولية المستوردة من الخارج، بل حبذوا فرض الضرائب على السلع الكمالية.

وحول السكان دعا التجاريون إلى زيادة عدد السكان، فدعوا إلى الزواج المبكر، بل وفرض العقوبات على غير المتزوجين، ودعوا إلى الاهتمام بصحة الأفراد، وشجعوا على هجرة العمال الفنيين من الخارج إلى داخل الدولة الأوروبية.

اعتبر التجاريون العامل هو العنصر الإنتاجي الأول في العملية الإنتاجية، ويليه في الترتيب الطبيعة ورأس المال، وطالبوا بدفع الأجور المنخفضة للعمال، ذلك لخفض تكاليف إنتاج السلع المصدرة إلى الخارج، كي يتمكن التجار من منافسة السلع المنتجة في الدول الأخرى.

لقد تحولت النقود إلى رأسمال تجاري سيطر على دائرة التداول (البيع والشراء)، دون الدخول في مرحلة الإنتاج، وحقق آنذاك أرباحاً كبيرة أدت إلى تراكم النقود بشكل كبير وهام. بذلك تمكن أصحاب الرأسمال التجاري من التحول إلى الاهتمام بالإنتاج، ذلك عندما تحول العديد من التجار إلى منتجي السلع المستوردة، وأصبحوا منتجين وتجاراً في الوقت نفسه، وتدريجياً تمكن التجار من السيطرة المباشرة على قطاع الإنتاج.

إن هذا التحول لرأس المال كان يمثل الأساس التاريخي لتطوير طريقة الإنتاج الرأسمالي، وبذلك حقق الرأسمال التجاري سطوته على النشاط الصناعي، الذي تطور من الصناعات المنزلية إلى صناعات نسيجية خارج نظام الحرف البسيطة الذي كان هو الغالب حتى أوائل القرن السابع عشر. وليحل منذ ذاك التاريخ نظام المصنع القائم على الإنتاج الأولي، وتقسيم العمل داخل المشروع. لتتطور في بريطانيا صناعة المنسوجات (الصوفية – والقطنية – والحريرية)، وصناعة الزجاج، والملح والصابون والورق والحديد والنحاس والفحم والقصدير والرصاص، وصناعات البناء، وبناء السفن ... وغيرها.

لقد كان من أشهر رواد المذهب التجاري الفرنسي كل من : أنطوان دي مونكرتيان (1575م–1662م)، أصدر كتابه في الاقتصاد السياسي عام 1615م، دافع فيه عن التجار، وطالب الملك بحماية الحرفيين. جان باتتيت كولبير (1619م–1683م) شغل منصب وزير الاقتصاد والمالية في

عهد لويس الرابع عشر، اخضع الإنتاج الصناعي للرقابة بهدف تحسين نوعية الصناعات، شجع على الصناعة التصديرية. إلى جانب الفرنسيين وجد العديد من الاقتصاديين البريطانيين الذين دافعوا عن التجارة البريطانية، خاصة النقل البحري البريطاني وأطلقوا شعار البيع أكثر مما نشتري في بريطانيا.

3. سياسات المذهب التجاري حول الثروة:

لقد طبق التجاريون سياساتٍ ثلاث للحصول على الثروة، بجمع أكبر كميات من الذهب والفضة هي:

أ- السياسة المعدنية المطبقة في أسبانيا.

ب- السياسة الصناعية المطبقة في فرنسا.

ج- السياسة التجارية المطبقة في إنكلترا.

أ-السياسة المعدنية الإسبانية:

سعت أسبانيا إلى الحصول على معدني الذهب والفضة من مستعمراتها الأمريكية (البيرو والمكسيك)، فامتلكت مناجم للذهب والفضة، نقلتها إلى إسبانيا، ووضعت الحكومة القوانين التي منعت خروج المعدنين من الدولة، وللحفاظ على هذه الثروة اتخذت الدولة الإجراءات الآتية:

1- تقوم السفن بنقل البضائع إلى الخارج على أن تعود محملة بالذهب والفضة، مما يعادل قيمة البضائع.

2- لا يحق للتجار الأجانب إخراج الذهب أو الفضة من أسبانيا إلى الخارج ثمناً لبضائعهم المباعة في أسبانيا وعليهم إنفاق كميات الذهب والفضة على شراء السلع الأسبانية.

3- فرضت الحكومة العقوبات الصارمة التي وصلت إلى حد الإعدام على من يخالف ويصدر ذهباً أو فضة إلى الخارج، وحرمت على الأجانب شراء الذهب.

4- سمحت بخروج المعدنين وبكميات معينة للحكام، ونفقات البعثات المقدسة التبشيرية. وعملت الحكومة على حماية تجارتها بإنشاء قوة بحرية كبيرة.

ب- السياسة الصناعية الفرنسية:

عملت فرنسا على تحقيق أهدافها في جمع كميات كبيرة من المعدنين الثمينين (الذهب والفضة) عن طريق زيادة صادراتها الصناعية للخارج واعتبرت أن:

1- قيمة المنتجات الصناعية أكبر من قيمة المنتجات الزراعية غالباً.

2- لا تخضع المنتجات الصناعية إلى تقلبات الطبيعة التي تؤثر على المنتجات الزراعية، ولذلك أعطيت الأهمية للصناعة، أما الزراعة فقد اقتصر دورها على إنتاج المواد الغذائية الضرورية للسكان.

عملت الحكومة الفرنسية على تشجيع الصناعة ذات النوعية الجيدة، وسنت القوانين التي حمت وشجعت الصناعة الوطنية، فرضت الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية، كما عملت الحكومات على مساعدة المنتجين بتقديم الإعانات المادية، وحثهم على تخفيض تكاليف الإنتاج عن طريق تخفيض أسعار المواد الأولية وأجور العمال، ومنعت الحكومة تصدير المواد الزراعية، كي تبقى الأجور العمالية منخفضة.

تحقيقاً لهذه السياسة أنشأت الحكومة الوطنية شركات كبيرة مهمتها بيع وتصريف منتجات الصناعة الفرنسية في الخارج، والعمل الدائم على زيادة الصادرات للحصول على أكبر قدر ممكن من الذهب والفضة. لقد اعتمدت فرنسا على الصناعة ذات النوعية الجيدة.

ج- السياسة التجارية البريطانية:

لقد استخدمت بريطانيا طريق التجارة للحصول على كميات من الذهب والفضة، وقد ساعد على ذلك وجود الأسطول التجاري الإنكليزي، الذي جاب البحار مع الدول المستعمرة والدول الأخرى وتشكلت العديد من الشركات التي اهتمت بالتجارة الخارجية، كما عملت بريطانيا على تطوير صناعتها لزيادة الصادرات البريطانية إلى الخارج، وبهدف دعم التجارة وتشجيعها أصدرت الحكومة البريطانية القوانين الناظمة للتجارة والملاحة عام 1651م التي نصت على مايلي:

1- يجب أن تعود ملكية المراكب الناقلة للبضائع ما بين إنكلترا ومستعمراتها لأشخاص بريطانيين.
2- يجب أن يكون ثلاثة أرباع البحارة العاملين على المراكب البريطانية هم من البريطانيين.
3- لا يجوز نقل البضائع المستوردة من الخارج إلا على المراكب البريطانية، أو المراكب من بلد الاستيراد.
4- سنت الحكومة قانون القمح لمنع استيراده إلا عند الضرورة القصوى، كما أصدرت الحكومة قوانين بمنع تصدير بعض السلع من بريطانيا إلى دول أخرى.

4. بعض الملاحظات حول أفكار المذهب التجاري:

- إن المذهب التجاري أدى الدور التاريخي الذي يجب أن يقوم به، حيث عمل على تقوية الدولة الناشئة وتوحيدها، وتشكل الدولة القومية، والقضاء على سلطة الإقطاعيين في أوروبا.

- إن سياسات المذهب التجاري قامت على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وذلك باتخاذ القوانين العديدة التي أدت إلى تنمية الصناعة والتجارة، وأسهمت بدور كبير في تنمية دور البنوك الأوروبية ونشاطها النقدي والمالي.
- أخطأ التجاريون في تحديد معنى الثروة، فهي في نظرهم تعني جمع أكبر كمية من الذهب والفضة، بينما الثروة تكمن في الإنتاج ، وزيادة الإنتاج تكمن في القدرات والطاقات الإنتاجية (المصانع و المزارع..... إلخ) التي يملكها المجتمع والدولة.
- طالب التجاريون بالميزان التجاري الموجب، أي زيادة الصادرات، وتقليص الواردات، كي يتدفق الذهب والفضة إلى الدولة من الخارج.
- إن الاهتمام بالتجارة والصناعة، ألحق ضرراً في الزراعة، القطاع الذي لم يلق عنايةً في تلك الفترة.
- اندفع التجاريون إلى الخارج لحيازة المستعمرات، واضطهاد سكانها.
- توسعت تجارة الرقيق في عهد التجاريين.
- رغم الانتقادات الشديدة للمذهب التجاري، فقد أسهم في تطور الحياة الاقتصادية الاجتماعية لدول أوروبا، بل أخذ الاقتصاديون المعاصرون بعضاً من أفكارهم السياسية والاقتصادية كتدخل الدولة مثلاً في الحياة الاقتصادية، بخاصة في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى وفترة الأزمة العامة للرأسمالية (1929م-1932م)، عندما فرضت دول العالم القيود الشديدة على التجارة الدولية، كزيادة الرسوم الجمركية على بعض السلع، أو منع استيراد سلع محددة، الرقابة على الصرف .....إلخ.

ارتبطت الميركنتالية بسلطة الدولة، لذلك بدأت تنحدر مع انحدار وضعف الدولة المركزية، ذلك إثر نهوض البرجوازية، وتطور الحرية الاقتصادية في فرنسا. وقد عرف عهد لويس الخامس عشر، ولويس السادس عشر الضعف والفساد، وانخفاض سعر قوة العمل حتى العام 1730م، إضافة إلى الصعوبات المالية. بالمقابل كانت بريطانيا تنمو وتتقوى، بخاصة في الفترة ما بين 1688م، (عام الثورة الدستورية البريطانية) وعام 1815م (عام سقوط نابليون في فرنسا)، والتي انتصرت فيها الحرية الاقتصادية التي قادتها بريطانيا.

لقد تحققت في بعض الدول الأوروبية زيادة كبيرة في ثروة الأفراد إثر الارتفاع الكبير للأسعار في الفترة ما بين (1730م-1775م) بسبب زيادة مخزون الفضة، ونمو التجارة الخارجية مع

المستعمرات بشكل كبير، هذا الثراء أدى إلى تقوية مركز البرجوازية، الأمر الذي أدى إلى الفصل بين الدولة والبرجوازية النامية بسرعة كبيرة.
وهكذا بدأ المذهب التجاري من بداية النصف الثاني للقرن الثامن عشر بالتراجع والضعف أمام نظام الحرية الاقتصادية الناشئ في بريطانيا وأوروبا، والدعوة إلى رفض هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي.

ثانياً: المذهب الاقتصادي الطبيعي(الفيزوقراط):

عمل المذهب التجاري على تخفيض أسعار المنتجات الزراعية، بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج الصناعي لإكساب البضاعة قدرة أكبر على المنافسة، فانخفاض أسعار المواد الزراعية سمح بتخفيض أجور العمال، تلك الإجراءات ألحقت ضرراً كبيراً بالمزارعين الأوربيين خاصة أنهم منعوا من تصدير المنتجات الزراعية، فقد وقفت الدولة بجانب الصناعيين والتجار، و أهملت الحكومات الأوروبية الزراعة ومن عمل بها.

في مثل هذه الظروف التي سادت في أوروبا نمت أفكار الحرية الاقتصادية، ذلك منذ النصف الثاني للقرن الثامن عشر، وقد استطاع الفيزوقراطيون أن يبلوروا هذه الأفكار ويطبقوا المسائل الاقتصادية الخاضعة حسب آرائهم لقوانين حتمية يمكن ملاحظتها إلا أنها لا تتبدل، وعلى هذا الأساس من الفهم رسمت المعالم الأولى للحرية الاقتصادية.

ووجد في بريطانيا من اعتقد بوجود (القوانين الطبيعية) التي تحكم الأشياء الاقتصادية أمثال: وليم بيتي – وجورج كينغ – وجان جاك روسو الذي قال : اتركوا الطفل حراً، إن أخطأ فإنه سيصلح خطأه بنفسه. إن التطور الفكري والعاطفي في الدول الأوروبية عمل على تقوية الحرية الفردية في القول والعمل، وإن دعاة المذهب الطبيعي قالوا: (دع الطبيعة تعمل وحدها، ودع الأمور تمر من غير تدخل منا).

إن أتباع هذا المذهب كانوا جماعة متماسكين وأفكارهم مشتركة لم ترتبط بفرد معين، إلا أن أبرزهم كان الفرنسيون الثلاثة المستورين وهم : فرنسوا كينيه (1694م–1774م)، الذي عمل طبيباً للويس الخامس عشر عام 1755م، وضع كينيه الجدول الاقتصادي عام 1758م بين فيه التفسير المتكامل لحد ما للنشاط الاقتصادي. وكان الثاني جاك تورغو (1728م–1781م)، الذي قام بالعديد من الإصلاحات التي هدفت إلى تشجيع الزراعة، وتحسين النقل والتجارة الداخلية، إلى أن شغل

منصب وزير المالية عام 1774م، عمل على الإصلاح الضريبي – ومنع الاحتكار – والتجارة الحرة للحبوب داخل فرنسا. وكان الشخص الثالث المشهور في فرنسا ديبون دي تيمور (1739م–1817م) ترأس تحرير مجلة متخصصة في الزراعة، وهو الذي جمع أعمال كينيه تحت عنوان(الفيزقراطية).

لقد مثل المذهب الطبيعي مجموعة من الاقتصاديين، اهتموا وبحثوا في الزراعة وظروفها، وإن أحد أفراد هذه المجموعة أطلق عليها اسم (الطبيعيين)، وتطورت أفكارهم لتعرف : بالمذهب الطبيعي – أو حكم الطبيعة – أو المدرسة الطبيعية – أو النظام الطبيعي.

كانت الفيزوقراطية بمثابة ثورة ضد المذهب التجاري (الميركانتالية) لإهمالها الزراعة التي أعطت حوالي ثلاثة أرباع الدخل القومي في معظم دول أوروبا. فما أهم الأفكار الاقتصادية لهذا المذهب؟

1–النظام الفيزوقراطي ومفهومه:

إن النظام الطبيعي العفوي للأشياء هو هدف علم الاقتصاد، يعمل هذا النظام وفق (قوانين الطبيعة) المتماسكة والمتكاملة، التي تعمل بشكل تلقائي، يرى الفيزوقراطيون أن الزراعة هي النشاط الاقتصادي الوحيد المنتج بين القطاعات الأخرى، وأن الظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين الطبيعة، التي لا يتدخل فيها الإنسان، وعليه أن يقبلها ويعمل على أساسها، وعلى الدولة عدم وضع قوانين تتناقض مع قوانين الطبيعة التي وجدت لسعادة البشر ورفاهيتهم، وأن أي تدخل من الدولة سيؤثر سلباً على هذه السعادة.

إن النظام الطبيعي حسب آرائهم هو النظام الذي يحقق المصلحة العامة، لذا يجب أن تترك له الحرية المطلقة فيسير كل شيء عفوياً – وينمو الاقتصاد، وتزدهر الحياة الاجتماعية.

إن شعار (دعه يعمل – دعه يمر) الذي أطلقه أصحاب هذا المذهب تضمن عدم تدخل الدولة في أي شكل من أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وليترك النشاط الاقتصادي يعمل على أساس الحرية والمنافسة وعدم الاحتكار. وإن مصلحة الفرد والجماعة هي مصلحة واحدة، تتحقق بواسطة الحرية الاقتصادية وبما يتفق مع قوانين الطبيعة التي تتصف بالآتي :

- إنها قوانين مطلقة لا استثناء فيها.
- إنها قوانين عالمية، أي تنطبق على جميع دول العالم، دون النظر إلى خصائص وظروف كل دولة.

- إنها قوانين ثابتة لا تتغير – لا تعدل – ولا تتبدل، وهي أبدية.
- إنها قوانين إلهية – أي إن الله هو الذي فرضها علينا.

أيد أنصار النظام الطبيعي حق الملكية الفردية، وهو حق أساسي لإنتاج الثروة، هذا الحق في الملكية هو سند النظام الاقتصادي، هذه الحرية في التملك تشكل جوهر النظام الطبيعي، فالفرد حرٌ في سلوكه وعمله ونشاطه لتحقيق حاجاته بأقل التكاليف، وإن مجموع مصالح الأفراد المتحققة تشكل مصلحة المجتمع.

2-الفيزوقراطيون وأفكارهم الاقتصادية:

قدم أصحاب هذا المذهب نظريات متكاملة للحياة الاقتصادية، وفقاً لآرائهم ومنطقهم، وكان من أهم هذه الآراء والنظريات مايلي :

أ- **نظرية الإنتاج -(الغلة الصافية)، والثروة:**

رأى الفيزوقراطيون أن الإنتاج يكمن في النشاط الزراعي، وأن الثروة الحقيقية هي مجموعة الأموال المادية التي تخلقها الأرض سنوياً، وتكون صالحة لاستهلاك الأفراد، وبرأيهم أن الصناعة والتجارة تعملان على تحويل الثروة وتأمينها للأفراد، وأن رأس المال عبارة عن ثروة متراكمة له أجزاء ثلاثة هي :

الجزء الأول : مال يخصص لاستصلاح الأراضي الزراعية وشق الترع – ومصارف المياه.

الجزء الثاني : يستخدم في أدوات الإنتاج المعمرة – مثل المباني – والآلات.

الجزء الثالث : فهو مخصص للمواد الأولية – والمواد الغذائية للعاملين.

يرى الفيزوقراط أن الثروة أثناء تشكلها تتطلب إنفاق واستهلاك بعض الأموال – فإذا طرحنا الأموال المستهلكة من الأموال المنتجة، أي إذا طرحنا من المحصول (الأجور – وثمن البذار وحصة المزارع والحراثة ... إلخ)، الباقي أو الفرق هو ما يشكل الثروة، وما يعرف بـ (المنتج الصافي – أو الغلة الصافية) هذه الغلة هي هبة من هبات الطبيعة، وهي على شكل سلع مادية – أي مواد أولية – مواد غذائية ، وإن إنتاج هذه الثروة لا يتم إلا من الأرض – سواء على سطحها أم ما هو في باطنها- من نبات وحيوان – ومعادن وغيرها، أي إن الثروة لا تتحقق إلا بالزراعة – فالصناعة برأيهم تزيد من قيمة الشيء – فهي تساوي قيمة عمل وجهد الصانع، وما أنفقته لشراء المواد الأولية – ومواد غذائية ... فهي لا تخلق غلة صافية – أما التجارة والنقل فالغلة الإنتاجية فيها معدومة.

إن الإنتاج من حيث الكميات أي زيادة الثروة هي هبة من الطبيعة، أما إنتاج القيمة فهو من عمل الإنسان.

ب- الجدول الاقتصادي لدى كينيه:

لقد كان فرانسوا كينيه طبيباً – لذلك شبه دوران الثروة – كدوران الدم في الجسم البشري، فالدم يتدفق من القلب ليروي جسم الإنسان ثم يعود إليه. والحياة البشرية ترتوي بالغلات الصافية التي تدور بين طبقات المجتمع – فالزراعة هي القلب التي تنتج الغلال التي تمثل حركة دائمة بأقنية عديدة بين طبقات المجتمع– قسم الفيزوقراطيون المجتمع إلى طبقات ثلاث:

- الطبقة المنتجة : (تضم الزراع – والعاملين في الصناعات الاستخراجية – المناجم).
- طبقة الملاكين : (ومنها الملك وحاشيته) وهي طبقة غير منتجة – تحصل على الغلة الصافية مقابل استصلاح الأراضي – وشق الترع – وغيرها.
- الطبقة العقيمة : وهي تحصل على قسم من الغلة الصافية، والتي تضم التجار وغيرهم.

لقد رسم كينيه لوحته الاقتصادية – (عملية تجديد الإنتاج) وفق مايلي :

لنفرض أن الطبقة المنتجة قامت بإنتاج ثروة قيمتها 5 مليارات فرنك فرنسي، فهي تحتفظ لنفسها بمبلغ يساوي 2 مليار فرنك – لمعيشتها مع حيواناتهم – وتجديد عملية الإنتاج ، وتشتري بـ 1 مليار من الطبقات العقيمة سلعاً ضرورية، الباقي هو 2 مليار فرنك يذهبان إلى طبقة الملاكين لقاء دعمهم لعملية الإنتاج.

وطبقة الملاكين تنفق ملياراً على سلع من الطبقة العقيمة – والمليار الثاني تشتري به سلعاً من الطبقة المنتجة كمواد غذائية وغيرها. هكذا يعود أول مليار إلى الطبقة المنتجة والطبقة العقيمة تعيد الملياريين إلى الطبقة المنتجة كثمن للمواد الغذائية وغيرها تلك التي أنتجتها الطبقة المنتجة، وهكذا يعود إلى الزراعة إنتاجها الفائض الذي خرج منها ثلاثةُ مليارات، هكذا تكتمل الدورة الكاملة للنشاط الاقتصادي الزراعي المنتج.

ج- مفهوم دور الدولة لدى الطبيعيين:

يرى الطبيعيون أن نظامهم الطبيعي عفوي – وأزلي فلا لزوم لتدخل الدولة وحصروا دورها بمايلي:

- الدولة كحارس للنظام الطبيعي لتحافظ عليه وعلى الملكية الخاصة – لذا يجب أن تكون الدولة قوية وبيد شخص واحد هو (الملك)، الذي يحكم وفق مقتضيات النظام الطبيعي.

- إن نظام الدولة حسب رغبات الفيزوقراط هو الملكية المطلقة – ودورها يجب أن ينحصر بأمور ثلاثة : الملكية – والحرية – والوطن. وإن ضمان استقرار النظام الطبيعي هو الجيش – والشرطة – والقضاء – والضمان الحقيقي هو العمل الطوعي المقترن بالوعي العام.
- إن من يراقب القوانين المنطبقة على النظام الطبيعي هو الرأي العام من ذوي العقول المتفتحة. لذا على الدولة أن تعتني بنشر التعليم كي يفهموا النظام الطبيعي.
- على الدولة المساهمة في إنتاج الثروة ونموها ذلك عن طريق المشاريع (الطرق – والأقنية – والسدود .... إلخ) أي كل ما يزيد من الإنتاج الزراعي.

د- نظرية الضريبة الوحيدة:

طالب الفيزوقراط بإلغاء الضرائب المتعددة، واستبدالها بضريبة واحدة تفرض على الأرض (المصدر الوحيد للثروة)، أي على الملاكين العقاريين الذين يحصلون على الغلة الصافية، لأن ما يحصل عليه طبقة المنتجين، والطبقة العقيمة يستهلك على وسائل معيشتهم وتجديد الإنتاج، فلا يجوز فرض ضرائب عليهم.

كما لا بد من تدخل للدولة لتقوم بحماية وحراسة الملكيات الخاصة، هذه الضريبة حددها أتباع النظام بنسبة تصل إلى 30-35 % من الغلة الصافية، أي من دخل الملاكين العقاريين.

هـ- آراء الفيزوقراط حول المبادلة والتجارة الخارجية:

رأى الطبيعيون أن المبادلات لا تنتج الثروات، بل تنتج ربحاً، والربح يختلف عن الثروة، فالربح يحققه أحد الأفراد على حساب خسارة فرد آخر، والتجارة هي هلاك لجزء من الثروة، لذلك طالب الفيزوقراطيون استيراد المواد الضرورية والتي لا تستطيع الدولة :إنتاجها بنفسها.

أما المبادلات المفيدة والنافعة فهي التي تنقل المنتجات الزراعية إلى أيدي المستهلكين، لهذا طالب الفيزوقراط بإطلاق حرية تجارة الحبوب في الداخل، وحرية تصديرها لتوسيع دائرة دوران الثروة، وهذا ما يحقق الأسعار الجيدة التي تعود على المزارعين بالخير، وتشكل حافزاً لتنمية الزراعة. عارض الفيزوقراط آراء المذهب التجاري حول الميزان التجاري الرابح، وبرأيهم الميزان التجاري الرابح يؤدي إلى تدفق النقد من الدول الأجنبية إلى داخل الدولة، وهذا يؤدي إلى عجز البلد الأجنبي وبالتالي وقف التصدير، وهذا التوقف عن التصدير يؤدي بدوره إلى نقص في السلع في البلد المستورد، فترتفع الأسعار داخل الدولة.

3- تقييم ونقد الأفكار الاقتصادية للفيزوقراطيين:

عمل الطبيعيون على استقلالية علم الاقتصاد عن الفلسفة، فقد استطاع زعيمهم كينيه أن يخلص الدراسات الاقتصادية من التبعية للفلسفة والدين، كما صحح أصحاب المذهب الطبيعي أخطاء المذهب التجاري الذي عدّ أن الثروة تكمن في جمع أكبر كمية من النقود، فقال الفيزوقراط : (إن الإنتاج هو المصدر الوحيد للثروة).

- اعتبر الفيزوقراطيون أن الزراعة وحدها تنتج الثروة، معتمدين على أن الزراعة كانت تنتج ثلاثة أرباع الدخل القومي في كل من فرنسا وبريطانيا وبعض دول أوروبا الأخرى.
- دافع الفيزوقراط عن حرية الملكية وحرية العمل، وتجديد مهام الدولة، التي يجب أن تعمل على حماية النظام الطبيعي.
- حاول كينيه من خلال الجدول الاقتصادي معالجة مسألة تجديد الإنتاج الاجتماعي الإجمالي، ودراسة القوانين التي توجه الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.
- أعطى الفيزوقراط الصورة الصحيحة عن العلاقة بين الإنتاج والتبادل، وإن الإنتاج هو أساس الثروة – أما التبادل فهو لا يزيد الثروة، بل يخلق الشروط لتجديد إنتاج الثروة.

ووضع الطبيعيون أساس المذهب الاقتصادي الحر الذي سيطر منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر. رغم وجود الإيجابيات هذه، هناك بعض الانتقادات التي وجهت لهذه المدرسة أهمها:

أ . لم يتفق أحد على أن الزراعة هي القطاع الأوحد المنتج، أو هو الذي يقدم المنفعة للإنسان فهناك الكثير من الحاجات النافعة للإنسان.

ب . أهمل الطبيعيون قطاع الصناعة، التي أصبحت القطاع الأهم في تقدم كل دولة.

ج . إن مطالبتهم بفرض ضريبة وحيدة على الزراعة غير صحيحة، فالضريبة يجب أن تفرض على جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى، والدولة بحاجة إلى مصدر تمويلي (الضرائب) التي تشكل موازنة الدولة.

د . إن الاقتصاد السياسي لا يخضع لقوانين طبيعية ثابتة مطلقة كما رأى الطبيعيون، فالظواهر الاقتصادية تتغير وتتطور ولها قوانين تحكمها وقد تكون خاصة بها.

هـ . يؤخذ على أصحاب هذا المذهب اعتقادهم بأن القوانين الطبيعية ما دامت من خلق الله فلا يمكن أن تسبب الألم والمتاعب الاقتصادية.

يمكن القول : إن الأفكار الفيزوقراطية كانت مؤيدة للبرجوازية الناشئة، ولو بشكل مستتر في حين كانت الإقطاعية قوية آنذاك.

- وحول الطبقات أخطأ الطبيعيون باعتبارهم أن الزراعة هي النشاط الاقتصادي المنتج، وأن النشاطات الاقتصادية الأخرى هي عقيمة، علماً بأن إنتاج أي سلعة له قيمته، فالعمل هو المصدر الأساسي للقيم. لقد اعتبر وليم بيتي الاقتصادي البريطاني (أن العمل هو أب الثروة والأرض أمها).

منذ نهاية القرن السابع عشر حدثت في أوروبا تطورات هامة اقتصادية وفكرية مهدت الطريق لتطور أفكار المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية البريطانية، إنّ أهم الخصائص الفكرية كانت ما يلي:

- انتصار النظرة العلمية لتحل محل النظرة الدينية لتفسير مختلف الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي وجدت في تلك الفترة، التي تميزت بوجود نظرية سياسية وأخرى اقتصادية.
- إن دول أوروبا حطمت الأساس الفكري والأخلاقي لمجتمعاتها القديمة لتحل مكانها مفاهيم اجتماعية جديدة.
- ظهر وتطور النقد الفلسفي، خاصة النظرة المادية عند دراسة الظواهر المختلفة. وإجمالاً تطورت الفلسفة المادية إبان القرن الثامن عشر في مختلف دول أوروبا.
- دعت الفلسفة إلى الاهتمام بالفرد(بالإنسان)، مشيرين إلى حريته التامة في الاستثمار والعمل بصورة عامة.

قامت الثورة البرجوازية الأوروبية في القرن السابع عشر، لتبدأ بإزالة العوائق الرئيسية لتطور الرأسمالية، هذه الثورة سرعت من انحلال الحرف؛ وتحول الحرفيون إلى عمال تابعين للتجار والمستثمرين.

كان الشكل السائد مع نهاية القرن السابع عشر هو المشغل الآلي (المينيفكتورة)، الذي تميز بالإنتاج الكبير وتقسيم العمل، وزيادة إنتاجية العمل قياساً بإنتاجية العمل في المشروعات الحرفية. لكن ميزات المشاغل الكبيرة هذه لم تكن كافية لتحول البرجوازية إلى رأسمالية بشكل كامل، كون القاعدة التكنيكية للمشغل لم تتطور وبقي العمل اليدوي، والمينيفكتورة لم تكن قادرة على شمول الإنتاج الاجتماعي بكامله، ولم تتمكن من تغييره بصورة جذرية.

في بداية القرن الثامن عشر تفوقت بريطانيا على البلدان الأوروبية كلها في اتساع حجم السوق الداخلية، واحتلت المكانة الأولى في حجم التجارة الخارجية، وازداد الطلب على المنتجات، ولم تعد منتجات المشاغل اليدوية كافية، فكان لا بد من استبدال التكنيك اليدوي بالآلي، وكانت بريطانيا قد

تهيأت لهذا الانتقال، لتبدأ في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر القفزة الكبيرة التي عرفت بالثورة الصناعية.

ثالثاً : المدرسة الكلاسيكية (التقليدية)، الاقتصاد البريطاني الكلاسيكي:[1]

1- أهم الأفكار والنظريات الاقتصادية لدى الكلاسيك :

في ظل هذه التطورات الفكرية الأوروبية فلسفياً واقتصادياً وجد الاقتصاديون البريطانيون الكلاسيكيون الذين وضعوا أسس وقوانين علم الاقتصاد السياسي. يرى هؤلاء الاقتصاديون أهمية كبيرة لهذا العلم الذي يدرس الظواهر الاجتماعية الاقتصادية ودورها في تطور حياة المجتمعات البشرية. ولقد فسر الاقتصاديون البريطانيون الظواهر بأسلوب علمي واقعي نسبياً، فقالوا:

- إن ظاهرة توزيع المنتجات تحددها الشروط المتنوعة المحيطة بالإنتاج. وفي مجال الإنتاج يتعين البحث عن مصدر ثروة الأمة، التي يجب زيادتها باستمرار.
- درس الكلاسيك نظرية القيمة في العمل، ومقياس هذه القيمة، ثم درسوا دور العمل وتقسيمه وأثره في إنتاجية العمل.
- بحث الكلاسيك في دور الأرض، ورأس المال، والعمل كعناصر أساسية للعملية الإنتاجية، وأن جميع هذه العناصر تأخذ من الناتج الصافي حصصها وفق نسب المساهمة في العمليات الإنتاجية (الربح والفائدة والأجور والريع).
- درس الاقتصاديون البريطانيون دور النقد، والتبادل مع الخارج، والتقسيم الدولي للعمل.

2- أشكال التبادل ونظريات القيمة:

منذ عصور ما قبل التاريخ، استخدمت البشرية الموارد لإشباع حاجاتها الأساسية، فكان التخصص والتبادل من أهم الأنشطة الاقتصادية. فعمل البعض في الصيد، وآخرون بجمع الغذاء، وإعداد الأدوات، وعملت جماعات في تربية الماشية – وآخرون في الزراعة... هذا التخصص خلق ضرورة التبادل بالمنتجات.

---

[1] – يقصد بالمدرسة الكلاسيكية أو (المذهب الكلاسيكي), آراء مجموعة من المفكرين أصحاب جوهر النظرية الاقتصادية الرأسمالية, والناجمة عن محاولة دراسة العلاقات الإنتاجية الرأسمالية, تلك النظرية التي تبلورت في نهاية القرن الثامن عشر, وبداية القرن التاسع عشر, هذا الجسم النظري عبر عنه ممثلوه المشهورون, آدم سميث – دافيد ريكاردو – وجون ستيوارت ميل .... وغيرهم.

اتفقت التجمعات البشرية على نظام المقايضة بالمنتجات، والتقوا في أماكن متوسطة فيما بينهم ليتبادلوا المنتجات، كانت الأماكن على ضفاف الأنهار – أو البحيرات. تلك الأماكن تطورت لتصبح قرى، ثم مدناً، أما عمليات التبادل فأخذت أشكالاً عدة أهمها :

- **الشكل البسيط، أو العفوي للقيمة :**

ظهر هذا الشكل منذ القدم إثر وجود فوائض في إنتاج الأشياء عن حاجات التجمعات البشرية تم هذا التبادل بالتراضي وحسب الاتفاق، وتبادل الأفراد بسلعهم :

سلعة مقابل سلعة أخرى – رأس ماشية مقابل فأس مثلاً.

- **الشكل الأوسع للقيمة :**

جرت تقسيمات اجتماعية للعمل فكان التقسيم البدائي الاجتماعي للعمل وهو : انفصال عمل المرأة عن الرجل، فالمرأة اختصت في أعمال المنزل وما حوله، والرجل انطلق يصارع قوى الطبيعة.

ثم جرى التقسيم الاجتماعي الأول للعمل وهو : انفصال الزراعة عن حرفتي الصيد وتربية الماشية، هذا التقسيم أدى إلى زيادة المنتجات، وبالتالي اتسع نطاق التبادل، فكان لا بد من تطوير عمليات المبادلة لتصبح أكثر سهولة على التجمعات البشرية فاتفقوا على أن :

= كمية من القمح

رأس الماشية = فأس عدد 2

= كمية من القماش

أي كان هناك معادل تقاس إليه بقية المنتجات، هذا الشكل العام اصطدم بصعوبات عديدة. كان لا بد من إيجاد شكل يسهل عمليات المبادلة.

- **الشكل العام للقيمة :**

كان هذا الشكل وفق الصيغة الآتية :

كمية من القمح

كمية من الذهب

= رأس الماشية

كمية من القماش

فأس عدد 2

أي لجأ المنتجون إلى مبادلة سلعهم برأس الماشية (السلعة الواحدة)، وهكذا استمر التبادل إلى أن تحول إلى المعادن الثمينة بعد اكتشافها – واستعمالها.

- **الشكل النقدي للقيمة :**

بعد اكتشاف المعادن الثمينة، انتقلت البشرية إلى استخدام الذهب والفضة كمعادل عام تقاس إلى أحد المعدنين السلع المختلفة، حيث تم قياس مختلف المنتجات التي وجدت إلى كمية معينة من الذهب مثلاً :

كمية من القمح
كمية من القماش
رأس ماشية
فأس
= كمية من الذهب أو الفضة

في مراحل لاحقة بدأ المهتمون بالأفكار الاقتصادية يبحثون في قيمة السلع والأساس الذي بواسطته يمكن تقدير قيمة هذه السلعة أو تلك، وقد ذهب بعضهم إلى وصف علم الاقتصاد بأنّه علم القيمة، لقد اختلف الاقتصاديون في تفسير قيم السلع فمنهم من قال :

- إن قيمة السلعة تكمن في مدى نفعها.
- إن قيمة السلعة تكمن في ندرتها.
- إن قيمة السلعة تقدر على أساس تكاليف إنتاجها.
- إن قيمة السلعة تقدر على أساس كمية العمل.
- إن قيمة السلعة يشترك فيها عناصر الإنتاج الثلاثة (الأرض – والعمل – ورأس المال).
- إن قيمة السلعة تقدر بالمنفعة الحدية.

– **المنفعة :**

إن المنفعة ترتبط بالحاجات البشرية، فالحاجة تعني توفير ما يحتاجه الإنسان من ضروريات لحياته وتلبية لرغباته ولذته، فإما أن تكون الحاجات مادية، وإما أن تكون روحية ثقافية صحية ... إلخ.

ويعمل الاقتصاديون على قياس درجات الإشباع لحاجات الإنسان باستهلاك كميات معينة من سلعة ما، لقاء كمية معينة من النقود.

لقد اختلفت الآراء الاقتصادية حول تقدير القيم لمختلف السلع، فمنهم من قال: إن درجة المنفعة لسلعة ما تحدد قيمتها، وهذا كان غير صحيح، فالحليب نافع وسعره أقل من علبة دخان مضرة، هنا درجة النفع غير دقيقة في تحديد قيمة السلعة.

قال آخرون : العرض والطلب هو الذي يحدد القيمة، وهذا أيضاً غير دقيق فعند تساوي العرض والطلب أي شيء يحدد القيمة – فالعرض والطلب يلعب دوراً في الأسعار ارتفاعاً – وانخفاضاً.

إذاً لا بد من وجود عامل آخر فكانت نظرية العمل في القيمة الأقرب للواقع أي إن أي سلعة تتحدد قيمتها بكمية العمل المبذول في إنتاجها (ساعات العمل)، وهذا ما قال به العديد من الاقتصاديين ما قبل الكلاسيك – إلى ماركس وغيره، لتأتي بعدها نظرية المنفعة، والمنفعة الحدية.

القيمة والسعر :

إن السعر يعني التعبير النقدي عن قيمة أي سلعة، فقد يكون السعر أقل، أو أعلى من القيمة، ذلك حسب حالات السوق – والعرض والطلب والمنافسة، فإذا افترضنا أن سلعة ما = 100 ل.س، وسلعة أخرى = 200ل.س فهذا يعني أن القيمة التبادلية للسلعة الأولى = نصف قيمة السلعة الثانية. وأن انخفاض القيمة الشرائية للنقود ستؤثر سلباً على قيمة السلعة، أي ترتفع أسعارها بنسب تعادل نسبة انخفاض القوة الشرائية للنقود.

3- أهم النظريات التي بحثت في القيمة.

نظرية العمل في القيمة :

قال العديد من الاقتصاديين إن العمل هو مصدر للقيمة، إلا أن آدم سميث الاقتصادي البريطاني الشهير جاء موضحاً في مؤلفه (ثروة الأمم)، لمعنى القيمة، وميز بين القيمة الاستعمالية، والقيمة التبادلية، فالقيمة الاستعمالية : هي القدرة على الاستعمال، قدرت السلعة على تلبية حاجة من حاجات الإنسان، وهي هنا تعبر عن منفعة السلعة.

أما القيمة التبادلية : فهي قدرة السلعة على التبادل بسلعة (أو بسلع) أخرى في أسواق التبادل.

لاحظ سميث أن هناك أشياء في الطبيعة لها قيم استعمالية كبيرة مثل (الهواء والماء)، وليس لها قيمة تبادلية. وهناك سلع عديدة نادرة قيمتها كبيرة مثل (الماس، الذهب...)، لذلك لم يوافق سميث على أن كمية العمل هي التي تحدد قيمة السلعة، فقال هناك عناصر أخرى غير عنصر العمل مثل (الأرض – رأس المال)، لذلك قال سميث بنظرية عناصر الإنتاج الثلاثة : العمل – والأرض – ورأس المال، وتشترك كلها في خلق قيمة السلعة، وكل عنصر من هذه العناصر يأخذ حقه من الدخل :

فالعمل : (قوة العمل) (العمال) تعطي الأجور.

والأرض تعطي لملاكيها بدلات الإيجار (الريع).

ورأس المال يعطي لمن يوظفه الفائدة – أو الربح.

ثم أتى دافيد ريكاردو تلميذ آدم سميث ليضيف على آراء معلمه ويقول : كي يكون للسلعة قيمة لا بد وأن تكون نادرة، والمنفعة شرط ضروري لوجود القيمة، لكنها ليست مقررة للقيمة.

جاء كارل ماركس بعدهم ليطور نظرية العمل في القيمة. قال ماركس :

إن العمل لا يحدد القيمة فقد يكون العمل متساوياً مع عمل في سلع أخرى، فأضاف يقول :

إن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجها، والذي ينفقه عامل متوسط المهارة، في ظل ظروف الإنتاج السائدة. أكد ماركس على أن العمل هو المصدر الوحيد للقيمة لأكثر السلع، وأن النقود لا تصلح كمقياس لتقدير قيم السلع، فالنقود تتبدل قيمتها، لذلك فساعات العمل الضرورية لإنتاج السلعة هي التي تحدد قيمتها. كما فرق ماركس بين العمل الملموس – والعمل المجرد، بين العمل البسيط – والعمل المعقد، بين العمل الفكري – والعمل العضلي – أو الإداري – الإنتاجي.

لقد اتخذ ماركس من نظريته في العمل طريقة لمحاربة النظام الرأسمالي فقال :

إذا كانت كمية العمل تحدد القيمة لكل سلعة – فيجب أن تكون الأجور معادلة لقيمة أية سلعة في السوق، وإن العمال لا يحصلون على كامل حقهم من قيمة السلعة، فأجورهم أقل بكثير من قيمة السلع التي أنتجوها بجهدهم. وإن الفارق بين الناتج الحقيقي للعمل، وأجور العمال هو ما يعرف (بفائض القيمة) أو (فضل القيمة) أو (القيمة الزائدة).

بذل كارل ماركس جهوداً كبيرة ليثبت أن كمية العمل الاجتماعي وحدها تحدد قيم السلع، إلا أنه تعرض للعديد من الانتقادات على يد العديد من الاقتصاديين أهمها :

– اعتبر ماركس العمل العنصر الوحيد في تحديد القيمة – وأضاف إليه آخرون عنصري (الأرض – ورأس المال).

- أغفل ماركس عنصر المنفعة – فالسلع كلها هي نافعة للأفراد؛ فالتنباك مثلاً : مضرٌ لمن يدخنه ونافعٌ لمن يزرعه – أو يتاجر به.
- أغفل ماركس عنصر الندرة، كعامل مؤثر في قيمة السلعة، وإن كانت هذه الصفة متباينة.
- لم يدرك ماركس أن قيمة الأشياء قد ترتفع، أو تنخفض مع مرور الزمن كالعقارات أو اللوحات الفنية ... أو غيرها.

نظرية نفقات الإنتاج :

رأى العديد من الاقتصاديين وعلى رأسهم جون ستيوارت ميل البريطاني بأن قيمة السلعة لا تتحدد بالعمل وكميته فقط؛ بل بنفقات عناصر الإنتاج التي استهلكت في إنتاج السلعة. وأن أرباب العمل ينتجون السلعة نفسها بنفقات إنتاج متفاوتة. لقد ركزت هذه النظرية على العرض لمختلف المواد الأولية – والتشغيل، وأهملت الطلب على هذه العناصر.

إن أكثر النظريات التي تبحث في القيمة للسلع لم تحل التناقض بين المنفعة والقيمة التبادلية للسلع، وقد أشار الاقتصادي البريطاني تأكيداً على ذلك إلى مثال (الماء والماس) فللماء منفعة كبيرة وتتوقف الحياة على وجوده، وقيمته التبادلية بسيطة، بينما الماس منفعته محدودة، وقيمته التبادلية عالية جداً.

نظرية المنفعة :

اهتمت هذه النظرية بجانب المنفعة كعنصر أهم في تحديد القيمة، وترى أنه كلما كان الشيء نافعاً أكثر كانت قيمته أعلى، وقد رأى الاقتصادي الفرنسي ساي أن قيمة الشيء تتوقف على منفعته أي على قدرته في إشباع حاجة من حاجات الإنسان، وكلما ازدادت الحاجة ارتفعت القيمة.

واهتم اقتصاديون آخرون بعده بعنصر المنفعة أمثال كارل منجر – وليون فالراس، وأضافوا عنصراً آخر وهو عنصر الندرة و قالوا :

إن قيمة السلعة عند مبادلتها لا تتوقف على مجرد منفعتها، بل على منفعة آخر وحدة منها، وهنا كلما زادت الكمية من السلعة تناقصت منفعتها الحدية.

وجهت إلى هذه النظرية العديد من الانتقادات، فقد قال جيفونز (إن نفقة الإنتاج تقرر العرض للسلعة وإن العرض يقرر الدرجة النهائية للمنفعة، والدرجة النهائية للمنفعة هي التي تقرر قيمة السلعة).

حاول مارشال دحض هذه النظرية بقوله : (لو صحت هذه السلسلة من الأسباب والنتائج، فلا مانع من حذف حلقتها الوسيطة، عندها تصبح نفقة الإنتاج هي التي تقرر القيمة، وأضاف إذا كانت (أ) سبباً لـ (ب)، و(ب) سبباً لـ (ج)، و(ج) سبباً لـ (د)، فإن (أ) سببٌ لـ (د).

لذا كان يجدر بجيفونز القول : إن الدرجة الأخيرة من المنفعة هي التي تقرر القيمة. مشيراً إلى أن السعر الذي يدفع بالسوق تقرره ليس فقط الدرجة الأخيرة من المنفعة النهائية، بل القوة الشرائية لدى المستهلكين، والعرض والطلب على السلع.

نظرية المنفعة الحدية :

وضع أسس هذه النظرية الاقتصادي البريطاني الفريد مارشال، عندما تناول القيمة من ناحيتين : الطلب والعرض معتبراً أن المنفعة هي العامل المسيطر على الطلب، والمنفعة الحدية للإنتاج هي العامل المسيطر على العرض، وأن قيمة السلعة تتحدد في الأخير عند النقطة التي تتقابل فيها المنفعة مع المنفعة الحدية.

ما معنى الحد ؟ نعني آخر وحدة تضاف إلى أي كمية معروضة، قد يكون لديك أربعة قمصان، وقد تشتري القميص الخامس، أو لا تشتريه، وهذا يتوقف على المنفعة الإضافية التي ستحصل عليها من القميص الخامس، وهل أن هذه المنفعة الإضافية تعادل السعر الذي سندفعه.

يتبين أن المسائل الحدية تهتم بأصغر قدر يمكن إضافته على أي سلعة من السلع، وهنا يلعب السعر دوراً كبيراً في زيادة الحد، أو إنقاصه، فكلما ارتفع السعر اقترب الحد الأخير، ومن الطبيعي

أن منفعة الوحدة تتناقص مع زيادة عدد الوحدات من السلعة، حيث يصل المستهلك إلى حد الإشباع كلما استهلك وحدات أكثر.

لقد شبه الفريد مارشال آثار المنفعة الحدية، والتكاليف الحدية في تحديد القيمة للسلعة بـ : حدي المقص، حين نستخدمه في قطع الورق مثلاً، فقد يتحرك حدا المقص، وقد يتحرك حد واحد منه، إلا أن الحدين يؤثران في قطع الورق. كذلك قد تكون المنفعة الحدية هي العامل الأهم في تحديد القيمة، أو أحياناً نفقة الإنتاج.

على الرغم من أهمية هذه النظرية فقد وجه إليها العديد من الانتقادات، واعتبرها بعضهم امتداداً لنظرية نفقات الإنتاج.

قانون القيمة :

يعد قانون القيمة من القوانين الاقتصادية الأساسية للإنتاج البضاعي، الذي يشترط تحديد قيمة السلعة بكمية العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجها. يقوم المنتجون بإنتاج سلعهم للبيع في الأسواق والحصول على الأرباح، وكلما ازداد الطلب على سلعة ما، أنتج منها كميات أكبر إلى أن تتكدس هذه السلعة في السوق لينخفض سعرها – وتشتد المنافسة بين المنتجين، وتعم الفوضى في الأسواق، وهنا يتدخل قانون القيمة ليعيد التوازن إلى السوق من خلال :

– المنافسة تسبب تذبذباً في الأسعار : كلما انخفض سعر سلعة ما أقل من قيمتها، يعني أن هناك كميات فائضة في السوق، يضطر المنتج إلى تخفيض كميات الإنتاج منها، أو يتحول المنتج إلى إنتاج سلع أخرى، أو التحول إلى فرع إنتاجي آخر، حيث معدلات الربح تكون أعلى.

وبالعكس إذا ارتفع السعر لسلعة ما أكثر من قيمتها يلجأ المنتجون إلى زيادة إنتاجهم، أو قد يدخل منتجون جدد في إنتاجها، وبعد فترة من الزمن يزداد العرض من هذه السلعة، فوق مستوى الطلب فينخفض سعرها، هنا يتدخل قانون القيمة ليعيد التوازن إلى السوق من خلال استخدام **يد السوق الخفية (الأسعار)** في إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين مختلف فروع الاقتصاد الوطني بما يخدم اقتصاد السوق، وتحقيق التوازن الاقتصادي.

– كذلك تحت تأثير قانون القيمة يضطر المنتجون إلى تخفيض التكاليف لإنتاج السلعة. لذلك يسعى المنتج جاهداً لإنتاج سلعة بأقل التكاليف الإنتاجية، كي يحصل على أكبر قدر من الأرباح، وهنا يستخدم التأهيل والتدريب للعمال – أو المعدات والآلات الجديدة في زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته .. إلخ.

– إن آلية قانون القيمة تسبب زيادة التنافس بين كبار الرأسماليين والمتوسطين والصغار والذين يعلنون إفلاسهم عندما يعجزون عن الصمود بوجه المنافسة، وهذا هو الشيء الطبيعي الدائم في النظام الاقتصادي الرأسمالي.

4– النقود – نشأتها – وظائفها:

إن النقود ليست إلا سلعة تشغل دوراً وسيطاً في التبادل، بسبب قابليتها للتقسيم، وتحملها، وتوافرها بقدر كاف، وقبول الناس لها. كانت في القدم معادن الحديد – والفضة – والذهب – والنحاس – والبرونز، والماشية ... وغيرها تؤدي جميعها هذا الدور. إن صك المعادن إلى نقود وجد منذ القدم، إلا أن تجمعات البشر في الصين القديمة هي المكتشفة للنقود وشكلها، أمثال قبائل (الليدين)[1]، الذين قاموا بأول عمليات لصك الذهب والفضة إلى نقود؛ وفق أحجام وأوزان معينة، وفي مراحل لاحقة وضع عليها أختام معينة، لتلافي متاعب الأحجام والأوزان، إلى أن صاغ غريشام[1] نظريته في كمية النقود، إثر تدفق الفضة والذهب من آسيا وأمريكا إلى دول أوروبا.

لقد تطورت النقود في العصور الوسطى في إيطاليا، بخاصة في مدينة فينيسا، حيث كان الارتباط وثيقاً بين مهنتي الأعمال المصرفية – وإقراض النقود، بخاصة في منطقة لومبارديا الإيطالية عاصمتها ميلانو. وفي عام 1609م استقبل بنك أمستردام بهولندا النقود المصكوكة من أماكن مختلفة. واستقبلها على شكل ودائع بعد التأكد من وزنها – وحجمها – ونوعيتها الجيدة، وانتشرت البنوك في المدن الهولندية، التي طورت عملها من الودائع إلى القروض، وفتح الحسابات المالية.

إن عمليات الاقتراض خلقت شكلاً جديداً للنقود، تصدرت تعليمات كتابية تطورت إلى نظام الشيكات، وحصل المقترض على النقود على شكل أوراق بنكية (البنكوت)، هذه الأوراق أكدت أن لديه معدناً ثميناً فضة أو ذهباً مودوعة في البنك، كانت قيمة الودائع البنكية، والأوراق المالية النقدية تزيد عن قيمة المعدن في البنك، هكذا ظهرت الفوائد لقاء إيداعات الأموال، فصناعة النقود والتعامل بها خلق نظام الفائدة.

---

(1) – ليديا : أقليم قديم يقع في الصين غرب آسيا الصغرى, اشتهر في الفترة ما بين 687-540 قبل الميلاد, بثروته وحضارته وكان مضرب الأمثال بين التجمعات البشرية, كما كان أول دولة يقال إنها استخدمت النقود.

(1) – غريشام : ينسب هذا القانون إلى السير توماس غريشام, مستشار الملكة إليزابيث الأولى البريطانية, الذي قال عام 1558م إن العملة الجيدة تطرد العملة السيئة. أي إذا كان هناك شكوك بأحد مكونات المعروض من النقود, فالإنسان سيقوم بادخار العملة الجيدة, ويحاول ترك العملة السيئة للآخرين.

في مراحل لاحقة أنشئت البنوك المركزية كان أشهرها – البنك المركزي في بريطانيا عام 1694م. هذه البنوك أخذت تنظم عمليات خلق النقود، والإقراض – وتمويل البنوك الأصغر، وطورت وجود النقود الاحتياط في المصارف وغيرها. ولتبدأ عمليات التلاعب بأسعار النقود، وقد أخذت البنوك المركزية تصدر النقود لتمويل الحروب، أو لتمويل الحكومات في قضايا مختلفة، هكذا تكونت الشخصية المستقلة للنقود. ثم ظهرت النقود الورقية في أمريكا 1862م، خلال الحرب الأهلية الأمريكية، كان أحد وجهي الورقة لونه أخضر لذا سميت (بخضراء الظهر). هكذا تطورت النقود لتصبح لاعباً رئيسياً في العمليات الاقتصادية المتعددة، كالتضخم النقدي – القوة الشرائية للنقود – خفض قيمة النقود – العرض والطلب على النقود، وتأثيرها في أسعار السلع ... إلخ.

هكذا تطورت النقود إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى حيث كانت المقاييس ذهبية، أما في الفترة ما بين 1919م–1920م وضعت الأمم المتحدة مقاييس العملات الورقية مقابل الذهب، في عام 1931م انهارت قيمة العملة البريطانية (الإسترليني) وفي عام 1933م انهارت قيمة الدولار الأمريكي، الأمر الذي أدى إلى مصادرة الذهب من يد الأفراد ووضعه في مصارف الاحتياط، وأخضع المعدن الثمين لإجازات تصدير في حال نقله خارج حدود الدولة.

عشية الحرب العالمية الثانية وجدت خمس كتل نقدية هي :

1– كتلة الدولار – تعاملت بها أمريكا، كندا، البرازيل، وحكومات أمريكا الوسطى التي بلغ عدد سكانها حوالي مليار نسمة.

2– كتلة الإسترليني – تعاملت بها بريطانيا والدول التابعة لها وبلغ سكانها حوالي المليار نسمة.

3– كتلة المارك _ تعاملت به ألمانيا والبلاد المحتلة من قبلها النمسا، وبلغاريا، وتشيكوسلوفاكيا، ورومانيا وبلغ عدد سكانها حوالي 150 مليون نسمة.

4– كتلة الين الياباني – تعاملت بها اليابان والدول المحتلة من قبلها وبلغ عدد سكانها حوالي 150 مليون نسمة.

5– كتلة الروبل السوفييتي – تعامل بها الاتحاد السوفييتي فقط وكان عدد سكانه 170 مليون نسمة.

خرجت أمريكا من الحرب العالمية الثانية (1939م–1945م) منتصرة، لتمتلك حوالي 70% من الاحتياطي الذهبي العالمي كونها لم تشترك في الحرب إلا في نهايتها.

بعد الحرب العالمية الثانية كان لا بد من العمل على تنظيم العمليات النقدية المالية، فدعت الدول الكبرى إلى تأسيس صندوق النقد الدولي عام 1945م الذي بدأ أعماله عام 1947م.

وظائف النقود :

تؤدي النقود في سياق عمليات الإنتاج خمس وظائف رئيسية هي :

- **النقد مقياس للقيمة :**

هنا يقوم النقد بقياس سعر السلعة وتقدير قيمتها، ومن المعلوم أن للنقد قيمة معينة، هذه القيمة تمكن النقود من القيام بهذه الوظيفة، إذ لا يمكن قياس شيء بشيء آخر ليس له قيمة.

إن قياس السلع تمكن من مقارنة السلع ببعضها من الناحية الكمية، كأن تقول :

إن سلعة ما = 3 غرامات من الذهب، وإن سلعة أخرى = 6 غرامات ذهب، كأنما تقول إن مقدارين من السلعة الأولى = مقدار واحد من السلعة الثانية، بينما كان المقياس وهو (الذهب) واحداً للسلعتين.

- **النقد وسيلة للتداول :**

تؤدي النقود وظيفتها كوسيلة للتداول وفقاً للمعادلة : بضاعة – نقد – بضاعة. أي أن تقوم النقود بشراء السلع الأولى كمواد أولية وغيرها، وفي المرحلة الثانية تستبدل البضائع بالنقود أي إن عملية البيع والشراء منفصلة عن بعضها شراء في البدء ثم إنتاج – ثم بيع، وإن النقود هي التي تنظم حركة التداول للسلع في الأسواق، وتنتقل من يد الشاري إلى البائع وبالعكس.

أما كمية النقود اللازمة للتداول يتم تقديرها على أساس مايلي : نرمز لها بالحرف (ك) :

1- إجمالي أسعار السلع المعدة للبيع في أسواق الدولة خلال عام. أي كمية السلع لا أسعارها نرمز لها بحرف (أ).
2- إجمالي أسعار السلع المباعة بالدين خلال عام يرمز لها بالحرف (ب).
3- إجمالي أسعار السلع التي حان موعد تسديدها، أو الوفاء بها يرمز لها بالحرف (ج).
4- إجمالي مدفوعات الدولة خلال عام نرمز لها بالحرف (د).
5- سرعة دوران الوحدة النقدية، أي متوسط دوران النقد محسوبة على أساس عدد الدورات النقدية لعدد السلع ومدتها. نرمز لها بالحرف (و). هكذا تكون لدينا المعادلة الآتية :

$$\text{ك} = \frac{\text{أ} - \text{ب} + \text{ج} - \text{د}}{\text{و}} = \text{كمية النقود اللازمة للتداول في دولة ما.}$$

على الرغم من وجود قانون صارم لكمية النقد اللازمة للتداول، قد لا تتقيد الدولة به، وتلجأ إلى طرح كميات إضافية من النقود، ذلك لأسباب عديدة منها : تمويل عجز الموازنة، مواجهة أزمة اقتصادية

طارئة .... إلخ. هذه الطباعة الزائدة تؤدي إلى إغراق السوق بكتلة نقدية زائدة، لتعاني الدولة من مسألة التضخم النقدي، عندها تلجأ الدولة إلى محاربة التضخم عن طريق الضرائب – القروض – الأسعار، أو تغير سعر الصرف للعملة المحلية بغية تشجيع الصادرات، الحد من الواردات، وقد تلجأ أحياناً الحكومات إلى سحب السيولة الفائضة عن حاجة التداول.

- **النقد وسيلة للدفع :**

إن تطور الإنتاج وازدياده أدى إلى تطور العلاقات البضاعية – النقدية – وتولدت الحاجة إلى البيع للعديد من السلع بالدين لفترات زمنية محددة، أي انتقال السلعة من يد البائع، أو المنتج، إلى يد الشاري دون أن يدفع ثمنها فوراً، وإنما في موعد لاحق يحدد عند سداد الدين (دفع ثمن السلع) تظهر النقود لتؤدي وظيفة الدفع، هكذا تطورت أعمال النقود والمصارف لتستخدم النقود وسيلة للدفع في الصفقات التجارية الكبيرة، حيث يتم تسوية الحسابات بين الشركات، أو بين الدول عن طريق الدفع بين المتعاملين عبر المصارف.

- **النقود وسيلة للادخار :**

إن النقود التي لا يتم الشراء بها تذهب إلى الادخار، أي عندما يتم بيع المنتجات دون شراء الجديد من السلع، فتتجه النقود إلى الادخار، أو عند وجود نقود زائدة عن التوظيف في الاستهلاك أو الاستثمار فتذهب تلك النقود إلى المصارف على شكل مدخرات لفترات معينة.

- **النقود العالمية :**

إن التطورات الاقتصادية المتسارعة والكبيرة أدت إلى تطور التعاون والعلاقات الاقتصادية الدولية وازداد التداول بين الحكومات، والشركات العالمية، وأدت النقود العالمية وظيفتها في تسوية الحسابات؛ هذه النقود هي النقود المغطاة بالذهب من حيث قيمتها، أي تلك النقود القابلة للتبادل بالذهب متى أراد حاملها كالدولار وغيرها.

إن الدول تستخدم النقود العالمية هنا لتسوية حساباتها مع دولة أخرى كدفع ديونها أو أقساط الديون أو فوائدها، أو تستخدمها لشراء العديد من السلع من دولة أخرى، أو كوسيلة للادخار وتكديس الثروة حين الحاجة.

5- الانقلاب الصناعي في أوروبا – مراحله ومظاهره:

لم يظهر الانقلاب الصناعي في أوروبا دفعة واحدة، وتشير الدلائل والتواريخ إلى أن صناعة المنسوجات القطنية هي أول ما ظهرت، أما المنسوجات الصوفية والحريرية فقد بقيت صناعات يدوية بدائية لفترة متأخرة عن المنسوجات القطنية، ثم ظهرت صناعات التعدين والمناجم، وأخيراً ظهرت صناعة الآلات وانتشر استعمالها.

أ- صناعة المنسوجات.

المنسوجات الصوفية : هذه الصناعة تعد عريقة في القدم ظهرت في بريطانيا، وتعد فخر السياسة الاقتصادية البريطانية، وقد لجأت الحكومات البريطانية إلى منع خروج الأصواف خارج حدودها، وقد تعددت المشاغل التي عملت فيها، وبقيت هذه الصناعة على حالها طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وتطورت الآلات لهذه الصناعة فقط في أواخر القرن التاسع عشر.

المنسوجات الحريرية : لم تكن بريطانيا ملائمة لتربية دودة الحرير، فلجأت إلى استيراد خيوط الحرير من إيطاليا، والشرق الأدنى، وتمكنوا من نقل تجارب إيطاليا إلى بريطانيا لمعالجة (الشرانق)، في الوقت نفسه كانت هذه الصناعة محدودة، وظلت يدوية.

المنسوجات القطنية : لقد حصل الانقلاب الصحيح في هذه الصناعة التي وجدت منذ العام 1760م في بريطانيا، وقد عمل آلاف البريطانيين في العديد من مراحل هذه الصناعة منذ زراعتها وحتى تصريف منتجاتها، وعملت الحكومة على حماية هذه الصناعة من المنسوجات القطنية الهندية الشهيرة آنذاك. هذه الصناعة تطلبت مرحلتين: الغزل والنسيج، فاخترع البريطاني جون كاي عام 1733م أول آلة نسج استخدمت المكوك الطائر في النول اليدوي. أما جون وايت اخترع عام 1738م آلة غزل أخرى أكثر تطوراً، وعام 1764م توصل أحد علماء بريطانيا إلى تصنيع آلة غزل يدوية، ثم اخترع أحد العمال البريطانيين عام 1765م آلة غزل حديثة، وعام 1768م توصل ريشارد اكريت إلى تصنيع أول آلة غزل مائية، واستطاع كروميتون عام 1779م من اختراع يجمع الاختراعات التي سبقت، ليصنع آلة غزل اتوماتيكية. واستطاع كارترايت عام 1785م من اختراع المنسج الآلي الذي يعد بداية صناعة النسيج. وتوصل هاروكس عام 1813م إلى اختراع آلة نسيج معدنية تقاوم الصدمات، وعام 1815م اخترع اسحق سينجر ماكينة الخياطة.

لقد تطورت هذه الصناعة واتسعت أسواق بيعها في الداخل والخارج فمنذ عام 1710م صدرت بريطانيا ما قيمته (خمسة آلاف جنيه)، وازداد عام 1751م ليصل إلى 45 ألف جنيه، وفي عام

1780م وصل إلى 355 ألف جنيه، وعام 1800م وصل إلى (4،5) مليون جنيه، ذلك بعد أن استعملت القوى المحركة البخارية في النسيج، بهذا حققت هذه الصناعة تقدماً آنذاك.[1]

ب- الآلة البخارية .

لقد استطاع العلم في الربع الثالث من القرن الثامن عشر أن يخلق الانقلاب الميكانيكي الذي حول المحرك المعتمد على البشر (العمل اليدوي)، وعمل الحيوانات، والطاقة المائية والهوائية إلى قوة دفع تعمل على البخار، أي تحت تأثير ضغط البخار، والبخار الذي تطاير من فوهتي الكرة بعد تسخينها كان يجعلها تدور، وعمل العديد من العلماء على تطوير صناعة الآلات البخارية، وقد وجد الحصان البخاري عام 1700م، إلى أن طور جيمس واط منذ عام 1769م وحتى العام 1774م آلته التي سميت باسمه. ومنذ العام 1785م انتشرت هذه الصناعة من بريطانيا إلى فرنسا، ثم إلى روسيا والعديد من مناطق دول أوروبا الشمالية والجنوبية المحاذية للسواحل المتوسطية الزراعية.

تطورت هذه الصناعة حتى أوصلت العالم إلى استخدام البترول بعد اكتشاف محرك الانفجار الداخلي، ليتم اختراع السيارة والطائرة ... وغيرها.

ج- النقل والمواصلات .

في الفترة ما بين (1650م-1675م) تم اختراع دراجة ذات ثلاث عجلات، والعربة التي جرتها الأحصنة – أما الفترة (1675-1700م) تم استخدام قناة ميدي للملاحة جنوب فرنسا، اخترع العالم بايان أول سفينة بخارية. في الفترة ما ين (1775-1800م) أطلق العالم جيفروي داينس السفينة البخارية، وفي العام 1807م تمكن الأمريكي أرنست فالتن من تسيير أول سفينة بخارية في نهر هدسون، وتطورت هذه الصناعة فكانت القاطرة البخارية التي قطعت 14 كم في الساعة، ثم اخترع أول باص بخاري في بريطانيا، واخترع العالم ديوريز الدراجة البخارية، هكذا تتالت الاختراعات في أوروبا. ثم اخترع سكة الحديد في أول شكل لها.

عام 1814م اخترع العالم جورج ستيفنس قاطرته البخارية، وفي عام 1821م صرح له البرلمان البريطاني تسيير أول خط حديد بين مدينتين بريطانيتين، عام 1830م افتتح أول خط حديدي لنقل الركاب بين مدينتي ليفربول – ومانشستر البريطانيتين. عام 1877م تم اختراع محرك الانفجار الداخلي.

عام 1882م اخترع العالم الفرنسي (آندريه بيجو) أول سيارة بيجو.

---

[1] – الدكتور أحمد السمان - الوقائع والنظريات الاقتصادية في العصر الحديث – أستاذ مادة الاقتصاد – جامعة دمشق – كلية الحقوق – مطبعة الجامعة 1947م.

عام 1884م اخترع الألمان السيارة – وعام 1891م اخترع العالم الفرنسي (لويس رينو) سيارة رينو. عام 1899م اخترع الأمريكي هنري فورد سيارته فورد.[1]

ثم دخلت الآلات إلى الأعمال الزراعية، أجرت انقلاباً كبيراً في طرائق العمل الزراعي، فوجدت ناثرة البذار والسماد – والحاصدة – وآلات الحراثة .... وغيرها.

لقد استخدم العلماء (الحصان البخاري) كوحدة قياس، حتى أن عمل الإنسان كان يقدر في أوروبا وأمريكا وروسيا .. وغيرها بالقوة البخارية (الأحصنة البخارية)، وقد تمت المقارنة بين شعبين في دولتين على أساس عدد قوة الأحصنة البخارية للبشر وليس على أساس عدد السكان.

إن تلك الفترات التاريخية تميزت بالعديد من المخترعات والمكتشفات الكبيرة والهامة، ولقد تركت الثورة الصناعية آثاراً اجتماعية واقتصادية هامة أدت إلى زيادة الإنتاج، وترسيخ العلاقات الإنتاجية الاقتصادية الرأسمالية.

د- التعدين وتطور المحركات:

صمم العالم البريطاني (دي كريك) في الفترة ما بين (1675-1700م) أول آلة الكتروستاتيكية بمحرك كهربائي، كما توصل العالم (هيوجينز) إلى اكتشاف الآلة البخارية.

وفي الفترة ما بين (1700-1725م) صمم العالم (نيوكومن) الآلة البخارية، واخترع التوربين المائي في الفترة ما بين (1725-1750م)، عام 1715م اخترع (جيمس واط) الاسكتلندي آلته البخارية الكاملة مع مكثف ومنظم وجهاز قياس ضغط المحرك.

وفي الفترة ما بين (1755-1800م) تم اكتشاف قدرة الضغط العالي، واخترع المحرك الذي يعمل بغاز الإضاءة على يد العالم (ليبون)، عام 1769م اخترع العالم الفرنسي (جورج كوينير) أول سيارة بخارية.

أما بالنسبة للصناعات الحديثة فمنذ العام (1675-1700م) توصل العالم (هايو) لاستخلاص الأوكسجين عن طريق تسخين الأكسيدات. وفي الفترة (1700-1725م) توصل العالم ميل إلى تصميم الآلة الكاتبة، وصمم (فهرنهايت) الترمومتر، في هذه الفترة وجد في بريطانيا أكثر من ستين فرناً، أنتجت حوالي 1700 طن من الصلب، وإن صهر الفلزات اعتمد على وقود الحطب، وهذا أدى إلى فناء مساحات واسعة من الغابات. عام 1735م طورت عائلة (دربي) في بريطانيا صناعة الفحم

[1] – د. محمد حامد دويدار- د. مجدي شهاب – الاقتصاد السياسي – الجزء الأول – بيروت – الدار الجامعية 1988م.

الحجري (الكوك)، الذي ساعد على صهر المعادن إلى أن استعمل (هنري كورت) عام 1765م الفحم الحجري بالطرق المدعومة التي سهلت تطور صناعة التعدين.

أما في الفترة ما بين (1725–1750م) فقد توصل العالم (جون كي) إلى اختراع المكوك الطائر، وفي الفترة ما بين (1750–1800م) صمم العالم (كارت وايت) أول آلة نسيج ميكانيكية، وليحل المعدن مكان الخشب في صناعة آلات النسيج، وتم اختراع القضبان الحديدية على يد العالم (جيسوب). كما تم استعمال الكاوتشوك، وتم تصميم نظام القياس المتري، وتوصل العالم (باركرز) إلى إنتاج الإسمنت الصناعي، وإنتاج حمض الكبريت.

وفي الفترة (1800–1825م) تم اكتشاف غاز الكهرباء للإضاءة، ومصباح الإضاءة في المناجم والمنازل. وفي الفترة (1825–1850) تم اختراع ماكينة خياطة على يد العالم (تيمونيه)، واكتشف العالم (ولهر) الألمنيوم، واكتشف العالم (بسمر) طريقة صناعة الصلب والألمنيوم.[1]

عام 1870م اخترع صاحب معمل الورق (ارستيد برجس) شلالاً من المياه بجوار معمله أنتج منه الكهرباء، وسميت هذه الطاقة الجديدة بالفحم الأبيض، وانتشرت الصناعة على يد العالم (غرام) الذي صمم الدينمو، وأصبح من الممكن استخدام آلة واحدة لتوليد الكهرباء، واخترعت مولدات تعمل على الفحم الحجري، أو تدار بقوة دفع الماء، هذا الاختراع أوصل إلى اختراع الهاتف والبرق، وإنارة المدن، والمذياع، واللاسلكي، والسينما .... وغيرها.

6- الكلاسيك والأسس الفكرية للنظام الاقتصادي الحر:

في الربع الأخير من القرن الثامن عشر ظهر كتاب آدم سميث (ثروة الأمم)، في حين ظهر اكتشاف القوة البخارية مصدراً أساسياً للطاقة آنذاك، وكانت بداية لما عرف في أوروبا بالثورة الصناعية، أي تلك الحركة الكبيرة من الاختراعات والمكتشفات العديدة في أوروبا.

وفي عام 1789م قامت الثورة الفرنسية التي نادت بالحرية و المساواة، ودعت إلى الحرية الاقتصادية، حرية العمل والإنتاج والاستثمار.....إلخ.

دخل العالم الغربي آنذاك مرحلة جديدة من التطور الفكري والاقتصادي والسياسي، المستند فكرياً إلى آراء الاقتصاديين البريطانيين(الكلاسيك)، ودامت حوالي مئة عام؛ منذ الربع الأخير للقرن الثامن عشر حتى الربع الأخير للقرن التاسع عشر، إن تلك الفترة تميزت بما يلي:

---

[1] – المرجع السابق.

- قيام طبقة قوية من الصناعيين امتلكت وسائل الإنتاج وجمعت ثروات طائلة.
- نشوء طبقة من العمال لا تملك إلا قوة عملها(جهدها)، لتبيعها في أسواق العمل كالسلع.
- نشوء المعامل والمصانع الكبيرة، وإفلاس العديد من المشاريع الصغيرة.
- ظهور الأزمات الاقتصادية، ومسألة البطالة عن العمل، فالآلات التي انتشرت في المصانع والمعامل أدت إلى زيادة الإنتاج، وتقليص عدد العمال.
- تفكك العادات والروابط العشائرية والعائلية، واستخدام النساء والأطفال في الأعمال المجهدة.
- اتساع أعمال البنوك ، وشركات التأمين، والشركات المساهمة.
- اتساع التجارة والصناعة والزراعة بصورة عامة.
- حدوث تقدم علمي في العديد من مجالات الحياة الاقتصادية الاجتماعية.
- التنافس بين الدول الأوروبية، وظهور سياسات جديدة حول المستعمرات.

لقد بدأ النظام الرأسمالي بالظهور في فترة ما قبل الكلاسيك إبان سيطرة المذهب التجاري ثم الطبيعي، وأتت المدرسة الكلاسيكية لتغير وتطور النظام الرأسمالي، وليضع الكلاسيك :

. الأسس الفكرية العملية للنظام الاقتصادي الرأسمالي الحر، التي تتلخص بمايلي :

1)- الحرية الفردية و عدم التدخل الحكومي: أي ترك الأفراد أحراراً في عمليات الإنتاج و التوزيع والاستثمار، على ألاّ تتدخل الحكومة في النشاطات الاقتصادية، إلا عند الضرورة وبما يساعد أرباب الأعمال على النجاح في نشاطهم الاقتصادي.

2)- نظرية التوافق الاجتماعي: تعني أن هناك مصلحة للفرد في تحقيق منافع وأرباح شخصية؛ وبرأيهم أن مجموع المصالح الشخصية الفردية تساوي مصلحة المجتمع ككل، أي هناك توافق بين المصلحة الشخصية ومصلحة المجتمع.

3)- الرشد الاقتصادي: أي أن يستخدم الإنسان الفرد عقله ورشده عند الإقدام على الاستثمار في أي من قطاعات الإنتاج، أي أن يكون رشيداً في استثمار رأسماله.

4)- السوق و آلياته: السوق ملتقى للسلع، ورؤوس الأموال، والأيدي العاملة، وللسوق قوى تؤثر في الحياة الاقتصادية بصورة عامة، ويقوم على قانون العرض والطلب، وفي السوق تتأكد أسعار السلع وعناصر الإنتاج المختلفة تحت تأثير قانون العرض والطلب والمنافسة، وقالوا إن العرض يخلق الطلب المساوي له، أي أنتجوا أيها الرأسماليون ولا تخافوا من أزمات فيض الإنتاج.

5)- الربح و حوافزه: الربح يشكل القانون الأساس للنظرية الاقتصادية الرأسمالية، فصاحب رأس المال يغامر في توظيفه ، ولقاء ذلك من حقه الحصول على الأرباح ،وهذا ما برهن عليه الكلاسيك، وكلما ازدادت الأرباح ازداد الإنتاج وأدى ذلك إلى زيادة الدخل القومي، وزيادة ثروة المجتمع.

6)- الفترة الطويلة: إن التطورات الاقتصادية الجوهرية لا تنتج في فترات قصيرة، بل لا بد من فترات طويلة يتم خلالها التحول من حالة اقتصادية إلى حالة أخرى متطورة أكثر.

لقد دافع الكلاسيك عن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وأكدوا أنّ حق الفرد في التملك يدفعه إلى العمل والاستثمار وتكوين رأس المال، وأنّ حق الأفراد في الملكية نابع من مبدأ حريته وقدسية هذه الحرية و الملكية.

رغم هذا الاستعراض لأهم الأفكار والآراء والنظريات التي قدمها الكلاسيك؛ نجد أنه لا بد من استعراض مفصل بعض الشيء للأعلام الرئيسيين الذين أسسوا الفكر الاقتصادي الكلاسيكي البريطاني.

هذه الظواهر الاقتصادية التي درسها التقليديون تحكمها من وجهة نظرهم قوانين موضوعية نابعة من إرادة الإنسان، ويمكن تلخيص آرائهم باختصار شديد، إنهم تأثروا بنظريتين أساسيتين هما: فكرة النظام الطبيعي، والنظرة المادية عند تفسير مختلف الظواهر، رأى التقليديون أن القوانين الموضوعية خالدة لا تتغير.

يضاف إلى ذلك نظرتهم للفرد الذي يسعى إلى تحقيق مصالحه الخاصة بأقل ما يمكن من المشقة والآلام، لذا عليه من وجهة نظرهم أن يسعى بشكل رشيد كي يحصل على ما يريد. رأى الكلاسيك أن المجتمع منقسم إلى طبقات ثلاث هي:

- الطبقة الرأسمالية: التي تملك وسائل الإنتاج، الآلات و المعدات...إلخ.
- طبقة الارستقراطيين: وهم الذين يملكون الأراضي، والأدوات الزراعية.
- طبقة العمال: التي لا تملك سوى قوة عملها(جهدها)، وهي التي تنفذ عملية العمل.

هذه الطبقات مرتبطة ببعضها من خلال عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وإن نشاط الأفراد أثناء الإنتاج والتبادل يحقق مصالحهم الفردية، التي تشكل بمجموعها مصلحة المجتمع من خلال ما يسميه آدم سميث البريطاني (اليد الخفية)، وهي في الواقع العملي (قوى السوق) التي تحرك عمليات الإنتاج والتبادل والاستهلاك.

وحول دور الدولة دعا الكلاسيك إلى تقليص هذا الدور ليقتصر على دور الحارس والحفاظ على النظام من خلال حمايته للملكية الفردية ضد أي عدوان داخلي أو خارجي، هذه الدولة يجب ألاّ تتدخل في الحياة الاقتصادية للمجتمع تحت شعار (الحرية الفردية وعدم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي للأفراد).

الانقلاب الصناعي في أوروبا وأثره على الوطن العربي:

بدأت مرحلة الانحطاط الاقتصادي للدول العربية منذ أواخر القرن العاشر، وأتت الحملات الصليبية على سورية منذ عام 1098م لتستمر حتى العام 1625م. عام 1257م أحرق هولاكو بغداد، وألحقت العراق بالإمبراطورية المغولية، وفي عام 1401م أحرق تيمور لنك دمشق، ومناطق في سورية الجنوبية. هكذا إلى أن احتل العثمانيون البلاد العربية عام 1516م.

كان الوطن العربي قد حقق تقدماً هاماً في صناعة الأقمشة – والطباعة، والزجاج ... وغيرها، إلا أن ضعف الاحتلال العثماني، وتقدم دول أوروبا في فترة ما بعد العام 1670م أتاح لهم التقدم والضعف والتأخر الاقتصادي للوطن العربي الرازح تحت الاستعمار العثماني (الإسلامي).

لقد كانت الدول العربية رازحة تحت سلطة الرجل الريفي التركي، فكانت هذه الدول سوقاً لتصريف منتجات الغرب الأوربي، ولتعمل المصارف الأوروبية الغربية على تحصيل القروض الممنوحة للعثمانيين، إلى أن عملت فرنسا وبريطانيا على تجزئة الوطن العربي إلى أقاليم :

- احتلال بريطانيا لمصر عام 1882م.
- عزل لبنان عن سورية عام 1864م.
- عزل السودان عن مصر عام 1898م.
- دعم وتقوية الإقطاعية في الوطن العربي لتكون مصدراً للمواد الأولية للصناعات الأوروبية الناشئة التي تطورت بوتائر سريعة.
- أتت الحرب العالمية الأولى (1914–1918م) ليقع مع نهايتها الوطن العربي فريسة سهلة بيد فرنسا وبريطانيا إثر معاهدة سايكس بيكو.
- ثم وقعت المأساة الفلسطينية، التي ما زال العالم العربي يعاني منها حتى الآن.

هكذا كانت أوروبا تحقق التقدم الاقتصادي الاجتماعي الفكري، وكان العالم العربي غارقاً في ظلماته، خاضعاً للاستعمار العثماني الذي رسخ الجهل والتخلف، وشتى أنواع العلاقات القبلية والعشائرية والعائلية وغيرها.

رابعاً– أعلام المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية (البريطانية).

1- آدم سميث (1722-1790م): [1] كان من أشهر ممثلي الاقتصاد البريطاني الكلاسيكي، بل كان زعيم تلك المدرسة، اقتصادي شهير، له مؤلفه الهام (ثروة الأمم) نشره عام 1776م، تضمن الأفكار الاقتصادية التالية :

العمل هو مصدر الثروة، والثروة تكمن في الإنتاج، وكميات الإنتاج تتوقف على :

- كمية العمل: الذي تقدمه الأمة، أي الذي يقدمه نسبة العاملين المنتجين إلى نسبة عدد السكان والمعروفة بـ (قوة العمل).
- إنتاجية العمل : لاحظ سميث أن هناك تبايناً بين الشعوب البدائية، والشعوب المتقدمة، من حيث الإنتاج، وإنتاجية العمل، وسنتناول الأفكار الاقتصادية لـ آدم سميث بصورة مفصلة.
- استخدم سميث أسلوبين للبحث، (الأسلوب التحليلي)، الذي استخدمه لكشف جوهر الظواهر الاجتماعية الاقتصادية و(الأسلوب الوصفي)، إلا أنه لم يبين الأسلوبين بشكل واضح في تحليله ومشاهداته.
- **تقسيم العمل والتبادل :**

اهتم آدم سميث بتقسيم العمل ودوره في زيادة الإنتاج، وهذا يؤدي برأيه إلى تحسين حياة الناس الاقتصادية، أما التبادل فهو ميل طبيعي للإنسان نحو مبادلة منتجاته مع منتجات الآخرين من الناس. والمبادلة هذه غير موجودة لدى الحيوانات، وإن الدافع إلى عمليات التبادل هو المصلحة الخاصة والأنانية، وبرأيه أنّ الإنسان يسعى إلى تحقيق أكبر نفع له، ولديه ميل طبيعي للتبادل، وهذان السببان يشكلان سبب ظهور تقسيم العمل، ويرى أن تقسيم العمل هو شرط التبادل.

إن سميث خلط بين تقسيم العمل الاجتماعي (على مستوى المجتمع)، وتقسيم العمل داخل المشغل الآلي الكبير، لاحظ سميث أن تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة إنتاجيته، ويؤدي إلى زيادة خبرة العمال كل في عمله.

أورد سميث مثلاً على مشغل الدبابيس حيث يعمل فيها 18 عاملاً، فإذا عمل منهم 12 عاملاً أنتجوا 240 دبوساً في اليوم أي بمعدل 20 دبوساً لكل منهم، أما إذا قسموا العمل فيما بينهم على أساس أن كل عامل سوف يقوم بإنجاز عمل ما، ستزيد الإنتاجية إلى 400 دبوس لكل عامل في اليوم. وهذا دليل واضح برأيه إثر تقسيم العمل داخل المشغل في زيادة الإنتاجية.

---

[1] – آدم سميث – ولد عام 1723م وتوفي عام 1790م انحدر من عائلة اسكتلندية – درس في جامعة أكسفورد – عين مدرساً في جامعة غلاسكو – عمل مديراً للجمارك, نشر كتابه الشهير (طبيعة وأسباب ثروة الأمم) عام 1776 – تنقل كثيراً بين لندن وباريس – ساهم سميث بدفع علم الاقتصاد خطوات هامة وكبيرة نحو الأمام – ناقش في كتابه سلوك وتصرفات البشر.

– نظرية سميث في النقود :

درس سميث تطور علاقات التبادل بين الناس ليصل إلى مسألة النقود، ورأى في النقود أنها بضاعة ناجمة عن تطور الإنتاج البضاعي، وعن صعوبات خارجية رافقت عمليات التبادل البسيطة (بضاعة مقابل بضاعة)، ولم يدرك أن النقود بضاعة من نوع خاص. يرى سميث أن النقود وسيلة لتسهيل عمليات التبادل، لم يلاحظ سميث الوظيفة الهامة للنقود كمقياس للقيم، ولا عمليات تحول البضائع إلى نقود. رأى سميث أن النقود الورقية لا يمكن لها أن تحل محل النقود المعدنية (الذهب والفضة)، ويرى أن هناك ضرورة للتبادل الحر بين البنكنوت بالذهب من أجل المحافظة على استقرار التداول النقدي.

– نظرية القيمة لدى سميث :

كان لسميث دور هام في دراسة نظرية القيمة في العمل.

– فرق سميث بين القيمة الاستعمالية – والقيمة التبادلية :

– القيمة الاستعمالية هي منفعة الشيء للإنسان، أي قدرة البضاعة على تلبية رغبة الإنسان وليس لهذه القيمة علاقة بالتبادل.

– القيمة التبادلية : فهي قدرة البضاعة على التبادل بأشياء لا يملكها الإنسان.

رأى سميث أن القيمة تتحدد بالعمل المبذول في إنتاج السلعة، والعمل هو وحدة القياس الحقيقية للقيمة التبادلية بالنسبة لجميع البضائع. تمكن سميث من أن يفرق بين العمل البسيط أو غير المؤهل، والعمل المعقد أو المؤهل.

ميز سميث عند دراسته للقيمة بين الاقتصاد البضاعي البسيط، حيث يتحد العمل مع الملكية في شخص واحد هو المنتج البضاعي الصغير، الذي ينتج بعمله ووسائل إنتاجه ولحسابه، ويبادل فائض منتجاته بفائض منتجات الآخرين الذين يشابهونه. هنا لا وجود للعمل المأجور، ولا وجود لرأس المال، في مثل هذا الاقتصاد تتعادل كمية العمل المبذول في إنتاج البضاعة، مع كمية العمل المبذولة في البضاعة المشتراة من منتجات الآخرين المشابهين له، وبالتالي يمكن تحديد القيمة التبادلية إما بالعمل المبذول، أو بالعمل الذي اشتري به السلع الضرورية له.

أما في ظروف الإنتاج الرأسمالي، يلاحظ سميث القانون العام الذي يحكم تبادل البضائع، هنا يتم التبادل بين رأس المال (العمل المجسد)، والعمل المأجور (العمل الحي) على أسس غير متكافئة، حيث يبادل الرأسمالي كمية أقل من العمل المجسد في البضاعة سابقاً (الذي يقدمه على

شكل أجور)، بكمية أكبر من العمل الحي الذي يبذله ويقدمه العمل الحي (عمل العمال)، ومن هنا تحقق القيمة الزائدة أو يتحقق الربح.

لاحظ سميث أن العمال يخلقون قيماً مضافة على نفقات الإنتاج (المواد الأولية – والمواد المساعدة وغيرها) هذه القيمة المضافة تقسم إلى قسمين : قسم يأخذه العمال (كأجور عمل)، وقسم يذهب إلى الرأسماليين (كأرباح)، وهذان العنصران يشاركان في أسعار البضائع، يضاف إليهما عنصر ثالث هو (الريع) وهو من حق أصحاب الأراضي.

إن سميث وصل في دراسته للقيمة بأنها تتألف من مجموع مداخيل الطبقات، وتوزع إلى ثلاثة أجزاء :

- الرأسماليون يأخذون الأرباح.
- الملاكون يأخذون الريع.
- العمال يأخذون الأجور.

وصل سميث إلى هذه النتيجة بعد أن طابق بين قيمة البضاعة، والجزء الذي أنتجه العمال حديثاً من القيمة.

- نظرية الأجور لدى سميث :

عرفنا من قبل أن (الفيزوقراط)، أصحاب المذهب الطبيعي حددوا البنية الطبقية للمجتمع الرأسمالي بـ : الطبقة المنتجة : التي تضم المزارعين – وعمال المناجم – والعمال الآخرين.

الطبقة المالكة : الذين يملكون الأراضي الزراعية، والعقارات، والحكام ورجال الكنيسة.

الطبقة العقيمة : وتضم أولئك الذين يعملون في التجارة وغيرها.

إلا أن آدم سميث ميز بين ثلاث طبقات هي :

طبقة الرأسماليين.

طبقة ملاكي الأراضي.

الطبقة العاملة.

وعلى هذا الأساس وزع الدخل إلى أرباح – وريع – وأجور. يرى سميث أن الأجر هو التعويض الطبيعي عن العمل، هنا يخلط بين الأجور، وناتج العمل بشكل عام. لقد قال سميث إن الأجور يجب أن تزيد قليلاً عن المستوى الضروري لمعيشة الإنسان كي يوفر لمعيشة أسرته فيما بعد موته.

نظر آدم سميث إلى العلاقة بين الرأسمالي والعامل، هي علاقة عمل، حيث يبيع العامل عمله للرأسمالي، والأجور هي سعر العمل، وبرأيه أن سعر العمل يجب أن يكون مساوياً لقيمة المواد

الضرورية لمعيشة العامل مع أسرته – المواد الغذائية – والسكن – واللباس ... إلخ، كما أشار آدم سميث إلى رغبات العمال الدائمة برفع الأجور، ورغبات الرأسماليين الدائمة بخفض الأجور، إلا أن سميث كان مناصراً للأجور المرتفعة (العالية)، ولا بد من تحسين معيشة الطبقات الدنيا. لقد فرق سميث بين ثلاث فئات للأجور استناداً إلى حالة المجتمع :

- الأجور في حالة مجتمع متصاعد. الأجور تتزايد.
- الأجور في حالة مجتمع أكثر سعادة. الأجور مرتفعة باستمرار.
- الأجور في حالة مجتمع متدهور، حيث تكون الأجور منخفضة، والعمال يكون وضعهم بائساً.

لقد لاحظ سميث أن السبب المباشر لتقلبات الأجور هو : التبدلات الطارئة على العرض والطلب في سوق العمل. ويرى أن الطلب على العمال، مثل الطلب على البضائع، فالأجور المتزايدة تساعد على زيادة النسل بين العمال، والعكس هو الصحيح، فالزيادة السكانية ضرورية لزيادة أعداد العمال الذين ينتجون القيم المضافة.

- نظرية الأرباح لدى سميث :

لم يعترف المذهب التجاري سوى بالربح التجاري، أما بالنسبة لآدم سميث فقد درس في كتابه (ثروة الأمم) الربح الصناعي، وريع الأراضي، وسعر الفائدة، والربح التجاري، أي إنه عمم الأرباح على جميع قطاعات الإنتاج الاجتماعي، والربح الصناعي بالنسبة له هو الأساس العام للربح، أما ريع الأرض، والفائدة فهما ربح ثانوي، بينما اعتبر الفيزوقراط الربح الصناعي هو الربح الثانوي.

اعتبر سميث أن الربح هو نتاج العمل الذي لم يدفع الرأسمالي تعويضاً عنه للعمال، وحسب تصوراته بعد أن تراكمت رؤوس الأموال بأيدي الطبقة الرأسمالية (قليلة العدد)، فإن القيمة التي يضيفها العمال إلى قيم المواد الأولية – والمساعدة – واهتراء الآلات وغيرها، هذه القيمة المضافة تنقسم إلى قسمين : قسم يذهب كتعويض للعمال (أجور العمال)، وقسم آخر يذهب إلى الرأسماليين على شكل أرباح.

هنا أيد كارل ماركس سميث بقوله إن سميث وضع يده على المصدر الحقيقي للقيمة الزائدة.

لقد ربط سميث بين مصدر الأرباح، وتراكم رؤوس الأموال في أيدي بعض الأفراد، فالرأسماليون يقدمون الأرض – والمباني – والآلات والمعدات – والمواد الأولية والمواد المساعدة، وأجور العمال ليحصلوا على الأرباح، وهي مشروعة ويجب أن يحصل عليها الرأسمالي.

لقد وقع سميث في بعض من التناقضات لدى دراساته الاقتصادية، فقد أشار سميث مثلاً: أن هدف الإنتاج الرأسمالي هو الحصول على (الربح)، وهذا لا يتعارض مع مصالح أفراد المجتمع الكلي، وفي مكان آخر قال سميث في كثير من الأحيان يتحقق الربح العالي على حساب مصالح بعض أفراد المجتمع الآخرين، وأن الصراع بين الطبقات في المجتمع ينتهي لصالح الرأسماليين والملاكين الآخرين، ورأى سميث التناقض بين مصالح الرأسماليين والعمال عندما قال : (لا يمكن زيادة الأجور إلا عن طريق تخفيض الأرباح، والعكس صحيح أيضاً).

- **نظرية ريع الأرض لدى سميث :**

درس سميث الريع من خلال ثلاثة أشكال هي :

- الشكل الأول : الريع هو اقتطاع من ناتج العمال.

اعتبر سميث أن مصدر الريع، مثل مصدر الربح، هو العمل غير المدفوع للعمال، أي إنه أراد أن يبين الطبيعة الاستغلالية للريع والربح فقال : (ما أن تصبح الأرض ملكية خاصة حتى يطلب مالك الأرض نصيبه من أي إنتاج ينتجه العامل). أي إنه ربط بين ملكية الأرض – والريع الذي يدفع لصاحب الأرض لقاء استعمالها.

– الشكل الثاني : الريع ناتج عن الأسعار الاحتكارية للمنتجات الزراعية.

يرى سميث أن الطلب على المنتجات الزراعية يفوق عرض هذه المنتجات، وهذا يدفع إلى ميل الأسعار نحو الارتفاع باستمرار عن القيمة، هذا الارتفاع في الأسعار عن قيمة المنتجات الزراعية هو الذي يساوي (ريع الأرض)، ويمثل السعر الاحتكاري للمنتجات الزراعية. هنا ربط سميث بين الملكية الخاصة على الأرض، وأسعار المنتجات، واحتكار هذه الأسعار، وتفوق الأسعار عن القيمة، وحصول العمال الزراعيين على أجور أقل من القيمة.

– الشكل الثالث : الريع هو ناتج نشاط (عمل) الطبيعة.

هناك ما يعرف بالريع (التفاضلي) الناجم عن تفاوت معدلات الخصوبة في الأراض، وقرب الموقع من السوق. أما نشوء الريع الناجم عن الملكية الخاصة للأرض فهو يعرف (بالريع المطلق)، أي إن الريع هو عطاء الأرض لمالكها، وهنا يتوافق مع الفيزوقراط، على أن قطاع الإنتاج الأكثر ربحية لرأس المال، كونه يعطي زيادة على الأرباح المتحققة من توظيف رأس المال، يعطي الريع الذي يحصل عليه مالك الأرض.

رأى سميث أن مالك الأرض يسعى إلى الحصول على الريع مقابل السماح للآخرين باستثمارها، ولو لم ينفق أي أموال على تحسين الأرض، وعندما ينفق أموالاً على تحسين الأرض يكون قد سعى

إلى الحصول على مبالغ من الربح الأكثر، وهنا يكون سميث قد فرق بين أجرة الأرض – وريع الأرض، ليثبت أنّ هناك فرقاً بين الإنفاق الرأسمالي على تحسين الأرض للحصول على ربح أو فائدة إضافية – وبين الريع الناجم عن ملكية الأرض.

– نظرية سميث حول رأس المال :

عرف سميث الرأسمالي أنه شخص يتصرف بالاحتياطات الزائدة عن حاجاته الشخصية، وأن الدخل بالنسبة لهذا الرأسمالي ينقسم إلى قسمين : قسم يسمى رأس المال يذهب إلى الاستثمار، وقسم ثاني يذهب إلى استهلاكه مع أسرته.

اعتبر سميث أن تراكم رأس المال هو شرط ضروري لزيادة ثروة المجتمع، وبالتالي للتقدم الاقتصادي، هذا التراكم هو (الادخار)، الذي امتدحه سميث كثيراً، وهذا الادخار هو الذي يؤدي الوظيفة الاجتماعية الهامة، الكامنة في توسيع الإنتاج. وقسم رأس المال إلى قسمين هما :

– رأس المال الأساسي : يشمل هذا الجزء الأرض – المباني – الآلات والمعدات، والبنية الأساسية الأخرى طرق – صرف ... هذا الجزء برأيه لا يتحرك ولا يدور، وينقل أجزاء من قيمته للمنتجات بالتدريج لسنوات عدة، وهذا الجزء مرتبط بالجزء الثاني.

– رأس المال المتداول أو الدائر : هذا الجزء هو المستخدم في الحصول على الأرباح، ويشمل هذا الجزء المواد الأولية، والمواد المساعدة، وأجور العمال، أي كل ما يدفعه الرأسمالي من نفقات، كل دوره إنتاجية، وكل من ينقل قيمته دفعة واحدة للمنتجات.

أتى ماركس فيما بعده ليقسم رأس المال إلى قسمين : رأسمال ثابت – ورأسمال متغير كما سنتعرف عليه فيما بعد.

– نظرية سميث في العمل :

كان آدم سميث مفكر البرجوازية الصاعدة، انطلق من أن العمل المنتج هو العمل الذي يخلق الربح. كما ميز بين العمل المنتج، والعمل غير المنتج عندما قال : يصبح الفرد غنياً إذا توفر لديه عمال في المصانع، وأعداد كبيرة من هؤلاء العمال، ويصبح فقيراً عندما يحتفظ بعدد كبير من خدام المنزل. فهو يعد عمال المصانع عمالاً منتجين يخلقون الربح. عاش سميث في فترة الإقطاعية والارستقراطية المبذرة، والتي هدرت من الدخل أجزاءً كبيرةً بينما كانت البرجوازية الشابة تسعى إلى تراكم رؤوس الأموال.

رأى سميث أن العمل المنتج هو العمل المجسد في البضائع، أما العمل غير المنتج فهو عمل الخدمات. لقد صنف سميث القطاعات غير الإنتاجية مثل : الحكام والقضاة، والجيش، والأسطول ... وغيرهم، حيث اعتبرهم خدماً للمجتمع، يعيشون على حساب إنتاج الآخرين من أفراد مجتمعهم.

وحول الناتج الإجمالي، والناتج الاجتماعي الصافي، ميز سميث بينهما موضحاً : إن الناتج الاجتماعي الإجمالي هو الناتج السنوي للمجتمع، أما الناتج الاجتماعي الصافي الإجمالي (الدخل القومي)، فهو جزء من الناتج الاجتماعي الإجمالي السنوي، بعد طرح النفقات.

- **آدم سميث حول الحرية الاقتصادية ودور الدولة :**

رأى سميث أن خير ما تفعله الدولة هو عدم اعتراض طريق الحرية الفردية، ودورها العفوي في تحقيق المصلحة العامة للمجتمع. وبرأيه ما دامت الحرية لا تنتهك قوانين العدالة الاجتماعية. فالدولة برأيه تعتبر :

- مبذرة للأموال العامة.
- إدارتها سيئة تعمل لمصلحة موظفيها، لذلك يجب أن تكون موازنتها ضعيفة تؤمن النفقات الضرورية لها.

لذا رأى سميث أن الدولة يجب أن ينحصر دورها في :

- فض المنازعات بين الناس.
- الدفاع عن حدود الوطن وأمنه.
- القيام بتنفيذ المشاريع العامة، ذات الفائدة لأفراد المجتمع.

- **وحول الضريبة :**

رأينا أن الفيزوقراط دعوا إلى فرض ضريبة وحيدة على طبقة الملاكين والإقطاع، أما سميث فدعا إلى فرض الضرائب على كل من لديه دخل، منطلقاً من مفهوم العمل المنتج، على أن تكون الضريبة واضحة ومحدودة، وأن يتم جبايتها في زمان ومكان مناسبين، وكميتها يجب أن لا ترهق الأفراد المنتجين، طالب سميث بتقليص النفقات الحكومية إلى أدنى حد ممكن.

لقد رأى سميث أن أفراد المجتمع يسعون دوماً إلى مصلحتهم الخاصة، وهذا دافع طبيعي لدى الإنسان؛ لذلك يجب أن يكونوا أحراراً في عملهم وسعيهم إلى تحقيق مصلحتهم الخاصة، وأن المصالح الخاصة بمجموعها تكون مصلحة المجتمع من خلال المنافسة بين أفراده. كما آمن سميث

بحرية التجارة الدولية محارباً مبدأ الحماية الجمركية؛ مخالفاً بذلك آراء المذهب التجاري الذي طالب بالحماية لدخول وخروج السلع، والذهب والفضة.

يعد آدم سميث من أبرز ممثلي المذهب الاقتصادي الكلاسيكي البريطاني، حيث قدم العديد من المفاهيم الاقتصادية العملية والعلمية، وكان لمؤلفاته الاقتصادية الأثر الكبير والهام في التاريخ الاقتصادي لهذا العلم، وأن الكثير من علماء الاقتصاد الذين جاؤوا من بعده أكدوا على إنجازاته وعبقريته الاقتصادية.

2- دافيد ريكاردو[1] - أهم أفكاره الاقتصادية:

استخدم ريكاردو المنهج التجريدي الذي أتاح له أن يدخل أعماق المجتمع البرجوازي، ليبين الجوانب الجوهرية في النشاط الاقتصادي للمجتمعات الأوروبية، في مؤلفه الشهير (مبادئ الاقتصاد السياسي) الذي بحث فيه القيمة التي يحددها زمن العمل، والأجور، والربح، والريع، لم يتبع النظرة التاريخية على الظواهر الاقتصادية، وبذلك يخالف آدم سميث. حدد ريكاردو جميع مداخيل السكان الناجمة عن العمل، وأن مصالح الطبقات تتقارب من بعضها في نطاق الإنتاج وتتناقض في نطاق التوزيع، حيث يجري الصراع بين الطبقات على اقتسام الناتج الإجمالي. كان ريكاردو من أشد المدافعين عن البرجوازية الصناعية، التي تمثل أفراد المجتمع كافة، ووقف ضد طبقة الملاكين ليصفها بالطبقة الطفيلية، التي تأخذ جزءاً من الناتج الاجتماعي دون المشاركة في الإنتاج.

- نظرية القيمة عند ريكاردو :

لقد درس ريكاردو البضاعة والقيمة الاستعمالية، والتبادلية للبضاعة، وعدّ أن العمل هو المنتج للقيمة، وهذه القيم تتحدد بكمية العمل المبذول في إنتاجها، وأفاد أن بعض السلع يحدد قيمتها الندرة، وأذواق المستهلكين الراغبين في امتلاك هذه السلع مثل : اللوحات، والكتب الأثرية، والتحف ...إلخ. تميز ريكاردو عن سميث باعتباره أن قيمة السلعة تتحدد بالعمل الاجتماعي المبذول في إنتاجها، وأن السوق هو الذي يحدد زمن العمل هذا، على أساس مهارة العمال، ونوعية الأعمال سواء أكانت بسيطة أم أعمالاً معقدة أو أعمالاً مجردة ... وغير ذلك.

- نظرية التوزيع لدى ريكاردو : (الأجور- الأرباح - الريع)

---

[1] - دافيد ريكاردو: ولد عام 1772م في لندن, وتوفي عام 1823م. عمل مع والده في البورصة, كان من أبرز العاملين في أعمال الصيرفة في لندن درس الرياضيات والفيزياء والكيمياء والجيولوجيا. أنشأ مخبراً خاصاً للتعرف على أنواع المعادن, وكان على تواصل دائم مع العلماء, ورجال العلم في لندن. عام 1816م ترك المدينة ليعيش حياة هادئة في الريف, لينجز مؤلفه الشهير والرئيسي (مبادئ الاقتصاد السياسي) الذي صدر عام 1817م, عام 1819م انتخب عضواً في البرلمان البريطاني. كان هولندي المولد, يهودي العقيدة, لينفصل عن أسرته عند زواجه من مسيحية.

لقد نظر ريكاردو إلى العمل الماضي المجسد في وسائل الإنتاج، والعمل المباشر (الحي)، وأن العامل هو الذي يقوم ببيع عمله كبضاعة مثله مثل أي بضاعة أخرى تباع في الأسواق. وأن الذي يحدد الأخير هو كمية النقود اللازمة لشراء جميع وسائل العيش الضرورية للعامل.

لم يفرق ريكاردو بين العمل، وقوة العمل، كما فعل ماركس من بعده حيث عدّ أن العامل يبيع قوة عمله (جهده) وليس عمله. رأى ريكاردو أن ارتفاع مستوى الأجور بنسب كبيرة، يؤدي إلى تزايد النسل، وبالتالي تزايد عدد السكان، وتزايد أعداد العمال الراغبين في العمل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عرض القوى العاملة لانخفاض الطلب عليها، وبالتالي انخفاض الأجور، أما إذا تحقق العكس، فيتقلص عدد العمال، وينخفض العرض، وترتفع الأجور.

لقد فرق ريكاردو بين الأجور الاسمية، والأجور الحقيقية، **فالأجور الاسمية** هي برأيه كمية معينة من النقود تدفع إلى العامل لقاء عمله خلال فترة محددة من الزمن، أما **الأجور الحقيقية** فهي تمثل قيمة وسائل المعيشة الضرورية للعامل خلال الفترة نفسها. وأن قدرة العامل على إعالة أسرته إنما تتوقف على النقود التي يحصل عليها لقاء عمله.

وقف ريكاردو هنا إلى جانب (مالتوس ونظريته حول السكان)، الذين يتزايدون بسرعة أكبر من سرعة تزايد وسائل المعيشة، وإذا لم يجر تخفيض معدلات النمو السكاني، سيظل وضعهم بائساً. لذلك لم يكن ريكاردو مؤيداً لقانون مساعدة الفقراء، بل كانت آراؤه مؤيدة لانتشار الأمراض والقضاء على التزايد الكبير في السكان.

- نظرية الربح لدى ريكاردو :

انطلق ريكاردو من انقسام المجتمع إلى طبقات كما شاهدها، بدون النظرة التاريخية إلى هذا الانقسام الطبقي، لذلك رأى أن الربح والريع هما أجزاء مقتطعة من ناتج عمل العمال، وبرأيه أن العامل يحصل على نسبة من الدخل تتناسب مع عمله، ويذهب الجزء الآخر من ناتج عمله للرأسمالي على شكل (الربح)، وإن الريع هو جزء من الأرباح الرأسمالية يحصل عليها ملاكو الأراضي، وإن الأرباح يجب أن تتناسب مع كميات رؤوس الأموال، فهناك صناعات، أو تجارة تتطلب رؤوس أموال كبيرة، يجب أن تكون أرباحها كبيرة.

من ناحية أخرى رأى سميث وأتباعه أن ارتفاع سعر العمل يؤدي إلى ارتفاع في أسعار البضائع. أما ريكاردو فقد رأى أن ارتفاع الأجور يؤدي إلى تخفيض نسب الأرباح الرأسمالية، ولا يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع، وإذا انخفضت الأجور، ازدادت الأرباح الرأسمالية، والوسيلة الوحيدة لزيادة

أرباح الصناعيين والمزارعين والتجار هي انخفاض أجور عمالهم، بينما قال اقتصاديون آخرون يمكن أن ترتفع الأجور والأرباح سوية.

لقد وقف ريكاردو إلى جانب البرجوازيين مدافعاً عن زيادة أرباحهم باستمرار، وحسب رأيه هو العامل الأساسي الذي يحقق ازدهار البلاد، وأن الأجور تدخل ضمن نفقات الإنتاج الضرورية، لإنتاج الدخل الصافي، وليست جزءاً من هذا الدخل، بهذا يعد أن الشيء الرئيس له هو زيادة التراكم الذي يحقق تطور الإنتاج وزيادته عن طريق الأرباح العالية للرأسماليين.

- نظرية ريكاردو في ريع الأرض :

عرفنا من قبل أن الريع حسب مفهوم (الفيزوقراط) هو كامل القيمة الزائدة المنتجة في المجتمع، وأن الزراعة هي القطاع الأوحد المنتج، وقالوا إن الريع (الغلة الصافية) هو نتيجة إنتاجية الأرض، التي تزيد عن إنتاجية الصناعة وغيرها، وقد أيد سميث الفيزوقراط، وعدّ أنّ الزراعة يشارك فيها قوى الطبيعة، والريع برأيه هو جزء من نتاج عمل العامل.

أما الريع لدى ريكاردو فهو جزء من القيمة المتحققة من المنتجات الزراعية، وأن الملاكين يحصلون عليه لمجرد الملكية، بدون أن يبذلوا أي جهد في إنتاج المحاصيل الزراعية. لذلك فالريع حسب فهم ريكاردو هو : ربح إضافي يخلقه العامل ليذهب إلى المالك، وهو يمثل الفرق بين القيمة الفردية التي تتحدد بالعمل المبذول في الأراضي المتوسطة والجيدة الخصوبة، والقيمة الاجتماعية للمنتجات الزراعية التي تتحدد بالعمل المبذول في الأراضي الأسوأ خصوبة.

يمكن تفسير نظرية الريع لدى ريكاردو بالآتي :

إنّ السكان في ازدياد مستمر، لذا فهم مضطرون إلى زيادة المنتجات الزراعية من الأراضي الخصبة بزيادة الكلفة، وأن يستثمروا الأراضي الأقل خصوبة. وسعر القمح مثلاً يتحدد بنسب تكاليف إنتاجه في الأراضي الأقل خصوبة، وهنا يحصل مالك الأراضي الخصبة على دخل إضافي بدون بذل أي جهد، وبدون زيادة في تكاليف الإنتاج (أي لمجرد خصوبة الأرض) هذا الدخل هو ما يعرف (بالريع).

إن نظرية الريع هذه استندت إلى نظرية مالتوس حول زيادة السكان بنسب أكبر من زيادة الموارد المادية، وبوحدة الأسعار في الأسواق للقمح مثلاً، وبضرورة زراعة الأراضي الأقل خصوبة، بسبب تزايد السكان وحاجاتهم إلى زيادة المنتجات الزراعية.

الريع لدى ريكاردو هو (ريع تفاضلي) ناجم عن محدودية مساحة الأراضي، وتنوع الأراضي من حيث درجات الخصوبة، أو قربها من وسائل النقل، والأسواق. تجاهل ريكاردو (الريع المطلق) الناجم عن الملكية الخاصة على الأرض واحتكارها من قبل فئة قليلة من السكان.

لاحظ ريكاردو أن هناك تناقضاً بين المصالح الطبقية نتيجة لنظرية الريع، فهناك مصلحة لطبقة الملاكين بزيادة الريع، وهذا الارتفاع سيؤدي إلى انخفاض أرباح الرأسماليين، والعكس صحيح. ويرى أن المجتمع يسعى إلى الحصول على أكبر ناتج من الأرض، وإلى خفضِ أسعار المنتجات الزراعية، بينما يهتم ملاكو الأراضي بزيادة أسعار منتجاتهم الزراعية للحصول على كميات أكبر من الريع، لذا فالمصالح هنا متناقضة بين طبقتي الملاكين والبرجوازيين الذين يرى ريكاردو أنهم يمثلون مصلحة المجتمع ككل.

لقد سعت البرجوازية إلى تخفيض أسعار الحبوب، والمنتجات الغذائية المتنوعة عن طريق تخفيض الريع، مما يسمح بتخفيض الأجور للعمال، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة أرباح الطبقة البرجوازية.

- ريكاردو ومفهومه لرأس المال :

عدّ ريكاردو أن رأس المال هو عمل متراكم، ودافع بقوة عن تراكم رأس المال، كما دافع عنه سميث. وكان يفهم بالتراكم أنه الزيادة في الدخل والمستخدم في توسيع الإنتاج، والتراكم هو شرط لنمو وتطور الإنتاج، وأن الضرائب تقلل من التراكم، وبرأيه أنّ رأس المال ينقسم إلى قسمين هما: رأسمال دائر يضم المواد الخام والمواد المساعدة، ورأس المال الأساسي كما عرفه سميث.

- نظرية ريكاردو في النقود :

جاء في كتاب سميث (ثروة الأمم) إن النقود هي مجرد أداة للتبادل، أما ريكاردو فقد انطلق من أن قيمة الذهب والفضة تماثل قيمة جميع البضائع الأخرى التي تحددها كميات العمل المبذولة في إنتاجها، والسعر من وجهة نظره يعبر عن قيمة البضاعة بكمية معينة من النقود.

أشار ريكاردو إلى أن أثر كمية النقود المستعملة في بلد ما تتوقف على قيمة هذه النقود، وبرأيه إذا ازدادت كميات الذهب المستخرجة من المناجم بكميات أكبر مما هو مطلوب للتداول، فإن قيمة الذهب ستنخفض، وترتفع أسعار البضائع. بهذا يكون ريكاردو قد حدد أسعار البضائع وقيمة النقود، بكمية النقود في التداول، أي إنه يؤيد النظرية الكمية في النقد.

لقد رأى ريكاردو أن عمليا ت التداول تحتاج إلى كميات متزايدة من النقد، كلما اتسع التداول وهنا أغفل وظيفة النقود الاكتناز أو الادخار، ولم يتطرق إلى وظيفة النقد كمقياس للقيمة، لقد رأى ريكاردو

أن تحديد قيمة البضائع يتم على أساس زمن العمل، وأن قيمة النقود قد تكون أعلى أو أقل من قيمة العمل المبذول في إنتاجها، وأن أسعار البضائع تتحدد فقط في التداول، عندما تتقابل كمية النقد وكمية البضائع، أي إن أسعار البضائع تتغير تبعاً لكمية النقد الموجودة في التداول، فكمية النقد تحدد الأسعار، والأجور حسب آرائه. وأنه في الظروف العادية يتصرف كل بلد بكمية من النقد تتناسب مع حاجات التداول وحجمه في هذا البلد أو ذاك.

رأى ريكاردو إثر الإصلاح النقدي البريطاني لخفض أسعار النقود الورقية عام 1810م أنّ التداول يكون كاملاً وإيجابياً عندما يكون على شكل نقود ورقية، فتداول النقود الذهبية هو أمر غير عقلاني وكثير الكلفة وعلى الدولة إصدار الأوراق النقدية المغطاة بنسبة 100% من الاحتياط الذهبي، بحيث تكون العملة الورقية (كشهادة ذهب) ليس إلا، وبذلك يمكن تحاشي وقوع التضخم، وطالب المصرف المركزي البريطاني بعدم إصدار نقود ورقية، وسحب حق الإصدار وإعطائه إلى لجان مفوضة من البرلمان البريطاني، أو إنشاء مصرف قومي مفوض بحق الإصدار.

- نظرية ريكاردو حول الناتج الإجمالي :

يرى ريكاردو أن الناتج الإجمالي يتألف من (الأجور – الأرباح – الريع)، أما الناتج الصافي فيتألف من الأرباح والريع بدون الأجور. وأن البرجوازيين يؤيدون الناتج الصافي، ويطالبون بخفض الأجور لزيادة الناتج الصافي (الأرباح والريع)، بغض النظر عن أعداد العمال الفاعلين في الإنتاج وزيادته. لقد وقف ريكاردو ضد الاستهلاك اللاإنتاجي، لأنه يعيق تقدم الإنتاج القومي وزيادته.

لقد قدم الكلاسيك مفاهيم جديدة عدة في علم الاقتصاد، ومنها تقسيم العمل ودوره في زيادة إنتاجية العمل، وتقليص ساعات العمل، وهو سبب في زيادة ثروات المجتمعات. وحول التجارة الدولية انطلق ريكاردو من فهم سميث القائل : إذا كان هناك بلد ما يزود بريطانيا ببعض البضائع الأرخص مما تستطيع إنتاجه، فمن الأفضل شراؤها من ذاك البلد، مقابل جزء من منتجات عملنا الصناعي الذي يحقق لنا التفوق. لقد حاول ريكاردو أن يبرهن على أن مصلحة الدولة تكمن في تقدمها الصناعي ولو كان الأمر يتطلب التضحية بالزراعة، وأن تستورد القمح من دول أخرى مقابل سلع صناعية. وعدّ أن السلع الصناعية تتيح لبريطانيا الحصول على كمية أكبر من السلع الزراعية. وبرأيه التخصص نافع في بلد زراعي لا يملك القدرة على التصنيع.

لقد لعبت أفكار ريكاردو ونظرياته دوراً هاماً في تطوير القوى المنتجة، رغم اتهام الاقتصاديين الذين أتوا بعده بأنه متعاطف مع الشيوعية، محاولين توجيه النقد لمعظم أفكاره الاقتصادية، رغم ذلك حقق ريكاردو منجزات أهمها :

- عدّ تقسيم المجتمع إلى طبقات ظاهرة طبيعية مستمرة إلى الأبد.
- لم يدرس الظواهر الاقتصادية في إطار تاريخي.
- لم يخل الاقتصاد السياسي لدى ريكاردو من المتناقضات.
- أتى بعده ميل ليقول إن مصدر القيمة هو العمل ورأس المال، وأضاف آخرون قوى الطبيعة.

خامساً- المذهب الاقتصادي التدخلي وأهم ممثليه:

لقد خلط المذهب الاقتصادي التدخلي بين صفات مذهب الحرية الاقتصادية، ومضمون مذهب تدخل الدولة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، هذا المزج بين المذهبين كان يهدف إلى تخليص النظام الاقتصادي الحر من عيوبه، المتمثلة في أزمات فيض الإنتاج، والبطالة عن العمل، والتضخم النقدي.

طالب أصحاب هذا المذهب بتدخل الدولة بدون المساس بجوهر الحرية الاقتصادية، وعدّوا أن تدخل الدولة بحدود مقبولة في النشاط الاقتصادي للسكان، يمكنها من رسم سياسات اقتصادية تعمل على تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وبين الادخار والاستثمار، وبين العمل ورأس المال، بهدف تخليص النظام الاقتصادي الرأسمالي من أزمات فيض الإنتاج.

إن المذهب التدخلي ضم تيارات فكرية اقتصادية متباينة في مواقفها، بخاصة من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، للحد من البطالة عن العمل والتضخم، وتحسين فرص الاستثمار ولخلق فرص للتشغيل، وتحقيق العدالة الاجتماعية، رغم كل ذلك يتفق أصحاب المذهب التدخلي على تقديس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وعدم المساس بها من جانب الدولة، وهنا يمكن القول إن المذهب التدخلي يعد أقرب إلى المذهب الاقتصادي الحر. وقد تمثل هذا المذهب في المدارس الآتية :

1- المدرسة المبتذلة : وهي امتداد للمدرسة الكلاسيكية.
2- المدرسة الرومانسية.
3- المدرسة التاريخية.

1- مدرسة الاقتصاد المبتذل : كان من أبرز ممثلي هذه المدرسة روبرت مالتوس، جان باتيست ساي، جون ستيوارت ميل، وسنتعرف على أهم أفكارهم الاقتصادية.

روبرت مالتوس[1] (والمالتوسية) 1766م-1836م.

لم يشك مالتوس أبداً بصحة النظريات الاقتصادية التي سبقت على يد سميث – وريكاردو وغيرهم، وأخذ يبحث عن العوامل والأسباب التي تعيق عمل النظام الاقتصادي الحر، واعتقد أن المشاكل كلها مرتبطة بزيادة السكان (بمشكلة السكان)، ووصل إلى نتيجة كان الفيزوقراط والكلاسيك سبقوه إليها بقولهم: (دع الطبيعة تعمل وحدها، ودع الأمور تمر بحرية). صاغ مالتوس نظريته في السكان بكتابه (بحث في مبدأ السكان) نشره عام 1798، كان متشائماً، وأن العالم يعيش تحت رحمة الطبيعة القاسية والصعبة، ليعلن الخروج من ذلك بالتوازن بين النمو السكاني، ونمو الأرزاق (وسائل العيش).

عرض مالتوس نظريته وفق مايلي :

- إن عدد السكان يتضاعف كل 25 سنة بموجب المتوالية الهندسية : 1-2-4-8-16-32-64 وضرب أمثلة على ذلك سكان دول عدة.
- أما الأرزاق (الوسائل المادية للعيش) فهي لا تزداد في الوقت نفسه إلا بموجب متوالية حسابية: 1-2-3-4-5-6-7-.....
- النتيجة هي زيادة هائلة في السكان، ونقص في الموارد المادية، وهذا يؤدي إلى الأمراض والأوبئة، والحروب، هذه الأفكار وما تولد عنها عرفت بـ (المالتوسية).
- إن العلاج من وجهة نظره هو تحديد النسل الطوعي كي يتم توازن بين النمو السكاني، والموارد المادية.
- على الفقراء عدم الزواج، لأنهم لا يمكنهم إعالة الأسر.
- دعا الدولة إلى عدم تقديم المساعدات للفقراء، ودعا الطبقات الغنية إلى عدم الإحسان على الفقراء.

لم يعتمد مالتوس على أسس علمية في نظريته، لذلك لم يتوصل إلى النتائج الموضوعية، ولو فرضنا أن السكان يتضاعفون كل 25 سنة، فالمواد المادية يجب أن تتزايد مع تطور العلم المستخدم

---

[1] – روبرت مالتوس: انحدر من أسرة بريطانية متوسطة, والده ملاك أراض وصديق جان جاك روسو, درس الفلسفة والاقتصاد, تخصص في علم اللاهوت في جامعة (كمبردج), عام 1796. أصبح عضواً في الكنيسة البروتستانتية, ثم قسيساً ثم مدرساً للدين في الجامعة. عاش في مرحلة تزايد كبير للسكان في بريطانيا, الأمر الذي اضطر آلاف العمال للعمل ساعات طويلة بأجور بسيطة جداً, واضطرت النساء والأطفال إلى العمل لتأمين مستوى مقبول من العيش, استغل أرباب الأعمال هذه الظروف وفرضوا الأجور البسيطة جداً جداً. رأى مالتوس حالة البؤس والشقاء هذه, فربط بينهما وبين أعداد السكان المتزايدة.

في الزراعة وغيرها. والغريب أن ريكاردو وجون ستيوارت ميل وداروين ... وغيرهم اعترفوا بالنظرية المالتوسية وأهميتها. لم يدرك مالتوس أن هناك قوانين تطور عامة وشاملة لفروع الاقتصاد الوطني.

لقد سبق مالتوس العديد من العلماء الذين بحثوا في مسألة السكان، فابن خلدون سبقه في القرن الرابع عشر، فبحث التناسب بين عدد السكان ومستوى الحضارة، ودعا مع غيره إلى زيادة عدد السكان لزيادة القوى العاملة في الإنتاج.

ووقف مع مالتوس العديد من علماء الاجتماع (المالتسيون الجدد)، الذين آمنوا بآرائه وتخوفوا من الزيادة السكانية، وطالبوا بتحديد النسل، ودعوا إلى قيام حروب ومآسٍ أخرى لإنقاص عدد السكان.

إن نظرية مالتوس حول السكان هذه طبقت على أفكاره الاقتصادية الأخرى، وكان من أهمها: أن اعتمد مالتوس على ما قدمه سميث وجان باتيست ساي حول إمكانية قيام أزمات فيض إنتاج؛ ذلك أن السوق تتسع دائماً، فهناك منافذ كافية للتبادل بالمنتجات، مستنداً بآرائه هذه على مصطلحي الادخار والاستثمار، وعدم التساوي بينهما، واعتقد أن فيض الإنتاج لا بد وأن يشكل سبباً في حدوث الكوارث والمجاعات ... وغيرها.

جان باتيست ساي[1] (1767-1832)، وقانون السوق.

ساي ونظريته في الأسواق (المنافذ): أكد ساي أن كل إنتاج يخلق لنفسه منفذاً ضرورياً وكافياً، أراد هذا الاقتصادي أن يثبت بقانونه حول الأسواق مايلي :

- خالف المذهب التجاري الذي اعتقد أن النقود هي مستودع القيم، فقال النقود هي وسيلة للتبادل فقط.
- دافع عن حرية التبادل داخل الوطن وخارجه، ليقف موقفاً مضاداً للحماية الجمركية.
- استحالة وجود أزمات فيض إنتاج، خلافاً لما اعتقده غيره من الاقتصاديين.

كان ساي متفائلاً مع دعاة الحرية التجارية، سافر إلى بريطانيا ليطلع على الصناعة، وعاد إلى فرنسا ليقيم معملاً للنسيج، ساعده هذا على فهم دور عوامل الإنتاج الثلاثة (الأرض – والعمل – ورأس المال)، كما درس ساي أثر الآلات على عمل العمال، وأن كل إنتاج لا بد وأن يخلق المنافذ، فالأسواق برأيه تتوسع بشكل دائم، بينما اعتقد مالتوس أن الاستهلاك هو الأساس لتصريف المنتجات.

---

[1] – جان باتيست ساي – فرنسي نشر أفكار آدم سميث في فرنسا, أول من شغل كرسي أستاذ الاقتصاد السياسي (الاقتصاد الصناعي), وله الفضل بإدخال هذا الفرع كمادة دراسية في المنهاج الاقتصادي. له مؤلفه الشهير (بحث في الاقتصاد السياسي) نشر 1803م, عزله نابليون من منصبه إثر طباعته, ثم ظهر له كتابه الجديد (الاقتصاد السياسي), في ستة مجلدات, في الفترة ما بين (1828م-1829م), انتقد بشدة الفيزوقراط.

إن التطور الرأسمالي اللاحق آنذاك أثبت وجود أزمات فيض إنتاج، وهذا ما ساهم بفشل نظرية ساي حول الأسواق.

فريدريك باستيا[1] (1801م–1850م). كان من أهم أفكاره دعوته إلى مذهب الحرية في فرنسا، أكد أن النظام الليبرالي[2] هو نظام قائم على الانسجام الاقتصادي التام، وبرأيه أن الحرية تخدم التقدم، هذا التقدم يؤدي إلى زيادة واتساع الإنتاج والإنتاجية، وعلى الدولة الابتعاد عن التدخل، حتى يسير كل شيء بانسجام تام، انتقد الاشتراكيين الذين دعوا إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وانتقد مبدأ الحماية وقال:

إن الدولة تحولت عبر القرون إلى وسيلة لابتزاز الأموال والقمع، وهي تحتال على مواطنيها ليصبح بعض من أفرادها غنياً على حساب الآخرين. ناصر باستيا الفيزوقراط.

لم تكن آرائه لتختلف كثيراً عن آراء آدم سميث حول القيمة، دافع باستيا عن حرية التجارة، وقال إذا توافرت الحرية لدى الناس حول كل الأشياء فإن ذلك يكون جميلاً.

أفكار باستيا حول الدخل :

عارض باستيا أفكار ريكاردو حول الريع، وعارض قانون مالتوس في السكان، والريع بالنسبة له هو الندرة وليس التفاوت في خصوبة الأرض، وأساس السعر يكمن في العمل والجهد، أي في الخدمة التي يقدمها العامل. وقال إن الأجور والأرباح تتزايد بشكل مستمر، حيث يحدث انخفاض

---

(1) – فريدريك باستيا – شخصية فرنسية غريبة أثارت العديد من المفكرين, كان مزارعاً, في سنوات عمره الأخيرة اهتم بالمسائل الاقتصادية, ناصر المدرسة الكلاسيكية خارج بريطانيا, تأثر بجان باتيست ساي وأفكاره الاقتصادية, نشر عام 1849م مؤلفه (انسجامات اقتصادية).

(2) – الليبرالية – كلمة لاتينية, اشتقت من كلمة Liber التي تعني الحر, وغير المقيد بقيود, إذاً ليبر الحر, والليبرالية الحرية المطلقة غير المقيدة بقيود. يعرفها الليبراليون العرب أنها (حركة وعي اجتماعي سياسي داخل المجتمع, تهدف إلى تحرير الإنسان فرداً وجماعة, من قيود السلطة السياسية والاقتصاد والثقافة).

انتشر استعمال المصطلح في أوروبا إبان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر, في تلك الفترة اشتد الصراع بين الكنيسة (السلطة الكهنوتية) والعلوم المادية والمكتشفات العلمية. آنذاك طاردت الكنيسة علماء المادة, فعندما قال غاليليو وأتباعه بنظرية (كروية الأرض) وأوردوا البراهين والأدلة المادية, قامت الكنيسة بشن حرب شديدة ضدهم, وطاردت الثلاثة غاليليو ورفيقيه.

فهم الحرية آنذاك الأوربيون على أنها التحرر من سلطة الكنيسة على الأفكار والمكتشفات. في أعقاب الثورة الفرنسية عام 1789, أدخل اليهود مفاهيم جديدة على هذا المصطلح, فوسعوا مفهوم الليبرالية لتشمل نقض كل ثوابت الحياة بما في ذلك الإنسان – والأفكار- والمعتقدات- والسلوكيات .... إلخ. ثم أضاف دارون في نظريته (ارتقاء الأجناس), وفرويد وغيره ... ليأتي كارل ماركس الذي شن حرباً على الملكية الخاصة, والعودة إلى الملكية العامة (المشاعية) قال : ليس لك الحق في تملك السيارة بل لك الحق في ركوبها, وعند الوصول تتركها ليركبها غيرك, وهذا تحقيق للحرية الجماعية ونفي للقيود على الاقتصاد, ونفي للاستغلال والاضطهاد ... إلخ.

أعطى العديد من الاقتصاديين مفاهيم جديدة لليبرالية في مجالات الإنتاج – والتداول – والتوزيع – والاستهلاك, ودور الدولة, وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وأضيف إلى مفهوم الليبرالية مفهوم الحكم, ليبرالية الأفكار والمعتقدات, والوجود ....إلخ وصولاً إلى حرية الأفراد وحقوق الإنسان وغير ذلك.

في الأسعار بسبب المزاحمة بين المنتجين، وهناك ارتفاع في الدخل بسبب زيادة الإنتاج، لذلك المستهلك هو المستفيد في النهاية.

جون ستيوارت ميل[1] (1806م-1873م).

أكد ميل على أن وجود قوانين طبيعية، دائمة وعالمية تختلف عن القوانين الوضعية، هذه القوانين تنظم الحياة الاقتصادية. حاول التوفيق بين الاتجاهين المتفائل والمتشائم في الاقتصاد.

القوانين الطبيعية حسب مفهوم ميل :

1- **قانون المصلحة الشخصية** : يتمثل في سعي الإنسان إلى أعلى حد من الكفاية بأقل ما يمكن من الجهد، برأيه المصلحة العامة = مجموع مصالح الأفراد.

2- **قانون المزاحمة الحرة** : أي يجب أن يترك للفرد حرية المنافسة مع الآخرين في مظاهر الإنتاج كلها تحت تأثير قانون العرض والطلب.

3- **قانون النقد** : اعتقد ميل أن كمية النقد اللازمة للتداول تحدد مستوى الأسعار، والنقد يخضع لهذا القانون.

4- **قانون الأجور** : أيد ميل سميث في نظرته للأجور على أنها شبه محددة، وأيد ريكاردو في ازدياد العمال بصورة دائمة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الأجور نتيجة المنافسة بين العمال على فرص العمل.

5- **قانون الريع** : الريع برأيه ليس عقارياً فقط، بل هو ناجم عن الفرق بين كلفة إنتاج الشيء، وسعر مبيعه. أي كلما ازداد الطلب عن العرض ازداد سعر المبيع، وبقيت كلفة الإنتاج ثابتة، ويرى ميل أنه :

- في حالة قلة الأرزاق هناك ريع ناجم عن الأراضي كلها، أي إن هناك ريعاً مطلقاً وأنواعاً أخرى من الريع.
- حاول إطلاق الريع على النشاطات الاقتصادية جميعها، ليس على العقارات فقط.
- الريع برأيه يزداد وينخفض وفق التفاوت بين العرض والطلب.
- إن ريع المنتجين يظهر نتيجة لزيادة الطلب، وارتفاع الأسعار، هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح.
- أما بالنسبة لريع المستهلك عندما يكون العرض زائداً، تنخفض الأسعار عن السعر الطبيعي وهذا من مصلحة المستهلكين.

---

[1] – جون ستيوارت ميل بريطاني – ممثل كبير لليبرالية, ابن الفيلسوف جيمس ميل (1773-1836) أستاذ الفلسفة ثم أستاذ الاقتصاد السياسي, كان صديقاً مقرباً لريكاردو ومالتوس. له مؤلفه الشهير مبادئ الاقتصاد السياسي نشر عام 1848م, في العام نفسه الذي نشر فيه البيان الشيوعي كأول وثيقة شيوعية صادرة عن ماركس وأنجلز.

6- **قانون حرية المبادلة الدولية** : يرى ميل أنّ قانون العرض والطلب ينظم الصادرات والواردات. ما تعرضه الدول الفقيرة يباع لزيادة الطلب عليه، وهذا يؤدي إلى زيادة الأسعار، وتحصل هذه الدولة على السلع بأسعار مخفضة نتيجة زيادة العرض في الدول الغنية للسلع. برأيه لا وجود لأغنياء وفقراء في التجارة الخارجية؛ وعلى كل بلد أن تعمل على زيادة إنتاجيتها مستندة إلى قواها الإنتاجية.

7- **قانون السكان لدى ميل** : يبدو أن ميل أصبح من (المالتوسيين الجدد) وفق آرائه الآتية :

- زيادة العمال تؤدي إلى خفض الأجور.
- برأيه يجب احترام حرية المرأة في الإنجاب وكثرة الأطفال.
- دعا ميل إلى توسيع الملكيات العقارية الصغيرة.
- على الدولة حماية الأطفال والمراهقين، ألف ميل اتحاداً عام 1870م لتطبيق إصلاحاته.

رأى ميل أنه على المدى الطويل سوف تسود الحياة الاقتصادية حالة من الجمود وتصيب (الريع – والأجور والربح)، وهذه نظرة تشاؤمية لديه. إلا أنه نتيجة المنافسة سيصل المجتمع إلى حالة التوازن وهذه نظرة متفائلة.

2- المدرسة الرومانسية :

لقد تعثر الاقتصادي البريطاني جون ستيوارت ميل في القرن الثامن في تفكيره الثقافي الاقتصادي الذي أطلق عليه مصطلح العقلانية، ليحل مكانه تيار مضاد، عرف بتيار الرومانسية. قال الفيلسوف الألماني نيتشه[1] في مؤلفه (مولد التراجيديا) إن في النفس الإنسانية قوتين هامتين تتصارعان في هذه النفس هما :

- قوة الشعر والموسيقا والجمال نسبة إلى (أبوللو) إله الشعر عند الإغريق، وهو الذي يمثل روح المنطق والنظام، وسيمفونيات موزارت وغيره.
- قوه الشهوة والعربدة نسبة إلى (ديوثيسوس) إله الخمر عند الإغريق، وهو الذي يمثل روح العاطفة والرغبات والأنانية.

في تلك الفترة وجد العديد من الشعراء والأدباء والفلاسفة الذين ألهمتهم الصور الجمالية والخيال الخصب وغير ذلك، الأمر الذي دفع إلى بروز مثل ذاك التيار الذي مزج بين المفاهيم الاقتصادية وتلك المفاهيم الفلسفية الجمالية، التي دعت إلى العمل والتدخل من أجل سعادة الإنسان.

---

[1] – فريدريك نيتشه 1844م-1900م فيلسوف ألماني صاحب فلسفة القوة, من أعماله (هكذا تكلم زرادشت), من أقواله : المرأة لغز مفتاحها كلمة واحدة هي الحب, وهذا يؤكد على انتشار فلسفة الرومانسية في ألمانيا آنذاك.

بدأت الحركة الرومانسية أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر بالظهور في الاقتصاد، هذه الحركة كانت تمثل الاتجاه القومي في الفكر الاقتصادي، كانت تمثل أفكار المجتمع أو الدولة المعينة، ليأتي بعد ذلك دور الفرد أو الأفراد في المجتمع، عارضت هذه المدرسة بعض أفكار المدرسة الكلاسيكية خاصة فيما يتعلق بنظرتها العالمية، التي اعتبرت العالم وحدة واحدة من الناحية الاقتصادية، ولقد وقفت ضد مصلحة الفرد وفكرة الفرد عند الكلاسيك، رغم أهمية دور الفرد في النشاط الاقتصادي وتقدم المجتمع.

لقد ظهرت وتطورت هذه المدرسة في ألمانيا، وأفاد أنصارها بأن الأفكار الكلاسيكية قد تكون مفيدة لبريطانيا، وقد تلبي مطالب شعبها في تلك الفترة، لكن لا يمكن أن تكون مفيدة لألمانيا ومجتمعها، ذلك بسبب وجود اختلافات في البيئة، والمستوى الاقتصادي والحضاري لكل منهما.

إن ألمانيا في بداية القرن التاسع عشر كانت بلداً متأخراً اقتصادياً، إذا قورنت ببريطانيا وفرنسا، فالصناعة فيها كانت بدائية، وغير متطورة، كانت الزراعة هي السائدة، والإقطاع كان قوياً فيها، ومن الناحية السياسية، كانت سلطة الأمراء هي البداية والنهاية، لهذا كله فإن أفكار الكلاسيك الاقتصادية، لا تجد مناخاً مناسباً في ألمانيا، فالدعوة إلى الحرية الاقتصادية، والنظرة العالمية، والتأكيد على دور الفرد، وغير ذلك من آراء الكلاسيك قد لا تجد قبولاً في المحيط الألماني آنذاك.

لقد سعت المدرسة الرومانسية إلى تماسك المجتمع وتضامنه، وإلى زيادة قوة الدولة. لذلك كانت تنظر إلى أي نشاط اقتصادي من خلال تأثيره على المجتمع أو الدولة. لذلك رأى عدد من الاقتصاديين أن هناك تشابهاً بين هذه المدرسة والمدرسة التجارية، إن المدرسة الرومانسية كانت وطنية (قومية) في اتجاهها، غامضة في فلسفتها، صوفية في نزعتها، فقد أكدت على المجتمع والدولة التي تمثل هذا المجتمع، على أنها حقيقة خالدة، ووضعتها فوق الفرد. لقد تأثرت النازية بعد الحرب العالمية الأولى بأفكار هذه المدرسة وتعاليمها، وكان مفكروها أبطالاً بالنسبة للنازيين.

كان من أشهر رواد هذه المدرسة آدم مولر – وفريدريك ليست.

– آدم مولر[1] :

تتمثل أهم أفكار آدم مولر بمايلي :

– موقف مولر من الفرد والدولة :

[1] – آدم مولر ولد في برلين عام 1779م وتوفي فيها عام 1829م, من أبرز ممثلي هذه المدرسة في السياسة والاقتصاد, ظل منسياً إلى أن جاء النازيون الألمان الذين بحثوا عن أبطال لنظرياتهم فجعلوا منه بطلاً قومياً, وزعيماً وطنياً يحتذى به.

تأثر مولر كغيره من أنصار هذه المدرسة بالأفكار الفلسفية لأرسطو وفيخته وهيغل بخاصة في المسائل المتعلقة بالفرد، وعلاقته بالدولة وأهميتها التاريخية، أي إن الدولة كانت وستبقى خالدة، وإن الفرد يستمد قوته من الدولة، وهو لا شيء بدونها.

لقد آمن مولر بهذه الأفكار، ،أدخلها في الاقتصاد، فخالف الكلاسيك حيث نظر إلى الفعاليات الاقتصادية المتنوعة من حيث تأثيرها على الدولة أو المجتمع، وجعل الدولة المركز لكل شيء. والفرد عنده يأتي بالمرتبة الثانية بعد الدولة، بينما أكد الكلاسيك على أن الفرد هو الأساس، وهو الأهم وهو المحرك الأساسي للنشاطات الاقتصادية، فكان مبدأ الحرية الفردية وعدم التدخل الحكومي للكلاسيك. بينما خالف مولر ذلك ليقول الدولة هي الكائن العضوي، والأفراد هم الخلايا، وأن الفرد أو أي رجل عظيم يضفي على الدولة هيبة جديدة، وقال مولر إن الإنسان بدون الدولة لا يستطيع أن يسمع، أو يرى، أو يفكر، أو يحس، أو يحب، ولا يمكن أن تراه إلا داخل الدولة.

مجد مولر العصور الوسطى الإقطاعية، وفيها رأى الدولة المثالية من حيث الحقوق والواجبات، وفيها تعيش الطبقات الثلاث في انسجام، وهي طبقة رجال الدين، والنبلاء، وأهل المدن بدون الفلاحين.

- موقف مولر من الملكية :

إن موقف مولر من الفرد، وتأكيده على دور الدولة جعله يقف ضد الملكية الخاصة المطلقة، والتي اعتبرها من المخلفات الفاسدة للقانون الروماني، والنظام البرجوازي. وبرأيه أن الملكية الخاصة تبعد الفرد عن المجتمع، ولا تؤدي إلى تماسكه وتضامنه. لأنه لا يمكن إشباع حاجات ورغبات الأفراد كلها في المجتمع من التملك والثراء. لذلك أثنى على النظام الإقطاعي، معتبراً أن ملكية الأراضي فيه كانت عامة لكافة الأفراد، ونظريته هنا في الملكية مثالية وغامضة.

رأى مولر أن الإنسان هو شخص، وشيء في آن واحد، فهو شخص عندما يكون مالكاً، وهو شيئ عندما يكون مملوكاً، والدولة هي المالك للأشخاص، وأن المجتمع الإقطاعي يعترف بملكية المنفعة وليس بالملكية المطلقة.

- نظرة مولر إلى الحرية الاقتصادية :

عارض مولر الكلاسيك، وطالب بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، كلما رأت أن تدخلها ضروري وواجب.

- عناصر الإنتاج لدى مولر :

عرفنا من قبل أن عناصر الإنتاج هي ثلاثة (الأرض – والعمل – ورأس المال)، إلا أن مولر رفض هذا التقسيم وقال إن عناصر الإنتاج هي (الطبيعة – والإنسان – والماضي)، والعنصر الأخير (الماضي) يتضمن رأس المال المادي والمعنوي الذي تكون عبر الزمن، وهو موجود لمساعدة الإنسان في الإنتاج، فالتراث الأدبي والفكري والفلسفي هي من العناصر الفردية للإنتاج، وعنصر الإنسان هو أوسع وأهم من عنصر العمل عند الكلاسيك.

– نظرة مولر إلى النقود :

لقد ميز وفضل مولر النقود الورقية والمعدنية، فالنقود الورقية لا تقبل التحويل، أما النقود المعدنية فهي ذات صبغة عالمية، وهي جزء من التجارة الدولية، وهي التي تحطم الصلات بين الفرد والدولة القومية، والنقود الورقية قومية، وهي مظهر هام للوطنية، كما أنها تمثل إرادة الدولة وسلطتها، والنقود الورقية خاضعة للدولة، فتغيرها وتزيدها كلما أرادت، لذلك ستكون هذه النقود واسطة للقضاء على الديون.

– موقف مولر من الحروب :

أيد مولر المنازعات والخلافات والحروب بين الدول، لأن الحروب تظهر أهمية الدولة بشكل عام فالدولة تضع الخطط اللازمة للحرب، وتعبئ قواها، وتدعو مواطنيها لمواجهة أعدائها، والقضاء عليهم والحروب تضعف روح الأنانية في الأفراد، وتقوي الروابط بينهم، وتزيد من تماسكهم، وإنّ إثارة الخلافات والمنازعات تقوي الشعور القومي، كما أن حماية الصناعات المحلية، ومنعها من التصدير ومنع بعض الواردات من الدخول إلى الدولة، هي وسائل لإثارة الخلافات بين الأقطار.

– آراء مولر في تقسيم العمل :

انتقد مولر آدم سميث حول تقسيم العمل قائلاً إن هذا التقسيم يجعل مستوى الأفراد هابطاً إلى مستوى الرقيق، ويحولهم إلى آلات جامدة صماء، ويؤدي إلى تفكيك الروابط بين الأفراد، وإلى عدم التعاون، وقال إن العودة إلى النظام الإقطاعي هو الأمثل والأسلم. على الرغم من انتقاده لـ سميث، كان يحبه كثيراً وانتقد بشدة تلاميذه من الألمان الذين وصفهم بعدم الذكاء، وأفكار سميث مناسبة وخاصة لبريطانيا فقط.

– فريدريك ليست[1] :

[1] – فريدريك ليست - ولد جنوب ألمانيا عام 1789م وتوفي عام 1846م, كان أكثر ميلاً لـ الكلاسيك, ومعارضاً لهم فهو كان ممثلاً للرأسمالية الصناعية الناشئة في ألمانيا, اتفق مع مولر على النظرة الوطنية, ورفض النظرة العالمية الليبرالية, التي أكد عليها الكلاسيك.

يمكن إيجاز أهم أفكاره كما أوردها في كتابه (النظام القومي للاقتصاد السياسي) في المسائل الآتية:

- **مفهوم القوى المنتجة وضرورة نموها عند ليست :**

أكد ليست على أن الضروري لكل دولة وأفرادها هو القوى الإنتاجية المتوفرة في الدولة، والتي يمكن بواسطتها تعويض ما تم استهلاكه من الثروة، وما يمكن إضافته إلى الثروة وليست الثروة المادية في يد الأفراد. كما أكد على ضرورة تطوير القوى المنتجة، وهي التي تمثل تراث الدولة من ماضيها وحاضرها، سواء أكان هذا التراث مادياً، أم فكرياً، أم فلسفياً، أم دينياً ... إلخ.

طالب ليست رجال الدولة بالعمل على تطوير القوى المنتجة، والحد من العوامل المؤدية إلى إضعافها، أو إتلافها، لذلك وقف ليست ضد سياسة الكلاسيك بعدم تدخل الدولة، بل طالب الدولة بالتدخل الدائم لتطوير قوى الإنتاج.

- **مفهوم مراحل التطور الاقتصادي لدى ليست :**

قسم ليست مراحل تطور المجتمعات البشرية اقتصادياً إلى خمس مراحل هي :

- المرحلة الأولى : وفيها كانت الشعوب بربرية (همجية)، عمل الناس بالصيد.
- المرحلة الثانية : وفيها عمل الناس بالرعي.
- المرحلة الثالثة : انتقلت في هذه المرحة التجمعات البشرية للعمل في الزراعة.
- المرحلة الرابعة : في هذه المرحلة وجدت بعض الصناعات البسيطة إلى جانب الزراعة.
- المرحلة الخامسة : عملت البشرية في هذه المرحلة بالزراعة، والصناعة والتجارة.

أشار ليست إلى أن الدول كلها لا تستطيع أن تصل إلى أعلى درجات التطور، بل بعضها، وأن هذه الدول التي ستصل إلى المرحلة الخامسة هي الدول الواقعة في المناطق المعتدلة، التي منحتها الطبيعة موارد اقتصادية كبيرة، وبشرية كافية مثل ألمانيا.

- **السياسة الاقتصادية لدى ليست :**

كان ليست يهدف بأفكاره إلى حماية الصناعة الألمانية الناشئة، كي تنافس الصناعة البريطانية، واستناداً إلى تقسيم المجتمعات البشرية وتطورها إلى خمس مراحل، فقد اقترح ليست سياسة اقتصادية خاصة لكل مرحلة.

في المرحلتين الأولى والثانية، اقترح ليست مبدأ حرية التجارة وعدم التدخل للحصول على المنتجات بسهولة، أما في المرحلتين الثالثة والرابعة الزراعة، والزراعة الصناعية، فيجب تطبيق

سياسة الحماية الجمركية كي تستطيع الدولة تطوير صناعتها الناشئة، وتنمية وسائل النقل والمواصلات فيها. واعتقد ليست أن البلد قد يخسر في هذه السياسة، إلا أن النتائج تكون أفضل عند بناء اقتصاده وصناعته. أما في المرحلة الخامسة مرحلة الزراعة – والصناعة – والتجارة فيجب اتباع سياسة عدم التدخل في البلد، فالصناعة أصبحت متطورة برأيه ويمكنه المنافسة مع الصناعات الأجنبية.

إذاً إنّ السياسة الاقتصادية حسب آراء ليست يجب أن تختلف من فترة زمنية لفترة أخرى حسب مراحل التطور، وأن مبدأ الحماية الجمركية عند ليست كان واسطة لتطور الصناعات الوطنية، وعند الوصول إلى مرحلة التطور يتوجب عدم الأخذ بتلك السياسات. لقد نجحت آراء ليست في ألمانيا عندما اتفقت المقاطعات الألمانية كلها على إنشاء اتحاد جمركي، سمح بانتقال المنتجات الألمانية بحرية تامة، ليضع حداً لاستيراد المنتجات الأجنبية، هذا الاتحاد ساهم في توحيد ألمانيا سياسياً.

3- المدرسة التاريخية :

المدرسة التاريخية هي مدرسة ألمانية بحتة وجدت في الفترة 1843-1853م، ثم تطورت أكثر بعد عام 1870م، إلى أن انتشرت في انكلترا – وأمريكا وغيرها. كان من أشهر ممثلي هذه المدرسة **ويلهلم روشر**[1] الذي اعتبر مؤسس هذه المدرسة، وآخرون أمثال **برونو هيلد براند**، و**كارل كينس** وغيرهم.

شكل هؤلاء ما عرف بالمدرسة التاريخية الألمانية الأولى أو (القديمة)، كونها اختلفت عن مدرسة تاريخية أخرى ظهرت فيما بعد بزعامة **كستاف شمولر**، **وفيرتر سومبات**، **وماكس وبر** ... وغيرهم، وعرفت بالمدرسة الألمانية التاريخية الثانية أو(الحديثة)، أما بالنسبة للفرق بين هاتين المدرستين القديمة والحديثة، يمكن القول إن المدرسة الحديثة عززت فهم النظرية الكلاسيكية بالطريقة التاريخية أو الاستقرائية، واعترفت بأهميتها.

وجهت المدرسة التاريخية بصورة عامة انتقادات هامة إلى المذهب الكلاسيكي أهمها :

- حول القوانين الاقتصادية الطبيعية :

إن هذه المدرسة لم تؤمن بوجود قوانين اقتصادية عامة وشاملة، يمكن أن تعمل في كل زمان ومكان، وقد اعتبرت أنّ آدم سميث وأتباعه ارتكبوا خطأً كبيراً عندما قالوا : إن القوانين الاقتصادية عامة، وتعمل في كل زمان ومكان. واعتبرت المدرسة التاريخية هذه القوانين نسبية، تتغير وتتبدل

---

[1] – ويلهلم روشر ألماني ولد عام 1817م توفي عام 1896م, يعدّ مؤسس المدرسة التاريخية, كان أستاذاً في إحدى جامعات ألمانيا, نشر عام 1843م كتاباً بين فيه الأفكار الأساسية للمدرسة التاريخية, كان من أنصاره المشهورين بروند هيلد براند, كارل كينس ... وغيرهم.

بتغير الزمان والمكان، وهي ليست عامة وشاملة. ومادام أن الحياة الاقتصادية في تغير وتطور مستمرين، فالقوانين تتغير وتتبدل وتتطور.

ميز أنصار المدرسة التاريخية بين القوانين الطبيعية التي تتصف بالعمومية والشمول، وهي تعمل في كل زمان ومكان. والقوانين الاقتصادية التي تتصف بالنسبية، ولا يمكن أن تكون عامة وشاملة ومطلقة، وتقتصر على زمان ومكان معينين.

وفي المجال العملي، أو في السياسة الاقتصادية لا يمكن لأي تشريع أو قانون اقتصادي واحد أن يطبق في الدول كلها.

- المدرسة التاريخية ونقدها لفكرة المصلحة الشخصية (المنفعة الشخصية) كما اعتقد الكلاسيك:

انتقدت المدرسة التاريخية فكرة المنفعة الشخصية التي آمن بها الكلاسيك كأساس في تحليلهم الاقتصادي، والذين اعتبروها المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي. أنكر أنصار المدرسة التاريخية هذا الفهم وعدّوا أن هناك عوامل عدة تؤثر في الفرد وتصرفاته، مثل النزعة لعمل الخير – والإحسان، والتعاون ... وغير ذلك، كل هذه العوامل تؤثر في سلوك ونشاط الفرد أكثر من نزعة المنفعة الشخصية لدى الإنسان.

- نقد المدرسة التاريخية، لطرق البحث لدى الكلاسيك :

عرفنا من قبل أن المدرسة الكلاسيكية اعتمدت على الطريقة الاستنباطية في التحليل الاقتصادي وانتقدتها المدرسة التاريخية لعدم إعارتها أهمية للطريقة الاستقرائية؛ وأفادوا أن الطريقتين ضروريتان وهامتان في التحليل الاقتصادي.

- وحول فهم الكلاسيك لحرية التجارة الدولية :

اعتقد الكلاسيك بأن مبدأ حرية التجارة الدولية يؤدي إلى زيادة التخصص، وزيادة الإنتاج والرخاء في البلدان التي وجد فيها التخصص بعد التجارة الدولية.

انتقدت المدرسة التاريخية هذا الفهم منطلقة من واقع ألمانيا بالذات، فألمانيا لم تكن آنذاك قد تخلصت نهائياً من بقايا الإقطاع، ولم يكن نظامها الرأسمالي قد تطور كما هو في بريطانيا وفرنسا آنذاك، لذلك رأى المفكرون الألمان أن مبدأ حرية التجارة سيلحق الضرر في الاقتصادي الألماني الناشئ، والذي كان يحتاج إلى الحماية، وقد قالوا: إذا كان مبدأ حرية التجارة مفيداً لبلد ما، فهذا لا يعني أنه مفيد لبلد آخر. فإذا كان المبدأ مفيداً لإنكلترا في بداية القرن التاسع عشر –حيث صناعاتها المتقدمة في تلك الفترة لا تتطلب الحماية– فإن الاقتصاد الألماني بحاجة إلى حماية، وهذا المبدأ ليس قانوناً عاماً صالحاً للبلدان كافة.

- **مفهوم التطور الاقتصادي لدى هيلد براند :**

ميز براند في لوحة التطور الاقتصادي بين ثلاث مراحل هي :

- **الاقتصاد الطبيعي :** كان سائداً في العصور الوسطى، والاقتصاد النقدي، والاقتصاد التسليفي، وفي نقده للاقتصاد الطبيعي يرى هيلد براند أن الناس كانوا مترابطين مع بعضهم ترابطاً جيداً وقوياً فملاك الأرض مرتبط مع العاملين في الأرض، والاقتصاد الطبيعي تميز بخصائص منها، التجارة البسيطة، وبطء تراكم رأس المال، وإصرار على تطور الحرف، وعلى طريقة الإنتاج، والتزايد البطيء في السكان، في تلك الظروف كانت السيادة والعبودية، الثروة والفقر، تنتقل بالوراثة بدون تغير في جميع العلاقات.

- **أما الاقتصاد النقدي :** فقد حرر العامل من الأرض، ليترك له غذاء أقل، وأدخل تغيراً في العلاقات جميعها. أدى الاقتصاد النقدي إلى تقسيم الملكيات الشاسعة إلى أجزاء، واستبدلت الضرائب العينية بأخرى نقدية، وتوطدت حرية الصناعة، ونما بصورة كبيرة رأس المال، وبرأيه أن توطيد سيادة النقد تعد ناحية سلبية، وهذا الاقتصاد يمثل مرحلة انتقالية للاقتصاد التسليفي.

- **أما الاقتصاد التسليفي :** فيتصف بتبادل منتجات العمل البشري المستندة إلى وعد الشرف، والثقة والأخلاق، وفي مثل هذه الظروف يستطيع العامل الشريف المشاركة في المشروعات، اعتبر هيلد براند أن هذا الشكل من أكثر أشكال الاقتصاد تقدمية، ويعكس انتصار العدالة.

دافع براند عن الملكية الخاصة، وعدّها هي التي حققت إشباع حاجات الإنسان الضرورية، وأن هذه الملكية أدت إلى زيادة الإنتاج وتطوره. لقد أكدت المدرسة التاريخية على خلود الملكية الخاصة.

الفصل الثالث

علم الاقتصاد وتطوره في مرحلة ما بعد الكلاسيك

وجهت انتقادات عديدة إلى آراء الكلاسيك في العديد من المفاهيم الاقتصادية، ولقد تعرفنا إلى بعض من هذه الانتقادات في المدرسة الرومانسية، والمدرسة التاريخية، ثم أتى العديد من الفلاسفة والمفكرين الذين وجهوا انتقادات أكبر وأعمق إلى آراء الكلاسيك، والذين عرفوا بالاشتراكيين الطوباويين (الخياليين)، الذين رأوا في نظام الحرية الاقتصادية وتطبيقاته الكثير من المساوئ الاجتماعية والاقتصادية التي نجمت عنه، ورأوا أن هذا النظام لا يوفر للبشر السعادة، وقالوا إن القوانين الطبيعية لا توفر للبشر السعادة والرخاء، بل إن الإنسان نفسه يحقق السعادة والرخاء، إذا عرف كيف ينظم المجتمع الذي يعيش فيه، وعلى أساس هذا الفهم ظهرت الآراء والأفكار المناهضة والمناقضة لما سبق من أفكار ونظريات اقتصادية واجتماعية أهمها:

أولاً : المدرسة التدخلية، وأهم مفكري الاشتراكية الخيالية:

1- التيار الاشتراكي الخيالي:

لقد رأينا أن الكلاسيك حاولوا تفسير القوانين الاقتصادية الرأسمالية على أنها تحمل الطابع الموضوعي، وبرهنوا على أن هدف الإنتاج الرأسمالي الربح، وأن التوزيع خاضع لتراكم الثروات، وعمموا آراءهم وأفكارهم الاقتصادية على المجتمعات البشرية في جميع مراحل تطورها، وكان من أبرز ممثليها :

أ- ليونارد سيسموندي[1] : اتهم سيسموندي الكلاسيك بدراسة الثروة، بدون ربطها بالاستهلاك، ليوضح العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك، ويرى أن الاستهلاك هو الهدف لعملية تجديد الإنتاج، وعلى هذا الأساس حدد موضوع الاقتصاد السياسي بأنه (البحث عن الوسائل التي توفر لأكبر عدد من الناس في بلد معين أكثر ما يمكن من الرفاه المادي)، وهذا الهدف مرتبط بدور الدولة. عارض

---

[1] – جان شارل ليونارد سيسموندي – اقتصادي وعالم اجتماع ولد في جنيف من أسرة ايطاليه (1773-1842م), ارستقراطي المنشأ, وهو مؤرخ ورحالة, روج لأفكار آدم سميث وريكاردو, له مؤلفه (الثروة التجارية) نشر عام 1803م, إلا أنه عدل في آرائه بعد زيارته لبريطانيا عام 1818م, عارض فيه آراء سميث وريكاردو, لينشر كتاب (مبادئ جديدة للاقتصاد السياسي) عام 1819م, وهو عبارة عن معارضة جديدة لليبرالية.

سيسموندي فكرة التجديد في الاقتصاد، وقال إن العقل البشري يتصف بالميل إلى التبسيط، وينتقد ريكاردو على استخدام التجريد، وقد كانت أهم أفكاره الاقتصادية مايلي :

– قاوم سيسموندي نزعة المنتج في اقتصاد النفقات عن طريق تشغيل النساء والأطفال، وتخفيض الأجور وزيادة ساعات العمل، وأشار إلى أن إدخال الآلات إلى الإنتاج يصبح مضراً عندما يكون إنتاج الآلة مساوياً للاستهلاك، أما إذا كان الطلب على الاستهلاك أكثر من إنتاج وسائل الإنتاج فهو مفيد.

– قال سيسموندي إن الأزمات الاقتصادية وفيض الإنتاج دائم في النظام الرأسمالي، والأزمات الاقتصادية ناجمة عن المزاحمة بين الرأسماليين، وهي ناجمة أيضاً عن انخفاض استهلاك الطبقة العاملة، والذي سببه انخفاض أجور العمال، وهذا ما يقلص السوق.

– حاول سيسموندي إظهار أن العامل لا يأخذ قيمة قوة عمله بالكامل، وفي الوقت نفسه اعترف بحقوق الرأسمالية في الحصول على الأرباح، وقد وافق الملاكون في الحصول على الريع، لذلك نجده يعترف بأن الدخل القومي ينتج عن العمل المشترك لجميع الطبقات في المجتمع.

– على الصعيد الاجتماعي كان ضد التقسيم الرأسمالي للمجتمع إلى طبقتين رأسمالية وعمالية لا تملك سوى جهدها، طبقة تستغل وتسلب الطبقة الثانية، وقال إن التطور الاقتصادي يؤدي إلى تمركز الثروة بيد الطبقة الرأسمالية، لتستخدمها ضد طبقة البروليتارية[1].

– يرى سيسموندي أن هدف علم الاقتصاد الحقيقي ليس مضاعفة ثروة الأمة، بل تحقيق الرفاهية للشعب، وزيادة السعادة المادية لأفراده، هكذا يجب أن يكون هدف الاقتصاد، لذلك يعد سيسموندي أول من وضع مصطلح (اقتصاد الرفاهية).

– طالب سيسموندي الدولة بالتدخل لإصلاح ما يتضمنه النظام الرأسمالي من ضرر في استخدام الآلات، وأن تعمل على رفع الأجور، وتنظيم العمل، ومساعدة أصحاب الحرف اليدوية ... إلخ، لم يطالب بالثورة على الرأسمالية، بل دعا إلى إصلاحها، ودعا إلى تطوير الإنتاج الصغير، والمستقبل هو للبرجوازية الصغيرة، كانت أفكاره الاقتصادية إصلاحية، كونه انتقد عيوب النظام الرأسمالي من وجهة نظره وطالب بإصلاح ما يمكن من قبل الدولة.

ب– بيير جوزيف برودون[2]: الفرنسي الذي انتقد الرأسمالية لينطلق من مواقع البرجوازية الصغيرة، مطالباً بالعودة إلى الإنتاج الحرفي والزراعي الصغير.

---

[1] – البروليتاري : هو العامل الذي لا يملك سوى جهده فقط.

– لقد اتسمت آراء **بيير جوزيف برودون** بالفوضوية، عندما دافع عن العدالة بالمساواة بين الأفراد. في تلك الفترة من مرحلة نشاطه وصلت البرجوازية الكبيرة إلى السلطة في فرنسا عام 1830م، التي فرضت الضرائب على العمال والطبقات الأخرى الفقيرة. ناهض برودون بأفكاره سلطة الدولة وسلطة الكنيسة، حيث رأى أن العدالة الخالدة هي من طبيعة الإنسان، الذي يملك الفكرة المطلقة، كما انتقل إلى تفكير الفيلسوف الألماني هيغل حول الاقتصاد ليقول:
كل شيء اقتصادي يحتوي على فكرة ذاتية، وعلى فكرة مناقضة، والمهم الوصول إلى التآلف بينهما، وأن علم الاقتصاد يتكون من صراع دائر داخل الأشياء الاقتصادية يدفعها هذا الصراع إلى التطور، وأن كل مقولة اقتصادية لها جانبان، جانب إيجابي، وجانب سلبي، فيها نفع وضرر، وهنا تتمثل العبقرية الاقتصادية في إلغاء الجوانب السيئة (السلبية، والمضرة) والحفاظ على الجوانب الإيجابية الجيدة.

دافع برودون عن الملكية العقارية وعدّها أساس الحرية، إلا أنها تحولت إلى وسيلة للسرقة والامتيازات، دافع عن المزاحمة (المنافسة)، حيث قال إنها تدعو الجميع إلى الإنتاج، لكنها تزيد من قوة القوي، وتقضي على الضعيف. والرأسمالية كنظام تساعد على تقوية رأس المال، وتؤدي إلى بؤس الآخرين. لذلك طالب بنزع الملكية من أصحابها عن طريق الإقناع، وليس القوة، أو عن طريق الثورة والعنف.

رأى برودون أن الدولة ليست إلا واسطة للاضطهاد، تقرر عدم المساواة، ويستخدمها البعض ضد الآخرين، لذا طالب بزوالها، أي إن المجتمع الذي تتحقق فيه الحرية والمساواة، ولا حاجة إلى وجود الدولة فيه. لقد ناصر برودون بآرائه العديد من الاقتصاديين، والفلاسفة في روسيا أمثال باكونين، وفي فرنسا دان غراف وغيره، والذين عرفوا بتيار الفوضوية، التي دعت إلى تأليه الفرد، والحقوق الفردية، والعداء للسلطة الحكومية، وتحرير الإنسان من جميع القيود والسلطة، وعدم خضوعه إلى أي تنظيم، ولقد استند هذا التيار إلى الأفكار الشائعة في القرن الثامن عشر، التي قالت إن الإنسان ولد حراً، والاستثناء هو تقييد الحرية، وحسب آرائهم الإنسان الحر، هو كائن يحمل الخير بداخله، وهو بالتالي لا يعتدي على الآخرين، كما رأوا وجوب إلغاء العقود التي تقيد حرية الإنسان، كعقود الزواج لأنها تمس حرية المواطنين، وللفرد الحرية في الانتساب إلى جمعيات أو تركها متى شاء، وأن الأشخاص الذين يتمتعون بالسلوكية الجيدة يعملون على توفير زيادة المنتجات، وهذا سيساعد

---

(2) – برودون كاتب وفيلسوف فرنسي (1809-1865م) له مؤلفه الشهير (فلسفة البؤس) نشره عام 1846, درس نتاج فلسفة كانت و هيغل وتعمق بفهم الديالكتيك. رد عليه ماركس بمؤلفه الشهير (بؤس الفلسفة) 1947م أي الفلسفة بائسة مادمت أنك من كتابها.

على وفرة وتأمين حاجات البشر عن طريق الجمعيات المتنوعة. إن أتباع برودون اختلفوا معه حول ضرورة استخدام العنف لتحقيق حرية المواطنين. وإلى جانب التيار الفوضوي وجد تيار آخر توجيهي تزعمه :

ج- سان سيمون وأتباعه[1]: عارض سان سيمون وأتباعه تدخل الدولة لمعالجة النواقص السلبية في النظام الرأسمالي، رغم أنهم لم يطالبوا بتدخل الدولة في جميع مظاهر الحياة الاقتصادية، ولم يناد أحد بالتدخل إلى أن جاء سان سيمون وأتباعه.

اعتقد سان سيمون أن نظام الاستغلال هو النظام الصناعي، أراد أن يجعل من فرنسا (معملاً صناعياً كبيراً)، ولتحقيق ذلك لا بد من سلطات جديدة تتمثل بالآتي :

1- حكومة المنتخبين تضم (الصناعيين، المهندسين، ،الزراعيين ، والفنيين، والصيارفة)، والتي يجب أن تحل محل الحكومة السياسية (حكومة الثورة الفرنسية)، كون أن الحياة الاقتصادية الاجتماعية تتطلب قيام إدارة الأشياء، بدلاً من إدارة الأفراد.

2- على الحكومة الجديدة، أي الطبقة الصناعية التي تمتلك القوة الاقتصادية، أن تملك السلطة الاقتصادية، لأنها تتقن إدارة الحياة الصناعية.

3- البرلمان الجديد يجب أن يتألف من ثلاثة مجالس :

- مجلس الاختراع، يديره الفنيون.
- مجلس الفحص أو التدقيق، يصيغ فيه العلماء القوانين.
- مجلس التنفيذ، وهو أهم المجالس، يديره الصناعيون الذين يقيمون المشاريع الصناعية، ورجال الصناعة الأكثر ذكاءً، وتفوقاً على الفرنسيين الآخرين.

بهذا نرى أنه من أنصار الاقتصاد الموجه، ومن المؤسسين للتكنوقراطية.

- حول الملكية الفردية:

رأى سان سيمون أن هذه الملكية تشجع على الفراغ والبطالة لذا لا بد من إلغائها، حارب نظام الإرث كونه يؤدي إلى عدم المساواة، وأن عيب النظام الرأسمالي يكمن في فوضى الإنتاج، والمزاحمة. وقد قسم المجتمع إلى طبقتين هما :

- طبقة الملاكين العقاريين.
- طبقة الصناعيين التي تضم العمال، والمستثمرين، والمثقفين.

---

[1] – ولد سان سيمون في باريس عام 1760-1825م, كان من كبار الملاكين الإقطاعيين, له مؤلف النظام الصناعي نشره عام 1821م, كانت أفكاره ليبرالية واشتراكية خيالية, صودرت أملاكهم إثر قيام الثورة الفرنسية عام 1789م.

وبرأيه أن الصراع يدور بين هاتين الطبقتين، ومع تطور المجتمع الرأسمالي ستزول طبقة الملاكين العقاريين. لتزول طبقة الأشراف، ورجال الدين وغيرهم، وبرأيه أن الملكية الخاصة يجب أن تنحصر بين المنتجين الصناعيين وأصحاب المشاريع والمصارف التي يجب أن تنظم توزيع وتنظيم العمليات الإنتاجية، على أن تقوم المصارف الفرعية (الإقليمية) بدورها وتوزعها على أصحاب الكفاءات وفق مبدأين هما :

- لكل حسب قدراته، أي إعطاء كل فرد حسب كفاءته جزءاً من أدوات الإنتاج.
- لكل حسب عمله، أي إعطاء الفرد حسب ما ينتج.

رأى سان سيمون وأتباعه أن الملكية الفردية تسبب الفوضى في المجتمع، كونها تنتقل بالوراثة، لذا تتكدس الثروة بيد الأشخاص، وهؤلاء الوارثون غالباً لا يحسنون استخدام الثروات، أو إدارتها. إن النظام الاجتماعي الجديد الذي بشر به سان سيمون هو الذي يكفل أعلى درجات السعادة للإنسان، ويؤمن الحاجات المادية والمعنوية الحرة للشخصية الإنسانية. وعلى النظام الجديد وضع خطط عمل تكفل تطور الاقتصاد الوطني، وتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع، وعلى رجال العلم والفن والصناعيين وضع خطط لتحسين أوضاع الفقراء، وعلى الصناعيين تقديم جهودهم لتنظيم حياة المجتمع بدون مقابل، وأجور الحكام هي الاحترام من قبل أفراد المجتمع، وأن الجهاز السياسي المعقد عليه حماية حرية الأفراد من الاعتداء عليهم.

لقد كانت الحياة الاقتصادية –بخاصة الصناعية– في بداية تطورها في فترة سان سيمون، وقد قادت البرجوازية الصغيرة النشيطة عمليات التحول إلى البرجوازية الكبيرة، والقضاء على الطبقة الإقطاعية الطفيلية.

2– التيار التعاوني.

كانت السنوات الأولى من تطور البرجوازية الصناعية، سنوات بؤس وشقاء للطبقة العاملة، وكان الرأسمالي يعيش حياة منافسة دائمة لتثبيت مركزه في السوق، وليحقق أكبر كمية من الأرباح، فكان عليه العمل المستمر على خفض تكاليف الإنتاج بالوسائل العديدة، وكان أهم هذه الوسائل إجبار العمال على العمل اليومي لمدة 14–16 ساعة في اليوم، وتشغيل النساء والأطفال بأجور أقل من أجور الرجال البالغين، ونجح الرأسماليون آنذاك لعدم وجود أي تنظيم عمالي، أو قوانين تعمل على حماية العمال والدفاع عنهم وعن حقوقهم.

إزاء ذلك أخذ العديد من المفكرين يبحثون عن الحلول التي تكفل إخراج العمال من هذه الأوضاع المعيشية الصعبة، لذلك وجدت الأفكار الكثيرة في النصف الأول للقرن التاسع عشر، تلك الأفكار

التي وجدت تصورات؛ منها أن طريق الخلاص للطبقة العاملة هو إنشاء جمعيات تعاونية، ملكيتها جماعية، تتمثل بقيام وحدات إنتاجية، صناعية، زراعية، تنشر روح التعاون بين أفراد المجتمع، وكان من أشهر هؤلاء المفكرين :

أ- روبرت أوين[1]:

حاول أوين تحسين أوضاع العمال مطالباً بتطبيق برنامج يشمل مايلي :

- إغلاق حانات الخمور في البلدة وتحويلها إلى حوانيت تابعة لتأمين المواد الاستهلاكية للعمال بسعر التكلفة.
- العناية بنظافة الطرقات، ومساكن العمال، وتحسين ظروف العمل.
- عدم تشغيل النساء في الأعمال الصعبة، والأطفال دون سن العاشرة.
- تخفيض ساعات العمل من 16-17 إلى 10 ساعات ونصف ساعة عمل يومي، وزيادة الأجور.
- افتتاح مدارس نهارية للأطفال، وليلية للعمال.
- إلغاء الغرامات وحسميات الأجور عن العمال.

طبق أوين ذاك على المعمل الذي أداره ونجح في زيادة أرباح المعمل، ونشر تجربته في الكتب داعياً الحكومات إلى تعميم التجربة لتصبح عالمية، وبذلك يمكن التخلص من الحركات الثورية في العالم، ولم ينجح في مثل هذه المطالبات، فعاد ليطرح التجارب التعاونية، وإقامة المجتمع التعاوني.

- المجتمع التعاوني لدى روبرت أوين:

رأى أوين أن الفردية وحب التملك ليسا فطريين لدى الإنسان بل اكتسبهما تاريخياً في ظروف عدم كفاية الخيرات المادية والصعوبة في الحصول عليها، وعند إعادة تنظيم المجتمع على أسس جماعية في الملكية يمكن تأمين حاجات الناس، وأن النظام التعاوني هو نظام الخير والسعادة والثروة، نظام الإنتاج والاستهلاك التعاوني الجماعي، والجماعة تضم من 300 إلى 3000 شخص تنتج كل ما يحتاجونه، على أن يكون السكن واللباس و التغذية موجودة وجماعية.

إن العضوية في التعاونية وإدارتها تقوم على أساس العمر (السن) وليس الملكية، هذا الانتقال لا يتم بانتصار الطبقات الفقيرة على الطبقات المالكة، بل بانتصار الحقيقة على الكذب، ويتم بالطرق السلمية، عن طريق حوار أصحاب الأملاك، ومالكي وسائل الإنتاج وإقناعهم بالتجربة التعاونية.

---

[1] – روبرت أوين (1771-1858م) من كبار رجال الصناعة في بريطانيا, امتلك معملاً للنسيج عمل فيه حوالي 500 عامل, في عصره تطورت الرأسمالية الصناعية في بريطانيا وغيرها, وعاش التناقضات الطبيعية للنظام, وبؤس حياة العمال, وهذا ما دفعه إلى المطالبة بتغيير النظام الرأسمالي والنظام الليبرالي بشكل عام.

برأيه أن الإنسان هو نتاج البيئة التي يعيش فيها، وهو لا يحمل الشر أو الخير بطبعه، بل إن البيئة تفعل به خيراً أو شراً، لذلك إذا أردنا تغيير الإنسان باتجاه الخير علينا تغيير البيئة الاجتماعية الناجمة عن نظم التعليم، والتشريعات، والعمل .. إلخ.

رأى أوين أن هدف الأرباح هي المعطلة للبيئة الصالحة، وتتنافى مع مبادئ العدالة، وهي سبب الأزمات الاقتصادية، فلا بد من زوال الربح لتزول معه البيئة الفاسدة، وعرف الربح على أنه : **(الفرق بين ثمن السلعة، وتكاليف (نفقة) إنتاجها، والثمن العادل الذي يجب أن تباع به السلعة هو المتكافئ مع التكاليف الإنتاجية، وليس من العدل بيع السلعة بأكثر، أو أقل من التكلفة).**

- الربح سبب الأزمات الاقتصادية في نظر أوين:

برأيه أن الربح هو سبب الأزمات الاقتصادية (أزمة فيض الإنتاج)، وأن الكساد يعود إلى نقص في الاستهلاك، وليس لفيض في الإنتاج، فالعامل يصنع السلعة ويأخذ أجره، وعند خروج السلعة يفرض عليها رب العمل مقداراً يمثل ربح الرأسمالي، وبالتالي يزداد ثمنها وتصبح القدرة أقل على شرائها، أو استهلاكها، أي إن قيمة السلع تصبح أكبر مما يحصلون عليه من أجور، فلا يستطيعون شراء تلك السلع، فالربح هو المسؤول عن أزمات فيض الإنتاج، وإذا تم إلغاء الربح، يصبح الثمن معادلاً للتكلفة ويصبح كل مَنْ صنع السلعة، أو ساهم في صنعها وحصل على أجر مقابل الصنع قادراً على شرائها واستهلاكها.

إن الوسيلة التي رأى فيها أوين إلغاء الأرباح هي : إلغاء النقود من التعامل، وأن تستبدل بقسائم (أذونات) عمل تساوي عدد الساعات التي أنفقها في إنتاج السلعة، وهكذا تلقى عملية بيع وشراء السلع أكثر من قيمها، ويزول الربح من التعامل بين الناس. في عام 1832 تم تأسيس متجر وتعاونية في لندن اشترك فيه حوالي 800 عضو، أو شريك، أنتجوا السلع وقدموها إلى التعاونية، وأعطى العمال قسائم بعدد ساعات العمل، وأسعار السلع في التعاونية محدد بعدد الساعات التي أنفقت في إنتاجها، وبذلك حصل العامل حامل القسيمة على سلع بقدر ساعات العمل في القسيمة، وهكذا تحققت فكرة أوين بزوال الربح، نجحت الجمعية في بادئ الأمر، عندما كان الأعضاء قلائل يهتمون بالنجاح للتجربة، ومع زيادة أعداد الأعضاء أصبح مجلس الإدارة هو الذي يقدر ساعات عمل إنتاج كل سلعة، وقدم المنتجون السلع التي لم يتمكنوا من تسويقها بمكان آخر، وخلال مدة قصيرة امتلأ المتجر بالسلع الفاسدة، مما أدى إلى تصفيته عام 1834م، وفشل التجربة.

حاول أوين إعادة التجربة في قرية قرب مدينة (غلاسكو)، إلا أنها فشلت بعد عامين، ورحل أوين إلى أمريكا، واشترى مزرعة وأنشأ تعاونية ليطبق نظامه الجديد، إلا أنه فشل في ذلك وفشلت التجربة.

ب- شارل فوريه[1].

أكد فورييه أن العلاقات في العالم خاضعة لقوانين معينة، وبإمكان الإنسان إدراك هذه القوانين وبالتالي يمكن أن يبني مجتمعاً خالياً من التناقضات، إنه مجتمع الانسجام، وإن كل شيء في العالم خاضع للتحليل العلمي، ولكل إنسان رغبات وميول إذا حققها بشكل جيد كان إنتاجه جيداً، بل ذهب فورييه إلى أكثر من ذلك حيث شبه تطور المجتمعات البشرية بتطور حياة الفرد، وبرأيه يمر الفرد بمراحل الطفولة، الشباب، النضج، الشيخوخة، أي مرحلة ما قبل الموت، لذا فإن مهمة المثقفين تكمن في مساعدة الإنسانية على الانتقال إلى مرحلة الانسجام، عبر قوانين التطور العامة، وفي كل مرحلة تطور إنسانية تخلق قوى إنتاجية تساعد على الانتقال إلى مرحلة أخرى أعلى.

وقسم مراحل تطور البشرية إلى أربع هي :

- البدائية والوحشية.
- الأبوية البطريركية.
- مرحلة البربرية.
- مرحلة الحضارة.

مرت البشرية في كل مرحلة بمرحلة صعود، ثم انحدار، إلى انهيار، هذه الأفكار نجمت لدى فورييه عندما عاش فترات بؤس العمال في أوروبا، عاشوا في أحياء فقيرة وظروف صعبة سيئة، ومرهقة للنساء والأطفال، وبذلك كانت الروح المعنوية ضعيفة للعمال الذين تركوا الزراعة وقدموا إلى المدن، وهذا ما دعا فورييه إلى اعتبار الصناعة سبباً في الأوضاع السيئة للعمال والنساء، فنادى بتوزيع الصناعة على القرى والمزارع، ليتمكن العمال من التمتع بمناظر الأرياف، وأن يخصصوا من أوقاتهم للزراعة، وأن الحرية تؤدي إلى الفوضى والبؤس.

---

[1] – شارل فورييه (1772-1837م) نشأ في عصر الثورة الفرنسية 1789م, وحلول البرجوازية في السلطة مكان الإقطاع, والطبقة الارستقراطية, حاول دراسة المشاكل الاجتماعية, ومشكلة توزيع الثروة, برأيه لا بد من خلق مجتمعات تعاونية صغيرة عرفت باسم (المستعمرات التعاونية) له مكانة في فرنسا في مجال التعاون كما كان أوين في بريطانيا. نشر فورييه مؤلفه الكبير عام 1808م بعنوان (نظرية الحركات الأربع والمصير العام), تضمن تصوره عن العالم, ونظرية تطور الإنسانية عبر التاريخ المقبل.

انتقد فوريه مرحلة الحضارة، وعدّها مرحلة انتقالية، وأنها تحمل صفات التسلط والقهر والاستعباد، واللؤم والكذب، وفضح عبادة المال، واعتبره (عصب الحرب)، والناس يقيسون كل شيء بالمال، ويرى أن نظام الرأسمالية هو نظام مفكك، بسبب فوضى الإنتاج والمزاحمة، والتناقض يكمن بين مصلحة الفرد، ومصلحة الجماعة. لم يدرك فوريه العلاقة بين فيض الإنتاج، والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

طالب فوريه بعدالة توزيع الخيرات المادية، ولا يمكن أن يكون هناك توافق بين مصالح الأغنياء والفقراء، فالفقر يتوالد عن النظام الرأسمالي، والتجار بنظره هم طبقة طفيلية، وكلاء غير منتجين، دون جميع الطبقات من الملاك والمزارعين والصناعيين، وحتى الحكومة، فتخضع كلها للطبقة الثانوية (طبقة التجار)، وكشف عن أهمية رأس المال التجاري ودوره في عرقلة الإنتاج.

انتقد فوريه الاحتكارات الرأسمالية حيث ميز بين :

- الاحتكار الحكومي.
- الاحتكارات الاستعمارية.
- الاحتكار البحري البسيط.
- الاحتكار الإقطاعي المعقد.

اهتم فوريه بنظام الاحتكار الإقطاعي، الذي يعود بالإقطاعية، أي بمشاركة كبار التجار ومضاربي البورصات الذين يصبحون من كبار التجار (الإقطاعية التجارية)، أي تحول التجارة إلى يد شركات مسيطرة على عمليات الإنتاج الصناعي فهنا يبين فوريه العلاقة بين الاحتكار، وتمركز رأس المال بأيدي القلائل، وهذا ما يؤدي إلى إفلاس المشروعات.

- **المستعمرات التعاونية لدى فوريه:**

هذه المستعمرات عبارة عن مجتمعات مثالية صغيرة محلية تقوم فيها الحياة على أساس جماعي تتلاءم مع نزعات الإنسان وميوله، وتحقق هدف الإنسانية، وبرأيه أن قانون الجاذبية لا يحكم العالم الطبيعي، بل يحكم العالم الاجتماعي أيضاً، ورأى أن المستعمرات تضم حوال 1600 شخص، يملكون بشكل جماعي أدوات إنتاجهم، ويقومون بالعمل بالتناوب، لتحقيق جاذبية العمل، وليحل مبدأ عمل الشركاء، مكان (العمل الأجير) العامل الأجير. والمستعمرة برأيه تنتج ما هو ضروري للاستهلاك وهو عالم منتج ومستهلك يحقق الاكتفاء الذاتي، وهي كشركة مساهمة، لا تلغي الملكية الفردية بل تحولها إلى أسهم، أعضاؤها من كافة الطبقات، عمالية وغير عمالية.

اعتمد فورييه على خياله الواسع ليتصور كل مستعمرة تحوي على قصر اجتماعي يضم صالات الطعام، قاعات للدروس، ومكينات، على أن تحيط بالقصر أراضٍ زراعية واسعة، ليتم توزيع الناتج لهذا الاقتصاد التعاوني وفق النسب التالية :12/5 للعمل اليدوي، 12/4 لرأس المال، 12/3 للمهارة وللعمل الفكري، أي للإدارة التي يتم اختيارها بالانتخاب، وهنا يمكن أن يكون الفرد عاملاً، ورأسمالياً، ومستهلكاً في آن واحد، هذه المصالح للفئات الثلاث سوف تختفي باتحادها في شخصية واحدة هي شخصية الفرد المساهم.

حاول أتباع فورييه تطبيق التجربة في الولايات المتحدة الأمريكية أعوام (1842-1845م)، فأقاموا حوالي 34 مستعمرة تعاونية، فشلت جميعها، ثم حاول آخرون عام 1854م إقامة تعاونية مماثلة في تكساس إلا أنها فشلت أيضاً.

عدّ فورييه أن تنظيم المجتمع يجب أن يأتي من القاعدة ليس من الأعلى – ولم ير أن الطريق إلى الاشتراكية كما قالها ماركس عبر النضال الطبقي.

رغم الانتقادات الشديدة التي وجهها فورييه إلى الرأسمالية، وقوله إنها مرحلة انتقالية في حياة الإنسانية، فقد ظل فورييه أسيراً لتمنياته الخيالية القائمة على إقناع الأغنياء بقبول أفكاره وبناء المجتمع الجديد، مجتمع الانسجام الذي يحقق العدالة.

ج- لويس بلان[1]:

لم يحلم بلان بإلغاء النقود، ولا بإنشاء مجتمع تعاوني شامل، بل كان يدعو إلى تكوين المصانع، أو المعامل القومية، يجب أن تضم هذه المصانع العمال الذين ينتمون إلى مهنة واحدة، ،إن آلاتها ومعداتها ملك للعمال، يحققون الأرباح أو يتحملون الخسائر بأنفسهم، والصعوبة هنا في إنشاء مثل هذه المعامل كون العمال لا يملكون رؤوس الأموال، وهذا يتطلب مساعدة الدولة، هذه جملة الأفكار في كتابه تنظيم العمل.

هاجم بلان المنافسة باعتبارها سبباً في بؤس العمال، وسبباً للأزمات الاقتصادية، والحروب التي تقوم بين مختلف الدول، ورأى أن المنافسة سببها السعي الحثيث وراء الأرباح، ووراء تخفيض تكاليف الإنتاج، والبرجوازية تحاول تخفيض أجور العمال لخفض تكاليف الإنتاج. كما يرى أن تطور الرأسمالية وقيام الشركات الكبيرة والاحتكارات أدى ويؤدي إلى إفلاس الشركات الصغيرة،

---

[1] – لويس بلان(1811-1882م) فرنسي تأثر بأفكار سيسموندي وفورييه وغيرهم. نشر كتاباً (تنظيم العمل) لفت فيه أنظار العديد, طبع مرات عدة, كان صحفياً وأحد خطباء ثورة 1848م, وأحد أركان الحزب الديمقراطي المتحرر. شغل منصب وزير في الحكومة المؤقتة لهذه الثورة, ثم في حكومة الجمهورية الفرنسية الثالثة.

والمنتجين الصغار، لذلك طالب ببناء المجتمع على أسس تعاونية، وهو النظام الذي يقضي على التنافس وآثاره السلبية.

اقترح بلان إقامة تعاونيات (مصانع) قومية إنتاجية تضم عمال المهنة الواحدة، وهذا يشابه تنظيم فوريه للحياة الاقتصادية، ويهدف جراء ذلك إلى تضامن عمال المهنة الواحدة، بإقامة منظمة واحدة، والمصنع القومي برأيه يكون نواة لتحقيق مجتمع تعاوني، وإن الأشخاص المسؤولين عن إدارة المصانع القومية يجب أن يتم انتخابهم، باستثناء المرحلة الأولى لتأسيس المصانع حيث على الحكومة تعيين الإداريين، لعدم معرفة الأعضاء لبعضهم البعض.

طالب بلان بتقسيم الربح الصافي إلى أقسام ثلاثة هي :

- القسم الأول : يمثل الأرباح التي توزع بالتساوي على الأعضاء (العمال)، علاوة على أجورهم كون أن العمال هم الذين خلقوا هذه الأرباح.
- القسم الثاني : يذهب إلى التأمين ضد العجز، والمرض، والبطالة، وتخفيف الأزمات.
- القسم الثالث : يخصص لتوسع الإنتاج، أي لإعادة شراء الآلات والمعدات، والمواد الأولية والمساعدة، والتوسع في الأراضي والمباني ... إلخ، ذلك لإيجاد فرص عمل جديدة للذين يرغبون في الانضمام إلى المصنع القومي.

- **حول الفائدة** : أقر بلان بشرعية وحق الرأسماليين بالحصول على الفوائد، لقاء توظيف رؤوس أموالهم وحصولهم على الأرباح أسوة بالعمال.

نادى بلان بتدخل الدولة لتوفير رؤوس الأموال الضرورية لإنشاء المصانع القومية، وسن التشريعات والمساعدة على ازدهار تلك المصانع، ومراقبة مهامها. طالب بلان بالقضاء على النظام الرأسمالي، وإشاعة نظام التعاونيات القومية، إلا أن هذا التغيير برأيه يجب أن يكون بالإقناع، وليس عن طريق الثورة وقد وقف ضد مقولة الصراع الطبقي، وشدد على مبدأ تضامن المجتمع، وطالب كافة الطبقات في المجتمع بالتعاون والقضاء على الشرور وأسبابه في المجتمع.

ثانياً : الاقتصاد الماركسي المخطط:

الواقع الاقتصادي في القرن التاسع عشر:

منذ بداية القرن التاسع عشر بدأت تتوضح بجلاء الثورة الصناعية في أوروبا، وحققت بعض دول أوروبا وأمريكا ثوراتها البرجوازية (الرأسمالية) في الفترة ما بين (1820–1870م)، لتحل الآلات مكان العمال في الكثير من المصانع، والشركات، وحلت السفن التجارية مكان المراكب الشراعية، وعملت القطارات مكان النقل البدائي، وبدأ العمل في البرقيات، والهاتف، وأصبح ارتباط العالم

ببعضه أقوى مما سبق فأنتجت السلع في مكان ما، وتم استهلاكها في أماكن تبعد آلاف الكيلومترات، أي اتسعت الأسواق، وتطور الإنتاج والتداول.

في مثل هذه الظروف انقسم المجتمع الغربي إلى طبقتين: رأسمالية تملك وسائل الإنتاج الكبيرة وأخرى طبقة عاملة لا تملك سوى جهدها أي (قوة عملها)، وأعطيت الحرية إلى الأفراد، فالعمال أحرار في العمل أو عدم العمل، وفي الوقت نفسه هم مجبرون على العمل كونه المصدر الوحيد لمعيشتهم، فكان عليهم بيع قوة عملهم لتأمين حاجاتهم المتعددة والمتطورة باستمرار.

عرفنا أن هناك العديد من الاقتصاديين والمفكرين الذين وضعوا أسس ومبادئ علم الاقتصاد والاقتصاد السياسي أمثال : وليم بيتي – دافيد ريكاردو – حون ستيوارت ميل – روبرت مالتوس – جون باتيست ساي، ومفكري الاشتراكية الخيالية أمثال : سان سيمون – شارل فورييه – سيسموندي – وبرودون – ولويس بلان وغيرهم، ووجد فلاسفة ألمان كان أشهرهم : فردنان لاسيل (1825–1864م)، ولودفيغ فورباخ[1] (1804–1872م)، وفريدريك هيغل[2] (1770–1831م) وغيرهم.

واعتمادا على ذلك يمكن القول إنه وجد تياران أساسيان في الفكر الاقتصادي هما :

التيار الأول : اعتمد على التيار الفكري لآراء الكلاسيك – والمفكرين الآخرين، هذا التيار خلف نظرية جديدة في العالم لم يكن ليعرفها من قبل، فكان هذا التيار هو التيار الماركسي الذي أسسه كارل ماركس، وأفكاره حول الاقتصاد الاشتراكي.

التيار الثاني : يمثل العودة إلى التداول، كأساس للعملية الإنتاجية الاقتصادية، ولسلوك الحاجات المادية، هذا التيار مثله : المدرسة الكلاسيكية الجديدة (النيوكلاسيكية)، والمدرسة الحديّة.

1– ظهور الاقتصاد الاشتراكي ومصادره:

إذا كان الاقتصاديون سميث، وريكاردو، ومالتوس، قد وضعوا أسس وتاريخ علم الاقتصاد وأسس النظام الاجتماعي الاقتصادي الرأسمالي، فإن كارل ماركس[3] (1818–1883م)، وضع تاريخاً

---

(1) – لودفيغ فورباخ : فيلسوف ألماني, اعتمد الفهم المادي لتطور حياة الإنسان والمجتمعات البشرية, وأخذ عنه ماركس فلسفته لدى كتابته مؤلف (المادية التاريخية).

(2) فيلسوف ألماني, اعتمد الديالكتيك في التطور, أي التطور المتصاعد الذي يحقق الأفضل باستمرار؛ إلا أنه كان فيلسوفاً مثالياً. فأخذ كارل ماركس المادية من فورباخ, والديالكتيك من هيغل ليخرج بكتابه المادية الديالكتيكية.

(3) - كارل ماركس (1818,1883م) انحدر من أسرة مثقفة, والده محامٍ مشهور في منطقة ترييه, بألمانيا ومن أسرة يهودية عريقة, تزوج من ابنة البارون الكبير, لودفيغ فون فشتفالن, المواطن الأول في مدينة ترييه, تأثر كثيراً بفلسفة فورباخ المادية, والفلسفة الديالكتيكية لفريدريك هيغل الذي اعتقد أن الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هي في تحول مستمر, كان ماركس فيلسوفاً واقتصادياً كبيراً. خرج من برلين عام 1841م, ثم إلى باريس ثم إلى بلجيكا, ليعود إلى باريس عام 1848 ثم عاد إلى ألمانيا وطرد مرة أخرى حيث سافر إلى بريطانيا. أصدر بالتعاون مع فريدريك انجلس (1820-1895م) المنشور السياسي الشهير (البيان الشيوعي) المعد عن الحركات الثورية في العام 1848م, كان قد التقى مع أنجلس في باريس وبقيا صديقين عملا معاً حتى وفاتهما.

جديداً للعالم، فهو مؤسس وقائد الحركة السياسية المعادية للرأسمالية، وللامبريالية، لقد وضع ماركس الأسس النظرية لقيام نظام اقتصادي اجتماعي مناهض ومناقض للنظرية الاقتصادية الرأسمالية، على أساس الاعتقاد السائد آنذاك أن الحياة الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية هي في تحول مستمر، ومن المعارضة تتولد تركيبة جديدة، وقوة جديدة، أو قد تتقوى التركيبة القائمة كرد على المعارضة.

لقد كان الاعتقاد السائد لدى الاقتصاديين الكلاسيكيين، أو النيوكلاسيكيين، أن هناك قاعدة اقتصادية ثابتة، ومهما بلغت الإضرابات والتدخلات المؤقتة، لا بد من العودة إلى هذه القاعدة الثابتة، وأن علم الاقتصاد يصقل ويحسن المعرفة بالمؤسسات الرئيسية والعلاقات الجوهرية الدائمة. وفي مواجهة هذا الرأي، وجد اعتقاد جديد آمن بالتغيير المستمر، وعلى الاقتصاديين والمفكرين التلاؤم مع هذا الاعتقاد الجديد، وهذا ما تركه كل من الفيلسوف هيغل، والفيلسوف الاقتصادي كارل ماركس.

لقد آمن ماركس أن على الاقتصاديين، والمؤسسات الاقتصادية، والشركات، والدولة، والنقابات أن تلعب وتمارس الحركة الدائمة، آخذاً بالحسبان الصراع الطبقي العامل المؤثر في التغيير الثوري.

منذ بداية القرن التاسع عشر بدأت الرأسمالية بتحقيق نجاحات كبيرة في بلدان أوروبا الغربية، بخاصة في العقدين الثالث والرابع لذاك القرن، وكانت بريطانيا تحتل المكانة الاقتصادية الأولى بين تلك الدول الأوروبية، من حيث الإنتاج الصناعي، التجارة، وانتشرت الرأسمالية الزراعية فيها، لتحتل فرنسا المرتبة الثانية ، وألمانيا المرتبة الثالثة آنذاك، وتقدمت العلاقات الرأسمالية بوتائر جيدة في النمسا وروسيا وغيرها من دول أوروبا، في الوقت ذاته كثرت الاضطرابات العمالية في تلك الدول مطالبة بزيادة الأجور، وتحسين ظروف العمل، وتحريم عمل الأطفال و النساء في الأعمال المجهدة. وأخذت الطبقة العاملة تنظم نفسها في جمعيات ساعدت على إقامة حركات عمالية ثورية.

إن تطور الرأسمالية الناجح منذ بداية القرن التاسع عشر دحض آراء وأفكار الاقتصاديين المعارضين للنظام الرأسمالي، وآراء المفكرين الاشتراكيين الطوباويين (الخياليين)، وكانت الحركة الشارتية التي ظهرت في بريطانيا عام 1836م، والتي استمرت أعواماً عدة قد دفعت إلى قيام أحزاب عمالية أخذت على عاتقها قيادة الحركات العمالية الثورية، وتحقيق أهدافهم التي رسمتها لهم النظرية الماركسية.

الماركسية نظرية تمثل بناءً فكرياً منسجماً يتألف من :

أ– الفلسفة الماركسية التي تضم : **المادية التاريخية**.

والمادية الديالكتيكية.

ب- الاقتصاد السياسي الماركسي : الذي يتألف من مجلدات ثلاثة بعنوان (رأس المال)، لكارل ماركس.

ج- نظرية بناء الاشتراكية العلمية.

كما اعتمدت النظرية الماركسية لمؤلفها كارل ماركس على مصادر رئيسية ثلاثة هي :

أ- الفلسفة الألمانية، وبالتحديد على ما جاء به الفيلسوف المادي فورباخ، والفيلسوف الديالكتيكي المثالي هيغل.

ب- الاقتصاد البريطاني الكلاسيكي، وبخاصة ما قدم من أسس هامة لعمل الاقتصاد من قبل سميث، ريكاردو وجون ميل، وغيرهم.

ج- الاشتراكية الطوباوية الفرنسية، أي ما قدمه شارل فوريه، سان سيمون وآخرون أمثال سيسموندي، روبرت أوين، لويس بلان .... وغيرهم.

أ- الفلسفة الماركسية.

المادية الديالكتيكية : تقوم الفلسفة الديالكتيكية على أساس أن التطور ناجم عن التناقضات داخل كل ظاهرة طبيعية، أو اجتماعية. وهذا الفهم لتناقضات الظواهر وجد في الفلسفة اليونانية القديمة في القرن السادس قبل الميلاد، وأخذ به وطوره الفيلسوف الألماني هيغل الذي صاغ منهج الديالكتيك (الجدل).

الديالكتيك يعني أن أية فكرة، أو ظاهرة تحمل في داخلها بذور فنائها وزوالها، لأنها لا تتسم بالكمال المطلق، ثم تتولد فكرة جديدة تتطور لتزول وتحل مكانها فكرة أخرى متطورة عنها، أو ظاهرة أخرى متطورة عنها، أي إن النقيض يحمل بداخله مسببات زواله أيضاً، أي إن تصادم النقيض بالفكرة الأولى، والأخرى نقيض النقيض، أو (نفي النفي)، الذي يتوالد عنه أفكار وظواهر جديدة ذات نوعية وكمية أفضل وأكبر.

لقد أخذ ماركس نظرية التطور الديالكتيكي وطبقها على عالم الواقع العملي، على الأفكار الاجتماعية وعلى قوى الطبيعة وموجوداتها، وعلى حياة الناس وتطور المجتمعات البشرية، والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها البشرية، وكيفية انتقالها من مرحلة إلى أخرى، الانتقال من نظام اقتصادي – اجتماعي إلى نظام آخر نتيجة لعوامل تطور نجمت عن التفاوت في الملكيات والصراع الطبقي، كقوة محركة في المجتمع البشري، هذه القوة نقلت البشرية من نظام العبودية، إلى نظام الاقطاع، ثم إلى نظام الرأسمالية، ثم إلى نظام الاشتراكية.

إن ديالكتيك هيغل المثالي، انطلق من الفكرة المطلقة لدى الإنسان، التي هي خالقة للواقع ودافعة لتطور الأفكار والظاهر، وأن الواقع هو الشكل الخارجي للفكرة، أي إن الأفكار هي التي طورت وغيرت المجتمعات البشرية.

أما ماركس فقد أخذ ديالكتيك هيغل المثالي، ومادية الفيلسوف الألماني فورباخ، ليقوم بدمج الديالكتيك، مع الفهم المادي للتاريخ البشري ليخرج بمؤلفي الفلسفة الماركسية المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية.

ب- المادية الديالكتيكية الماركسية : مؤلف يضم قوانين الديالكتيك الثلاثة وهي :

- قانون نفي النفي.
- قانون وحدة وصراع الأضداد.
- قانون تحول التغيرات الكمية إلى كيفية وبالعكس.

وتضم العديد من المقولات الفلسفية مثل :

- مقولة الشكل والمضمون.
- مقولة الكل والجزء.
- مقولة المصادفة والضرورة .. إلخ.

قال ماركس : إن تطور الأفكار والظواهر الطبيعية والاجتماعية، وتطور حياة البشرية إنما تخضع لإحدى مقولات الديالكتيك، أو أحد قوانين الديالكتيك، وأثبت ذلك في العديد من الشواهد الواقعية للتطور البشري.

المادية التاريخية: وهي الجزء الثاني للفلسفة الماركسية، والتي درس فيها كارل ماركس تطور حياة المجتمعات البشرية منذ أن وجد الإنسان، وحتى مرحلته الرأسمالية، أي إنه درس تاريخ البشرية على أساس الفهم المادي للتاريخ، أي إن تطور الظواهر، والأشياء يتم في داخل كل فكرة أ وظاهرة أي في التناقض الداخلي لكل نظام اجتماعي – اقتصادي مثلاً.

إن المادية التاريخية، المعتمدة على المادية الديالكتيكية، والمكملة في كل جزء منها للآخر، هي التعبير عن العلاقات الاجتماعية المادية، بين طبقات وفئات المجتمع، فالمادية التاريخية هي دراسة تطور الحياة الاقتصادية للمجتمعات البشرية، منذ مرحلة المشاعية البدائية، مروراً بمراحل العبودية والإقطاع، والرأسمالية، حتى مرحلة الاشتراكية التي فشلت على صعيد التطبيق العملي، على أرض الواقع الفعلي.

إن المنهج المادي الذي أخذ به ماركس قائم على دراسة مفصلة لتطور قوى الإنتاج، أو (القوى المنتجة)، وعلاقات الإنتاج، التي تنشأ بين الناس أثناء إنتاج وتبادل وتوزيع الخيرات المادية، وإن التفسير والربط المادي بين قوى الإنتاج – وعلاقات الإنتاج، خلص عند ماركس إلى الفهم المادي للتاريخ البشري وفي المادية التاريخية درس ماركس، محللاً الظروف الاجتماعية الاقتصادية التي كانت سائدة ومسيطرة إبان مراحل تطور المجتمعات البشرية، ليصل إلى نتيجة مفادها أن كل مرحلة من مراحل التطور البشري حملت بداخلها بذور فنائها، وأن النظام الاشتراكي المعتمد على الملكية العامة لوسائل الإنتاج والخالي من الصراع الطبقي، ومن تحكم الدولة كأداة قمع، والذي يحقق العدالة والمساواة هذا النظام الأفضل والأمثل... بل هذا النظام هو الأبدي للبشرية.

لقد عرّف ماركس أسلوب الإنتاج على أنه القاعدة المادية الاقتصادية في المجتمع (البناء التحتي). والبناء الفوقي يشمل الدولة بسلطاتها التشريعية – التنفيذية – والقضائية ... والنتاج الفكري – الفلسفي، والأخلاقي، والديني، والفني في المجتمع، وأن البناء التحتي مع البناء الفوقي يشكلان ما عرف لدى ماركس بـ : التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية للمشاعية البدائية – أو العبودية .... حتى الاشتراكية.

2- النظرية الاقتصادية الماركسية:

اعتمد كارل ماركس في كتاباته الاقتصادية على ما قدمه الاقتصاديون الأوائل أمثال : ابن خلدون وليم بيتي، آدم سميث، دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل ... وغيرهم. وكانت بداية دراسته حول القيمة التي شكلت الأساس العلمي لاكتشافه قانون (القيمة الزائدة)، أو فضل القيمة.

اتبع ماركس المنهج التاريخي العلمي في دراساته، والمنهج التحليلي، ليحلل أسلوب الإنتاج المؤلف من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، وليبدأ بدراسة الإنتاج البضاعي البسيط، ثم الإنتاج البضاعي الرأسمالي وصولاً إلى الرأسمالية المتطورة، وكانت أهم آرائه الاقتصادية تضم مايلي :

- نظرية القيمة في العمل :

وفق آراء ماركس أن قيمة البضاعة تقدر بكمية العمل المبذول في إنتاجها اجتماعياً. وهناك الطابع المزدوج للعمل (العمل الملموس، والعمل المجرد)، حيث يشكلان معاً قيمة أي بضاعة، وإن القيمة الزائدة مجردة من أشكالها (الربح، الفائدة، الريع)، كما أفاد ماركس أن العمل الملموس يخلق القيمة الاستعمالية فنحن نشاهد النجار الذي يصنع الطاولة في مراحل إنتاجها الأخيرة. والعمل المجرد لا نراه وهو الذي يخلق القيمة للبضاعة، فهناك من ربى الأخشاب، ومن قطعها، ومن نقلها، وجففها، وصقلها، ووضع المسامير، والدهان ... إلخ، كلها أعمال مجردة (غير مرئية) اشتركت في

صنع الطاولة، وعلى أساس كمياتها تقدر قيمة الطاولة التبادلية. إذاً إن البضاعة تشمل عنصري العمل الملموس والعمل المجرد.

- **مقدار القيمة :**

إن قيمة البضاعة وفق آراء ماركس مغطاة بعلاقات بين الأشياء وعلاقات الناس ببعضهم البعض، بين العمال والمنتجين، بين المنتجين والمستهلكين، (كلها تشكل علاقات الإنتاج). وإن مقدار قيمة البضاعة يتوقف على مستوى تطور قوى الإنتاج، وتتحدد قيمة أي بضاعة بـ : نفقات العمل الاجتماعي المجرد، والمبذولة في إنتاج أي بضاعة عند مستوى معين لتطور قوى الإنتاج. إذاً ميز ماركس بين العمل الفردي، والعمل الجماعي، والعمل البسيط، والعمل المعقد، وأشار إلى أنه أثناء إنتاج البضائع يتم نقل القيم القديمة من وسائل الإنتاج مثل : اهتراء الآلات، المواد الأولية ... إلخ. وخلق قيمة جديدة، كما ميز ماركس بين العمل الإنساني، وقوة عمل العامل، أو الجهد المبذول من قبل العامل.

قسم ماركس رأس المال إلى رأسمال ثابت : يضم الأرض – المباني – الآلات والمعدات، المواد الأولية ..إلخ، ورأسمال متغير يضم الأجور فقط.

وتحدث ماركس عن عملية تراكم رأس المال منذ ولادة البرجوازية، وعن نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال المتغير وهو ما عرف بـ (التركيب العضوي لرأس المال). كما قسم يوم العمل الذي افترضه 8 ساعات إلى :

– ساعات عمل ضرورية ينتج فيها العمال ما هو ضروري لنفقاته مع أسرته.

– ساعات عمل إضافية ينتج فيها العامل ما يستولي عليه رب العمل.

هذا الناتج من هذه الساعات أطلق عليه ماركس القيمة الزائدة التي أنتجها العامل.

درس ماركس أشكال القيمة التبادلية على أساس التطور التاريخي للمجتمعات البشرية، منذ التبادل البسيط بضاعة مقابل بضاعة (المقايضة)، إلى المعادل العام – وصولاً إلى النقود المعدنية التي على أساسها تم قياس قيمة السلع.

لقد بين ماركس دور قيم السلع في تطور الرأسمالية، فأسعار السلع لا تتحدد بقيم البضائع، وإنما بسعر الإنتاج، بالأسعار المتكونة في الأسواق، وأن ما يحكم الأسعار ليس نفقات الإنتاج مضافاً إليها نسبة الأرباح، بل سعر السوق، لتتحول القيم الزائدة إلى : ربح – ريع – فوائد.

إن نظرية القيمة للبضائع شكلت في دراسات ماركس الاقتصادية نقطة الانطلاق لدراسة قوانين الاقتصاد الرأسمالي، وكان أهم هذه القوانين هو : فائدة القيمة الزائدة.

- **القانون الاقتصادي الأساسي لأسلوب الإنتاج الرأسمالي:**

كتب ماركس يقول إن إنتاج القيمة الزائدة، أو الربح هو القانون الأساسي المطلق لأسلوب الإنتاج الرأسمالي. هذا القانون يحكم العلاقات الإنتاجية الاقتصادية القائمة بين طبقات المجتمع الرأسمالي، لقد أولى ماركس اهتماماً كبيراً، لدى دراسته لقانون القيمة الزائدة. ولقد سبق ماركس العديد من الاقتصاديين الذين قالوا بقانون الربح، كقانون أساسي للنظرية الاقتصادية الرأسمالية، أي إن هدف الإنتاج الرأسمالي هو الحصول على الربح.

- **ماركس واكتشافه لمصدر القيمة الزائدة :**

لقد درس ماركس تداول النقود والبضائع، وأكد على أن القيمة الزائدة لا تتولد من خلال عمليات التداول، هنا اتفق ماركس مع أرسطو والفيزوقراط، في أن التبادل عقيم، لذلك استثنى ماركس التبادل بين رأس المال والعمل، ليكتشف مصدر القيمة الزائدة.

يبين ماركس أن مصدر القيمة الزائدة ناجم عن استغلال عمل العاملين في نطاق الإنتاج المادي. عندما ميز بين العمل، وقوة العمل التي عدّها بضاعة تباع كغيرها من البضائع بقيمتها، وأن العامل الذي يعمل ساعات عمل يومية لا يأخذ أجوراً عن كامل هذه الساعات، فهو ينتج في 4 ساعات مثلاً ما هو معادل لأجوره (ما هو كاف لغذائه وسكنه وكسائه)، أما نتاج الساعات الأخرى من يوم العمل فيستولي عليها رب العمل (الرأسمالي). وأن الاستغلال يشكل الأساس الحياتي الموضوعي الضروري للإنتاج الرأسمالي، لذلك فإن إلغاء الاستغلال في النظام الرأسمالي هو أمر مستحيل.

- **أشكال القيمة الزائدة وفق آراء ماركس :**

كشف ماركس عن أشكال عدة للقيم الزائدة أهمها :

- القيمة الزائدة المطلقة : وهي الناجمة عن إطالة يوم العمل ليصل إلى 10-12 ساعة في اليوم أو زيادة شدة العمل .
- القيمة الزائدة النسبية : وهي الناجمة عن تحسين إنتاجية العمل، بفضل التقدم العلمي التكنولوجي، أي عن طريق تخفيض زمن العمل الضروري لحياة العامل .

- **نظرية ماركس في توزيع الدخل القومي :**

ترتكز نظرية ماركس في توزيع الدخل القومي على نظرية القيمة، وفائض القيمة، والتوزيع يحدد نصيب كل طبقة وكل فرد من الناتج الاجتماعي، وإن نمط التوزيع يتحدد بنوع علاقات الإنتاج

الاقتصادي السائدة. فالدخل القومي يوزع بين : الأجور، وهي دخل الطبقة العاملة إضافة إلى الريع اللذين يستولي عليهما الرأسماليون، أي دخل طبقة الرأسماليين .

لقد اكتمل البناء النظري لنظرية كارل ماركس في التطور الرأسمالي، عندما حلل ماركس النشاط الاقتصادي، كعملية إنتاج وتجدد الإنتاج البسيط، والرأسمالي . وعندما درس ماركس التراكم الرأسمالي، منذ التراكم البدائي (المدروس تاريخياً) وصولاً إلى التراكم الرأسمالي الذي دفع بالرساميل إلى الزيادة الكبيرة والسريعة، ليصبح رأس المال أداة تحكم بمصائر الشعوب في مختلف دول العالم، بخاصة شعوب الدول النامية .

عدّ ماركس أن التناقض الرئيس للنظام الرأسمالي، هو التناقض القائم بين القوى المنتجة النامية، وبين علاقات الإنتاج، التناقض القائم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والطابع الاجتماعي للعمل. إضافة إلى ذلك هناك تناقض قائم على الصراع الطبقي، بين طبقة الرأسماليين، وطبقة العمل التي لا تملك سوى جهدها .

كما كشف كارل ماركس عن الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها النظام الرأسمالي، وهي التي تترك آثاراً سلبية على النظام الرأسمالي، حيث يزداد رأس المال الثابت بمعدلات أكبر من رأس المال المتغير، أي يزداد ثمن المباني والآلات والمعدات، بنسب أكبر من الزيادة الحاصلة لرأس المال المتغير، أي الأجور، وأضاف ماركس إلى أن الأزمات الرأسمالية تتعمق نتيجة لسعي الرأسمالي وراء الأرباح، بشكل دائم، وبأي أسلوب وثمن، وهذا قد يؤدي إلى اهتلاك رأس المال الثابت.

أكد ماركس أن صراع الطبقات هو العامل الحاسم في التاريخ، لذا أصر على تكوين الوعي الطبقي لدى البروليتاريا، والذين يضعون حداً لمعاناة العمال في النظام الرأسمالي. كتب ماركس يقول :

- إن وجود الطبقات مرتبط بمراحل تاريخية معينة إبان تطور البشرية، وتطور عمليات الإنتاج.
- إن الصراع الطبقي يؤدي بالضرورة إلى ديكتاتورية البروليتارية.
- هذه الديكتاتورية هي مرحلة انتقالية، يتم فيها إلغاء (الطبقات لقيام مجتمع خالٍ من الطبقات).

إن نظرية ماركس كان لها الدور الكبير في مناهضة النظرية الرأسمالية، وفي الوقت نفسه تعرضت هذه النظرية إلى العديد من النقاشات، والانتقادات من قبل الكثير من الاقتصاديين – والفلاسفة، والكتاب... وغيرهم. لا يستطيع أحد أن ينكر أن للنظرية الماركسية أتباعاً وأنصاراً كثراً، وأنها تركت تأثيراً كبيراً على الفكر والسياسة في العصر الحديث، منذ قيام ثورة أكتوبر عام 1917م،

مروراً بقيام المنظومة الاشتراكية العالمية أعقاب الحرب العالمية الثانية، حتى انهيارها في العام 1990م. إن نظرية تيار الاشتراكية تعرضت للانتقادات الكثيرة، بدءاً من قانون التطور الديالكتيكي، والتفسير المادي للتاريخ البشري، مروراً بقانون القيمة، وفضل القيمة، وانتهاءً بمصير الرأسمالية، (هلاكها، وانتصار النظرية الاشتراكية).

إن نظرية ماركس وما أضاف عليها لينين، لم تحقق النجاح على المستوى العملي التطبيقي، إلا لفترات بسيطة امتدت منذ عام 1917م وحتى العام 1990م، وكانت أسباب فشل تلك النظرية الاقتصادية عديدة تناولتها مراكز البحوث العالمية، والكتاب، ورجال الاقتصاد وغيرهم. ليؤكدوا على أن أهم أسباب فشل النظرية يكمن بمايلي :

- **البيروقراطية** : التي كانت سائدة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي الاجتماعي.
- **المستوى المنخفض لقوى الإنتاج** : لم تكن القوى المنتجة لتتطور كما تطورت في الدول الرأسمالية.
- **غياب الديمقراطية** : إن الديكتاتورية وحكم الحزب الواحد، والتلاعب بألفاظ الديمقراطية كل ذلك أفشل الحياة الديمقراطية السائدة في الدول الاشتراكية كلها.
- **التخلف العلمي التكنولوجي** : لم تتمكن دول النظام الاشتراكي وبخاصة الاتحاد السوفياتي السابق من تحقيق التقدم العلمي التكنولوجي في مختلف الصناعات، فكان السباق مقتصراً على صناعة الفضاء، وصناعة الأسلحة، بينما بقيت الصناعات الأخرى متخلفة، الأمر الذي أدى إلى شيخوخة الآلات والمعدات المستخدمة في الصناعات السوفيتية وغيرها. إضافة إلى ذلك كان للخلاف الصيني السوفييتي أثر هام وكبير على فشل النظرية الماركسية، وأن عدم تطوير هذه النظرية اقتصادياً كان السبب الرئيسي في فشلها على صعيد التطبيق العملي. بينما ساد النظام الرأسمالي العديد من الإصلاحات المتتالية، والتي وضعت حداً لثورات العمال، فلم تعد مصاعب الرأسمالية مثيرة للغضب من جانب الطبقة العاملة وحلفائها، ولم تكن الماركسية لترى هذه الإصلاحات، أو إنها لم ترغب برؤيتها، إلى جانب ذلك لعب دوراً هاماً في تعثر النظرية غياب المنافسة في الإنتاج.

إن تطور دولة الرفاه للنظام الرأسمالي، التي ساعدها على تعليم الأعداد الكبيرة، وحظر تشغيل الأحداث والهجوم الكينزي على الأزمات الاقتصادية الرأسمالية، والتأمين الصحي، ودخل المعاقين، والمسنين، ورواتب العاطلين عن العمل، كل ذلك تحقق في ظل دولة الرفاه هذه والتي حسنت من

صورة النظام الرأسمالي، لم يدرك ماركس والماركسية أن الرأسمالية نفسها ربما تتغير، أو تتحسن تبعاً للمتغيرات العلمية التكنولوجية.

هذه المتغيرات والتطورات التي امتازت بها الدول الصناعية المتقدمة، أثبتت أنها محصنة إلى حدٍ كبير ضد العنف الثوري الذي نادت به النظرية الماركسية. ولقد احتفظت الدولة الحديثة في النظام الرأسمالي بقوتها، وها هي الآن تقود سياسات تخدم مصالح الشركات العملاقة، المتعددة الجنسيات لتقيم القواعد العسكرية، ولتمثل دولاً أخرى بهدف تأمين المواد الأولية بخاصة (النفط والغاز)، وتأمين أسواق التصريف لمنتجاتها.

ثالثاً : الفكر الاقتصادي للمدرسة الحدية:

في الوقت الذي اكتسبت فيه النظرية الاقتصادية الماركسية شعبية كبيرة، كمذهب معادٍ للنظرية الرأسمالية، كان الفكر الاقتصادي في سبعينيات القرن التاسع عشر، وحتى العشرينيات من القرن العشرين يتطور ويزداد الاهتمام به، والذي أعاد النظر بأفكار المدرسة البريطانية التقليدية، فكان تيار المدرسة التقليدية الجديدة، أوالمدرسة الحدية، والتي أخذت تطور مفاهيم جديدة لتحليل الظواهر الاقتصادية.

يعود الفضل الأول في بلورة الفكر الاقتصادي للمدرسة الحدية، أو المدرسة التقليدية الجديدة إلى الاقتصاديين الحديين الأوائل (الجيل الأول)، وأهمهم الاقتصادي البريطاني ويليام ستانلي جيفونز (1835–1882م)، والنمساوي كارل منجر (1842–1924م)، والفرنسي ليون فالراس (1834–1910م) وهو مؤسس المدرسة الحدية في لوزان وغيرهم.

ثم تطور هذا الفكر على يد الجيل الثاني على يد البريطاني ألفريد مارشال (1842–1924م)، والنمساوي فون بوهم بافرك (1851–1914م) وغيرهم.

اعتمدت المدرسة الحدية على المنفعة، كأساس لتغير القيمة، وليس على أساس العمل أو تكاليف الإنتاج، كما فسرها الكلاسيك ثم ماركس. إن نظرية القيمة في العمل وفق آراء الكلاسيك أو ماركس، تضمنت فكرة الاستغلال أو فكرة فائض القيمة التي يستولي عليها أرباب الأعمال، لهذا اعتقدوا بأن القبول بهذه النظرية والاستمرار بهذا القبول يعني استمراراً بقبول الاستغلال للعمال، لذلك وضع الحديون هدفاً في التخلي الكلي عن نظرية العمل في القيمة، واستبدالها بالنظرية الحدية التي لا تنطوي على فكرة الاستغلال للعمال.

إن القيمة لدى هذه المدرسة تتوالد عن المنفعة، أو عن الإشباع الذي تحققه سلعة ما للفرد، أي إن القيمة تتوالد عن إشباع السلعة لحاجة (أو لرغبة الفرد المستهلك)، هذه المدرسة أخذت تؤكد على

دور الفرد، والطلب، والمنفعة، لتهمل دور المنتج، والسلعة، والعرض، كما أكد الكلاسيك وغيرهم. وسياسياً بدأ في النصف الثاني للقرن التاسع عشر يزداد دور النقابات العمالية في بريطانيا وألمانيا، واتحاد العمل الأمريكي عام 1886م، والنقابات في دول أوروبا الغربية كلها، وظهرت الأحزاب السياسية التي قادت نضالات العمال.

في مثل هذه الظروف كان محور انشغال الحديين سلوك الأفراد، في مجال النشاط الاقتصادي، بهدف تحقيق أقصى إشباع، استمتاع، أو أقل ألم، لمختلف الحاجات، المادية وغير المادية، التي تكون الثروة الاجتماعية. وتعرف هذه الثروة بالندرة التي تتضمن مايلي :

- المنفعة : وهي الصفة الملازمة لأي حاجة من حاجات الإنسان.
- الحد من الكمية : أي إن الحاجات ... والأشياء لا تتوافر إلا بكميات محددة.

هذه العلاقة بين المنفعة والكميات المحدودة، تدفع إلى النظرية الحدية، أي العلاقة بين الأفراد في المجتمع، والأشياء النادرة التي تصلح لإشباع حاجاتهم، هذه العلاقة بين (الإنسان والأشياء) على أساس الكم فقط هي التي تمثل بالنسبة لأصحاب المدرسة الحدية، موضوع الاقتصاد.

إن المستهلك صاحب الحاجات غير المحدودة، يرغب في تحقيق أقصى إشباع من هذه الحاجات أي يسعى إلى تحقيق أكبر منفعة، وهذه الظاهرة تتوقف على الفرد المستهلك، وهنا العلاقة بينه وبين السلع، التي هي بطبيعتها محدودة الكمية، والمستهلك يحاول التوفيق في الأسواق بين رغباته اللامحدودة (الحاجات) ووسائله (إمكانياته) المحدودة. وهذا ينطبق على رب العمل ، على المنظم للمشاريع، على (صاحب المشروع)، فالمنظم يظهر في السوق، أو الأسواق ليشتري منها عناصر الإنتاج، من قوة عمل وآلات ومعدات، ومواد أولية... وغيرها. ويحاول الحصول عليها بأقل التكاليف الممكنة، فالعلاقة هنا بينه وبين الأشياء والعمال، أو إنه يظهر في سوق آخر كبائع للسلع التي ينتجها ويبيعها، يحاول أن يبيعها بأسعار تحقق له أكبر قدر من الأرباح، هنا العلاقة بينه كصاحب سلع، وبين المستهلكين، أو التجار، وفي السوقين يظهر رب العمل (المنظم)، إما كبائع، أو كمشترٍ، يعيش في علاقات بينه وبين السلع (عناصر الإنتاج)، أو بيع وشراء، فهو إما منفق على شراء عناصر الإنتاج، أو إنه بائع للسلع التي أنتجها ليحصل على إيرادات تتضمن الأرباح.

على هذا التصرف (التسلسل) تعد العلاقات الاقتصادية علاقات بين الأفراد والأشياء المادية، والاقتصاد هنا هو (علم الندرة). فالعلاقات ليست علاقات اجتماعية، بل علاقات بين الناس والأشياء، كعلم وظائف الأعضاء، كما عبر عنها أحد مؤسسي هذه المدرسة.

هذه هي أهم الظروف والعوامل المؤثرة في نشأة وتطور الفكر الاقتصادي للمدرسة الحدية، مع الإشارة إلى أن أتباع هذه المدرسة لم يكونوا في تصورات واحدة، لدى معالجتهم للعديد من القضايا التي تعرضوا لها بالتحليل، كذلك اعتمد أصحاب هذه المدرسة على التحليل الجزئي، دراسة الظواهر الجزئية في الاقتصاد (الوحدات الاقتصادية)، بينما اعتمد من سبقهم من الفيزوقراط، إلى الكلاسيك، إلى ماركس على التحليل الكلي للظواهر الاقتصادية الكبيرة والهامة.

1- أهم الأفكار الاقتصادية للمدرسة الحدية.

لقد تميز الفكر الاقتصادي للمدرسة الحدية بمفاهيم عدة اقتصادية أهمها :

- النظرية الذاتية في القيمة.
- الدفاع عن الرأسمالية.
- الإيمان بالحرية الاقتصادية.

- النظرية الذاتية في القيمة لدى الحديين:

- المنفعة الحدية :

- **المنفعة والندرة :** قال بعض الاقتصاديين إن قيمة السلعة تتوقف على مدى منفعتها، أي مدى إشباعها لحاجة من حاجات الإنسان، ورد أتباع نظرية القيمة في العمل آنذاك عليهم، أن هناك حاجات عظيمة المنفعة –مثل الهواء– ليس لها قيمة في التبادل، وهناك أشياء ذات منفعة كبيرة وقيمتها أقل من غيرها مثل الحليب، والدخان، أو قيمة الذهب والألماس وندرته، وقيمة الخبز للإنسان ونفعه، وتوفره. لذلك توجه خصوم نظرية العمل في القيمة إلى صفة الندرة، فبرأيهم أن الأشياء النادرة كالذهب – الألماس هما مرتفعا القيمة، والأشياء المتوفرة بكميات كبيرة تكون منخفضة القيمة مثل الخبز.

ظهرت النظرية الذاتية الحديثة في النصف الثاني للقرن التاسع عشر لتجمع بين فكرتي المنفعة والندرة. وبرأيهم أن المنفعة أساس قيمة الشيء، هذه المنفعة أساسها ذاتي (أمر ذاتي)، مثال: إن منفعة كمية من المال لشخص معين، تختلف عن منفعته بالنسبة لشخص آخر، فمنفعة الطعام بالنسبة لشخص جائع أكبر من منفعته لشخص كان قد أشبع جوعه. والإنسان الأمّي لا يجد منفعة من كتاب أدبي، أو فلسفي أو شعري، بينما طالب الجامعة يجد منفعة في كتاب جامعي، لذلك سميت (بالنظرية الذاتية)، لأنها تتعلق بالذات الإنسانية، بالفرد، بالإنسان.

- **قيمة الاستعمال للحاجات:** إذاً المنفعة هي أمر ذاتي يحس به الإنسان الفرد، حتى إذا لم يدخل مع غيره بعلاقات اقتصادية. فالإنسان المنعزل الذي يعيش منفرداً يكون له حاجات معينة يحس بها،

ويقدر منفعة كل شيء بالحاجة إليه. فالأشياء التي لا تشبع له حاجة ليس لها منفعة وليس لها بالتالي أية قيمة. أما الأشياء النافعة، الأموال مثلاً فهي نافعة، إلا أن درجة نفعها تختلف من شخص لآخر، فهي مهمة لشخص، وأقل أهمية لشخص آخر وهكذا، والسؤال هنا كيف تتحدد هذه الأهمية للعمال ؟

يقول أصحاب النظرية : إن الشعور بالرضا (القبول) الذي يحس به الإنسان حين يستهلك الوحدات الأولى من مالٍ يشبع عنده حاجة شديدة، هذا المال يكون أعظم من الشعور بالرضا حين يستهلك كمية أخرى من المال، ويبقى الشعور بالرضا يتناقص كلما زاد عدد الوحدات المستهلكة، حتى يصل الاستهلاك إلى درجة يفوق الإشباع الكامل، إلى أن يبعث في نفس الإنسان الشعور بالألم.

مثال : هناك شخص اشتد به العطش، كانت حاجته إلى الماء شديدة، وأعطي إلى هذا الشخص الماء على شكل جرعات (في كأس صغيرة) لنجد أن هذا الشخص إذا تناول كأساً صغيرة واحدة تزداد رغبته بالشرب، كذلك تكون بعد تناوله الجرعة الثانية، وقد يبلغ شعوره بالرضا عند تناوله الكأس الثالثة، هنا نقول إنه قد خفف من حدة ظمئه، وقد يشعر بالرضا حين يتناول الجرعة الرابعة، وتكون حاجته (رغبته) أقل من تناوله للجرعة الثالثة، ويستمر هذا الشعور بالرضا بالتناقص إذا زادت كمية الماء إلى أن يصل إلى درجة الارتواء، فإذا أرغم نفسه على زيادة كمية الماء فإنه يشعر بالألم في معدته ، وإذا استمر بالشرب يزداد الألم ، وقد حدد مفكرو النظرية الحدية ذلك بجدول الأرقام وفق مايلي :

عدد الجرعات	الشعور بالرضا
1	5
2	6
3	7
4	6
5	5
6	4
7	2
8	1
9	0

يمكن أن نستنتج أن المال الذي ينفقه الفرد يكون ذا أهمية عند الشعور بالرضا من هذا الإنفاق، وأن الأهمية تتناقص بزيادة كمية المال المنفق، أي إن قيمة الاستعمال أطلقها أصحاب النظرية، على الأهمية التي يعلقها الإنسان على المال وقالوا :

إن الأموال الموجودة الزائدة منها عن حاجة الاستهلاك تكون أشياء نافعة، إلا أنها ليست أشياء ذات قيمة، أما قيمة الاستعمال، فتتمتع بها الكميات المتبقية من الاستهلاك، وسميت (الأموال الاقتصادية) أي إن قيمة الاستعمال ليست مرادفة للمنفعة وفق آراء أصحاب هذه المدرسة، أي إن فكرة الثروة ترادف فكرة المنفعة.

- منفعة الوحدة الأخيرة (المنفعة الحدية):

لنفرض أن إنساناً بحاجة إلى عدد من وحدات الخبز ليسد به جوعه، ليشعر بالرضا، ولدى هذا الإنسان عشر وحدات من الخبز، يتبين لنا أن منفعة كل وحدة من الوحدات العشر تتوقف على مقدار الشعور بالرضا الذي يحسه عند استهلاكه لوحدات الخبز، المنفعة لهذا الإنسان هنا تتوقف على النسبة بين الكمية الموجودة من الخبز والكمية المرغوب في استهلاكها. ومنفعة كل وحدة تقدر بمدى تلبية حاجة ورغبة الإنسان، وفق مايلي : (10-9-8-7-6-5-4-3-2-1-0) وكلما اقترب هنا عدد الوحدات الموجودة من عدد الوحدات المرغوبة في الاستهلاك، تناقصت منفعة الوحدة الأخيرة من الخبز، وإذا تناقص عدد وحدات الخبز، ازدادت المنفعة، والعكس صحيح.

كذلك إن قيمة الخبز بالنسبة لإنسان ما تتوقف على منفعة آخر وحدة موجودة من الخبز، وإذا نقصت كميات الخبز دون درجة الإشباع (الإحساس بالرضا) فيشعر الإنسان بالجوع والحرمان، بسبب عدم وجود الوحدة الأخيرة الضرورية لإشباعه، أو إحساسه بالرضا. ومنفعة الوحدة الأخيرة هذه هي التي تحدد قيمة هذه السلعة، قيمة أي وحدة من الوحدات العشر للخبز الموجود، وإذا كانت الوحدة الأخيرة من الخبز تساوي في مثالنا 1 ل.س، وبالتالي كل وحدة من الوحدات تساوي ليرة واحدة، فالمنفعة الكلية = 1× 10 = 10 ليرات سورية.

إن الوحدة الأخيرة للخبز – أو المال – أو أي شيء آخر، والتي تقف كحد فاصل بين الكمية الموجودة من المال مثلاً والكمية التي كان يرغب المستهلك في وجودها، وأهمية الدور الذي تلعبه الوحدة الأخيرة من الكمية الموجودة هي التي تشكل اسم النظرية الحدية، وإن قيمة أي كمية من المال تحدد بقيمة الوحدة الحدية من هذا المال مضروبة بعدد الوحدات الموجودة فعلاً.

- تدرج الحاجات لدى الإنسان :

يقول أتباع هذه النظرية، إن كمية المال قد تستعمل في إشباع حاجات عديدة مختلفة، فكيف يمكن تحديد المنفعة الحدية في هذه الحالات؟ يقول أصحاب هذه النظرية إن الحاجات تتفاوت في الأهمية، وإن الإنسان يستطيع أن يرتب حاجاته وفق الأهمية بالنسبة له، حاجة الغذاء، السكن، اللباس، الكماليات ... وهكذا، هكذا تتدرج حاجات الإنسان العامة، والحاجة إلى أي سلعة، مثال :

لدينا فلاح معين يقسم محصوله إلى ثلاثة أقسام هي :

- القسم الأول لإطعام أسرته.
- القسم الثاني للبذار في العام القادم.
- القسم الثالث لإطعام الماشية لديه.

فإذا كانت منفعة القسم الأول تساوي 10، والقسم الثاني تساوي 8، والقسم الثالث تساوي 6، وتكون المنفعة الحدية تساوي 6. وإن قيمة المبادلة بين السلع تتوقف على درجة أهميتها بالنسبة للإنسان، فالقمح المخصص مثلاً للبذار هو هام بالنسبة للفلاح، وغير هام بالنسبة لشخص لا يعمل في الزراعة، أي إن قيمة الاستعمال لسلعة ما هي الأساس لقياس قيمة المبادلة لهذه السلعة أو تلك.

كذلك درس أصحاب هذه النظرية : أموال الإنتاج، والتي تحددها أموال الاستهلاك، أي أن الأموال المخصصة للاستهلاك (القوة الشرائية) هي التي تحدد الأموال المخصصة للإنتاج. كما أن الدراسة التي طبقت على الفرد في المجتمع لا بد وأن تنطبق على المجتمع الذي يتكون من عدد من الأفراد.

– **بعض الانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية:** انتشرت النظرية الحدية بصورة واسعة في كل من دول النمسا، وألمانيا، وفرنسا، وانكلترا، وأمريكا، وايطاليا، إلا أنها لم تسلم من النقد، الذي تعرضت له من مختلف المدارس الاقتصادية الأخرى.

أخذت تلك المدرسة الحدية بمنهج البحث المجرد، برأيهم ما ينطبق على إنسان ينطبق على أي إنسان آخر سواء كان عاملاً أم حرفياً أم إقطاعياً أم رأسمالياً .... إلخ، وهذا غير صحيح فكل إنسان له ظروفه له نفسيته وله حاجاته الضرورية، والكمالية ... إلخ.

والإنسان برأيهم لا يشغل باله إلا إشباع حاجاته، مع العلم أن الواقع العملي للمجتمعات البشرية يختلف، فهناك روابط اجتماعية عديدة – رابطة الدم – رابطة الطبقة – ...إلخ فلم تهتم النظرية بذلك.

عدت النظرية أن الإنسان قادر بعقله على تحليل وتدبير أكبر العمليات، فهو يحسب بكل دقة منفعة الوحدات وصولاً إلى الوحدة الأخيرة مما يملك – وتحدد أهمية الحاجات وقيمتها على هذا الأساس من الفهم. كذلك إن الشعور بالرضا هو ظاهرة نفسية من غير الممكن قياسها، فهناك إنسان قد يشعر بالرضا إذا تناول 200 غرام من اللحم، وآخر 300 غرام، وثالث 500 غرام .... إلخ.

إن أصحاب المدرسة الحدية لم يبينوا بشكل واضح دفاعهم عن الرأسمالية، إلا أنهم دافعوا عن الملكية الخاصة السائدة في المجتمع، وافترضوا المنافسة الحرة بين الأفراد، والمنتجين، وأن الإنتاج

يقوم على أساس رأس المال، والعمل المأجور، وأن الهدف هو تحقيق الربح، والمبادلة تسمح بالتوازن بين العرض والطلب في سوق معينة واحدة، وأن النظام يقود إلى آمال تحقق أهداف الإنسانية.

2- مدرسة التوازن الاقتصادي:

ليون فالراس (1834-1910م) فرنسي عمل أستاذاً في جامعة لوزان – سويسرا، له مؤلفه الشهير (عناصر الاقتصاد البحت) 1877م، اهتم بالروابط العامة التي تنشر الوقائع الاقتصادية لبعضها البعض. يتلخص مضمون نظريته في أن الحياة الاقتصادية تنحصر بثلاث أسواق مترابطة وبعلاقة مع بعضها هي :

- سوق البضائع وهي السوق الأساسي كون أن الطلب على المنتجات هو محرك النشاط الاقتصادي.
- سوق الخدمات الإنتاجية.
- سوق رؤوس الأموال.

إن قوانين التوازن الاقتصادي برأيه تسيطر على كل سوق، وبالترابط مع الأسواق الباقية، ولكي يتحقق التوازن في السوق الواحدة، يجب أن تكون الأسعار متوازنة، إي أن يتساوى العرض مع الطلب لتسيطر المزاحمة، التي تحقق الدرجات العليا من النفع.

إن التوازن في الأسواق الثلاث قد يحدث عند تغير الأسعار في سوق البضائع نتيجة زيادة الطلب مثلاً: لا بد وأن تتأثر سوق الخدمات الإنتاجية وسوق رؤوس الأموال، وهذا ما يحقق الترابط بين الأسواق الثلاث، وبرأيه يتم التوازن عندما تتساوى مجموع قيم الإنتاج مع مجموع الكلف التي أنفقت على الإنتاج والمستفيدون هم (العمال والمستثمرون)، حيث يشترون إنتاجهم بدخولهم، يحاول هنا فالراس إخفاء عمليات استغلال العمال من قبل الرأسماليين.

إن رب العمل لا يبيع إنتاجه بسعر الكلفة بل بسعر أكبر كي يحقق الأرباح، وأمام المزاحمة يتحقق التوازن بين سعر الكلفة وسعر المبيع، حيث تتقلص الأرباح، إن هذا التوازن الذي دافع عنه فالراس هو توازن غير حقيقي في العمليات الاقتصادية.

أتى فيما بعد ألفريد مارشال الذي أسس مدرسة الاقتصاد السياسي في جامعة كامبردج، من خلال كتابه (مبادئ الاقتصاد السياسي) عام 1890م، والذي بقي لسنوات عدة كتاباً أساسياً في بريطانيا – وأمريكا.

القيمة برأيه عبارة عن شيئين يتقابلان في مجال التداول، ليحكم بينهما العرض والطلب، أي إنه لم يكن ليحلل القيمة للسلعة بل درس العوامل المؤثرة في تشكل سعر السلعة، وركز اهتمامه على منفعة

السلعة والتي يمكن قياسها بالنقود، وأدخل مارشال مرونة الطلب على السلع، ويقصد بالمرونة تبعية الطلب إلى أسعار السلع، أي ازدياد الطلب مع انخفاض الأسعار، وانخفاض الطلب مع ارتفاع الأسعار، درس مارشال تأثير كل من العرض والطلب في تشكل أسعار السلع، في المدى القصير، والمدى الطويل، وأن التوازن في الأجل القصير يتوقف على الطلب، وعلى المدى الطويل لا يمكن للمنتج أن يبيع منتجاته بأسعار التكلفة، بل بأعلى من التكلفة كي يضمن لنفسه الأرباح.

يرى مارشال أن مستوى الريع، والربح، والأجور، والفوائد تتوقف على مستويات الطلب أو العرض، وأن زيادة الطلب على أعمال من قبل المستثمرين يشكل العنصر الأساسي في رفع الأجور، فالمستثمرون مضطرون إلى دفع أجور مرتفعة عندما يحتاجون إلى عمال أكثر، ويقارن العمال على المدى الطويل بين كمية الأجور التي يستلمونها، والجهد الذي يبذلونه في العمل. وأن أسباب البطالة عن العمل هي تدخل النقابات، والحركات العمالية ضد تخفيض الأجور، فالعمال هنا هم المسؤولون عن البطالة لعدم قبولهم بالأجور المنخفضة، وأن الرأسمالية المتطورة والمتقدمة هي التي تكفل إزالة الفقر، وقد أشاد مارشال في الوقت نفسه بالنزعة الإنسانية لدى الاشتراكيين.

إن مضمون الاقتصاد البرجوازي يهدف إلى الدفاع عن أسلوب الإنتاج الرأسمالي، ويعمل على تبرير سلبياته كلها، مع الأخذ بالحسبان أن الاقتصاد الليبرالي، والليبرالية الجديدة، أرستا دعائم الاقتصاد، وأن نظام الحرية الاقتصادية والمنافسة من خلال قانون العرض والطلب، والأسواق كلها أدت إلى تقوية اقتصاد الدول المتطورة منذ بداية الثورة الصناعية وحتى الآن، كما أدت السياسة الاقتصادية الليبرالية إلى استقرار السياسات المالية– النقدية، وتقوية الروابط الاقتصادية بين مختلف الدول العالمية، إلى أن وقعت الأزمة المالية العالمية نهاية عام 2008م، والتي كان لها أسبابها المشار إليها في فصل قادم.

3– الاقتصاد السياسي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى (1914م–1918م):

من المعلوم أن الثورة الاشتراكية الأولى في العالم حدثت في روسيا القيصرية بقيادة الحزب الشيوعي الروسي وزعيمه لينين[1]. تلك الثورة خلقت مناخاً عالمياً جديداً، أصبح فيه نظريتان اقتصاديتان متناقضتان، رأسمالية عالمية، ونظرية اشتراكية في روسيا القيصرية فقط.

---

[1] – فلاديمير إيلتش لينين (1870-1924) اعتنق النظرية الماركسية في الفلسفة والاقتصاد, طور بذلك النظرية لتصبح النظرية (الماركسية اللينينية), أسس وقاد نضال الحزب الشيوعي الروسي, أقام تحالفاً بين العمال والفلاحين, سجن مرات عديدة, ونفي إلى سيبيريا وخارج روسيا عدة مرات, قاد الحزب الشيوعي في ثورته الشيوعية عام 1917 التي وقعت صلح بريست للحفاظ على نجاح الثورة, تزعم قيادة الثورة في فترة الحرب الأهلية بين الجيش الأحمر الشيوعي, والجيش الأبيض المنادى بالاشتراكية وثورتها بدعم من الدول الأوروبية. تولى بعده زعامة الحزب ستالين.

تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أفكار ألفريد مارشال، والتي كانت هي السائدة في تلك السنوات، فقد أدخل على منظومته تعديلين جوهريين، جاء أحدهما قبيل الحرب العالمية الأولى، وجاء الثاني بعد مرور عشرين عاماً، جرى التعديل الأول من قبل العالم الاقتصادي جوزيف شومبيتر[1] خلال السنوات العجاف التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، التي سادها التضخم النقدي الكبير، ومن خلال منصبه كمدير للمالية في النمسا، أضاف شومبيتر عقداً جوهرياً للتوازن الاقتصادي الذي وضعه ألفريد مارشال، ليضيف شخصية محورية في العملية الإنتاجية هي (المنظم) الذي استعان بالمنظومة المالية (الائتمان المصرفي) وبذلك قدم منتجاً جديداً، أو نمطاً جديداً من التنظيم الإنتاجي، واتجاهاً جديداً للتوازن الاقتصادي، رأى شومبيتر أن هناك تدفقاً دائرياً، حيث يتحرك الإنتاج في اتجاه وتتحرك النقود في الاتجاه الآخر، وبذلك تستمر الحياة الاقتصادية وتتوسع، وهذه هي طبيعة التطور الاقتصادي.

لقد كان ومازال للمنظم أثر كبير في الاقتصاد، وهو يتألق بين أصحابه الكادحين، ليصبح من أصحاب الياقات البيضاء، والمديرين المتجهمين، وتشكيلة البيروقراطية المتنوعة من الشركات، والمنظمين. دافع شومبيتر عن الاحتكارات، ليطلق تسمية الابتكارات.

أما التعديل الثاني لمنظومة ألفريد مارشال، التي تبلورت في نهاية الأمر في العام 1923م، من خلال أبحاث اثنين من رجال الاقتصاد عملا منفردين، في جامعة كامبريدج البريطانية هما (إدوارد تشمبرلين[2]) و(جوان روبنسون[3]).

لقد توصل كل من تشمبرلين وروبنسون إلى الفكرة القائلة، إنه فيما بين الحالة العامة للمنافسة في النظرية الكلاسيكية، حيث لا يستطيع منتج واحد (منفرد) أن يؤثر في الأسعار، أو يتحكم فيها، وبين الحالة الاستثنائية للاحتكار، التي يستطيع فيها بائع واحد أن يحدد أسعاره، ليحقق أكبر عائد ممكن من النقود، عندما تكون هناك ماركة مميزة ليس لها بديل مطابق، وهذا يعطيه قدرة معينة في التحكم بالأسعار، وهنا تتقوى القدرة من خلال وسائل الإعلان والدعاية، لتبرز القدرة المميزة للمنتج، أو للخدمة التي يقدمها هذا المنظم أو ذاك. أدخل هذان الاقتصاديان مصطلحاً جديداً هو (احتكار القلة) الأعداد الصغيرة من المنتجين الصناعيين، مثل صناعات السيارات الأمريكية، أو صناعة

---

[1] – جوزيف شومبيتر (1882-1950) وزير مالية نمساوي, أستاذ في جامعات عدة, أكثر الشخصيات الرومانسية في الفكر الاقتصادي لعصره.

[2] – إدوارد.هـ. تشمبرلين (1899-1967) شخصية مأساوية إلى حد ما, عمل في جامعة هارفارد, شرقي بريطانيا, ومدينة كامبريدج التي يوجد فيها جامعة كامبريدج البريطانية.

[3] – جوان روبنسون (1903-1983) اقتصادية بريطانية, من رواد المدرسة البريطانية للاقتصاد الكينزي, ساهمت في تطوير نظريات كينز, أستاذة في جامعة كمبردج البريطانية حتى عام 1973 لها العديد من المؤلفات الاقتصادية..

النفط والكيماويات، وإطارات السيارات والمعدات الزراعية ... وغيرها. تلك التي شكلت شركات كبيرة (عملاقة)، تميزت بإدارة ذكية تفرض الأسعار المعينة، وتحقق العوائد الممكنة من الأرباح. إن مؤسسي احتكار القلة، دخلا الفكر النيو كلاسيكي (الفكر الكلاسيكي الجديد) بسرعة كبيرة أثارت الدهشة بين الاقتصاديين، ليصبحا عنصرين ثابتين في تعليم الاقتصاد والكتابة فيه، ولا يزال هذا الفهم مقبولاً يلاحظ في الكتب المدرسية الحديثة، ويستخدم في التدريب والتأهيل.

لقد وجد بعض من الباحثين في احتكار القلة، ما يتطلب التشدد في تطبيق قوانين مناهضة للاحتكار، ففي سنوات الركود الاقتصادي كان هناك تيار اقتصادي يرى أن احتكار القلة وما يرتبط به من قيود على الأسعار والإنتاج، هو المسؤول عن الأداء الاقتصادي البعيد عن الأداء الأمثل، إلا أنه لم يتمكن من إثارة الاعتراضات الشديدة بين المستهلكين، حول منتجات تلك الاحتكارات الشهيرة.

إن أحداث 1917م (ثورة أكتوبر الروسية)، وأحداث عام 1918م نهاية الحرب العالمية الأولى وهزيمة دول المحور تركت تأثيرات هامة في دول أوروبا الوسطى والشرقية، في مجال التاريخ الحديث للفكر الاقتصادي، بخاصة على يد الباحثين الاقتصاديين الذين هاجروا من دول بولندا، المجر، والنمسا، ورومانيا، ليتوجه بعضهم إلى بريطانيا، والبعض الآخر إلى أمريكيا في السنوات التي تلت تلك الفترة، ومن بولندا جاء الاشتراكيان اللذان عادا إلى بلادهم بعد الحرب العالمية الثانية، ليقدما خدماتهما للثورة وهما، أوسكار لانجه[1] الذي قدم من جامعة ميتشيغن وشيكاغو. وكان اثنان من زملائه في جامعة شيكاغو هما : فرانك نايت[2]، وهنري سايمونز[3]، دافعا عن الأرثوذكسية الكلاسيكية في تلك الفترة.

لقد كانت أفكار أوسكار لانجه تتمحور حول أن الاشتراكية تستطيع في أفضل أحوالها، أن تكون مستجيبة لممارسة خيار المستهلك، والكفاءة الإنتاجية لنظام يتسم بالمنافسة الكاملة، دون وجود احتكار، أو استغلال، أو بطالة متكررة، أو غير ذلك من العيوب، ليشاركه الرأي زملاؤه في جامعة شيكاغو الذين أجمعوا على أن الاشتراكية يمكن أن تجعل السوق نموذجاً له فكرة مقبولة إلى حد ما.

---

[1]- أوسكار لانجه (1904-1965م) بولندي, مفكر هادئ قوي العزيمة قدم إلى أمريكا – جامعة ميتشيغن ثم انتقل إلى جامعة شيكاغو, مركز أرثوذكسية السوق, كان هناك من ناصر أفكاره الاقتصادية حول الاشتراكية .

[2] – فرانك نايت (1885-1972م) أمريكي في جامعة شيكاغو, من أشهر المدافعين الأمريكيين عن الأرثوذكسية الكلاسيكية آنذاك.

[3] – هنري سايمونز (1889-1946م) كانت أفكاره مطابقة لأفكار فرانك نايت, وضعا تفاصيل السياسة المتشددة وقوانين مناهضة للاحتكار.

في فترة سنوات ما بعد الحرب العالمية الأولى كانت قد تشكلت الاحتكارات العالمية، لا سيما الشركات الاحتكارية ما فوق القومية (متعددة الجنسيات)، والتي قسمت العالم إلى مناطق نفوذ سياسي اقتصادي يكفل تأمين المواد الأولية، وأسواق تصريف المنتجات. وبينما كان العالم الغربي ينهض بصعوبة من آثار الأزمة العامة للرأسمالية (1929–1932م) ظهرت الأفكار الاقتصادية الجديدة، بخاصة كتاب (النظرية العامة) للاقتصادي البريطاني كينز.

رابعاً : المدرسة الكينزية[1].

عرفنا من قبل أن رأسمالية القرن التاسع عشر قامت على أساس المنافسة الحرة، وعدم التدخل الحكومي في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، تلك الأسس التي وضعها المذهب الاقتصادي الكلاسيكي البريطاني، هكذا تطورت النظرية الكلاسيكية، إلى أن أصبحت هذه السياسة الاقتصادية للمنافسة الحرة مع بداية القرن العشرين تلحق ضرراً بأرباح وعوائد الرأسماليين، فكان النظام الجديد القاضي بقيام الاحتكارات، وأتت الحرب الكونية الأولى (1914–1918م) و قيام ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسية القيصرية في عام 1917م لتفرض واقعاً جديداً في العالم.

هكذا لم تعد آراء الكلاسيك النظرية تنسجم مع الواقع الاقتصادي العملي، إضافة إلى ما تركته الحرب العالمية الأولى من خسائر بشرية و مادية، فارتفعت الأسعار و تفاقم التضخم النقدي، واضطرت بريطانية إلى بيع الكثير من مؤسساتها الواقعة خلف البحار لسداد ديونها، وعجزت الأسواق عن استيعاب صادرات بريطانية، وكانت ظاهرة الكساد تزداد، وبالتالي ازداد دور النقابات العمالية الأوروبية وتدخلهم في الحياة السياسية بعد تشكل الأحزاب السياسية المتأثرة بالفلسفة الاشتراكية. أمام هذا الواقع الصعب كانت أزمة عام 1929م أعنف وأطول أزمة رأسمالية عامة، شملت جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. في هذا الواقع الاقتصادي الصعب تنبه الاقتصاديون إلى البحث في النظريات الاقتصادية لإيجاد الحلول الملائمة، و بخاصة المسائل المتعلقة بالنقود و علاقتها بالانكماش و التضخم و الاضطرابات العنيفة في الأسعار ووسائل التبادل

---

[1] – جون ماينارد كينز (1883-1946م) بريطاني, انحدر من أسرة برجوازية مثقفة, والده اقتصادي شهير, والدته كانت تشغل عمدة مدينة كامبريدج, تأثر بأفكار ألفريد مارشال, درس الاقتصاد في الجامعة, عمل كمحرر جريدة الاقتصاد, له العديد من المقالات, وله مؤلفه الشهير (النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود) لعام 1936, في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى عمل موظفاً في وزارة المالية, له العديد من الأفكار في الإصلاح النقدي والسياسات النقدية لعام 1930م, يعد مؤسس أحد الاتجاهات الفكرية الأساسية في الفكر الاقتصادي الرأسمالي المعاصر, عرفت بالكينزية.

التجاري الدولي والمدفوعات الدولية، كما كان لابد من البحث في مسألة التدخل الحكومي للمساعدة في وضع حلول للصعوبات الاقتصادية .

عمل مختلف المفكرين السويديين لوضع اقتراحات وحلول للمسائل الاقتصادية، إلا أنهم لم يتمكنوا من تحقيق نجاحات تذكر؛ إلى أن قدم كينز أفكاره المختلفة حول المسألة النقدية في مقالاته حول النقود، والتوظيف والتشغيل، تلك الأفكار الكينزية دفعت الدولة إلى التدخل لمعالجة الأوضاع الاقتصادية، بذلك بدأت مرحلة جديدة من تطور الاقتصاد الموجه، أو مرحلة رأسمالية الدولة كما أطلق على تسميتها آنذاك.

قبل البدء بعرض الأفكار الاقتصادية لكينز لا بد من الإشارة إلى أنه قد اتبع المنهج التحليلي لتوضيح أهم المشكلات الاقتصادية التي اهتم بدراستها. إن التحليل الاقتصادي الكينزي اهتم بالتحليل الكلي الذي اهتم ويهتم بأداء الاقتصاد القومي في مجموعة، فقد كان التحليل الاقتصادي قبل كينز يهتم بالمسائل الاقتصادية الجزئية (التحليل الجزئي)، أي دراسة الوحدات الاقتصادية الجزئية، مثل دراسة البضاعة، القيمة، السوق، الأسعار، الضرائب، .... إلخ. أما كينز فقد درس العمليات الاقتصادية على مستوى الكل الاقتصادي مثل : الدخل القومي، الناتج القومي، التوظيف، التشغيل، الادخار، الاستثمار، الفائدة ...إلخ.

رأى كينز أن الاقتصاد الحديث لا يجد بالضرورة توازنه في التشغيل الكامل، بل يستطيع أن يجد هذا التوازن مع وجود البطالة عن العمل، وهو ما يعرف بـ (توازن العمالة الناقصة)، أي يكون هناك عجز في الطلب على العمالة، وعلى الحكومة اتخاذ إجراءات للتغلب على هذا الوضع والحد من ظاهرة البطالة عن العمل.

1- أهم الأفكار الاقتصادية لدى كينز:

- نقد النظرية الكلاسيكية :

أفادت النظرية الكلاسيكية إلى أن خفض الأجور يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج، وزيادة الأرباح أي زيادة الأموال المخصصة للاستثمارات والتي تخلق فرص عمل جديدة باستمرار، انتقد كينز هذه الفكرة قائلاً إن انخفاض الأجور قد يؤدي إلى زيادة البطالة عن العمل، ويعود ذلك إلى عوامل عديدة أهمها:

- إن أجور العمال تمثل دخلاً لهم ينفقونه على شراء السلع، هذه الأجور تمثل نسبة هامة من الدخل القومي، فانخفاض الأجور تؤدي إلى انخفاض دخول العمال، وبالتالي ينخفض طلبهم على السلع، وعند انخفاض الطلب على السلع، يضطر المنتجون إلى تخفيض إنتاجهم، فيلجأ

المستثمرون إلى تخفيض مستوى الإنتاج، أي تسريح عدد من العمال، وهذا يزيد من عدد العاطلين عن العمل.

- أكد كينز على أن انخفاض الأجور قد يزيد في المستقبل من انخفاض أكبر في الإنتاج، حسب توقعات أرباب الأعمال.
- توصل كينز إلى نتيجة تقول إن مستوى الأجور لا يحدد مستوى التشغيل، لذا كانت نظرية كينز في التشغيل.

- البطالة في النظام الرأسمالي :

لقد عرف النظام الرأسمالي منذ ولادته الأزمات الاقتصادية المتتالية، حيث تميز النشاط الاقتصادي بالزيادة والازدهار، ليعود إلى الركود والانكماش والهبوط. بدأت الأزمات الاقتصادية الرأسمالية منذ بداية القرن التاسع عشر، بعيد انتهاء حروب نابليون، وفي كل من السنوات التالية تقريباً: 1810- 1814- 1825- 1836- 1847- 1857- 1864- 1873- 1882- 1890- 1900- 1907- 1913- 1920- 1929- 1946- 1968م. عامي 1972-1973م حدثت أزمة ارتفاع أسعار النفط، وتلف المحاصيل الزراعية ومضاربات شديدة في أسواق السلع، واضطرابات في أسواق أسعار الصرف للعملات الأجنبية. لتأتي أزمة أعوام 1979-1982م التي أدت إلى انخفاض مخرجات الإنتاج بكميات هامة وتراجع الاستثمارات بنسب كبيرة؛ لتظهر الأزمة الكبيرة العامة (العالمية)، الأزمة المالية العالمية لنهاية عام 2008م والتي تحولت إلى أزمة مالية اقتصادية، ليتواصل تأثيرها الشديد في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وعلى مستوى دول العالم.

في هذه السنوات عرفت الرأسمالية أزمات اقتصادية، كانت أشدها أزمة عام 1929-1932م، هذه الأزمات الاقتصادية بدأت بركود شديد، ازدادت خلاله البطالة عن العمل، وانخفاض في مستوى المعيشة، ليبدأ بعد ذلك الانتعاش الاقتصادي. لقد كانت أفكار الكلاسيك البريطانيين مسيطرة حتى العقد الثلاثين من القرن العشرين، أي إن سبب البطالة عدم قبول العمال بالأجور المنخفضة.

وجد منذ العقد الثلاثين أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل في أمريكا، وبريطانيا، وقد قبلوا بالأجور المنخفضة، ولم يجدوا العمل، رغم ذلك لم يتحقق التشغيل الكامل، لذلك جاءت:

2- النظرية الكينزية حول التشغيل :

اهتم كينز بظاهرة البطالة عن العمل، هذه الظاهرة كانت دافعاً لمؤلفه (النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود)، الذي وجه فيه نقداً إلى آراء الكلاسيك، وعرض فيه آراءه حول مسألة العمالة.

أفاد كينز أن ما يحدد عدد العمال المشتغلين هو تقديرات أرباب الأعمال وتوقعاتهم، وهو ما يعرف (بالطلب الكلي الفعال)، حيث يقوم أرباب الأعمال بتقدير كمية المنتجات، هذه الكميات من المنتجات هي التي تحدد عدد المشتغلين، فإذا كان الطلب كبيراً على المنتجات كان التشغيل كبيراً والعكس هو صحيح. والطلب الكلي يتكون من الطلب على سلع الاستثمار، والطلب على سلع الاستهلاك.

إن الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية يحدده : الدخل، والعوامل النفسية التي تدفع نحو الاستهلاك أو عدم الزيادة في الاستهلاك، وكلما كان الادخار مرتفعاً كان الاستهلاك أقل، والاستهلاك وزيادته يتوقف على كميات الدخل، وقال كينز كلما ازداد دخل دولة ما، ازداد ادخارها.

أما الطلب على سلع الاستثمار، فيتكون من الطلب على الأراضي، والآلات المستخدمة في الإنتاج وغيرها، والذين يطلبون سلع الاستثمار هم المنظمون، ويزداد طلبهم هذا سعياً وراء زيادة الأرباح، جراء إضافة آلات جديدة، ليستخدم كينز مصطلحات جديدة مثل (الكفاية الحدية)، أي الأرباح الصافية من خلال إضافة آلية جديدة في الإنتاج، أي النسبة بين الربح المتحقق، وثمن الآلة. مثال :

إذا كان ثمن الآلة = /100/ دولار، والربح الصافي المتحقق لإنتاج الآلة بعد خصم تكاليف الإنتاج بالكامل تساوي /10/ دولار، فإن الكفاية الحدية = 10%، أما بالنسبة لسعر الفائدة فقد يدفع المنظم 4% فائدة على الـ 100 دولار، ويبقى له الصافي 6%، أما إذا ارتفع سعر الفائدة أكثر من ذلك فينخفض الربح وقد لا يقدم المنظم على زيادة الاستثمار.

كيف يتحدد مستوى التشغيل لدى كينز ؟ يقول كينز إن مستوى التشغيل يتوقف على مستوى (الطلب الفعال) على السلع فيتحدد مستوى الإنتاج والتشغيل، كما يتوقف ربح المنظم على هذا المستوى. إن الإنتاج والتشغيل يتحددان عند المستوى الذي تتساوى فيه كمية المنتجات مع كمية (الطلب الكلي الفعلي).

إن مضمون الطلب الفعال وفق آراء كينز يتمثل في التوقعات التي يقوم بدراستها أرباب الأعمال لإنتاج سلعهم، على أن ينتجوا أقل من حاجة السوق لهذه السلعة أو تلك، كي لا تحدث أزمة فيض في الإنتاج وبالتالي بطالة عن العمل. مثال : إذا كان السوق بحاجة إلى 1000 صحن بيض على المنتجين إنتاج 999 صحناً أي أقل من حاجة السوق بكميات معينة.

هكذا يستمر الإنتاج في المستوى نفسه ليحقق التشغيل الجيد، ويضمن أرباح المنظمين، هذه الأرباح هي المحول الأساسي للاستثمار الذي يشكل العنصر الإيجابي للحد من ظاهرة البطالة عن العمل.

قال كينز ليس الضروري أن يتحقق التشغيل الكامل، ولكي يتحقق التشغيل الكامل لا بد من وجود استثمار كبير مساوٍ للادخار المتحقق عند مستوى التشغيل الكامل. ولقد أفاد كينز أنه نادراً ما يتحقق التشغيل الكامل في الدول المتقدمة، أو النامية، لذلك سيبقى جزء من العمال خارج نطاق العمل أي عاطلين عن العمل.

لقد قامت النظرية الكينزية على قواعد أساسية هي :

1- نقد النظرية الكلاسيكية الليبرالية.

2- مفهوم نظرية التوازن (الطلب الفعال).

3- عرض السياسة الجديدة للنظام الرأسمالي.

لقد أكد كينز على أن آلية الأسعار في الأسواق تحقق التوازن العفوي في أعلى مستوياته، وفي ظل استخدام كامل لعناصر الإنتاج، وأن أسعار الفائدة يجب أن تحقق التوازن بين أموال الادخار، وأموال الاستثمار، وأن النقد بحد ذاته لا يتدخل (لا يؤثر) في مستوى التوازن هذا، وأن مضمون الطلب الفعال لدى كينز يتمثل في صحة توقعات أرباب الأعمال لكميات الإنتاج من السلع، وأن النقود بالنسبة لكينز نشيطة وفعالة فهي قوة محركة، أو كابحة للنشاط الاقتصادي وذلك من خلال السياسات المالية، بخاصة من خلال أسعار الفوائد، وزيادة الأموال المخصصة للاستثمار، وتصبح كابحة إذا بقيت مدخرة دون دخولها الاستثمار.

إن النظام الاقتصادي يخضع لعدد من المتغيرات المستقلة التي تتحكم في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، فهناك العرض والطلب، والأسواق، وأسعار الفوائد، هذه المؤثرات وغيرها قد تجعل من التوازن في مختلف العمليات الاقتصادية أمراً صعباً. ويرى كينز أن الادخار والاستثمار متساويان، وأن كلاً منهما يساوي الجزء من الدخل الذي لم يستهلك في نهاية المرحلة الإنتاجية. وأن الاستثمار يخلق الدخل والادخار، والإنفاق، وكلما تحسن الاستثمار وتزايد ازداد الدخل، وبالتالي ازداد الادخار وتوفر الإمكانيات الأفضل لزيادة الإنفاق على أموال الاستهلاك، والإنفاق الاستثماري.

إن الحياة العملية في الدول الرأسمالية المتقدمة، والدول الرأسمالية النامية أصبحت تعاني من البطالة الدائمة تقريباً، ولم تتمكن حتى الدول المتقدمة من تحقيق التشغيل الكامل على المدى الاقتصادي الطويل، بل أصبحت معدلات البطالة تتزايد في مختلف دول العالم المتقدم، والنامي، ويعود ذلك إلى عدد من الأسباب أهمها :

- تزايد أعداد السكان (معدلات النمو السكاني) بنسب هامة.
- تزايد الطلب على السلع الاستثمارية.

- التقدم العلمي التكنولوجي الذي أتاح المجالات الأوسع لاستخدام الآلات المتطورة، ورؤوس الأموال الضخمة، بنسب أكبر من استخدام العناصر الإنتاجية الأخرى مثل العمالة.

إن هذه الأسباب وغيرها أدت إلى عدم قدرة الدول النامية وغيرها على تحقيق التشغيل الكامل في الظروف العادية، ووجود نسب كبيرة من البطالة عن العمل، حتى في سنوات الازدهار الاقتصادي، وأن نسب العاطلين عن العمل هي في تزايد مستمر. وأصبحت البطالة ظاهرة ملازمة للمجتمع الاقتصادي الرأسمالي المتقدم وغير المتطور، هذه هي الحقيقة التي درسها وكشف أسبابها كينز ومدرسته.

كان كينز من أشد أعداء النظرية الماركسية، ووجه الانتقادات الكبيرة للاشتراكية السوفييتية، ولم يؤيد ماركس في حتمية إفلاس وانهيار النظرية الرأسمالية تاريخياً، وقال كينز هناك نتيجة لا بد من العمل عليها للقضاء على ظاهرة البطالة عن العمل، وهي الظاهرة السلبية للنظرية الاقتصادية الرأسمالية، لذلك لا بد من تدخل الدولة، واتباع سياسة تدخلية لرفع مستوى الطلب الفعال على العمالة، أقرب إلى المساواة والعدالة، أي تخفيف التفاوت في توزيع الثروة والدخل الذي يميز الرأسمالية الحديثة.

كذلك لاحظ بعض أتباع كينز أن جزءاً من أفراد الشعوب في الدول الرأسمالية النامية ما زال لا يحصل على الخدمات الضرورية في الحياة (الغذاء، السكن، التعليم، الصحة ...) لذا نادى هؤلاء بتدخل الدولة على أن تقدم هذه الخدمات مجانياً لشعوبها. قدم أنصار كينز العديد من النصائح للدول الرأسمالية النامية أهمها :

- أن تقوم الدولة بإقامة مشروعات كبيرة تستوعب أعداداً هامة من العاطلين عن العمل.
- أن تقوم الدولة بتخفيض أسعار الفوائد لحفز أرباب الأعمال على الاستدانة وإقامة المشروعات.
- أن تقضي الدولة على احتكار المخترعات الجديدة، كي يتمكن المنظم من استخدام الآلات الحديثة المتطورة.
- القضاء على الاحتكارات، كي لا ترتفع أسعار المنتجات.

إن السياسة التدخلية الكينزية طالبت دوماً بزيادة الطلب الكلي الفعلي، كي يزداد الإنتاج والتشغيل، ويحد من ظاهرة البطالة عن العمل.

لقد تركت الكينزية أثراً هاماً وكبيراً في سياسة الدول الرأسمالية المتقدمة (بريطانيا – فرنسا – أمريكا ...) ذلك بعد الحرب العالمية الثانية، وما زالت أفكار المدرسة الكينزية تمثل الرأي شبه الرسمي لهذه الدول في العديد من المسائل الاقتصادية، تمكنت هذه المدرسة من القضاء على فلسفة الحرية

الاقتصادية، فلم يعد هناك من يؤمن بجدواها، بل أصبح الجميع مقتنعاً بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، في العديد من المسائل الاقتصادية.

لابد من الإشارة إلى أن النظرية الكينزية، والمدرسة الكينزية، والتحليل الاقتصادي الكينزي وسياسته، إنما تنطبق على اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة، أما الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة، فهي تعايش مشكلات اقتصادية اجتماعية عديدة مختلفة، وهي تعيش حالات تختلف عن تلك الحالات التي تعرض لها كينز في دراسته وتحليله، لذلك من الخطأ تطبيق النتائج التي توصلت إليها الكينزية على الدول النامية المتخلفة.

إن الأزمة المالية – الاقتصادية العالمية التي بدأت نهاية عام 2008م أكدت صحة آراء الاقتصادي البريطاني كينز ليطالب العديد من اقتصاديي وخبراء المال في العالم إخراج الآراء الكينزية من الصناديق أي تطبيق تدخل الدولة في السياسات المالية – وفي مختلف أوجه النشاط الاقتصادي الضرورية للتطور والتنمية.

الفصل الرابع

علم الاقتصاد، وطرق الإنتاج (الندرة، والاختيار)

يهتم علم الاقتصاد بدراسة السلوك البشري عند محاولته إشباع حاجاته ورغباته الكثيرة والمتنوعة والمتزايدة، وهو يختص أساساً بدراسة الدوافع التي تؤثر في محاولة الإنسان القيام بتنظيم وإدارة أعماله لتحقيق أهدافه المادية في الحياة، وفي حدود معتقدات وتقاليد المجتمع الذي يعيش فيه.

إن الاقتصاد هو علم دائم التطور، وقد تميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بتطور سريع وهام، فتميزت بالمواجهة الدائمة والمنظمة بين النظريات الاقتصادية والواقع. والاقتصاد هو فرع من فروع العلوم الإنسانية التي تهتم بدراسة حياة المجتمعات البشرية، وعلم الاقتصاد ليس مسرحاً لاستعراض النظريات الاقتصادية، التي نقف أمامها مبهورين بأحكام تركيبها، أو وراء تحديد نتائجها، وعلم الاقتصاد ليس كسلة تجميع البيانات الإحصائية المختلفة، إن المهمة الأساسية لعلم الاقتصاد تكمن في محاولته النفاذ إلى أعماق البيئة الاقتصادية التي يعيش فيها ليفهم متغيراتها، وضبط اتجاهاتها، والعلاقات المتبادلة بين مختلف الظواهر والمسائل الاقتصادية، وخلال الثلاثين عاماً الماضية ؛ توسع مفهوم علم الاقتصاد ليشمل العديد من المواضيع الهامة الآتية :

- يدرس علم الاقتصاد تحديد أثمان عناصر الإنتاج، العمالة، ورأس المال، والأرض، وكيفية استخدام أسعارها في توزيع الموارد.
- يستطلع علم الاقتصاد سلوكيات الأسواق المالية، وعمل هذه الأسواق خلال توزيع رأس المال في الاقتصاد.
- يحلل علم الاقتصاد اللوائح التنظيمية الحكومية المؤثرة في كفاءة السوق.
- يدرس علم الاقتصاد توزيع الدخل، ويقترح طرق مساعدة الفقراء ذوي الدخل المحدود.
- ينظر علم الاقتصاد في تأثير الإنفاق الحكومي، والضرائب، والعجز في الميزانية، وتأثيرها على النمو اقتصادي.
- يدرس علم الاقتصاد التطور ومعدلات النمو العالية والمنخفضة، وتأثيرها على الإنتاج والبطالة عن العمل، ويطور السياسات الحكومية المؤثرة في زيادة تأثير النمو الاقتصادي.
- يبحث علم الاقتصاد في أنماط التجارة الخارجية بين الدول، وبين تأثير الحواجز التجارية بين هذه الدول.

- ينظر علم الاقتصاد في التنمية للبلدان النامية، ويقترح الطرق الهامة والكفيلة بالاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية.
- يدرس علم الاقتصاد كيفية استخدام الموارد المادية النادرة، لإنتاج سلع ضرورية لأفراد المجتمع في دولة ما.

يكمن دور هذه المهمات الكثيرة وغيرها لعلم الاقتصاد في أفكار معينة أهمها ندرة السلع، والرغبة في كفاءتها، لنأخذ مثلاً : الندرة، فإذا كان بالإمكان إنتاج كميات غير محدودة من سلعة ما، أو إذا تمكنا من إشباع كل حاجات الأفراد بالكامل، فماذا ستكون النتيجة ؟ لن يقلق الأفراد عند وضع ميزانية لدخلهم، كونهم يتمكنون من الحصول على كل ما يريدون، ولن تضطر المنشآت العديدة إلى التفكير في تكلفة رأس المال للأعمال التعليمية، أو الصحة، وغيرها، ولن تحتاج الحكومات إلى وضع سياسات وضرائب، ونفقات ... إلخ، ما دام أن الجميع يحصلون على حاجاتهم بالكامل، فلم يعد هناك سلع نادرة، بل ستكون جميع السلع مجانية وكثيرة، كالتراب، أو المياه على الشواطئ، ولن يكون هناك علاقات سلبية، أو إيجابية بين الأسواق والأسعار، وتغدو أهمية علم الاقتصاد بسيطة، أو بلا فائدة.

إن الواقع العملي الحياتي للمجتمعات البشرية خلاف ذلك، فالسلع محدودة، في حين تبدو الحاجات بلا حدود، والإنتاج لمختلف السلع لم يصل إلى المستوى الأمثل القادر على تلبية رغبات الجميع، حتى في أكثر دول العالم تطوراً، وإذا كانت الحاجات كافية في الشكل الأمثل، فلا بد أن يكون الناتج القومي أكبر بكثير مما هو عليه في الدول المتقدمة، وخارج الدول المتقدمة هناك مئات الآلاف الذين يموتون جوعاً والملايين من المحرومين مادياً، وثقافياً، وصحياً.

من هنا تأتي ضرورة دراسة اللامحدودية للموارد، وضرورة دراسة الكفاءة، التي تكفل محاربة الهدر، واستخدام الموارد بعقلانية كبيرة لإشباع حاجات ورغبات أفراد المجتمعات البشرية. لهذا تطرح الأسئلة العديدة والهامة مثل :

- أي السلع يجب إنتاجها؟ وبأي كميات يجب إنتاج السلع والخدمات؟ هل الألبسة الأهم أو المواد الغذائية؟ أو هل الألبسة ذات النوعية العالية، أو التركيز على الكمية والنوعية المتوسطة، أو أننا يجب أن ننتج سلعاً استهلاكية أقل، وسلعاً استثمارية أكثر، مثل ماكينات صناعة الألبسة وغيرها؟

- كيف يمكن إنتاج السلع؟ فالمجتمع والدولة يجب أن يقررا من سيقوم بالإنتاج، وما الموارد المتاحة، وما التقنيات المستخدمة، هل نحول الموارد الزراعية إلى سلع صناعية، هل ننتج الكهرباء بالاعتماد على النفط، أو على الذرة .....إلخ؟
- لمن ننتج السلع؟ إن المجتمع يجب أن يقرر ما نتائج الجهود الاقتصادية، أي كيف سيتم توزيع الدخل (الناتج القومي) بين مختلف الأسر، بين الطبقات ؟ هل الفقراء في ازدياد مضطرد ؟ أين هي الطبقة الوسطى ؟ هل تتراجع أو تتزايد ؟ هل من الضروري مساعدة الفقراء ؟ وبأي طريقة يمكن تقديم المساعدات ؟

أولاً : الأبعاد الاقتصادية للمشاكل غير الاقتصادية:

تعاني دول العالم في عصرنا الراهن العديد من المشاكل غير الاقتصادية، فهناك مشاكل سياسية واجتماعية وعنصرية وثقافية وفلسفية ودينية، برزت وتبرز مع تطور الأحداث العالمية، إلا أن هذه المشاكل مهما كان نوعها وبعدها يبقى البعد الاقتصادي لها هو الأعمق والمسيطر، بل والمتحكم في هذه المشاكل، والأمثلة عديدة وكثيرة، ويمكن القول إن الحروب التي نشبت وتنشب في أي منطقة من العالم كانت وستبقى ذات بعد وأهداف اقتصادية، فالحروب استهلكت العديد من الموارد المادية والبشرية، وأتاحت في النهاية للمجالات الواسعة إعادة إعمار وبناء المؤسسات الاقتصادية، وأدت إلى زيادة أرباح الشركات الكبيرة المنتجة للأسلحة ولمواد البناء وغيرها.

وقال آخر إن نجاح التطور الصحي والتعليمي بنسب معينة في الدول النامية أدى إلى انخفاض معدلات الوفيات، وارتفاع متوسط الأعمار، رغم ذلك هناك انفجار سكاني في الدول النامية، كون أن الإنسان والمجتمع والحكومات في تلك الدول لم تتمكن من السيطرة والحد من معدلات النمو السكاني المتزايدة، ومن تنظيم وتحديد النسل، ويعود ذلك إلى العديد من المعتقدات الدينية، والفلسفية، والثقافية وغيرها. هذه الظاهرة تشكل ظاهرة بشرية ذات بعد اقتصادي سلبي، فالموارد المادية محدودة وتتطور ببطء شديد، والموارد البشرية تتطور بوتائر كبيرة، فينتج مستويات معيشة منخفضة.

وهناك مشاكل أخرى مثل العنصرية، وهي ظاهرة متعلقة بأخلاقيات البشر، وقد أدت وتؤدي إلى تعصب له آثار ضارة على أفراد مجتمع ما، هذه الظاهرة قد تؤدي إلى عدم استخدام كامل للموارد البشرية المتاحة، وعدم الاستفادة من المواهب لدى الأفراد كافة، وهذا يترك أثراً سلبياً على الإنتاج ومعدلاته، وضعف الإنتاج يؤدي إلى ضعف مستويات المعيشة، وكثرة الأمراض وازدياد الجهل، والتخلف، ليصبح أعداد المرضى أكثر؛ وهذا ما يفقد قوة العمل من فعاليتها الاقتصادية.

إن ظاهرة الأمية تحرم المجتمعات البشرية من وجود الكوادر البشرية الضرورية للإنتاج بفروعه المتنوعة، فالتطور الاقتصادي الاجتماعي بحاجة إلى المتعلمين والمثقفين، والمختصين، والمؤهلين من مهندسين، وأطباء، وفلاسفة، واقتصاديين ...إلخ. وكل مرحلة تاريخية معينة من تاريخ المجتمعات البشرية تأتي بظواهر اجتماعية اقتصادية جديدة، قد لا تكون موجودة في فترات تاريخية سابقة، فالحروب مثلاً تخلق ظروفاً جديدة، فهذه هي حرب الخليج الثانية التي خلقت احتلال العراق، وضعت دول المنطقة في ظروف جديدة، وفرضت عليها سياسات معينة تخدم مصالح كل دولة من دول الجوار العراقي.

ثانياً : المشاكل الاقتصادية المعاصرة:

1- البطالة والتضخم :

تعاني دول العالم الثالث، وبالأحرى الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية، والرأسمالية النامية من مسألة البطالة عن العمل، وأزمات فيض الإنتاج، لتضع مختلف دول العالم المتقدم، والنامي سياسات اقتصادية تحاول تحقيق أهداف هامة هي :

- تحقيق العمالة الكاملة في المجتمع.
- تحقيق مستويات أسعار للسلع والخدمات والعمال مناسبة، تكفل التطور المستمر المتنامي.
- تأمين معدلات نمو اقتصادي مستمر مرتفع باستمرار.

هذه الظواهر الثلاث تعرف بالثالوث الصعب، الذي لا يتحقق بشكل دائم ومستمر، ولفترات طويلة، فلا بد من تحقيق أحد هذه الأهداف على حساب تراجع أهداف أقرتها، فهناك فترات كساد اقتصادي، تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة عن العمل، وانخفاض معدلات النمو الإنتاجي وضعف في القوة الشرائية ... إلخ. ثم تأتي فترات الرواج والنمو لتزداد العمالة والإنتاج وقد تترافق بارتفاع كبير في الأسعار (تضخمية)، هذه الارتفاعات التضخمية في الأسعار، قد تترافق بازدياد كبير بمعدلات الدخل، تفوق الزيادة في الإنتاج. لهذا يبدو أن البطالة والتضخم ظاهرتان لا تجتمعان إلا ما ندر، وقد تكون لفترة زمنية بسيطة جداً، وهذا حدث فعلاً في السبعينيات من القرن العشرين.

أما ما يحدث الآن في بداية القرن الحادي والعشرين، فهناك ارتفاع مذهل على المستوى العام في الأسعار، بخاصة أسعار النفط، التي يرافقها ارتفاع بأسعار عشرات المواد الضرورية لحياة المجتمعات البشرية، في الوقت نفسه هناك ارتفاع في الأسعار بنسبة 30-40-70% في بعض الدول، وارتفاع بنسب أقل في دول أخرى، هناك دول ازداد دخلها جراء ارتفاع النفط، ودول أخرى عانت وتعاني من ذلك.

إزاء ذلك هل تستطيع الدول التحكم بظاهرة التضخم ؟ أو هل يحدث استقرار اقتصادي لدول معينة بحيث تستقر الأسعار، وتتحقق العمالة الكاملة ؟ هذه التساؤلات وغيرها تدور في النهاية حول الاستقرار العام للاقتصاد، وقدرات الحكومات والأفراد على التحكم في البنية الاقتصادية التي تعيشها كل دولة من الدول المتقدمة أو النامية.

2- دور الحكومات في الدول:

خلال سيطرة نظام الاقتصاد الحر، رأى علماء الاقتصاد أن دور الدولة يجب أن ينحصر في الدفاع عن حدود الدولة وحفظ الأمن الداخلي، وتوفير مستلزمات التطور الاقتصادي الحر، دون التدخل في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، إلا أن التطورات العالمية التي سادت منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى الآن، خلقت ظروفاً عديدة دعت إلى تدخل الدول والحكومات في النشاط الاقتصادي لتصحيح مساراته، لاسيما في فترات الكساد والتضخم، وقد نجحت الحكومات في الحد من تأثيرات شدة التقلبات الاقتصادية، لتمارس الحكومات سياسات اقتصادية عن طريق ميزانية الدولة، بزيادة الإنفاق، وخفض الإيرادات في ظروف الكساد، والعكس في ظروف التضخم، هذه السياسات هي ما تعرف بالسياسات المالية للدولة.

تجدر الإشارة إلى أن القطاع العام، كإحدى قطاعات الاقتصاد الوطني لعب دوراً إيجابياً في كثير من الحالات في اقتصاديات بعض دول العالم. والسؤال الذي طرح ويطرح باستمرار إلى أي حدود يمكن أن تتدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي ؟ وما المعايير التي تحدد حجم النشاط الاقتصادي الحكومي ؟ ومدى الاعتماد على السياسات المالية في تدعيم النظام الاقتصادي الحديث والمعقد ؟ هذه التساؤلات وغيرها هي التي تشغل تفكير الاقتصاديين في عصرنا الراهن.

3- حياة الأرياف والمدن :

إن من المشاكل المعاصرة التي تعيشها المجتمعات البشرية، الكثافة السكانية في العواصم والمدن الكبيرة، وما يترتب على الزيادة السكانية من ضغوطات كبيرة على المرافق العامة، والتي تؤدي إلى ظهور مشكلات كبيرة في المياه، والصرف الصحي، والنقل والمواصلات، والإسكان ... إلخ. بالمقابل كانت الخدمات الهامة والحياة المتطورة في تلك المدن التي جذبت سكان الأرياف للعمل في المشاريع المتنوعة. فالمدن تعاني من الازدحام الذي ترك آثاراً ضارة مثل التلوث البيئي، والمخدرات، والكحول ... إلخ. وحياة الأرياف الهادئة، والبيئة السليمة، والنظيفة، والبطالة عن العمل بخاصة البطالة المقنعة، التي دفعت سكان الأرياف إلى الهجرة خارج حدود الدولة، أو داخلها باتجاه المدن،

هذه الظاهرة لا بد وأن تترك آثاراً سلبية على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وقد تفرض التطورات المناخية والبيئية شروطاً قاسية على سكان الأرياف والمدن.

4- دور الغنى والفقر :

يعد الفقر من أحد المشاكل الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها دول العالم المعاصر، في حين بلغت معدلات النمو الاقتصادي، والتقدم التكنولوجي درجات كبيرة من التطور، تتناقض مع تزايد ظاهرة الفقر، بخاصة في المجتمعات المتقدمة الغنية، هذا التناقض بين تقدم وغنى الدول، ووجود الفقر في تلك الدول وفي الدول النامية يشغل بال العديد من الاقتصاديين في العالم. فما العوامل التي تحدد حجم الإنتاج ؟ ومن ثم الدخل، وما العوامل التي تتحكم في توزيع هذا الدخل بين أفراد وطبقات المجتمعات البشرية؟

5- التلوث البيئي :

تعاني المجتمعات المعاصرة من التلوث البيئي، الذي يترافق مع التقدم الاقتصادي (الصناعي والتكنولوجي) والإنسان لا يتمكن من الاستغناء عن الكهرباء، والسيارات، والطائرات، وصناعات الصلب، والإسمنت، والوقود، والصناعات الكيميائية، والبتروكيميائية ... إلخ، هذه الضروريات أظهرت مشكلة تلوث الهواء، إثر زيادة المخلفات الناجمة عن الاستخدام لهذه الصناعات، إضافة إلى تلوث المجاري المائية، والأراضي ... وغيرها. هذا التلوث البيئي ألحق ويلحق الضرر الكبير في حياة الناس وصحتهم، وبالتالي يضعف القدرات الإنتاجية للإنسان الفرد.

إن البعد الاقتصادي لمشاكل التلوث البيئي يؤكد على خطورة هذه الظاهرة، والتي تعد من أبرز الظواهر الصعبة لإنسان العصر الراهن، وإن تطورها السلبي قد يقضي على منجزات البشرية التي تحققت خلال مئات السنين، لذا لابد من العمل الجاد والسريع لوضع الحلول الضرورية والمناسبة لخلق بيئة سليمة ونظيفة.

ثالثاً : طبيعة المشكلة الاقتصادية وأبعادها (الندرة والاختيار):

إن واقع حياة المجتمعات البشرية تفرض وجود مشكلات اقتصادية، تنبع من الندرة النسبية في الموارد القابلة لإشباع الحاجات المتعددة والمتنامية للإنسان، وهذا ما يفرض على الإنسان استخدام تلك الموارد المحدودة على أفضل وجه كي يمكنه التوصل إلى تلبية تلك الحاجات، خلال تلك

العمليات توجد علاقات بين أفراد المجتمع تفرضها علاقات الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتوزيع الدخل بين أفراد المجتمع، ومن خلال ذلك تظهر المشكلات الاقتصادية.

– إن الموارد المادية الموجودة في الطبيعة، أو تلك التي أوجدها الإنسان هي غالباً غير صالحة للاستعمال المباشر، غير صالحة لتلبية حاجة من حاجات الإنسان، لذلك يتدخل الفرد الإنسان من خلال عمله واستعانته بوسائل إنتاج مساعدة ليحول هذه الأشياء (الموارد) إلى سلع صالحة للاستعمال وتلبية حاجة من حاجات الإنسان، أي إن الإنسان هنا يكون قد (خلق منفعة)، هذه العمليات تقتضي وجود صراع بين الإنسان والطبيعة، تحكمه قوانين تختلف حسب الزمان والمكان، كما تفرض هذه العمليات دخول الإنسان بعلاقات مع الإنسان. العامل مع رب العمل، الإنسان مع التاجر ... إلخ.

– هناك أيضاً مشكلة أخرى ناجمة عن كثرة وتزايد الحاجات الإنسانية، فهي متنامية وغير محدودة، يقابل ذلك موارد مادية محدودة تقدمها الطبيعة، وهنا تبرز مشكلة ذات بعد اقتصادي هي مسألة التوزيع للموارد المادية المحدودة، لتلبي حاجات الإنسان غير المحدودة (المتنامية، المتزايدة)، وهنا على الإنسان التدخل لترتيب الحاجات وفق الأولويات، الهام ثم الأهم ... وهكذا. إذاً فالحاجات المتعددة المتزايدة، والموارد المحدودة، هما ظاهرتان حقيقيتان تنطبقان على كل مجتمع بغض النظر عن درجة تطوره أو تقدمه، وبغض النظر عن النظام الاقتصادي السائد فيه، إلا أن المجتمعات تتفاوت من حيث استخدام السبل والطرق والوسائل المتبعة لحل هذه المسائل، أي هناك تمايز في الكيفية التي تتخذ لحل هذه المشكلات، فهناك قرارات وسياسات حكومية مختلفة من دولة لأخرى، وتتحكم في عمليات الحل للعديد من المسائل أهمها:

1– الندرة والاختيار :

عرفنا من قبل أن هناك ثلاثة قرارات اقتصادية يتوجب مواجهتها، بغض النظر عن النظام الاقتصادي ومستوى تطوره، وهي : ماذا تنتج وكيف تنتج ؟ ولمن سوف تنتج ؟ وكيف نستهلك ؟. هذه القرارات مرتبطة ببعضها البعض بشكل قوي، ويترتب اتخاذها بوقت ملائم واحد. والمشكلة هنا هي مسألة الاختيار، أي على المجتمع أن يقرر، بطريقة أو بأخرى، كمية الإنتاج، ونوعيته، من مختلف السلع والخدمات المختلفة التي تلبي الحاجات الإنسانية، لذا لا بد من توزيع الموارد على فروع الإنتاج المختلفة، بما يتلاءم مع حجم وحاجة كل فرع من فروع الإنتاج، وأن الوسائل قد تختلف باختلاف مستوى تطور الاقتصاد، أو النظام الاقتصادي.

– كذلك على المجتمع تحديد الكيفية التي سيتم فيها الإنتاج، أي اختيار أنسب الطرق لإنتاج ما هو ضروري من السلع والخدمات، وعلى المجتمع العمل المستمر لزيادة قدراته الإنتاجية، سواء السلع الاستهلاكية، أم توفير جزء من الدخل لإنتاج السلع الاستثمارية.

– كذلك على المجتمع اختيار الوسائل التي تحقق له الإمكانات الإنتاجية الجيدة، من خلال التخطيط، أو البرمجة العلمية الواقعية التي تسمح بترشيد الموارد، واستخدامها بالشكل الأمثل.

– وفي النهاية على المجتمع أن يقرر كيفية توزيع الناتج الإجمالي، على الذين شاركوا في العمليات الإنتاجية، لتعمم نظرية التوزيع على عناصر الإنتاج، ووفقاً للملكيات وغيرها.

إن هذه الأسس تشكل أساس الاختيار الذي يقوم في مجتمع ما، وهي تمثل الجوانب المختلفة للمشكلة الاقتصادية التي يواجهها المجتمع، وإن طرق الحل أو الوسائل المتبعة لعلاج المشكلات الاقتصادية مختلفة باختلاف النظام السياسي الاقتصادي.

إن دراسة مثل هذه المشكلات الاقتصادية التي تعرقل تقدم المجتمعات البشرية، وتنميتها وتطورها لهي ناجمة عن عدم التوازن بين معدلات النمو الاقتصادي، ومعدلات النمو السكاني، وعن حجم الموارد المادية المتاحة، والبيئة الاقتصادية المتخلفة، أو النامية التي لا تسمح بالاستخدام الأمثل لتلك الموارد.

2. الحاجات ووسائل تلبيتها :

إن حاجات الإنسان متعددة تتزايد يوماً بعد يوم ، فالإنسان بحاجة إلى الطعام إذا أحس بالجوع وإلى الشراب إذا أحس بالعطش ، وإلى الدواء إذا أحس بالمرض ، وإلى الدفء إذا أحس بالبرد، وإلى الراحة إذا كان تعباً... الخ.

وعلى هذا فالحاجة تثير في الأذهان معاني عدة قد يترك تحديدها لعلماء الاقتصاد أو لعلماء الطب أو علماء النفس أو علم الاجتماع.... وغيرهم . وقد تكون الحاجة بيولوجية كالحاجة إلى الطعام والشراب والنوم ، وقد تكون نفسية كالحاجة إلى الصوم ، إلى الحب .... إلخ .

الحاجة هي شيء يحتاج إليه الإنسان ، وبخاصة لإزالة الألم ، وتكون قد تولدت لديه رغبة في إزالة الألم ، وهنا تتحلل الحاجة مهما كان موضوعها إلى ثلاثة عناصر هي :

أ – إحساس بالألم .

ب – معرفة وسيلة تقضي على هذا الألم .

ج – الرغبة في استخدام هذه الوسيلة لإزالة هذا الإحساس .

هذه هي أوجه ثلاثة لحالة نفسية معينة ، مع الأخذ بالحسبان أنه ليست كل الحاجات التي يحسها الإنسان تدخل في دراسة الاقتصاد ، فقد يكون الإنسان بحاجة إلى الراحة ، وهذه لها علاقة بالاقتصاد (العمل بعد الراحة يولد زيادة إنتاجية العمل) كذلك الحاجة إلى النوم أو الحب أو الضحك .....

متى تعد الحاجة اقتصادية ؟ .

متى لا تعد الحاجة اقتصادية ؟ .

البعض من الكتاب يرى أن من الخطأ اعتبار الحاجة اقتصادية وأن الذي يحدد هو الوسيلة التي تشبع الحاجة لا الحاجة نفسها، فإذا كانت الحاجة مالاً اقتصادياً، اعتبرت الحاجة اقتصادية، وإذا لم يكن موضوعها اقتصادياً فهي غير اقتصادية.

– نشأة الحاجة :

ترى المدرسة التقليدية أن الحاجة انعكاس لشخصية الفرد، بينما ترى المدرسة التاريخية وغيرها أن الحاجة انعكاس للوسط الاجتماعي، وحتى إذا كانت انعكاساً لشخصية الفرد، فهي تتأثر بالمجتمع فلا يجوز تجريد شخصية الفرد عن الوسط الذي يعيش به سواء كان اجتماعياً أم سياسياً، أم جغرافياً.

على هذا الأساس تختلف الحاجة من شخص إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر، والحاجة إلى ملبس معين تتبع إلى الأسباب الطبيعية، تبعاً للمناخ البرد، والحر، فالألبسة تختلف هنا .

أو تتأثر ظاهرة اللباس بالوسط الاجتماعي كالحجاب مثلاً، أو حاجة الإنسان إلى الطعام، تتوقف على الغنى والفقر، فالغني يحتاج أموالٍ أكثر لطعامه. كذلك يؤثر تركيب السكان في الحاجات فالمجتمع الشاب، أي عندما تكون نسبة الشباب أكبر، تكون درجة تعدد الحاجات أكبر من مجتمع الكهولة، وكلما تطور المجتمع ازدادت الحاجات، وكل اختراع جديد يخلق حاجات جديدة كالغسالة التي كانت عادية، ثم اختراع غسالة الأوتوماتيك التي أصبحت حاجة ضرورية جديدة ... وهكذا .

– خصائص الحاجة :

لكل حاجة خصائص متعددة أهمها :

أ- قابلية الحاجة للإشباع . وهذه قاعدة عامة ، فإن قدراً من المال قد يكفي لإشباع الحاجة، وإن الحاجة تتناقص كلما كانت درجة الإشباع أكبر .

ب – الحاجة قابلة للانقسام : أي من الممكن تلبية أجزاء من الحاجة حسب الإمكانية أو سواها.

ج – قابلية الحاجة للقياس : قد تكون أحاسيس الإنسان بالجوع اليوم أشد مما كانت عليه بالأمس. ويمكن للإنسان ترتيب حاجاته حسب الأهمية والأولوية.

د- الحاجة إلى الأموال : (أموال الاستهلاك . وأموال الاستثمار . الإنتاج) .

هناك أجزاء من الأموال يحتاجها الإنسان لتلبية حاجاته الشخصية، لتؤمن له المنافع الضرورية وغير الضرورية، وهذه الأموال هي (أموال مخصصة للاستهلاك) المخصصة للغذاء – واللباس – والمسكن، والحاجات الكمالية الأخرى كلها تعد أموال الاستهلاك.

أما أموال الإنتاج (الاستثمار) فهي الأموال الموظفة على شكل وسائل إنتاج لتعود بنقود على شكل أموالٍ مضافاً إليها الأرباح، وهي التي تستخدم في المشاريع المنتجة سواء أكانت صناعية أم زراعية أم خدمية.

3. المنفعة :

منفعة الشيء هي قدرته على تلبية الحاجة، قدرة السلعة، أو المنتج على إشباع رغبة الإنسان ليشعر بالسعادة، أو اللذة ..... وهي علاقة بين النقود والحاجة .

قد تكون المنفعة مباشرة، أي تلك التي نحققها، أو نحصل عليها من سلع الاستهلاك، أو من سلع الإنتاج، أي الأموال المخصصة للإنتاج .

إن تقدير المنفعة وكميتها تختلف من شخص إلى آخر، وفقاً للظروف الاجتماعية السائدة، أو المتغيرة، كما أن الوحدات التي تنقسم إليها المنفعة لا تخلق القدر نفسه من درجة الإشباع، لنأخذ مثالاً الخبز :

لنفرض أن شخصاً استهلك خمس وحدات من الخبز على التوالي، لتكون المنافع التي حققها من هذا الاستهلاك هي مثلاً : 8 +7 +6 + 4 + 1 = 26 وحدة

ونلاحظ أن المنفعة الكلية هي مجموع المنافع التي حصل عليها، وإذا اكتفى الشخص بوحدة واحدة من الخبز يكون :

- إذا اكتفى الإنسان بوحدة واحدة من الخبز يكون قد حقق (8) وحدات من المنفعة .
- إذا استهلك وحدتين من الخبز ترتفع المنفعة الكلية إلى 8 + 7 = 15 وحدة منفعة .
- إذا استهلك ثلاث وحدات من الخبز ترتفع المنفعة الكلية إلى 8 +7 +6 = 21 وحدة منفعة.
- إذا استهلك أربع وحدات من الخبز ترتفع المنفعة الكلية إلى 8+7+6+4=25 وحدة منفعة.
- إذا استهلك خمس وحدات من الخبز ترتفع المنفعة الكلية إلى 8+7+6+4+1= 26 وحدة منفعة.

هنا نلاحظ أنه كلما ازدادت الكمية من المنفعة بزيادة الاستهلاك، تناقصت الوحدات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة، أي إن الوحدات المضافة إلى الوحدة الأولى تتناقص من حيث منفعتها، أي إنها تضيف منافع أقل للإنسان، لتصل شبه الزيادة لمجموع المنفعة الكلية إلى (1) كما في المثال هذه الزيادة الناتجة عن استهلاك المنفعة الأخيرة النهائية التي تساوي (1) هي ما تعرف بالمنفعة النهائية (المنفعة الحدية) فالمنفعة الحدية هي المنفعة التي يحققها المستهلك من الوحدة الأخيرة من الوحدات المستهلكة، وإذا اقتصر الاستهلاك على ثلاث وحدات (8+7+6 = 21) تكون الوحدة السادسة (6) هي المنفعة الحدية، وإذا ازداد الاستهلاك إلى أربع وحدات تكون الوحدة الأخيرة (4) هي المنفعة الحدية، وهكذا .

كما لحظنا أن المنفعة الحدية تميل إلى التناقص مع زيادة الاستهلاك، وهذه الظاهرة هي ما تعرف بقانون (تناقص المنفعة الحدية) .

رابعاً : عناصر المشكلة الاقتصادية:

تكمن المشكلة الاقتصادية في ندرة الموارد المادية، وتنامي الحاجات البشرية، هذه الحاجات إما أن تكون حاجات مادية، أم حاجات معنوية، وعلم الاقتصاد يهتم بالحاجات كلها؛ حيث إن وفرة الحاجات المادية تهيئ للإنسان إمكانية حاجاته المادية والمعنوية على السواء.

لا يفرق الاقتصاديون بين الحاجات الطبيعية والحاجات المكتسبة أو غيرها، كما لا يهتم الاقتصاديون بالحاجات إلا عندما تتحول إلى طلب، والحاجات الإنسانية غير متساوية من حيث

ضرورة إشباعها، بل تتفاوت من شخص إلى آخر، ومن مكان إلى مكان آخر ومن زمان إلى زمان آخر، ومن هنا تقسم الحاجات الإنسانية إلى حاجات ضرورية وحاجات كمالية.

لقد عرفنا من قبل أن هناك خصائص للحاجات الإنسانية ويترتب عليها العديد من النتائج الاقتصادية، ولا بد من القول إن الحاجات الإنسانية متنوعة ومتعددة ومتزايدة، وهذا التزايد ناجم عن الزيادة الكبيرة في أعداد سكان العالم، وعن التقدم العلمي التكنولوجي الذي حققته البشرية منذ النصف الثاني من القرن العشرين؛ وعما ترتب عن هذا التقدم من وسائل مختلفة للدعاية والإعلان وغيرها، لاسيما قابلية الحاجة إلى الإحلال أو التكامل، وهذا ما يكون أدنى من درجة الإشباع أو يقترب من الكمال، ويمكن أن تكون الحاجة بديلة عن حاجة أخرى.

مما تقدم نلاحظ أن الحاجات الإنسانية، تكون المحرك الأساسي لكل نشاط اقتصادي، فالغاية النهائية من مختلف أوجه النشاط الاقتصادي هي إشباع الحاجات الإنسانية بشكل جيد عندما تتوفر النقود اللازمة بيد الأفراد أو عندما تتوفر رؤوس الأموال المؤثرة في حجم الاستهلاك والاستثمار.

1- أساليب علاج المشكلة الاقتصادية :

يبدأ الباحث الاقتصادي عند دراسته لمشكلة ما بوصف وتشخيص المشكلة، ثم يقوم بدراسة ظروف البيئة الاقتصادية التي أدت إلى ظهور تلك المشكلة كي يتمكن من تحديد أبعادها المختلفة، وعلاقاتها بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى، ومدى تأثيرها على المشكلة، ومن ثم يتمكن من وضع المقترحات لمعالجتها.

تتميز الحياة الاقتصادية المعاصرة بتداخل وتشابك الكثير من القرارات التي تتخذها الوحدات الاقتصادية والخاصة باستخدام الموارد المتاحة، فهي تعتمد على بعضها البعض ولا تتمتع بالاستقلال الذاتي فيما بينها. وعندما تتوافق القرارات التي تتخذها الوحدات الاقتصادية مع بعضها يصل الاقتصاد إلى ما يعرف بحالة التوازن[1]، حيث يتساوى حجم الموارد التي ترغب الوحدات الاقتصادية في استهلاكها، مع حجم الموارد التي ترغب هذه الوحدات أو غيرها في إنتاجها، أي إن كمية الموارد التي ترغب الوحدات الاقتصادية في امتلاكها من خلال العمليات التبادلية، يجب أن

---

(1) ـ حالة التوازن: هي الحالة التي يكون فيها الكيان الاقتصادي المعين مستقراً, أو أن تكون القوى المنتجة في هذا الكيان متوازنة, بحيث لا يكون هناك ميل شديد للتغيير.

- حالة التوازن بالنسبة لشركات الأعمال تتكون عندما يكون مستوى المخرجات التي تحقق فيه الشركة أقصى حد فيه من الربح, مهما كانت القيود التي تواجهها, هنا لا يكون لديها أي حافز لتغيير هذه المخرجات أو الأسعار, أي إن الشركة اختارت مستوى من المخرجات يكفل لها الربح المرتفع.
- حالة التوازن بالنسبة للفرد المستهلك وهذه تتمثل في تحقيق الفرد لأقصى منفعة له عند استهلاكه لسلعة ما مثال: عندما يختار الفرد مجموعة من السلع تحقق له أفضل إشباع ممكن يتناسب مع دخله ومستوى الأسعار الرائجة في السوق.

تتساوى مع الكمية التي ترغب الوحدات الأخرى في التنازل عنها خلال العمليات التبادلية نفسها، أي أن تتساوى كمية الموارد المتاحة مع متطلبات الاقتصاد ككل، وإذا لم يحدث ذلك يكون الاقتصاد في حالة عدم التوازن، أي إنه لم يكن هناك إمكانية لوضع جميع القرارات الاقتصادية المتعلقة بمختلف الوحدات الاقتصادية موضع التنفيذ، ولإعادة التوازن يتوجب إعادة النظر في التوافق بين القرارات الاقتصادية المختلفة، ويتم ذلك عن طريق التنسيق بين الوحدات كلها.

إن هذا التنسيق يتم بالأخذ بأسلوبين أساسيين هما :

– الأسلوب الأول : يكمن في الأخذ بالتخطيط المركزي، عندما تقوم سلطة مركزية بمسؤولية التنسيق بين القرارات التي تتخذها الوحدات الاقتصادية المختلفة لتحدد الوسائل التي يمكن أن تستخدمها هذه السلطة المركزية للتأثير في قرارات الوحدات الاقتصادية، إن هذه القرارات تتناول عمليات الإنتاج، والاستهلاك، والتبادل، لتتناسب مع الكميات المتاحة منها، وهنا يمكن للسلطة استخدام وسائل عديدة غير مباشرة منها : الإعانات المالية، فرض الضرائب، فرض قواعد تنظيمية تلتزم بموجبها جميع الوحدات الاقتصادية كلياً أو جزئياً في هذا القطاع أو ذاك.

– أما الأسلوب الثاني : فهو الذي يعتمد على قوى السوق، أي قوى العرض والطلب وجهاز الثمن لتحقيق التنسيق بين القرارات التي تتخذها مختلف الوحدات الاقتصادية، أي محاولة تنظيم العلاقات التبادلية بين هذه الوحدات بواسطة النقود المستخدمة في عمليات البيع والشراء، حيث تقوم بعض الوحدات ببيع ما تملكه مقابل النقود، والتي تستخدمها بدورها على الموارد التي ترغب في امتلاكها.

وعند تقابل الوحدات الاقتصادية في السوق، عند عرض منتجاتها تجري المساومات، وتعديل القرارات لمواجهة بعضها البعض حتى يتم التنسيق الكامل بينها، ومن خلال هذه التفاعلات وعلى المدى الطويل يصل الاقتصاد إلى حالة التوازن، والتي تحدث بطريقة تلقائية، ناجمة عن أن كل وحدة اقتصادية تعمل على تحقيق مصالحها الخاصة بها. بذلك تحقق قوى السوق بطريقة آلية هدف التخطيط، من خلال (اليد الخفية[1]) كما أسماها الاقتصادي البريطاني آدم سميث، في الوقت نفسه إن هذه العمليات لا تكفل تحقيق التوازن في الأسواق كلها، وبالتالي قد لا يتحقق التوافق في الأهداف الاجتماعية، وهذا ما دعا إلى تدخل الدولة في الكثير من القرارات الاقتصادية.

من هنا وردت فكرة النظرية الاقتصادية التي ساعدت في التفسير، والتنبؤ العلمي للعمليات الإنتاجية، والتبادلية، فالنظرية الاقتصادية تفترض أنه :

---

[1] – اليد الخفية : مفهوم طرحه آدم سميث عام 1776, ليصف التناقض في اقتصاد السوق حيث حرية العمل, أو عدم العمل, وينص مذهب اليد الخفية على أن كل مشارك في النشاط الاقتصادي يعمل لمصلحته الخاصة وأن نظام السوق يضمن في النهاية مصلحة الجميع, وكأن يداً خفية توجه العملية بأكملها.

إذا حدث ارتفاع سعر سلعة معينة، نتوقع انخفاض المبيعات منها، وإذا ازدادت الدخول فإننا نتوقع زيادة في الإنفاق، والادخار، وإذا ازداد عرض النقود، وحدث انكماش في الاستثمار فإننا نتوقع انخفاضاً في سعر الفائدة، وإذا ارتفع سعر النفط، فترتفع أسعار العشرات من السلع ... إلخ.

خامساً : الأجور في النظام الاقتصادي المعاصر، وسوق العمل:

إن العمال طبقة اجتماعية هامة ونوعية، بخاصة في الدول الرأسمالية المتقدمة، هذه الطبقة مؤلفة من عائلات، لديها رغبات وحاجات أبعد من مجرد مسألة العمال في الاقتصاد، ولهذا يشعر علماء الاقتصاد والسياسيون بالقلق الدائم على نوعية الوظائف وفرص العمل، وأن معدلات البطالة تعد من الهموم المركزية الكبيرة، وأن سوق العمل هو مصدر دائم للخلافات والنزاعات الاجتماعية، والاضطرابات السياسية، وقد شهد القرن العشرون مواجهات ضارية بين القوى العاملة، ورأس المال حول الأجور، وشروط العمل، والحق في التنظيم، ومازالت الطبقات العمالية تناضل من أجل تحسين الأجور، وتحسين ظروف العمل، ودور المنظمات النقابية وغير ذلك.

1- المستوى العام للأجور :

رغم وجود تباين في الدخل في اقتصاد أي دولة، فعلماء الاقتصاد ينظرون إلى معدلات الأجور كمؤشر هام على قوة كسب العمالة بشكل عام، ومنذ قيام الثورة الصناعية في أوروبا بدأ العمال بالمطالبة بتحسين الأجور، وتقصير يوم العمل، وتحريم عمل النساء والأطفال في الأعمال المجهدة، مع العلم أن الثورة الصناعية والنظام الرأسمالي بشكل عام أعطى الحرية للعمال أو عدمه، إلا أن العمال مضطرون لبيع قوة عملهم في أسواق العمل، كونهم لا يملكون أية وسيلة إنتاجية أخرى، لذا فهم مكرهون على العمل المأجور.

منذ بداية القرن التاسع عشر تحسنت ظروف العمال مع تطور الصناعة في دول أوروبا، واليابان، وأمريكا، وازدادت مداخيل أفراد الطبقة العمالية، لتتحسن مستويات المعيشة بصورة ملحوظة أكثر مما كانت عليه في السنوات التي سبقت الثورة الصناعية، وأصبح العمال (وقوة عملهم) يخضعون لتأثير العرض والطلب في أسواق العمل، فمع زيادة العرض للعمالة تنخفض الأجور، ومع زيادة الطلب على العمالة ترتفع الأجور.

إضافة إلى ذلك لقد ارتبطت الأجور بمستويات الإنتاج، وتطور إنتاجية العمل، وقد ترك التطور المتسارع للمعدات والآلات، والتكنولوجيا بشكل عام أثراً كبيراً في زيادة إنتاج وإنتاجية العمال، هذه الزيادات في الإنتاجية تركت أثراً إيجابياً على زيادة الأجور وتحسن مستوى معيشة أفراد الطبقة العاملة، في الوقت نفسه تحسنت نوعية المدخلات من العمالة، أي ارتفعت نسبة المتعلمين،

والمؤهلين والمدربين والمختصين بالأعمال المتقدمة بنسب كبيرة وهامة، فأصبح هناك المهندسون، والقادرون على تصميم العديد من الأنظمة والأجهزة، وتحسين التعليم والصحة بصورة هامة وكبيرة.

إن مستويات الأجور تتفاوت بين مختلف دول العالم، فهناك متوسط الأجر، والحوافز المادية الأخرى تتزايد في العديد من دول العالم، والتي تختلف عن بعضها البعض تبعاً للتقدم العلمي التكنولوجي وغيره، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً الأجور هي أعلى بـ 7 مرات عن مثيلتها في المكسيك، وفي اليابان أعلى بـ 4 مرات عن الأجور في كوريا الجنوبية، وهي في بريطانيا أعلى بـ 20 ضعفاً عما هي عليه في الهند، كما أن هناك تفاوتاً كبيراً بين التعويضات الإضافية في الدول الأوروبية، ودول أمريكا الشمالية، فما الأسباب المؤدية إلى هذه النسب الهامة من التفاوت ؟

إن الحكومات تتدخل لتحسين الأجور، بل عملت في بعض دول العالم على وضع حد أدنى للأجر اليومي في العديد من الدول، رغم ذلك يلعب الطلب دوراً هاماً وكبيراً على قوة العمل كعنصر من عناصر الإنتاج، وإن الإنتاجية للعامل تؤثر وبصورة هامة وكبيرة في مستويات الأجور في مختلف دول العالم. لذا فإن الموارد الملائمة والمهارات والإدارة الجيدة ورأس المال والتكنولوجيا، كلها تفسر ارتفاع الأجور في الولايات المتحدة الأمريكية، أو في الدول المتقدمة والمتطورة.

2- الأجور في الدول المتقدمة اقتصادياً :

لاحظنا بأن الموارد المادية الوفيرة والتقدم العلمي التكنولوجي، والمهارات والإدارة جميعها تؤثر في مستويات الأجور بشكل عام، ومن المفيد المقارنة بين البلدان، والفترات الزمنية التاريخية المختلفة، والفوارق الكبيرة والهامة بين مختلف مستويات الأجور للأفراد، فقد يتقاضى مدير تنفيذي في مصنع للسيارات 2 مليون دولار في العام، في الوقت الذي يتقاضى كاتب عادي 15000 دولار في السنة، ويتقاضى مزارع يعمل في مزرعة 12000 دولار في السنة، ويكسب أحد الأطباء /15-20/ ضعفاً ما يكسبه رجل منقذ في حمام للسباحة، رغم أن عمل كل واحد منهما هو إنقاذ الأرواح، وقد يتقاضى ميكانيكي ماهر في أحد المصانع 500 دولار في الأسبوع في حين يتقاضى حاجب في المصنع نفسه 200 دولار في الأسبوع، وقد تتقاضى امرأة خبيرة 300 دولار في الأسبوع، ويتقاضى رجل لا خبرة لديه 400 دولار في الأسبوع كبداية لعمله. إضافة إلى ذلك فإن المؤسسات الأكبر في الصناعة والاتصالات تدفع أجوراً أكبر بضعفين أو ثلاثة أضعاف من المؤسسات الصغيرة المتنوعة.

إضافة إلى ذلك هناك فروقات بين الناس، واختلافات في القدرات العقلية، والبدنية الفطرية وفي التعليم والتدريب والخبرة، فهناك عمال وفنيون ومهندسون يؤثرون في مخرجات شركة معينة في كميات إنتاجها، وإنتاجيتها.

لقد أظهرت الدراسات الاقتصادية حول الدخل والتعليم أن رأس المال البشري هو استثمار جيد فالتعليم العالي، وأصحاب الخبرة، يحصلون على قدر أعلى من الأجور وبمعدلات نمو أسرع من المجموعات العمالية الأقل تعليماً، فهناك فوارق في دخل الخريج الجامعي، ودخل حامل الثانوية العامة، وهناك ميزة أخرى فمن يتقن الحاسوب (البرمجة) يكون دخله عالياً جداً، ولديه ميزة هامة اقتصادية في أسواق العمالة الحالية.

قد يشير البعض من الناس إلى دور الحظ في ظروفهم الاقتصادية، لكن وكما أكد العديد من الاقتصاديين (إن الحظ يجانب العقول المهيأة)، وفي عالم اليوم عالم التكنولوجيا المتطورة والمتغيرة بسرعة، إن التعليم يساعد على إعداد الأفراد لفهم الظروف الجديدة، والاستفادة منها.

إن سوق العمل يفرض على مجموعات الناس عدم التنافس، وإن السبب الرئيس هو أن المهن والحرف التي تتطلب مهارة، تتطلب استثمارات كبيرة من الوقت والمال للوصول إلى مستوى الكفاءة، فليس من المعقول أن يصبح عالم الاقتصاد، أو الحقوقي جراحاً لصمامات القلب بين يوم وآخر، هذا يقودنا إلى استنتاج أن الأفراد هم جزء من سوق فرعي معين للعمالة، ويخضعون لعرض وطلب مختلف المهن أو المهارات، ودخولهم ترتفع وتعلو، أو تهبط تبعاً لما تتعرض له المهن في السوق نتيجة ظروف معينة، فالفروقات في الدخل تنشأ من الاختلافات في التعليم، والخبرة العملية وعوامل أخرى، ولا يمكن تجنب الفروقات في الأجور، والدخل في اقتصاد السوق، فهناك فرق بين أجور البيض والسود، وفرق بين أجور الرجال والنساء من العرق الواحد، وهناك خلفيات اجتماعية تؤثر في سوق العمالة، وفي مستويات الدخل.

لا بد من الإشارة إلى التمييز الاقتصادي ضد النساء، اللواتي يشكلن الشريحة الهامة التي تعاني من التمييز الاقتصادي، فالمرأة العاملة وبدوام كامل على مدار السنة، قد تكسب 80% فقط مما يكسبه الرجل الذي يوازيها في التعليم، أو المهنة، أو الخبرة. إن هذه الميزات نابعة من استبعاد النساء من الأعمال الصعبة كالمناجم، والإنشاءات ... وغيرها، إضافة إلى أن النساء تقطع أعمالها في فترات الإنجاب والتربية، أو القيام بالأعمال المنزلية، وإن التمييز ما زال موجوداً، فهناك قلة من النساء ممثلة في مجالس الشركات، أو شركاء في شركات معينة، أو في مناصب معينة، وقد تجد قلة من النساء الفاعلات في المجتمع، واللواتي يتقاضين أجوراً مرتفعة.

لقد أجرى علماء الاقتصاد دراسات تحليلية طويلة حول الفروقات في الأجور، بين البيض والسود، والأوربيين، وغرب أوروبا، وشرقها، والآسيويين، والأفارقة، والأمريكيين الأصليين ... إلخ. لتبين تلك الدراسات أن الفوارق في الأجور من 50 إلى 70% بين النساء والرجال، يمكن ردها إلى اختلافات في التعليم والخبرة في العمل، والمتبقي يعود إلى التمييز بين العنصرين، وإلى عوامل أخرى، في السنوات الأخيرة للقرن العشرين اتخذت العديد من حكومات العالم العديد من الإجراءات، والتغييرات القانونية، ورغم مساعدتها لعدم التفريق بين أجور الذكور والإناث، بقيت الفوارق ظاهرة في الدخول بين الجنسين. رغم ذلك هناك نسبة بسيطة من الإناث حققت وتحقق دخولاً هامة، قد تعادل دخول الرجال في العديد من المهن، أو الخبرة .... أو غيرها.

3- النقابات العمالية – دورها وممارساتها:

بدأ نشاط النقابات العمالية منذ منتصف القرن التاسع عشر في أوروبا، وفي أمريكا لم تبدأ تلك النقابات العمالية إلا في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، وفي العام 1881م بدأت الحركة العمالية في الولايات المتحدة الأمريكية في الظهور، ليتأسس اتحاد العمل الأمريكي، الذي انشغل في المطالبة بتحسين وضع العمال، (الصراع من أجل أجور أعلى، وساعات عمل أقل، وإجازات أكثر، وظروف عمل أفضل، وتحسين العلاوات والمكافآت، وتحريم عمل النساء والأطفال في الأعمال الشاقة)، وقد اختلفت النقابات الأمريكية عن مثيلاتها من الدول الأخرى، ففي بعض الدول سيطرت النقابات على الأحزاب السياسية، أو تزعمت حروباً طبقية، غيرت أشكال الحكم، أو نشر الاشتراكية .. إلخ.

كما عملت النقابات، وتعمل الآن على إجراء المساومات، والتفاوض بين إدارة الشركات، وممثلي العمال لتسوية صفقات اقتصادية، تشمل معدلات الأجور، الرعاية الصحية ... وغير ذلك. إن هذه المساومات الجماعية هي مسألة بالغة التعقيد، وهي مسألة أخذ وعطاء، مسألة صعبة لتقسيم الدخل بين الأجور والأرباح، أو تغيير وتعديل قواعد العمل، أو إعادة تعيين العمال، والأهم في النهاية إرضاء العمال، والمنتجين أرباب العمل.

مما تقدم نستنتج أن هناك عناصر مؤثرة في الأجور في ظل المنافسة في التشغيل والعمالة، وأن هناك تميزاً في أسواق العمل، وتتأثر أسواق العمل بعرض قوة العمل، وهناك تأثير هام وكبير لنقابات العمال والدفاع عن المطالب العمالية.

سادساً : الاتجاهات المعاصرة في النظام الاقتصادي الرأسمالي:

- الهيكل الاقتصادي – والنظام الاقتصادي:

يقصد بالهيكل الاقتصادي، النمط الذي يكون عليه تكوين الاقتصاد القومي، أو الكيفية التي تترابط بها الأجزاء المختلفة المكونة لهذا الاقتصاد، هذه الأجزاء تميز هذا الاقتصاد عن غيره من حيث العلاقات السائدة بين الأجزاء، وطريقة الأداء، والقدرة على التطور.

إن النشاط الاقتصادي في المجتمعات الحديثة يتكون من الوحدات الاقتصادية التي تقوم بإنتاج وتوزيع وتداول المنتجات المادية، والخدمات اللازمة لأفراد المجتمع، وتمثل الوحدة الاقتصادية (أفراد ومشروعات) الخلية الأساسية في النشاط الاقتصادي، وتعتمد في نشاطها على أجزاء أخرى لتقوم بالعملية الإنتاجية، أو لتقوم بتصريف ما تنتجه.

إذاً فالكل الاقتصادي يتكون من وحدات اقتصادية، هذا الكل الاقتصادي يختلف عن غيره في مستويات النمو والتطور، ويتميز بالفوارق الهامة والجوهرية عن مستويات نمو وتطور اقتصاديات الدول المختلفة. إن فكرة الهيكل الاقتصادي تمكننا من التعرف إلى هوية الاقتصاد الوطني، وتسهل علينا دراسة مراحل تطوره وتغيره مع مرور فترات زمنية معينة.

إن الهيكل الاقتصادي لدولة ما يتحدد بعاملين أساسيين هما :

- الخصائص الجوهرية لطريقة الإنتاج السائدة.
- الوزن النسبي لقطاعات النشاط الاقتصادي، والفروع المكونة لكل منها، والنتائج التي حققتها من إنتاج، وتطور ونمو، وإشباع للحاجات، ومتطلبات التطور الاجتماعي الاقتصادي.

1- الخصائص الجوهرية لطريقة الإنتاج الرأسمالي :

عرفنا من قبل أن طريقة الإنتاج الرأسمالية بدأت تفرض نفسها في أوروبا منذ الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر، ومنذ ذاك الوقت الزمني، اتسعت طريقة الإنتاج الرأسمالية، ليصبح النظام الرأسمالي هو النظام العالمي، إلى أن ظهرت طريقة الإنتاج الاشتراكية، أعقاب ثورة أكتوبر في روسيا القيصرية عام 1917، والتي باءت بالفشل على صعيد التطبيق العملي عام 1990، ولتصبح طريقة الإنتاج الرأسمالي هي الطريقة المسيطرة عالمياً. إن هذا النظام الاقتصادي يتميز بخصائص جوهرية معينة أهمها :

أ- **الإيديولوجيا** : تتضمن الإيديولوجيا المناخ الفكري الفلسفي السائد منذ ميلاد الإنتاج الرأسمالي، وكتابات الرأسماليين الأوائل، فالرأسمالية كنظام اقتصادي تستند إلى إيديولوجيا راسخة تحتوي العديد من العناصر الهامة الآتية :

- سيادة النظرة العلمية : أي إن المادية هي أساس فلسفة الكون، والفلسفة الاجتماعية، والمعارف العلمية أساسها مادي، ولا وجود للأفكار إلا نتيجة للوجود السابق للمادة، لذا يستخدم المنهج التجريبي عند استخلاص المعارف العلمية.
- فكرة النظام أو القانون الطبيعي : أي إن تنظيم الحياة الاجتماعية الاقتصادية وفق قوانين طبيعية خالدة، وقوانين وضعية أخرى.
- الرشد الاجتماعي لسلوك الأفراد : أي أن يستخدم الإنسان الفرد (الحكومات) الموارد المادية المتاحة بالسلوك المنطقي والعقلاني والتناسق والتوافق بين الرغبات في العمل والإنتاج والإبداع وغيره.
- الحرية التي يفرضها النظام الاقتصادي : أي ترك قدرات وإبداعات الإنسان تعمل برشد وعقلانية دون أية قيود.
- الفردية والنفعية : إن اهتمام الإنسان الفرد يكون في تحقيق منفعته الخاصة، وإن مجموع منافع الأفراد تكون مصالح المجتمع ككل، المتكونة من مصالح الأفراد.

ب- **الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج** : تعد الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الميزة الهامة للنظام الاقتصادي الرأسمالي، والمناسبة لتبدأ الحرية الفردية، هذه الحرية تمنح أصحابها (الطبقة الرأسمالية) حرية توظيف رؤوس الأموال في أية مجالات تعطيهم أكبر عائد ممكن على شكل (فوائد – ريع – أرباح)، لتحصل طبقة العمال غير المالكة على الأجور.

إن الأساس القانوني للنظام الاقتصادي الرأسمالي يتجلى في قدسية حق الملكية الخاصة، وحرية علاقات العمل والتعاقد، وعلى الدولة حماية هذه القدسية بالقوانين، أو من خلال الدستور، وللدولة حق التملك، وتتدخل الدولة لصالح القطاع الخاص وهذا ما تؤكده الحياة السياسية العالمية.

ج- **الأرباح كهدف للإنتاج الرأسمالي** : إن هدف الإنتاج الأساسي في النظام الاقتصادي هو تحقيق الربح، فالمنظم للعمليات الإنتاجية ومتطلباتها من تجميع عناصر الإنتاج، واستخدام الفن الإنتاجي، والتسويق، وغيره، كل هذه الأعمال هدفها الحصول على الأرباح، وتسعى الشركات والاحتكارات إلى زيادة الأرباح من خلال تطوير الطرق الكفيلة بذلك، لهذا يعرف القانون الأساسي للنظام الاقتصادي الرأسمالي (بقانون الربح).

د- **الأداء الاقتصادي (قوى السوق وجهاز الثمن)** : إن العمليات الاقتصادية (الإنتاج، والتوزيع، والاستهلاك) تتم من خلال قوى السوق، وجهاز الثمن في النظام الاقتصادي الرأسمالي، ورب

العمل الذي يملك رأس المال يتخذ العديد من القرارات الفردية الخاصة بعمله للتنسيق بين مختلف أعماله، مع مراعاة قوى السوق، وجهاز الأسعار، وتفاعل قوى العرض والطلب وتأثيرها، فالمنتج يحدد نوع المنتج وكمياته، وكميات عناصر الإنتاج التي يستخدمها، والأثمان التي يبيع بها، والأسواق التي سيبيع فيها، وتأثيرات قوى العرض والطلب، ومستويات الأثمان، تلك العوامل التي تتحكم بعوائد عناصر الإنتاج، كذلك إن الاستهلاك يتحدد طبقاً لأثمان المنتجات، وحجم الدخل إنما يتحدد وفقاً لقوى السوق. وفي النهاية قد تكون النتيجة العامة على مستوى المجتمع، قد لا تكون مرضية للفرد، أو لمجموعة من الأفراد. فالسوق من خلال تفاعل العدد الكبير من القرارات سواء من جانب العرض، أم من جانب الطلب، يستمر في التنافس والتذبذب إلى أن يصل إلى مستوى التوازن المعين. فبالرغم من القرارات الفردية أو لمجموعة من الأفراد، فإن النتائج النهائية تحدث تلقائياً بفعل عوامل السوق، والعرض والطلب وجهاز الثمن، وقد تخالف توقعات أرباب العمل.

إن الخصائص الجوهرية للنظام الاقتصادي الذي أشرنا إليها حول طريقة الإنتاج الرأسمالية، قد لا تلقى التطبيق العملي بالمعدلات نفسها في مختلف البلدان التي تسير عليها، فهناك الظروف الاجتماعية الاقتصادية وتفاعلات مختلف القوى المؤثرة، داخل كل مجتمع، أدت وتؤدي إلى وجود تفاوت هام في مدى التطبيق العملي، وهذا ما أدى إلى وجود أشكال متعددة للنظام الاقتصادي الرأسمالي، فالنظام الاقتصادي الأمريكي ليس هو بالضبط، كالنظام الاقتصادي الرأسمالي في فرنسا، أو في السويد. في الوقت نفسه يمكن التمييز بين الأنظمة الرأسمالية الاقتصادية على أساس اتجاهين هما :

- الاتجاه الليبرالي.
- الاتجاه المحافظ لنظام الليبرالية الجديدة.

يقوم هذا الاتجاه على ركيزتين أساسيتين هما :

- حتمية الحفاظ على الحقوق الفردية، وعلى حرية العلاقات التعاقدية بأقصى درجة ممكنة.
- حتمية الحفاظ على جهاز السوق القائم على المنافسة.

هذا الاتجاه يعارض بشدة أي تدخل غير طبيعي في عمل السوق (أي إن زيادة تدخل الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي)، يمثل تهديداً كبيراً للتطور الاقتصادي، والحرية الفردية، وبرأيهم أن دور الدولة يجب أن يقتصر على :

- الحفاظ على النظام العام وسيادة القانون.

- حماية الحقوق الفردية الخاصة.
- حماية التطبيق الإلزامي للالتزامات التعاقدية كلها.
- تسوية المنازعات على أساس الجهاز القانوني الملائم.
- دفع المنافسة والحد من ظهور القوى الاحتكارية.
- تقديم الخدمات التي لا يرغب فيها السوق (القطاع الخاص) مثل الدفاع الخارجي مثلاً.
- علاج مشكلات إفرازات اقتصاد السوق مثل، البيئة والتلوث.
- دعم الجهود الخاصة في المساعدات الخيرية للأسر والأطفال والمعوقين وغيرهم.

إن المحافظين يعتقدون أن المحتكر الكبير والنهائي (الدولة) يجب أن لا تفعل للأفراد، كل ما يستطيعون فعله لأنفسهم، وهذا إذا ما حدث يعد تعدياً على حرية الأفراد، ويؤدي إلى التسبب في العديد من المشكلات الاقتصادية.

2- الاتجاه الليبرالي والليبرالي الجديد :

هذا الاتجاه يدافع عن الملكية الخاصة، والمشاريع الخاصة، إلا أنهم ليسوا بالمستوى نفسه الذي نادى به المحافظون.

هذا الاتجاه يؤمن بضرورة تقييد هذه الملكية الخاصة والحرية التعاقدية، بما تقتضيه وتستلزمه الرفاهية الاجتماعية بصورة عامة، وهم يطالبون بالتدخل الحكومي لتوجيه الأداء الاقتصادي على مستوى المجتمع، وتدخل الدولة لتنظيم الصناعة، والأسواق، وينطلقون من أساس أن هذا التدخل يؤدي إلى نتائج إيجابية هامة على مستوى المجتمع أفضل بكثير من نتائج المساس بالحريات الفردية.

لقد أصبح هناك تلازم بين الليبرالية الجديدة، وزيادة دور الحكومة، ودور النقابات والاتحادات العمالية، والرفاهية الاجتماعية، رغم ذلك إن تلك الآراء والاتجاهات تتفاوت بشكل كبير فيما بينها، لاسيما في مجالات تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية، فمنهم من ينادي بتدخل بسيط، وآخرون ينادون بتدخل واسع النطاق لتنظيم وتخطيط الأداء الاقتصادي.

إن كلا الاتجاهين المحافظ والليبرالي لا يختلف في منطلقاته الرئيسة بالنسبة لدور الملكية الفردية والحرية التعاقدية، وأهمية المنافسة، يعتمدون على الأدوات التحليلية نفسها المتعلقة بدور قوى العرض والطلب المحدد لدور الأسواق، وجهاز الثمن، وهم بالتالي لا يختلفون في كل ما يدخل في إطار الاقتصاد الوضعي التقريري، وهذا ما يجعلهم يعملون على أساس الاقتصاد المعياري أو التقييمي.

إن عالم القرن الحادي والعشرين يشهد نجاح وسيادة طريقة الإنتاج الرأسمالية، بخاصة طريقة إطلاق حريات قوى السوق، وتقليص دور الدولة الرأسمالية، وملكيتها، وتدخلها في إدارة الشؤون الاقتصادية لصالح رؤوس الأموال الخاصة، هذا الاتجاه المعروف باسم الخصخصة، والتخصصية.
التخصصية تمثل إعادة تقييم دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وتدخلها في المجتمع الرأسمالي، هذه السياسة هي نتاج التطور الإيديولوجي للمجتمعات الرأسمالية الليبرالية، والتي تعد من أفضل التنظيمات والآليات، التي تقوم بالأنشطة الاقتصادية، وفق أسس ديمقراطية اقتصادية تحقق منافع ومصالح اجتماعية كاملة، قادرة على مواجهة البيروقراطية، أي انتزاع، أو الحد من سلطة الدولة (كمركز قوة أساسية)، وتوزيع الصلاحيات، ووسائل التنفيذ على مختلف الوحدات الاقتصادية في المجتمع.
فالتخصصية هي اتجاه يتحدد لإعادة دور قوى السوق كي تحكم عمليات إنتاج وتوزيع وتخصيص السلع والخدمات والموارد المادية المتاحة، مع مراعاة الكفاءة الاقتصادية، ومعايير المنافسة والمخاطرة في الاستثمار، ومبدأ الثواب والعقاب.
إن التخصصية (الخصخصة) تعني تخلي الدولة وتنازلها عن بعض وظائفها وأنشطتها للقطاع الخاص وفقاً للظروف الاجتماعية الاقتصادية، وما تمليه شروط عمليات نجاح التنمية الاقتصادية، وبمعنى أشمل تعني مايلي :

- تحول الملكية العامة، والأصول المالية للمشروعات العامة والعائدة إلى الدولة إلى ملكية القطاع الخاص، سواء بالتنازل، أو البيع، أو غير ذلك من وسائل نقل الملكية كلياً، أو جزئياً ومن الأسباب الدافعة إلى ذلك مايلي :
  - الإيمان بقدرة وكفاءة القطاع الخاص، وتنامي الشعور بعدم ضرورة الملكية العامة التي لم تحقق النتائج الإيجابية لأهداف النشاط الاقتصادي.
  - توفير موارد مالية للدولة من إيرادات البيع، أو تخفيض عجز الموازنة، بما يكفل عدم الوقوع بخسائر جراء نقل الملكية إلى القطاع الخاص.
  - إن التجارب العملية الواقعية أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك، أن الإدارة الاقتصادية في ظل ملكية القطاع الخاص تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وزيادة القيم المضافة، وبالتالي إلى زيادة دخل الدولة من الضرائب، وإلى خلق فرص عمل، وتجديد الجهاز الإنتاجي، وإدخال التكنولوجيا الحديثة، إلخ.

- استثمار الموارد المالية التي ستتوفر للدولة في تنمية مجالات أخرى تعاني من نقص في الإنفاق، لا سيما الضرورية من المرافق العامة لتشجيع الاستثمار وجذب أموال الاستثمار.
- إن تشجيع الملكية الخاصة يحقق مشاركة الأفراد في إدارة شؤون حياتهم، ويحقق تحدياً مضطرداً للرأسمالية الشعبية، وتؤمن امتصاص السيولة النقدية للأفراد وموجودات الأسواق المالية والنقدية.

- قد تكون الخصخصة صورة من صور التعاقد مع القطاع الخاص، إما بإشراكه في عمليات الإنتاج أو إدارة المرافق العامة، أو الخدمات، ويتم ذلك عن طريق :
  - إدارة المشاريع، أو المرافق العامة، وفق عقود معينة محددة لسنوات معينة، مثل الكهرباء، المياه، الطرق العامة، الأنفاق والجسور ... إلخ.
  - عقود التوريد : أي تعهد القطاع الخاص بتأمين ما يلزم الدولة من سلع وخدمات معينة.
  - عقود الخدمات : أي تكليف القطاع الخاص بالقيام بخدمات، النظافة، الصيانة، الرقابة الصحية على الصحة العامة، ومحاربة التلوث، الحفاظ على البيئة ... إلخ.
- قد تتوسع الدولة في الخصخصة مع الاحتفاظ بالملكية العامة، ذلك عن طريق تطوير أساليب الإدارة وفق مايلي :
  - التنظيم الإداري العلمي في المشاريع العامة : أي انتقال الإدارة وتنظيم المشاريع الاقتصادية من يد السياسيين إلى يد الخبراء وذوي المعارف على أن تتم هذه الإدارة لفترات زمنية معينة وأن تحقق نتائج اقتصادية إيجابية وكفؤة.
  - نظام الحوافز : هذا النظام يقوم على الربط بين الأجور والإنتاجية، أي مشاركة العاملين والقيادات الإدارية في عوائد الإنتاج على أساس مبدأ الثواب والعقاب.
  - نظام المسؤولية الإدارية والرقابية : أي مشاركة رجال الأعمال وذوي الخبرة في الإدارة، وإعطاء الحرية في اتخاذ جميع القرارات المتعلقة بالتمويل والإنفاق الذي يحتاجه المشروع، وتقييم أسهم المشروع وفق معايير أسواق الأسهم والأوراق المالية (البورصة)، لمعرفة القدرات الاقتصادية الحقيقية والسوقية، ومدى تطور حجم الأصول المادية الطبيعية، والحكم بالتالي على كفاءة المشروع والقيم الإضافية التي يحققها.

إن الدول المتخلفة (الدول النامية) تعد متخلفة بالنسبة لإمكانياتها المادية الذاتية المتاحة، والتي لم تتمكن من استغلالها بشكل أمثل، وهي متخلفة قياساً بما وصلت إليه اقتصاديات الدول المتقدمة،

وما تحقق ويتحقق من تقدم علمي تكنولوجي متسارع، إن الهيكل الاقتصادي للدول النامية يتميز بالآتي :

- ضعف حجم الإنتاج والإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المتوفرة.
- ثانوية دور الصناعة، إن وجدت، وتركزها في صناعات بسيطة وتقليدية.
- محدودية (أو انعدام) الاستفادة من منجزات الثورة العلمية التكنولوجية في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.
- اتساع قطاع الخدمات، كونه سريع المردود، أو تضخم في الأجهزة الحكومية.
- ضعف الناتج الاجتماعي الإجمالي، وتردي جودة المنتجات المتاحة، وعدم مقدرتها بالتالي على المنافسة في أسواقها الداخلية، والخارجية.
- ظهور وازدياد تفشي مظاهر التخلف، انخفاض الدخل القومي، وارتفاع معدلات النمو السكاني، وانخفاض معدلات نصيب الفرد من الدخل، وانخفاض مستوى المعيشة بكل مختلف جوانب الحياة .. إلخ.
- ازدياد وتفشي الظواهر السلبية الاجتماعية – الهدر الشديد في استثمار الموارد المادية المحدودة والمتاحة، ازدياد ظواهر السرقات والفساد والرشاوى ... إلخ.

إن الخروج من حلقة التخلف يفرض إحداث تغييرات جذرية، لخلق هيكل اقتصادي جديد للاقتصاد القومي، هذه التغيرات تتم وفق خطط تأخذ بالحسبان الظروف الاجتماعية الاقتصادية، على أن تكون واضحة وشفافة، تغرس الثقة المتبادلة بين المواطنين والحكومة، تقوم على المصداقية الكاملة في تحقيق أهداف ووعود الخطط الحكومية.

إن الخطاب الاقتصادي النيوليبرالي حول ماهية السوق يؤكد على ضرورة وجود حرية تنقل السلع ورؤوس الأموال، وفق مقولة رددها العديد (دعه يعمل، دعه يمر) أي تحويل السوق العالمية إلى سوق مفتوحة ومشرعة الأبواب أمام حركة السلع والخدمات والرساميل.

لا بد من القول إن النظريات السابقة جميعها حول السوق على تعددها واختلافها؛ لم تعد قادرة على استيعاب التغير الجذري البنيوي الواضح، بل والمتجذر في السوق الداخلية والعالمية. وإن المراقبة للواقع، والمتغيرات المتسارعة علمياً تؤكد الفهم النيوليبرالي المعاصر، الذي يهدف إلى تحرير الرأسمال الاقتصادي من القيود كلها، والحد من سلطة الدولة، لتتصرف القوة الاقتصادية بالشكل الذي يخدم مصالحها.

إن هذا الفهم الليبرالي الجديد والمعاصر يتوافق مع مقولات لا إنسانية، حيث يدعي مفكروه أن مراعاة البعد الاجتماعي الاقتصادي واحتياجات الفقراء – أصبحت هذه الدعوات كلها عبئاً لا يطاق، ولا يمكن العمل والفعل على أساسه، وليدعوا أصحاب هذا الفهم بأن اللامساواة بين الشعوب بات أمراً واقعياً، والهدف الأسمى لديهم تحقيق الأرباح بغض النظر عن الطرق والأساليب والوسائل المتبعة للحصول عليها. لتأتي الأزمة المالية أواخر عام 2008 لتؤكد على فشل آراء الفهم الليبرالي القديم والجديد، وليؤكد على ضرورة تدخل الدولة في العديد من الأنشطة الاقتصادية – ليؤكد على صحة الآراء التي تقول بالبعد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الخامس

المشروعات الاقتصادية

أولاً : الوحدات الإنتاجية (المشروعات) :

منذ نهاية الربع الأول للقرن العشرين حدثت تغيرات هامة في واقع الاقتصاد الرأسمالي واتجاهاته نحو سيطرة الاحتكارات على الأسواق بصورة نسبية، حيث أصبح المشروع يميز وحدات سلعته تمييزاً يعطيه نوعاً من الاحتكار للوحدات التي ينتجها ليصبح المشروع الاقتصادي المتخصص بإنتاج هذه السلعة، من حيث التركيب، النوعية، وطريقة تقديمها إلى السوق يشكل نوعاً من الاحتكار وليمارس المنافسة الاحتكارية. هذه المنافسة مرتبطة ومتعلقة بأشكال السوق، فهناك أسواق كبيرة، وأخرى متوسطة، وصغيرة، وطبقاً لهذه الأسواق تكون المنافسة كاملة، أو جزئية، أو بسيطة، وهنا لا بد أن تكون شروط الطلب على سلعة ما ينتجها مشروع ما، تختلف باختلاف شكل السوق الذي ينتج المشروع له.

لكن المشروع الاقتصادي أياً كان شكل السوق فهو يسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، هذه المشروعات تتعرض لمصاعب كبيرة، أو بسيطة، فهي تعيش في صراع دائم مع العوامل العديدة الداخلية والخارجية، يمثل هذا الصراع في الفوارق بين مجموع الإيرادات، ومجموع النفقات للسلع المنتجة، لذا كان سلوك المشروع ينعكس في مواجهة دائمة بين شروط الإيرادات التي يحصل عليها، وشروط نفقات الإنتاج التي يتحملها، هذه المواجهة هي التي تحدد الكمية المنتجة (أو المعروضة) من قبل المشروع، لذا علينا معرفة شروط نفقات الإنتاج، والتي تتوقف على العديد من القرارات التي يتخذها أصحاب المشاريع، وأول هذه القرارات أنواع السلع المنتجة، فقد تكون منتجاً واحداً أو منتجات عدة.

لكي يبدأ المشروع في إنتاج معين لا بد له من تجميع عناصر الإنتاج، المتمثلة في رأس المال الذي يتحول إلى وسائل الإنتاج، والأرض، والعمل، مضافاً إليها التنظيم، أي القدرة التنظيمية لمالك، (أو مالكي) المشروع، ليقوم المشروع بتجميع هذه المدخلات بكاملها لإنتاج كميات معينة من السلع.

إن أي مشروع إنتاجي يسعى باستمرار إلى إنتاج السلع بأقل التكاليف، لذا يلجأ أصحاب المشاريع إلى اتباع أفضل الطرق الفنية المتعددة لتجميع عناصر الإنتاج، واختيار الطريقة التي ينتهجها في الإنتاج، وهنا المقصود بذلك التكنولوجيا المتاحة، والتي يختارها أصحاب المشاريع بما يتناسب مع

الإمكانيات المالية، وما يتطلبه السوق وغير ذلك، وأحياناً قد لا يكون أمام أصحاب المشروع أية خيارات سوى خيار واحد فقط، أي تكنولوجية معينة واحدة، ولكي يكون قرار المشروع ناجحاً ورشيداً، يتعين أن يتمثل في اختيار الطريقة الإنتاجية (الفن الإنتاجي)، أو التوليفة التي تؤدي إلى الاستخدام الأفضل والاقتصادي الأكثر عند استخدام عناصر الإنتاج الضرورية (المدخلات المستخدمة في الإنتاج). أي أن تكون نفقات الإنتاج في حدودها الدنيا والمقبولة، لإكساب السلع القدرة الكبيرة على المنافسة في الأسواق.

إن نفقات الإنتاج تتأثر بمستوى نشاط المشروع، هذا المستوى يمكن إجراء التعديلات عليه، أو تغييره، إما باستعماله الطاقة الإنتاجية الموجودة تحت تصرف المشروع، (أي مجموع أصوله الثابتة)، أو بتغيير حجم المشروع بالكامل، ليصبح أكبر، أو أصغر مما كان عليه حجمه، ليصبح تحت تصرفه طاقة إنتاجية تتيح التغيير في طريقة الإنتاج وكميات المنتجات، أو خفض النفقات الإنتاجية.

عرفنا أن المشاريع تقوم بالإنتاج من أجل الربح، أي ينظر المشروع دوماً إلى الإيرادات، ليتحدد الإيراد للمشروع بكمية السلع التي ينجح المشروع في تسويقها، وبأسعار تحقق له أقصى حد ممكن من الربح، بعد أن يتعرف المنتج إلى شروط الطلب التي يواجهها في السوق، وهي مختلفة من مكان لآخر، من سوق إلى آخر. وعلى أساس شروط الإيرادات، وشروط النفقات، يمكن لأصحاب المشروع اتخاذ القرارات الخاصة بتحديد كميات الإنتاج، لتطرح في السوق، وإن القرار الرشيد هو الذي يحقق التوازن بين النفقات، والإيرادات المتحققة، التي تكفل الربح الجيد.

لذا فنظرية سلوك المشروع تتعلق بالآتي :

- شروط نفقات الإنتاج داخل المشروع.
- الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع.
- توازن نشاط المشروع.

ثانياً : العناصر الضرورية للمشروع ونفقات الإنتاج:

هناك خصائص ومحددات لنفقة إنتاج أي مشروع تتوقف على مايلي :

- المستوى التكنولوجي الذي يتطلبه المشروع.
- أسعار عناصر الإنتاج الأخرى الضرورية للمشروع.
- مستوى النشاط الاقتصادي الإنتاجي للمشروع.

هذه العناصر تتمثل في أثمان شراء عناصر الإنتاج كلها التي تشترك في إنتاج المنتجات المقدر إنتاجها في المشروع، فالكميات العينية من المدخلات المستخدمة في الإنتاج تمثل النفقات الرئيسية، مثال : مشروع البناء يتوقف على أسعار المواد المستخدمة من حديد وإسمنت، ورمل وبحص، والأجور ... إلخ، ومشروع النسيج يتوقف على أسعار التكنولوجيا المستخدمة، والمواد الأولية القطن وغيره، والنفقات الأخرى على المواد المساعدة في الإنتاج، كالوقود، والزيوت، وما إلى ذلك. إلى جانب ذلك تلعب دوراً كبيراً في النفقات أسعار المواد الأولية، والمواد المساعدة، والكميات المنتجة فعلاً.

هكذا تختلف نفقات المشروع عن نفقات مشروع آخر، ليلعب الاحتكار، والمنافسة الاحتكارية لمختلف المواد (المدخلات) للمشروع دوراً هاماً، أو تتغير الطاقة الإنتاجية، أو الحجم الكلي لإنتاج المشروع، إلى جانب ذلك هناك علاقة واضحة يتوجب مراعاتها، تتمثل في نفقة إنتاج الوحدة من السلعة ومستوى الإنتاج، وتختلف هذه العلاقة بل تتبدل خلال فترات الإنتاج القصيرة، أو الفترات الطويلة.

إن نفقات إنتاج المشروع تتكون في الفترة القصيرة من :

- النفقات الثابتة : وتضم النفقات كلها التي يتحملها المشروع لأي مستوى من الإنتاج، مثل استهلاك المباني، والآلات، الفائدة المدفوعة على القروض المالية، الأجور والمرتبات، مصاريف التأمين ... إلخ.
- النفقات المتغيرة : وتضم تلك النفقات التي تتغير مع تغير الكميات المنتجة، مثل أجور العمال، أثمان شراء المواد الأولية، أسعار مواد الطاقة (النفط، الكهرباء ... إلخ)، الضرائب .. إلخ.

إن مجموع هذه النفقات وغيرها إذا وجدت هي ما تعرف (بإجمالي نفقات الإنتاج)، عند مستوى معين من الإنتاج، في فترة زمنية قصيرة، مع الأخذ بالحسبان العلاقة بين النفقات الإجمالية، ومستوى الإنتاج، والكفاءة في استخدام عناصر الإنتاج.

1- تغيرات نفقات الإنتاج في الفترة الطويلة :

يقصد بالفترة الطويلة، هي الفترة التي تضمن للمشروع ظروفاً مواتية لتقصير حجم المشروع في التوسع، أو الانكماش، ويتبع تغير الحجم تغير في عناصر الإنتاج، وفي مثل هذه الفترة الطويلة، لا يكون أي عنصر من عناصر الإنتاج ثابتاً، فالعناصر الإنتاجية متغيرة.

إن تغيرات نفقات الإنتاج تكون (دالة)، أو مؤشراً هاماً على تغيرات مستوى الإنتاج في الفترة الطويلة؛ ويلجأ المشروع إلى اتخاذ قرارات تحدد مستوى الإنتاج، بما يتناسب مع الفترة الزمنية الطويلة، وهذا ما يتيح المجال للاستخدام الأفضل والكامل لعناصر الإنتاج المعمرة (كالأرض والآلات .. إلخ)، وبعبارة أخرى إن اتخاذ القرارات تبين العلاقة بين حجم المشروع، وما يتوقع أن يكون عليه المتوسط في الطلب على منتجات هذا المشروع، وهنا تجدر الإشارة إلى أن كفاءة المشاريع الصغيرة تكون بسيطة ونادرة، وكلما ازداد الحجم الفعلي للمشروع انخفضت نفقة إنتاج الوحدة من الناتج إلى أدنى حد ممكن، وهذا ما يعرف (بوفورات الحجم الكبير) سواء في أثمان عناصر الإنتاج، أم في سهولة تصريف المنتجات حيث الاحتكار والمنافسة الاحتكارية تكون أقوى للشركات الكبيرة التي تكون مسيطرة على أسواق المواد الأولية، وعلى أسواق تصريف المنتجات.

إن زيادة حجم المشروع تتيح إمكانية أفضل تقسيم للعمل داخل المشروع، وبالتالي تحسين الإنتاجية وزيادتها، والاقتصاد في نفقات الإنتاج، والاستخدام الأكفأ للمعدات والآلات ذات الإنتاجية الكبيرة والعالية، إن استخدام الحجوم الكبيرة تقدم الكثير من الاقتصاد في مختلف أنواع النفقات، مثل الصيانة وغيرها، وشراء المواد المختلفة كلها الضرورية للمشروع بأثمان أقل من المشاريع الصغيرة، إضافة إلى ذلك يحصل أصحاب الشركات والمشروعات الكبيرة على أفضلية لدى التعامل مع المصارف، والحصول على القروض المالية، وبأسعار فوائد أقل.

إن مجمل الوفورات هذه تؤدي إلى انخفاض هام في نفقات الإنتاج، الأمر الذي يكسب السلعة قدرات تنافسية أكبر في أسواق التصريف الخارجية والداخلية.

تجدر الإشارة إلى أن عناصر الإنتاج قد تتبدل من فترة إلى أخرى، فقد يتغير ثمن أحد هذه العناصر الإنتاجية، أو قد تتناقص الكميات الفعلية المستخدمة من هذه العناصر ذلك نتيجة لتقدم الفن الإنتاجي، أو نتيجة للتغيرات الطارئة على نوعية المنتجات، وقد تزداد الإنتاجية أو تنخفض. هذه الشروط المحبطة والمؤثرة بالنفقات الإنتاجية، يتمكن المنتج على أساسها من تحديد كميات الإنتاج التي تحقق له أكبر قدر ممكن من الأرباح، وهذا بدوره يتوقف على الطلب لهذا المنتج في السوق، الأمر الذي يفرض على أرباب الأعمال دراسة الطلب على السلع في الأسواق الداخلية والخارجية، فالمشروع كما عرفنا لا ينتج إلا ليبيع في الأسواق ليحقق إيرادات، هذه الإيرادات ترتبط بظروف الطلب.

إن الطلب على عناصر الإنتاج يرتبط بالطلب على السلع النهائية من قبل المستهلك، فإذا أخذنا الآلة المستخدمة في صناعة النسيج، فإذا لم يكن هناك طلب على سلع النسيج من قبل المستهلكين،

فلن يكون هناك طلب على هذه الآلة من قبل المنظمين، وكلما كان الطلب كبيراً على المنسوجات، كان الطلب على الآلة أكبر والعكس صحيح.

يضاف إلى ذلك أن الطلب على عناصر الإنتاج طلب متداخل، فعناصر الإنتاج، مع بعضها البعض، أي مكملة لبعضها، بمعنى أن الطلب على أحدها يدفع إلى الطلب على العناصر الأخرى، فالطلب على الآلات والمعدات يدفع إلى الطلب على الفنيين والمهندسين، الذين يعملون على هذه الآلات، والآلة يمكن أن تحل مكان عمال عدة، مع زيادة في كميات الإنتاج، أي زيادة في عرض المنتج، وهذا يقودنا إلى استنتاج مفاده، أن استخدام عنصر من عناصر الإنتاج لا يتوقف على ثمنه فقط، بل يتوقف على أثمان العناصر الأخرى، ولهذا يمكن القول :

إن العوامل التي تحدد الطلب على عنصر من عناصر الإنتاج هي : الطلب على السلعة التي يستخدم العنصر المعين في إنتاجها، وكلما كان الطلب أكثر على هذه السلعة، كان الطلب على العناصر المستخدمة في إنتاجها أكثر، مع الأخذ بالحسبان أهمية نفقات الإنتاج لعنصر من عناصر الإنتاج وتأثيره على النفقات الإجمالية.

2- توازن النشاط الاقتصادي للمشروع :

إن وضع التوازن لأي مشروع هو ذاك الوضع الذي ينتج فيه المشروع كمية من المنتجات تحقق له في الفترة القصيرة أكبر كمية من الأرباح، أو قد تحقق خسائر، أو لا خسارة ولا ربح، وهذا يتوقف على توقعات أرباب الأعمال، وعلى ظروف الإنتاج، والأسواق، وتأثير النفقات على الإيرادات. إذاً يقوم المنتج بإنتاج كميات من السلع بحيث لا تزيد عن الطلب في السوق، كي يضمن لنفسه الأرباح، وإذا ازدادت الكميات انخفضت الأرباح، فيعود لإنتاج كميات أقل من السابق، وهذا بدوره يتوقف أيضاً على سلوك المستهلك، ورغباته في شراء هذه السلع، أو عدم شرائها. وفي ظل المنافسة الكاملة ينتج رب العمل ما هو ضروري في فترات معينة للسوق الداخلي والخارجي كي يضمن الأرباح لنفسه.

إذاً تلتقي في السوق السلع المتشابهة المنتجة في مشاريع عدة، وكل مشروع يجب أن يعمل على تحقيق التوازن بين الإيرادات، والنفقات مع ضمان الأرباح الممكنة، أي إن هذا التوازن للمشروع الواحد يجب أن يقود إلى توازن الصناعة لهذا النوع من السلع، أو ذاك، لذا فالأسعار للسلع الواحدة تمثل العامل الاقتصادي الذي يتوقف عليه تحديد توازن كل من المشروعات المكونة للصناعة، لتكون الصناعة في حالة توازن، عندما :

- يكون الطلب الكلي على السلعة المنتجة مساوياً للعرض الكلي.

- وتكون النفقات النهائية لكل مشروع مساوية للثمن في السوق، مع ضمان الأرباح.
- إن بقاء المشروع في الفرع الإنتاجي نفسه يتوقف على الإيرادات التي يجب أن تكون أكثر من النفقات، كي يضمن الأرباح.

مما تقدم نلاحظ أن هناك عناصر مستقلة للإنتاج هي :

أ- الأرض. ج- رأس المال.

ب- العمل. د- التنظيم.

هذه العناصر نعدها سلعاً تتحدد أثمانها كقاعدة عامة، بالطريقة نفسها التي تتحدد بها أثمان السلع النهائية، وإن الطلب على عناصر الإنتاج، يتأثر بالطلب على السلع النهائية، وإن أثمان عناصر الإنتاج هي التي تكون محددات بعض الطبقات الاجتماعية التي تمتلك هذه العناصر في الدخل القومي.

ثالثاً : النظريات المختلفة حول تحديد أثمان عناصر الإنتاج:

إن النتيجة الصافية لعملية الإنتاج في شكلها النقدي هي ما تعرف (بالدخل)، والتي توزع بين أصحاب عناصر الإنتاج، وقد عرضنا من قبل بأن عناصر الإنتاج تضم :

- رأس المال.
- الأرض.
- العمل.
- المنظم، أو التنظيم.

ليحصل أصحاب كل من هذه العناصر على دخل نقدي يمكنهم في النهاية من السيطرة على جزء من الناتج الاجتماعي وفق نسب مشاركته في نفقات الإنتاج المختلفة.

1- الأرض والإيجار :

من المعلوم أننا نستخدم الأرض لبناء المساكن، والمتاجر والمكاتب وغيرها، إضافة إلى المهمة الرئيسية وهي استخدامها في الزراعة، ومن المعلوم أيضاً أن مساحة الكرة الأرضية محدودة، فمنها اليابسة، وأخرى المغمورة في المياه، أي ليس بالإمكان زيادة مساحة اليابسة أو إنقاصها، وفقاً للعرض والطلب.

كما أن السعر الذي يدفع مقابل استخدام الأرض في عملية إنتاجية هو ما يعرف (ببدل إيجار الأرض)، أو (يسمى الريع)، إن بدل الإيجار يمثل المبلغ الذي يدفع مقابل استعمال الشيء لفترة من

الزمن. في الوقت نفسه ترتفع أسعار الأراضي، وريعها طبقاً لمدى الطلب على استخدامها، أو شرائها.

إن ريع الأراضي (بدلات إيجارها) يتوقف على كمية الأرض المعروضة، والطلب على هذه المساحة من الأرض، كما يلعب دوراً هاماً في ريع الأرض، الهدف من استخدامها، مثال :

لنفرض أن مساحة معينة من الأرض لا تزرع إلا بالقمح، أو لا تزرع إلا بالذرة، وإذا ارتفع سعر القمح أو الطلب على الذرة فإن ريع هذه الأرض سوف يزداد، لذا يمكن القول إن قيمة الأرض تأتي من قيمة استعمالها، أو من قيمة ما تنتجه.

إن قيمة استعمال الأرض قد تكون مناسبة للبناء، أو لإقامة مشاريع صناعية، أو لطرق مواصلات برية، أو سكك حديدية .... إلخ.

إن قيمتها مما تنتجه، فقد تكون الأرض ملائمة لزراعة منتجات زراعية هامة، بل استراتيجية كالحبوب، أو القطن، أو أشجار الفواكه ..... إلخ، أو أن تكون في باطنها ثروات هامة كالنفط أو الغاز أو الذهب أو اليورانيوم .... إلخ، فالتربة تستهلك إن لم نحافظ عليها، ويمكن استصلاح أراضٍ جديدة لتزداد مساحة الأرض القابلة للزراعة. إن الأرض تشكل المورد الطبيعي الذي اكتسب أهمية أكبر مع تطور المعارف العلمية، والتكنولوجية واستخداماتها في تطوير نتاج هذا المورد الطبيعي، فقد حصل الإنسان ويحصل على الفحم، وبقي الفحم ذا أهمية كبيرة إلى أن اكتشف مصدر الطاقة الآخر، النفط، وسيبقى النفط والغاز ذا أهمية قصوى إلى أن يكتشف الإنسان بعلمه مصدراً آخر، أو بديلاً للطاقة، عند ذلك يكفي النفط أن يكون المورد الطبيعي الاقتصادي الهام.

2- رأس المال الإنتاجي والأرباح :

لقد قسم الاقتصاديون التقليديون عناصر الإنتاج إلى ثلاثة عناصر هي : الأرض، والعمالة، ورأس المال. وأطلقوا على العنصرين الأول والثاني (عوامل الإنتاج الأصلية)، (الأصول) كونهما متوفرين قبل البدء في العملية الإنتاجية، وأضيف إليهما العنصر الثالث المنتج وهو رأس المال، أي السلع الإنتاجية.

(رأس المال يمثل الكميات النقدية التي تحولت إلى آلات – معدات – بناء ... إلخ)، أي الكتل النقدية التي دخلت وشاركت في النشاط الاقتصادي.

تباع السلع الإنتاجية وتشترى في أسواقها، (وفق حاجتها) فشركة إنتاج الحواسيب تبيع منتجاتها لقطاعات الأعمال، وتستخدم هذه الحواسيب لتحسين أنظمة إدخال المنتجات وإخراجها، أو لتحسين أنظمة إدارة الإنتاج، وبعد أن تحدث عمليات البيع والشراء نتعرف إلى أسعار تلك السلع

المباعة. وقد يتم تأجير العديد من السلع الإنتاجية التي يملكها أشخاص معينون؛ فمالك المعدات، والأدوات، والآلات قد يؤجر ما يملكه لفترة زمنية معينة مقابل مبلغ من المال، أو مالك الشقة السكنية قد يؤجرها إلى طلاب، وغيرهم لقاء مبالغ شهرية لمدة زمنية معينة، أو كما عرفنا قد يؤجر الأراضي الزراعية لمدة زمنية وفق عقود معينة تنص على دفع بدلات إيجار معينة.

- معدل العائد من السلع الإنتاجية (الأرباح) :

إن أهداف أي عمل أو نشاط اقتصادي هو تحقيق العائد من هذا العمل، فقطاع الأعمال، أو أي مستثمر، أو الدولة عند استثمارها لأموالها في إقامة صناعات معينة، أو شراء أدوات ومعدات أو أن تقوم شركات معينة بتوسيع استثماراتها، أو تجديد معداتها ... إلخ، كل ذلك يتم على أساس الاتفاق مقابل العائد، مقابل الربح الذي سيتم تحقيقه، أو الحصول عليه في المستقبل. عند اتخاذ القرار بشأن أي من الاستثمارات هو الأفضل فإننا نحتاج إلى مقياس لقياس العائد على رأس المال الموظف، هذا المقياس هو المردود (الريعية)، فالمستثمر يفكر في توظيف رأسماله في النشاطات الاقتصادية ذات العائد الجيد، ومرفق كمية رأس المال الذي يملكه، فقد يقوم بتأجير سيارات، أو بتجارة معينة، أو بناء شقق سكنية، أو بتأسيس شركة نفط، أو شركة إنتاج أخرى فيقوم بالاستثمار على أساس العائد المتحقق في النهاية، أي معدل العائد عن كل مبلغ من المال قام بتوظيفه.

فمعدل المردود لرأس المال هو صافي العائد السنوي الصافي (بدل الإيجار ناقص المصاريف)، عن كل كمية من المال تم استثمارها، إن هذا العائد يشكل نسبة مئوية سنوية، سواء أكان العائد عن الإنتاج، أم الإيجار أم غيره.

إن هذا العائد الصافي هو ما يعرف بالأرباح الصافية التي يحققها مشروع ما، أو المبالغ التي يحصل عليها رب العمل نتيجة لقيامه بنشاط اقتصادي (إنتاجي، أو تجاري، أو زراعي، أو خدمي، أو نتيجة لتأجير سيارة، أو أرض، أو شقة .... إلخ). بالمقابل قد تتعرض هذه المشروعات للخسارة الناجمة عن ظروف معينة، قد تكون نتيجة لكوارث طبيعية، أو لخطأ في تقديرات بناء المشروع أو خطأ في الإدارة ... إلخ.

إن عوائد عناصر الإنتاج تضم الأجور – الفوائد – بدلات الإيجار – والأرباح ؟

. فما الأرباح هذه ؟

يعرف المحاسبون الأرباح على أنها الفارق بين مجمل الإيرادات، ومجمل التكاليف، أي : الإيرادات المنفقة بعد طرح (خصم) التكاليف كلها، أو النفقات الإنتاجية كلها. وما يتبقى من مبالغ نقدية صافية هي التي تشكل (الأرباح)، بعد خصم الضرائب وغيرها.

- **محددات الأرباح :**

- الأرباح هي عوائد ضمنية للنشاط الاقتصادي سواء أكان إنتاجياً، أم خدمياً، أم زراعياً ..إلخ.
- الأرباح هي مكافأة عن تحمل المخاطرة في العمليات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، فالاستثمار بحد ذاته يعد مخاطرة، فهناك احتمال صعوبة بتأمين المواد الأولية، أو صعوبة التسويق، أو العجز في دفع الأقساط المصرفية، أو عدم وجود رغبة في الاستهلاك لسلعة ما
- عدم ارتياد للنوادي والمطاعم ... إلخ، وهناك العديد من الأفراد الذين لا يرغبون في تحمل المخاطرة الاستثمارية، لا سيما في ظروف المنافسة الكبيرة التي يتعرض لها أي نشاط اقتصادي في عصرنا الراهن.
- إن أسعار الأسواق التنافسية تلعب دوراً هاماً في تحديد كميات الأرباح، فهناك حرية دخول لأي فرد كي ينافس في هذا العمل أو ذاك، وأن يدخل تكنولوجيا حديثة تضمن له مواصفات أفضل لمنتجاته. إذاً هناك عدم يقين في الحصول على كميات مقدرة من الأرباح، إننا لا نعيش في عالم من الأحلام، فالواقع العملي يفرض نفسه من خلال عوامل وعناصر مختلفة، كما يلعب دوراً هاماً مديرو المشاريع الاستثمارية المختلفة، فالإدارة قد تحقق الأرباح العالية، وأخرى قد لا تحقق إلا ربحاً محدوداً، وإدارة أخرى قد تقع في خسارة معينة.

- **الأرباح كعوائد للاحتكار :**

كثيرون هم الذين ينتقدون الأرباح المتحققة نتيجة للنشاط الاقتصادي المعين، ومنهم من يقول إن هذه الأرباح ما كانت لتتحقق لولا المكاسب الناجمة عن الاحتكار، أي حين تبتعد الأسواق بقدر معين عن المنافسة الكاملة. أو حين تحقق شركة ما، أو نشاط اقتصادي معين أرباحاً عالية، قد تكون ناجمة عن رفع أسعار منتجاتها، أو حجبها عن الأسواق لفترة زمنية معينة، كي يزداد الطلب عليها.

إن مصادر الأرباح متعددة، ونتيجة للتقدم العلمي التكنولوجي، وازدياد كميات الإنتاج، والسلع البديلة وضعف القوى الشرائية لدى المستهلكين (الأكثرية السكانية)، والارتفاع الكبير في أسعار المواد الرئيسية مثل النفط وغيره؛ كل ذلك أثر ويؤثر على كميات ومعدلات الأرباح، والتي تختلف في الوقت نفسه من شركة إلى أخرى، أو من احتكار إلى آخر، أو نتيجة لفرض نسب من الضرائب العالية، أو المعتدلة على الأرباح الصافية.

إن المناقشات كلها حول معدلات الأرباح تميل إلى وجود تعتيم على النقطة الأساسية المتشكلة نتيجة استثمار رأس المال في اقتصاد السوق، فهناك قوتان رئيستان تحركان رأس المال وعوائده هما :

1- الطلب على رأس المال المشترك في إنتاج ما، فالطلب على منتجاته اليوم، أو في الغد يلعب الدور الهام في نجاح الاستثمار، وزيادة العائد عن رأس المال هذا.

2- توفير رؤوس الأموال الكافية، أي وجود ادخار هام لفترات معينة، أي توفير رؤوس أموال كبيرة تكفل إقامة مشاريع اقتصادية ناجحة، وذات عائد مرتفع.

3- رأس المال والفائدة وأسعارها :

تحول الأموال جميعاً إلى سلع إنتاجية في الدول كلها، وبخاصة المتقدمة منها، ، أو يتم شراء أصول مالية مختلفة، فالناس يقومون بشراء السندات، والأسهم، ويودعون أموالهم في حسابات مصرفية، ويدخرون نقوداً لأيام التقاعد، وبذلك يتم نقل الأموال من المدخرين إلى المستثمرين.

حين يدخر الأفراد، بإيداع أموالهم في المصارف المتنوعة يتوقعون دخلاً معيناً هو ما يعرف (بسعر الفائدة) أو العائد على الأموال المودعة (المقترضة)، فالأموال المودعة في مصرف ما كوديعة لأجل، يحقق لك فائدة بنسبة معينة قد تكون 5-6-7% سنوياً، فالفائدة تدفع على أساس النسب المئوية ولقاء المدة المعينة والتي قد تكون أحياناً أقل من سنة كاملة، فهناك أشكال عدة لأسعار الفائدة أسعار فائدة لفترات قصيرة الأجل، وأخرى لقروض طويلة الأجل، وأسعار فوائد ثابتة، وقروض بأسعار فائدة متغيرة، وهناك أسعار فوائد لسندات مضمونة جداً (كسندات خزينة الدولة).

إن سعر الفائدة هو المبلغ الذي يقدمه البنك المعين للأفراد الذين أودعوا نقودهم في هذه المصارف ذلك لقاء مقابل استخدام الأموال هذه في عمليات إقراض للمستثمرين، لفترات زمنية معينة، وتدفع الفوائد سنوياً للأفراد، وفق النسب المحددة.

تقاس أسعار الفوائد بالعملات النقدية المعينة سنوياً، فإذا ارتفعت أسعار السلع بنسب أعلى من أسعار الفوائد، فالمستثمر لأمواله في البنوك يقع في خسارة، وهذا ما يعرف بالفارق مابين الفائدة الاسمية، والفائدة الحقيقية، أي الفارق الناجم عن التضخم النقدي، الفارق الناجم عن الارتفاع في المستوى العام لأسعار المواد والسلع الضرورية.

يطلق على العائد الحقيقي على الأموال المستثمرة اسم (سعر العائد الحقيقي)، كمقابل لسعر (الفائدة الاسمي)، والذي يمثل المردود عن النقود المودعة في مصرف ما، لذا فإن :

سعر الفائدة الحقيقي هو عائد الأموال المستثمرة، والمنسوبة إلى أسعار السلع والخدمات بشكل عام، سعر الفائدة الاسمي ناقص معدل التضخم.

من المعلوم أن قيمة الأصول الحالية لأي استثمار يتم احتسابه على أساس سعر الفائدة الدارج في السوق، وأن الجدوى الاقتصادية لأي مشروع استثماري، خدمي ومهما كان نوعه يتوقف احتساب عائده بالمقارنة مع سعر الفائدة الموجود في الأسواق النقدية.

- نظرية رأس المال :

وضع أسس هذه النظرية الاقتصاديون البريطانيون الكلاسيكيون، وطور هذا المنهج التحليلي لرأس المال الاقتصادي النمساوي (يوهم بافريك)، والاقتصادي الأمريكي (ايرفينج فيشر) من جامعة يال الأمريكية.

إن تطور العلم والتكنولوجيا أدت إلى زيادة في كمية المنتجات، وزيادة في الاستهلاك، فالاستخدام الأمثل للمعدات والآلات، وبالتالي للتكنولوجيا أدت وتؤدي إلى تحسن وزيادة في كميات الإنتاج المختلفة، وبالتالي في كميات السلع المستهلكة، ويؤدي ذلك إلى تخفيض في نفقات الإنتاج، واقتصاد في المواد الأولية، وإن الابتعاد عن الاستهلاك اليدوي البسيط الحالي، والتوجه إلى شراء الأصول الرأسمالية الإنتاجية سيؤدي إلى تطور الإنتاج وتقويته، وزيادة في كميات الاستهلاك المستقبلية لأفراد المجتمع. وإذا أردنا توضيح ذلك نورد المثال التالي :

لقد كانت الحواسيب الأولى خلال عقد الستينيات ضخمة وتكاليفها مرتفعة، وقدرتها على المعالجة والتخزين أضعف بكثير من الحاسوب الفردي المحمول الذي نشأ في عقد التسعينيات، أو في بداية القرن الحادي والعشرين، فقد تطورت سرعات المعالجة، والقدرات التخزينية بملايين المرات عما كانت عليه في السابق، وتزايدت العوائد الناجمة عن الاستثمارات في مجال صناعة الحواسيب بمختلف أنواعها، وتركيباتها، ورغم زيادة نصيب رأس المال المستثمر، فقد بقيت معدلات العوائد المالية عالية، فالابتكارات، والتجديد التكنولوجي، أوجدا فرصاً جديدة ومربحة بالمعدلات نفسها لزيادة الأصول الرأسمالية.

بين الكلاسيك أثناء تحليلهم لفهم طريقة تحديد الفائدة على رأس المال، عندما تقوم الأسر بعرض أموالها على الاستثمار، عن طريق خفض استهلاكهم، وادخار أجزاء أكبر من دخلهم، في الوقت نفسه يطلب رجال الأعمال أموالاً لاستثمارها في بناء شركات إنتاجية، أو لتوسيع مؤسساتهم القائمة، وهم بذلك يحتاجون إلى زيادة المباني والآلات، وبالتالي زيادة المواد الأولية، وزيادة العمالة، وزيادة في المدخلات الأخرى، كل ذلك بهدف تحقيق الأرباح الأكبر والأكثر، على أساس أن تكون كمية

الأرباح الناجمة عن استثمار كتلة نقدية معينة أكبر من إيراد هذه الكمية النقدية فيما إذا استثمرت في أحد المصارف بفائدة سنوية معينة.

في الاقتصاد التنافسي الذي يخلو من المخاطرة أو التضخم، وهذا مستحيل، قد يكون المعدل التنافسي لعائد رأس المال مساوياً لسعر الفائدة في السوق، وبالمقابل يمكن القول إن الطلب على رأس المال هو طلب مشتق ناجم عن إضافات في التكوين الرأسمالي، سعياً وراء الهدف الأكبر في تحقيق الأرباح.

لقد طور كينز نظرية رأس المال والعائد ذلك بالاعتماد على مفهوم الطلب الفعال، القائم على توقعات أرباب الأعمال، وتحديد مستوى الطلب الكلي على مختلف السلع، بحيث لا يقوم المستثمرون (المنتجون) بإشباع حاجة السوق، بل بإنتاج كميات أقل من حاجة السوق، بهذا فقط يمكن ضمان الأرباح واستمرار الحصول عليها وبمعدلات جيدة.

يتابع أرباب الأعمال (المستثمرون) بصورة مستمرة وبدقة عمليات التضخم، والضرائب، ونُذكر بأن التضخم يؤدي إلى خفض كميات السلع المستهلكة، أو خفض القدرة الشرائية، وقد ينعكس ذلك على المدى الطويل في كميات المنتجات، ومع ازدياد الضرائب تنخفض العوائد (الأرباح)، وإن المستثمرين هنا يركزون على عوائد الاستثمار الصافية، أي بعد اقتطاع النفقات بكاملها والضرائب وغيرها.

إضافة إلى ذلك هناك بعض التعقيدات الناجمة عن التغيرات التكنولوجية، وتدل التجارب العملية على أن الاختراعات، والاكتشافات، وإدخالها في الإنتاج أدت إلى زيادة العوائد لرأس المال، وأدت إلى توازن أسعار الفوائد على الأموال المودعة في المصارف، كذلك هناك علاقة مؤثرة بين المخاطرة وعدم اليقين اللذين يعتبران من صلب قرارات الاستثمار، ففي الواقع العملي لا يتمكن الإنسان من قراءة المستقبل بصورة دقيقة جداً جداً، فهناك تخمينات تعتمد على الكثير من التفكير والمعلومات، وهناك تخمينات طائشة، وفي أكثر الأحيان كل يوم هناك جديد يحتاج إلى توقعات جديدة، وأن الغد قد يحمل مفاجآت جديدة هامة، فالإنتاج لا يخلو أبداً من عناصر المخاطرة، فالآلات قد تتعطل، أو قد تصبح قديمة لتنخفض إنتاجيتها، وقد تختلف درجات المخاطرة من شركة إلى أخرى، ومن مستثمر إلى آخر.

تؤكد الدراسات أن حالات الأرق، وأمراض الضغط الشرياني، وبالتالي أمراض القلب كثيراً ما تصيب أصحاب الاستثمارات العملاقة، أرباب الأعمال الذين يفكرون باستمرار (ليلاً نهاراً) في عملهم واستثماراتهم وكميات الأرباح التي سيحصلون عليها.

4- الأجور :

الأجر هو ثمن قوة العمل (القدرة على العمل)، أي الثمن الذي يدفعه رب العمل لقاء قوة عمل العامل. لقد شرح وبين نظرية (أجر حد الكفاف) الاقتصادي الكلاسيكي البريطاني ويليام بيتي، وغيره، إلى أن تطورت نظرية الأجور على يد ريكاردو، ومالتوس. هذه النظرية لا تفرق بين العمل، وقوة العمل (أي القدرة على العمل)، وبرأيهم الأجر يجب أن يكفي العامل للحصول على ما يلزم من كمية السلع الضرورية لمعيشة العامل وأسرته فقط، أي الأجر الذي يكفي العامل مع أسرته للبقاء على قيد الحياة، وضمان استمرار جنسهم، ويتحدد ما هو ضروري لهم بالعادات والتقاليد، والأسعار السائدة، وإذا تغيرت الأسعار يجب أن تتغير معها الأجور.

أما بالنسبة لكارل ماركس، فنجد أجرة العامل بثمن قوة العمل في السوق، وتتحدد قيمة قوة العمل (باعتبارها سلعة) بالكيفية نفسها التي تتحدد بها أسعار السلع المتنوعة، أي تتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاج السلع الضرورية للعامل وأسرته.

إلا أن قوة العمل تختلف عن السلع الأخرى، حيث يدخل في تحديد قيمتها عنصر اجتماعي، أي تاريخي إذ تتخذ قيمة قوة العمل ليس فقط بما هو ضروري لاستمرار الوجود الاجتماعي الإنساني للعامل وعائلته، وإنما بمستوى الحياة المتعارف عليها في كل مجتمع.

وهناك آراء أخرى لـ ستيوارت ميل وغيره حول (نظرية صندوق الأجور)، تلك التي تركز على الطلب على قوة العمل، إذ تعد رأس المال كمبلغ من النقود يخصص لدفع أجور العمال قبل أن يتم الإنتاج، ويتحقق بيع الناتج، وعليه يتحدد الطلب على العمل بكمية رأس المال الموجود، هذه الكمية تتغير بطريقة مباشرة مع تراكم رأس المال، أي بكمية رأس المال المخصصة للأجور بتقسيمها على أعداد العمال في المؤسسة.

ثم تأتي النظرية الاجتماعية التي تحدد أجور العمال، بأثمان السلع الأخرى المتنوعة، والتي تخضع لقوى العرض والطلب في الأسواق، على أن تتغير الأجور مع تغير أسعار السلع، وهكذا تحت ضغط النقابات العمالية تاريخياً، تدخلت الدولة لتحدد ساعات العمل اليومي، وتضع القوانين الضرورية لتحريم عمل النساء والأطفال في الأعمال المجهدة، وتحدد تلك القوانين، الحدود الدنيا لساعات العمل اليومي لأفراد المجتمع. مثال :

تحدد الولايات المتحدة الأمريكية يوم العمل بـ 8 ساعات يتخللها ساعة راحة للغداء، على أن تكون أجرة الساعة الواحدة للمواطن الأمريكي 12 دولاراً كحد أدنى في أي نوع من أنواع العمل العادية، أما العاملون من غير الأمريكيين فقد تدفع لهم أجرة الساعة الواحدة مبلغ 6-8 دولارات فقط.

5- أهم النظريات حول الربح والفائدة :

في نظر الكلاسيك لم يكن هناك فرق بين الربح والفائدة، ونظريتا الأجور والقيمة، أما بالنسبة لكارل ماركس الذي قال بنظرية فائض القيمة تلك التي اعتمدت على عناصر ثلاثة : الربح، والفائدة، والريع، وبرأيه أن الربح يحصل عليه الرأسمالي مالك المشروع، والفائدة يحصل عليها الرأسمالي مقرض رأس المال النقدي، والريع يحصل عليه مالكو الأراضي والعقارات. إن الرأسمالي النشيط يحقق الأرباح بفضل شرائه واستعماله لقوة العمل مع وسائل الإنتاج الأخرى، أي إنه يجمع الشروط الضرورية والتي من خلالها ينتج العامل فائض القيمة، هذا الرأسمالي يكون مضطراً إلى التخلي عن أجزاء من فائض القيمة للرأسمالي الذي أقرضه رأس المال النقدي، أو عن جزء كريع يدفع لمالك الأرض أو العقار.

إن السؤال الهام الذي ورد في نظرية ماركس وغيره كيف يتم تحديد سعر الفائدة ؟ قد يكون من الصعب وجود إجابة واضحة عن هذا السؤال، إلا أن سعر الفائدة كان دائماً في ظل الظروف العادية للنشاط الاقتصادي الرأسمالي أدنى من معدل الربح، أي إن هذا السعر يجب أن يكون على علاقة ما بمتوسط معدل الربح، هذه العلاقة تتوقف على العرض والطلب لرأس المال النقدي.

أما النظرية الاقتصادية الحديثة فتناقش المسألة بطريقة أخرى، ولتوضح أن كل عنصر من عناصر الإنتاج يحقق دخلاً وفق قانون العرض والطلب عليه، فرأس المال النقدي يحقق الفوائد، والعمال يحصلون على الأجور، والرأسمالي يحقق الأرباح، والفائدة هي مكافأة عن رأس المال النقدي ومن حق صاحبها أن يوظفها في المصارف وهي بالتالي ثمن الانتظار، أما الأرباح فهي جزاء تحمل المخاطرة في الإنتاج والمغامرة أثناء العملية الإنتاجية.

إن آراء الاقتصاديين تحدد سعر الفائدة على أساس العرض والطلب على رؤوس الأموال النقدية، كلما ازداد الطلب على الأموال من قبل المصارف، هذا يعني أن هناك زيادة في الطلب على أموال الاستثمار، وهنا ترتفع أسعار الفائدة، والعكس هو الصحيح، قد يميل سعر الفائدة إلى مستوى التوازن الذي يكون عنده طلب السوق على رأس المال النقدي مساوياً لمجموع رأس المال المتاح في السوق، وإن الطلب على رأس المال هذا يتوقف على إنتاجيته، أي يتوقف على الاستثمار الإنتاجي لهذا الرأسمال.

إن النظرية السويدية في مطلع القرن العشرين اعتبرت الفائدة ظاهرة نقدية للأصول المالية المعدة للإقراض لأغراض استثمارية فسميت نظرية الأصول المعدة للإقراض، قال أصحاب هذه النظرية إنه لا وجود لأسواق الادخار وعليه لا يوجد شيء آخر يحدد أسعار الفوائد، بل هناك سوق (الائتمان)،

أي التخلي عن منفعة النقود لفترة زمنية معينة؛ لقاء فائدة يحصل عليها من قام بإقراض هذه النقود ليحدد العرض والطلب على الأصول السائلة ثمن الائتمان، أي سعر الفائدة.

هناك أيضاً النظرية الكنزية التي عدت سعر الفائدة ظاهرة نقدية بحتة، إذ يتحدد هذا السعر بالطلب على النقود (أي بتفضيل السيولة) وعرض النقود.

أما الربح فيعده أنصار المدرسة الحديثة مكافأة لمن ينظم العملية الإنتاجية، أي يحصل عليه (المنظم الذي عدّ العنصر الرابع من عناصر الإنتاج) وتتحدد المكافأة (بكمية العرض) أي كمية الإنتاج، إن المنظم هو الذي يتخذ قرارات الإنتاج والائتمان وهو يختلف عن باقي عناصر الإنتاج كونه لا يبيع ولا يشتري ولا يؤجر، وعلى هذا الأساس فهو المساهم الأكبر في الناتج الإجمالي للاقتصاد القومي، هذا المنظم يحصل على الربح الذي يتوقف من حيث الكمية على نجاح عمليات الإنتاج وإنتاجية العمل، وإن معدلات الأرباح تكون على الدوام أعلى من معدلات الأجور وباقي عناصر الإنتاج الأخرى.

- أما بالنسبة للريع :

الريع هو ما يحصل عليه مالك الأرض، أخذ هذا المفهوم وقتاً كبيراً من جهد العديد من الاقتصاديين، فمنهم من قال إن الريع يمثل دخل مالك الأرض والذي يحصل عليه دون جهد يبذل؛ بل لأنه يملك هذه الأرض فقط. لقد قال آدم سميث إن ملاكي الأراضي (يحبون أن يحصدوا حيث لم يبذروا).

ولكن لماذا يدفع الريع ؟

لقد بين وليم بيتي أن هناك ريعاً مطلقاً ناجماً عن الملكية، وريعاً فرقياً ناتجاً عن الفرق في خصوبة التربية أو في موقعها بالنسبة للمدن وطرق المواصلات، أو بالنسبة للبعد والقرب عن الأسواق.

أما ريكاردو فقد ناقش مسألة الريع باهتمام كبير ذلك في القرن التاسع عشر، في تلك الظروف ازداد عدد السكان وازدادت عمليات تراكم رؤوس الأموال واتسعت حروب نابليون بونابرت، كل ذلك أدى إلى زيادة في الإنتاج الزراعي بخاصة ارتفاع أسعار القمح وهذا كله أدى إلى زيادة الريع العقاري، وأفاد ريكاردو أن الريع ناجم عن ملكية الأرض، وليس هناك من فارق بين الريع المطلق والريع الفرقي، فالريع المطلق يدفع إلى مالك الأرض أي إنه ناجم عن الملكية، فالأرض محدودة المساحة أي إن عرضها ثابت، أما الريع الفرقي فهو ناجم عن الفارق في الدخل بين هذه الأرض أو تلك، فكلما كان الدخل أكبر كانت هذه المساحة من الأرض أكبر، والأرض الضعيفة الإنتاجية يكون ريعها أقل، أي إن هذا الريع ناجم عن التفاوت في مستويات خصوبة التربة وبعدها عن الأسواق،

وفي الوقت نفسه إن استثمار مثل هذه الأراضي ضروري لإشباع الطلب على المنتجات الزراعية في السوق؛ كون أن السكان يتزايدون بمعدلات كبيرة فلا بد لهم من تأمين احتياجاتهم من المنتجات الزراعية.

أما كارل ماركس فالريع لديه يمثل جزءاً من فائض القيمة المنتج في الزراعة التي يسيطر عليها علاقات الإنتاج الرأسمالية، ويمثل دخل مالك الأرض، لكنه غير مكتسب، فمالك الأرض لا يشرك أو يساهم في العمل الاجتماعي، ولا يبيع قوة عمله، فهو يحصل على دخل كونه مالكاً قانونياً للأرض التي تستخدم من قبل الرأسمالي لينتج منها فائض القيمة.

والريع المطلق وفق رأي كارل ماركس يتحدد على أساس ملكية الأرض، ومدى توفر الكميات (المساحات) المطلوبة من الأرض، وبالتالي الطلب على السلع الزراعية المنتجة، وفي البلدان المزدحمة بالسكان، وأراضيها غير الخصبة في الغالب، تتعزز مراكز مالكي الأراضي الاحتكارية، ويرتفع الريع.

أما النظرية الكلاسيكية الجديدة (الحدية) فيدفع الريع بسبب ندرة الأرض، ويدفع الريع عن الأراضي متجانسة الخصوبة، والقرب والبعد عن السوق، والفارق بين أنواع الريع لا يفسر على أساس الفوارق بقطع الأرض، وتحدث الفروق في الريع فقط، فالعرض بالنسبة للأرض ثابت نظراً لمحدودية المساحة، وبالتالي إن إنتاجها لا يتجدد إلا بنسبة معينة وبسيطة وضيقة.

بهذا نرى أن الخط العام الذي تتبعه النظرية الحدية في تحديد ثمن السوق بالنسبة لسلعة ما يقوم على :

- هدف التحليل الاقتصادي لتحديد ثمن السوق لسلعة ما منتجة.
- إن ثمن السوق يتحدد بقوى الطلب والعرض حيث يتم البحث عن توازن بين عرض المنتجين للسلع، مع الطلب على السلع من قبل المستهلكين في السوق.
- إن التوصل إلى التوازن الذي يتحدد عنده الثمن أي التوازن بين عرض المنتجين للسلع مع الطلب على السلع من قبل المستهلكين في السوق.
- التوازن بالنسبة لطلب المستهلكين يمثل مجموع ما يطلبه الأفراد الذين يسلكون السلوك نفسه إذا كانوا في الظروف الاقتصادية نفسها، أي التعرف إلى دور العوامل المؤثرة في سلوك المستهلكين، والذي يتأثر بمستوى الدخل وأسعار السلع في الأسواق، فالمستهلك يسعى إلى تحقيق أقصى إشباع من كميات السلع المطلوبة والمختلفة، إن طلب المستهلك الفرد يحكمه

قياس المنفعة، أو التفضيل، ومجموع طلب المستهلكين في مجتمع ما يوصلنا إلى طلب السوق، وإلى العرض والطلب اللذين يحددان ثمن السوق.

- على هذه الأسس يتم تحديد سلوك الفرد المنتج، أي سلوك المشروع بعد التعرف إلى العوامل المؤثرة في كميات الإنتاج، ونوعيته، وهناك يلعب سلوك المنظم دوراً هاماً في السوق، أي معرفته الدقيقة لظروف السوق، فهو مشترٍ لعناصر الإنتاج، وكبائع للسلع التي ينتجها.
- إن تحليل سلوك المشروع يهدف إلى التوصل إلى توازن المشروع، باعتبار أن صاحبه هو المنظم، هو الرجل الاقتصادي الذي يسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن (أو أقل خسارة ممكنة لفترة زمنية بسيطة ثم يحقق الربح). وإن التوازن يتحقق عندما يتحقق الطلب في السوق، والعرض لمنتجات هذا السوق.

إن التحليل العلمي العام يهتم بسلوك الوحدات الاقتصادية، عندما يأخذ بالحسبان العوامل كلها التي تساهم وتشترك في توازن العرض والطلب، لتحديد شروط التوازن العام بالنسبة للاقتصاد القومي في مجموعة، فدراسة الشروط الضرورية لتحديد مستويات النشاط الاقتصادي، أو مستوى الإنتاج وما يتضمنه من العمالة، ووسائل الإنتاج الأخرى الموجودة تحت تصرف المنظمين، هذا التحليل هو التحليل الذي قدمه وقام به الاقتصادي البريطاني جون مايناردكينز عام 1936م.

رابعاً : الجوانب السلبية للعملية الإنتاجية الرأسمالية.

إن التحليل العلمي يلزمنا تقدير حضارات العالم كلها، وأن نقدر عالياً دور كل حضارة موضوعياً في تقدم الحضارات الأخرى، وإذ نحن نتكلم عن الجوانب السلبية ذلك لتبيان القضايا السلبية ومحاولة تجنب حدوثها في المستقبل، إن وعي الإنسان مكنه من رؤية التطور التاريخي للبشرية في الماضي والحاضر والمستقبل، ورأى الإنسان بوعيه القوانين الموضوعية التي حكمت ذاك التطور، وتبلور من خلال وعي الإنسان تغيير الواقع العملي نحو الأفضل، وتم استبدال تكوين اجتماعي بتكوين آخر تاريخياً، إلى أن استقر النظام الاقتصادي الاجتماعي الرأسمالي أواخر القرن العشرين، وإذ نتكلم عن الجوانب السلبية أو العيوب الملازمة وبشكل طبيعي للنظام الاقتصادي الرأسمالي، فقد نجحت وتنجح بعض الدول الرأسمالية من التخفيف من حدة هذه الجوانب السلبية دون اختفائها بالكامل.

هذه الجوانب السلبية يمكن اختصارها بالآتي :

1- سوء استخدام الموارد الإنتاجية.

2- نمط توزيع الدخل القومي ومشكلاته.

3- التطور غير المتوازن لمختلف جوانب النشاط الاقتصادي.

4- مدى قدرة المستهلك على الاختيار للسلع.

1- سوء استخدام الموارد الإنتاجية :

إن المقصود هنا التوزيع الأمثل للموارد المادية الإنتاجية، والتشغيل الكامل الذي يتحقق دائماً، من المعلوم أن استخدام الموارد المادية الإنتاجية يتحدد بالهدف من الإنتاج، الذي يحكمه الربح، وفق قوى السوق. وأثناء محاولات أرباب الأعمال تحقيق الربح، وفي ضوء ظروف السوق (سوق الموارد الإنتاجية، وسوق السلع المنتجة) يتخذ العديد من المنتجين قرارات متضاربة تتعلق بنوع الإنتاج، والكميات التي تستخدم من كل عنصر، إلى غير ذلك من القرارات.

هذه الكمية الضرورية لاستخدام الموارد الإنتاجية وتوزيعها بين مختلف النشاطات الاقتصادية تؤدي إلى سوء استخدامها، وقد لا تؤدي في النهاية إلى زيادة في الإنتاج، لهذا لا بد من الاستخدام الأمثل، وفق ترشيد اقتصادي لهذه الموارد على أساس استقدام الخبرات الفنية والآلات والمعدات الضرورية التي تسمح بترشيد الموارد المادية الإنتاجية.

وعلى المنظمين العمل على أساس هذا الترشيد وعدم السماح بتعطيل أي قدر من هذه الموارد الإنتاجية سواء المادية، أم قوة العمل، وفيما يتعلق بقوة العمل فإن النظام الرأسمالي يلازمه البطالة عن العمل، وهي ظاهرة مزمنة تفوت على النظام نتاج نسبة من قوة العمل تكون معطلة جزئياً، أو كلياً ولفترات زمنية معينة متواصلة، أو جزئية متقطعة.

هذه البطالة الظاهرة الدائمة تتفاوت نسبتها من دولة إلى أخرى ضمن الدول المتقدمة صناعياً، واقتصادياً بشكل عام.

إن السبب في هذه الظاهرة هو عدم كفاية الطلب الفعال، السبب هو نقص في القدرات الشرائية للجماهير المستهلكة، وهي ظاهرة ناجمة عن التناقض بين معدلات الربح، والنسب الأخرى المشكلة للدخل القومي، وبخاصة الأجور إذ إن زيادة إحداهما تعني نقصان الأخرى، وعدم كفاية الطلب على السلع من جهة أخرى.

يضاف إلى ذلك شكل آخر من البطالة هو (البطالة الاحتكاكية)، وهي ناجمة عن انتقال العمال من عمل إلى آخر، إما بسبب تغير مكونات السوق (أي نقص الطلب على سلعة، وزيادة في سلعة أخرى) أو لاستخدام طرق إنتاج موفرة لعنصر العمل، ومصحوبة بالاستغناء عن بعض الآلات التي كانت مستخدمة من قبل، ولإعادة تنظيم هذه الموارد يستغرق بعض الوقت، الأمر الذي يترتب عليه بقاء العمال هؤلاء في حالة بطالة مؤقتة.

وكذلك إدخال الطرق الفنية الجديدة في الإنتاج يؤدي إلى تسهيل عملية العمل، وقد تؤثر هذه المعدات الفنية الجديدة على عنصر العمل، وهذا ما يسبب البطالة الفنية، أو التكنولوجية.

أما فيما يتعلق بوسائل الإنتاج فالتعطيل الجزئي يعرف بظاهرة الطاقة الإنتاجية الزائدة، أي إبقاء جزء من هذه الطاقة دون تشغيل حتى مع توافر القوى العاملة، والمواد الأولية اللازمة لذلك.

أما في الزراعة فينعكس تخلف الطلب الفعال على منتجاتها في سوء استخدام الموارد الإنتاجية، ويتمثل ذلك في عدم العناية في التربة وعدم تجديدها، لاسيما عند وجود نقص في الطلب على منتجات زراعية معينة، وكثيراً ما تستخدم المنتجات الزراعية لاستخدام وإنتاج سلع نهائية قد تكون ضارة في الإنسان، إلا أنها مربحة وبمعدلات كبيرة، منها مثال :

العنب هو مصدر لصناعة الكحول وأسعار هذه المنتجات مرتفعة أكثر من صناعة الدبس مثلاً، فيلجأ المستثمر الرأسمالي إلى تحويل كميات كبيرة من إنتاج أشجار الكرمة إلى منتجات كحولية، وهذا يعني أن جزءً من الموارد الإنتاجية يستخدم على نحو ضار بالجماعة يؤدي في النهاية إلى القضاء على جزءاً من الطاقات الإنتاجية العمالية، على الرغم من ذلك يستمر هذا الوضع كونه يدر الأرباح الكبيرة، هذا في الوقت الذي تعاني فيه العديد من الاقتصاديات للعديد من الدول نقصاً نسبياً قد يكون شديداً أحياناً في (التعليم، والخدمات الصحية، والمواصلات، .... إلخ)، ورغم ضرورتها الاجتماعية الظاهرة والملحة.

هناك صور أخرى من صور سوء استخدام الموارد الإنتاجية في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي، حيث تخصص الوحدات الإنتاجية موارد لزيادة الطلب الكلي، عن طريق زيادة الاستهلاك، فقد تلجأ المؤسسات هذه إلى تخصيص قروض مالية بفائدة مقبولة لتمويل عمليات شراء سلعة ما وبالتقسيط، هذا المورد الإنتاجي النقدي تتحول مهمته من زيادة الطاقات الإنتاجية، إلى زيادة في الطلب الاستهلاكي لسلعة ما.

كما يلعب الإعلان والدعاية دوراً هاماً، حيث تتعطل نسبة من قوة العمل، عن الإنتاج المباشر لتعمل في الدعاية والإعلان والترويج لهذا المنتج أو ذاك، فالدول المتطورة، وغير المتطورة تنفق نسباً قد تصل إلى 4% من الدخل القومي على الدعاية والإعلان.

2- نمط توزيع الدخل القومي ومشكلاته :

إن الجدال يدور وبصورة دائمة حول التوزيع الفعال والعادل في ظل نظام المنافسة للموارد المادية الإنتاجية، فالنظام الرأسمالي قد ينتج مجموعات من السلع والخدمات تؤدي إلى إشباع المستهلكين لحاجاتهم كلها؛ وإن الدخل النقدي يكون موزعاً بين الأفراد وفقاً لطرق تجدد عوائد عناصر الإنتاج.

وهنا تلعب مسألة الإشباع لحاجات المستهلكين دوراً هاماً، فهناك مستوى معين مختلف لقياس درجات الإشباع لدى الأفراد، وإن دخل الأفراد يختلف ليس جراء الملكية لوسائل الإنتاج فقط، فهناك فوارق كثيرة وكبيرة في مستويات التعليم، والتخصص، والخبرات، والبيئة المحيطة بهم، إضافة إلى العادات الذهنية، والشخصية المتوارثة، هذا كله يؤدي إلى عدم التجانس في التوزيع المتساوي للدخل النقدي بين جميع أفراد المجتمع.

كذلك إن النقطة الأساسية في هذا التحليل هو أن توزيع الدخل النقدي، ليس متماثلاً تماماً بين جميع الأفراد، وبالتالي فإن نظام الثمن في السوق قد يؤدي إلى إنتاج السلع الكمالية للأغنياء، وإهمال إنتاج السلع الأساسية التي هي ضرورية للفقراء، لهذا فإن الكثير من الاقتصاديين يعتقدون بأن توزيع الدخل الذي تحققه المنافسة الكاملة يجب أن يعاد توزيعه عن طريق تدخل الدولة، ويعتقدون أنه من الصعب تحقيق الكفاءة التوزيعية، وتحقيق التوزيع الفعال والعادل بين أفراد المجتمع كافة.

ويمكن اختصار نمط توزيع الدخل القومي، في صورته النقدية بالآتي :

أ- العمل وإنتاجيته – فالعامل الفرد يحقق دخلاً أفضل عندما تكون إنتاجية عمله أعلى، ذلك باكتسابه المهارة والخبرة.

ب- مقدار ما يتملكه الفرد من وسائل إنتاج تمكنه من الحصول على جزء هام من الناتج الصافي.

ج- النفوذ الشخصي، أو السياسي الذي يسمح لبعض الفئات والأفراد بالحصول على نصيب من الدخل أكبر مما يتناسب مع عملهم، أو مع سيطرتهم على وسائل الإنتاج.

د- السياسة المالية للدولة : أي إن سياسة الدولة من حيث الإيرادات (الضرائب)، أو من حيث الإنفاق، قد تؤدي إلى دعم هذه الجماعة أو تلك.

هـ- إن العامل الهام هو ملكية وسائل الإنتاج، فالطبقة الرأسمالية تستأثر بالنصيب الأكبر من الدخل القومي.

إلى جانب ذلك يترتب على انعدام التساوي في توزيع الناتج الصافي لعملية الإنتاج، انعدام التساوي في المستويات المعيشية، في الغذاء، في الملبس، في الصحة، في التعليم والثقافة ... إلخ.

3- التطور غير المتوازن لمختلف جوانب النشاط الاقتصادي :

يتصف الاقتصاد الرأسمالي بالتطور غير المتوازن، أي إنه يتطور من خلال حدوث الأزمات التي تعترض سير العمليات الإنتاجية، وإعادة الإنتاج المتكررة، حيث يحدث انكماش في القوى المنتجة المستخدمة، وهذا يؤدي إلى نقص في الاستهلاك النهائي، وفي استخدام الموارد المادية

الإنتاجية وفي إنتاج السلع والخدمات، هذا النقص في الإنتاج يؤدي بدوره إلى نقص في الحاجات الاستهلاكية، ليمر النشاط الاقتصادي بأربع مراحل تكون الدورة الاقتصادية وهي :

- مرحلة الأزمة.
- مرحلة الانكماش أو الركود.
- مرحلة الانتعاش من جديد.
- مرحلة التوسع والتطور.

ففي مرحلة الأزمة يشاهد تعايش الاتجاه التضخمي مع البطالة وتعطل الموارد المادية، ويترك ذلك أثراً على تبديد للموارد الإنتاجية في المجتمع، ليتعطل جزء كبير من الأيدي العاملة، والقضاء على أجزاء هامة من أدوات الإنتاج، أو تعطل أجزاء أخرى، والتخلص من بعض المنتجات التي لا سوق لها، ففي فترة الكساد التي شهدها العالم بين عامي 1929–1932م، بلغت نسبة العاطلين عن العمل حوالي 22% من القوة العاملة في بريطانيا، وحوالي 27% في أمريكيا، وبلغت نسبة القوى المنتجة المتعطلة في الصناعة الأمريكية أكثر من 50%[1].

إن تطور الاقتصاد الرأسمالي غير المتوازن يظهر واضحاً من العلاقة بين النشاطات الاقتصادية المختلفة، حيث يظهر تخلف بعض القطاعات للنشاط الاقتصادي قياساً بالبعض الآخر، لاسيما تخلف الزراعة عن الصناعة، كذلك يظهر وبشكل واضح الاختلاف بين المناطق داخل اقتصاد الدولة الواحدة، حيث تظهر المناطق المتخلفة داخل الدولة المتقدمة، وتظهر بشكل أكثر تأثيراً في اقتصاد الدول النامية، من خلال مشاركتها في السوق العالمية.

من المعلوم أن اقتصاديات الدول المتخلفة في الغالب هي اقتصاديات تابعة لاقتصاد إحدى الدول المتقدمة، لتبقى اقتصاديات هذه الدولة متخلفة وتابعة.

إن تطور الفن الإنتاجي، واستخدام أحدث منجزات العلم والتكنولوجيا، أدى ذلك كله إلى تخفيض كبير في نفقات الإنتاج، إلا أن سوق المنافسة القائمة على عدد كبير من المشروعات المتنافسة ترك أثراً هاماً على وفورات المشاريع الاقتصادية الكبيرة، إلا أن إدخال الطرق الجديدة في الإنتاج تؤدي دوماً إلى خفض النفقات الإنتاجية، وزيادة كبيرة في أرباحها.

4- قدرة المستهلك على الاختيار للسلع :

إن نظام الثمن في ظل المنافسة الكاملة قد لا يوفر الظروف المناسبة لاختيارات المستهلك، أو أن يضمن نمو المنتجات الجديدة، فقد تظل نماذج محددة من السلع في هذه المنطقة أو تلك لفترات

---

[1] – دويدار – محمد حامد – شهاب مجدي محمود – الاقتصاد السياسي – الدار الجامعية – بيروت 1988م.

من الزمن؛ بينما نجد في الأسواق الأخرى ذات المنافسة الاحتكارية نماذج وأنواع عديدة، وذات مواصفات مختلفة من أي سلعة من السلع. هذا التنوع في مواصفات وأشكال السلع المختلفة، يؤدي إلى توسع نطاق حرية المستهلك في الاختيار، ويسمح لهذا المستهلك وضع تفضيلاته حسب ذوقه موضع التطبيق العملي.

كذلك إن التطور المتسارع الجاري في الدول المتقدمة، وغير المتقدمة أدى وسيؤدي إلى ظهور العديد من السلع المختلفة والتي يقف أحياناً المستهلك حائراً لاختيار هذا النوع، أو ذاك من السلعة نفسها، وإذا ما أخذنا مثالاً إنتاج السيارات عالمياً لنجد أن هناك الأنواع الأمريكية، واليابانية، والأوروبية، وهناك الصناعة الكورية، والماليزية، وصناعات الدول الأوروبية الشرقية ، أوالبرازيلية وغيرها، توجد كلها في أسواق دول القارات الآسيوية، والأفريقية والأوروبية، والأمريكية للتنافس، وليقف المستهلك حائراً بالفعل أمام هذا الكم من أنواع سلعة السيارات، ويبدأ بالاختيار على أساس النوعية، والاقتصاد في المحروقات، وقطع الغيار، والثمن ... وغير ذلك.

إن التقدم العلمي الإنتاجي والتكنولوجي المتسارع عالمياً، يدفع المستهلك إلى اللجوء إلى خيارات عديدة لهذه السلعة أو تلك.

5- التدخل الحكومي في الأثمان وأثره في السوق :

عرفنا أن الأثمان تلعب دوراً في توجيه مختلف أنواع النشاط الاقتصادي، وهي المؤشر الهام للأرباح التي يسعى إليها أرباب الأعمال من خلال ظروف السوق، وتأثير قوى العرض والطلب السائدة في السوق، دون تدخل من جانب الدولة.

كما عرفنا أن الأثمان أداة من أدوات السياسة الاقتصادية، وتزداد أهميتها في توجيه موارد الإنتاج، أو توزيع السلع والخدمات، ولقد أخذت الدولة بالتدخل في توجيه هذه الأثمان أعقاب الأزمات الدورية المتكررة للنظام الاقتصادي الرأسمالي.

إن الواقع العملي أكد على أن تدخل الدولة في تحديد الأثمان كان نتيجة للأسباب الآتية : فالدولة تتدخل لحماية المستهلكين، أو إنها تتدخل لحماية بعض المنتجين، أو لتحقيق التوازن بين العرض والطلب باستخدام الضغط الاستهلاكي.

أ- تدخل الدولة لحماية المستهلكين :

يتكون الثمن في السوق نتيجة لتلاقي قوى العرض والطلب، الذي قد لا ترغب فيه الدولة، إما لكونه مرتفعاً أكثر من المستوى المرغوب فيه، أو إنه منخفض بالنسبة لهذا المستوى السائد في السوق، أي إن الثمن قد يشكل عبئاً هاماً على الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود، أو الفقيرة، لهذا تجد الدولة نفسها مضطرة إلى التدخل لحماية هذه الفئات وفرض أثمان أقل من أثمان التوازن بين العرض والطلب في السوق، وبخاصة بالنسبة للسلع الأساسية كالخبز مثلاً، وكثيراً ما يحدث تدخل الدولة في الأوقات الصعبة، إبان الكوارث، أو الحروب، أو في فترات التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

ففي أوقات الحروب تخصص الموارد المادية وبنسبة هامة للإنفاق الحربي، وهذا ما يؤدي إلى حرمان الإنتاج المدني من بعض الموارد الإنتاجية، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع نفقات الإنتاج المدني، إثر التنافس الحاصل بين موارد الإنتاج الحربي، وموارد الإنتاج المدني، علماً بأن الإنتاج الحربي هو إنفاق نقدي مباشر يخلق دخولاً وأرباحاً مغرية، لا يقابلها إنتاج وأرباح مماثلة في السلع الاستهلاكية التي كانت سائدة قبل الحرب، وهذا بدوره يؤدي إلى الإخلال بالتوازن بين العرض والطلب في السوق، والذي ينجم عنه آثار تضخمية ، تترك أثراً سلبياً على تخفيض القيمة الحقيقية للدخول.

كذلك يحدث التدخل في ظروف التنمية الاقتصادية الاجتماعية، حيث يتناقص عرض سلع الاستهلاك نتيجة الحد من استيرادها بهدف توفير النقد الأجنبي لاستيراد سلع ضرورية للإنتاج الصناعي أو الزراعي، وقد تكون ظروف التنمية الاقتصادية مواتية لاستيراد موارد إنتاجية ضرورية للاستثمارات الجديدة، أو للتوسع في الاستثمارات القائمة، وعلى أثر ازدياد الدخول يزداد الطلب على السلع الاستهلاكية، وإزاء ذلك قد ترتفع معدلات التضخم (أي ارتفاع المستوى العام للأسعار)، إثر زيادة النفقات النقديةِ، وعدم الزيادة الموازية في إنتاج السلع والخدمات المختلفة وبالنسب نفسها، وهذا بدوره يلحق الضرر الكبير بالمستوى المعيشي للفئات والطبقات الاجتماعية محدودة الدخل، أو الفقيرة.

في مثل هذه الظروف لا بد من التدخل الحكومي بفرض الأثمان المقبولة والمناسبة لظروف هذه الدولة أو تلك وفي فترات زمنية معينة.

إن التدخل الحكومي هذا بفرض الأثمان كثيراً ما يؤدي إلى خلق ما يعرف (بالسوق السوداء)، لذلك فإن التدخل في فرض الأثمان يجب أن يترافق مع زيادة السلع الاستهلاكية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب في السوق، وإن السبيل الأوحد لمكافحة السوق السوداء، ومسائل التهريب يكمن في

توفير السلع في الأسواق، ويمكن القول إن ذلك لا يتم بالسهولة التي قد تتصورها سواء في ظروف الحرب، أم في ظروف التنمية الاقتصادية، لهذا تلجأ الحكومات إلى فرض حصص محددة وفق نظام البطاقات المعينة، للسلع الأساسية الاستهلاكية، رغم أن هذا النظام له العديد من المشكلات الاجتماعية الاقتصادية، الإدارية، إلا أنه يكفل التوزيع الملائم للحدود المقبولة لحياة الأفراد في المجتمع.

ب- تدخل الدولة لحماية المنتجين :

عرفنا من قبل أن النظام الاقتصادي الرأسمالي يتعرض إلى مشاكل اقتصادية كثيرة؛ منها زيادة عرض السلع عن الطلب عليها في السوق، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض في أسعار هذه السلعة أو تلك، وهنا تجد الدولة نفسها مضطرة إلى التدخل لحماية المنتجين لتلك السلع، فتتدخل لفرض أسعار تشكل عنصر حماية لأولئك المنتجين.

وإذا ما أخذ المنتجون دورهم في قطاع الزراعة، حيث تكون المواسم الزراعية جيدة، إثر استخدام منجزات العلم والتكنولوجيا، والفن الإنتاجي، التي تكفل المواسم الزراعية الجيدة، والتي لا تتأثر كثيراً بالظروف الطبيعية المختلفة، في مثل هذه الظروف ومع تزايد السلع المنتجة بكميات كبيرة تنخفض أسعارها في السوق، فتلجأ الحكومة بل يجب أن تعمل على فرض أسعار لحماية المزارعين المنتجين للسلع الزراعية الضرورية، والتي تشكل نسبة هامة من الدخل القومي.

إن السلع الزراعية تعاني أكثر من غيرها من انخفاض في أثمانها ويعود ذلك إلى زيادة العرض، ونقص الطلب عليها، ولاسيما تلك السلع الزراعية غير القابلة للتخزين لفترات طويلة، أو تلك التي لا تجد منافذ للتصدير خارج حدود الدولة.

وبالنسبة للمنتجين الزراعيين فيعملون على زيادة منتجاتهم الزراعية بكميات أكبر سعياً وراء الأرباح العالية، أو للتعويض عن الانخفاض الذي سيحصل في أسعار تلك المنتجات الزراعية، فتزاد كميات العرض من هذه السلع، وعلى الدولة عندها التدخل لفرض الأسعار التي تكفل تحقيق الدخل اللازم للمزارعين المنتجين.

مما تقدم نلاحظ أن هناك أهمية كبيرة ليس فقط في تحديد الأثمان، بل على الدولة التدخل في التوجيه والإرشاد لتحديد المساحات المزروعة من الأرض بهذه المنتجات، أو تلك وفقاً لحاجات السوق الداخلية أو الخارجية.

إضافة إلى ذلك فإن تحقيق حماية المنتجين في الزراعة والصناعة والخدمات، تتطلب التدخل الحكومي لوضع ومراقبة الحدود العليا لأسعار عناصر الإنتاج المستخدمة، أو المستوردة للاستخدام

الإنتاجي أو تحديد أسعار الفوائد على القروض الضرورية لتحقيق وإنجاح عمليات التنمية الاقتصادية، ومن خلال المراقبة الفعلية لأسعار العديد من سلع عناصر الإنتاج، (المعدات، المبيدات، الأسمدة، الآلات .. وغيرها)، يلاحظ في الأسواق الجشع الشديد للتجار، وعدم الاهتمام الدقيق للحكومات، وهذا بدوره لا يحقق تنمية ناجحة، ولا يحقق تطوراً متوازناً في فروع الاقتصاد الوطني.

ج- التدخل الحكومي في الأثمان، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب :

تملك الدولة الأدوات الكثيرة والهامة لتحقيق ما أمكن من التوازن بين العرض والطلب في السوق، ومن هذه الأدوات، التخطيط الاقتصادي التأشيري، السياسات المالية والنقدية، وسياسة الضرائب، الجمارك .... إلخ. وبهدف ضبط مسائل الاستهلاك للوصول إلى حدود مقبولة من التوازن؛ قد تلجأ الحكومة إلى رفع أسعار السلع الاستهلاكية، أو بعض منها، بخاصة تلك التي يكون الطلب عليها شديداً، أو متوسطاً.

وإذا كان ضبط الاستهلاك، وبالتالي تحقيق التوازن المعقول بين العرض والطلب، بخاصة إبان فترات الحرب، أو لضرورة التنمية الاقتصادية، فتلجأ الحكومات إلى تخفيض الدخول أو إلى رفع الأسعار، وتخفيض الدخول أصبح أمراً غير مقبول، فتلجأ الحكومة إلى سياسة رفع الأسعار، الذي يكون أقل اعتراضاً من قبل العمال.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن السياسة الضريبية الرشيدة، والسياسة الجمركية المتوازنة التي تكفل تحقيق نجاح أفضل لعمليات التنمية الاقتصادية، يمكن أن تلعب دوراً هاماً في تحقيق التوازن بين العرض والطلب، هذه السياسات المختلفة يجب أن تهدف في النهاية إلى تحقيق العدالة المقبولة بين فئات وطبقات المجتمع.

إن فهم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي يفرض أن ننظر في الضرائب المتنوعة، والإنفاق الحكومي، وتأثير تلك الأنشطة على إنفاق القطاع الخاص، والآثار المترتبة على مثل هذه السياسات في تحقيق توازن الاقتصاد الكلي حين تتدخل الحكومة مستخدمة نفقاتها، وضرائبها، وسياساتها المتنوعة.

الفصل السادس

اقتصـاد السـوق

يهتم علم الاقتصاد بدراسة وتفسير الطرق والوسائل المختلفة التي يمكن لمجتمع ما أن يجعل من اقتصاده قادراً على تحقيق نمو متوازن وتطور مستمر، فالمجتمعات المختلفة تعمل وفق أنظمة اقتصادية مختارة، والاقتصاد كعلم يدرس الآليات المختلفة التي يمكن لمجتمع ما استخدامها لتوزيع موارده المحدودة والمتاحة.

في يومنا هذا تتدخل الحكومات في اتخاذ قرارات اقتصادية، وإعطاء الأوامر من قبل السلطة الأعلى لمن هم أدنى على سلم السلطة السياسية كي يتم تنفيذها، هذه الطريقة سائدة في العديد من الدول الرأسمالية منها، أو الدول النامية، حيث يتم صنع القرارات الاقتصادية من خلال السوق، ليوافق الأفراد والمؤسسات طوعاً على تبادل المدخلات والمخرجات عبر وسيلة النقود.

في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية وغيرها من الدول المتقدمة يتم حل معظم المسائل الاقتصادية عن طريق السوق، إذ يدعى النظام بنظام السوق الحر(اقتصاد السوق). وفي ظل نظام اقتصاد السوق يقوم الأفراد والشركات الخاصة باتخاذ القرارات الرئيسة حول الإنتاج، والتبادل، والاستهلاك، ونظام الأسعار، والأرباح، والحوافز والمكافآت ..... إلخ، ذلك انسجاماً مع الأسواق وظروفها لتقرر الإجابة على العديد من الأسئلة المتعلقة بالعملية الإنتاجية.

تنتج الشركات سلعاً متنوعة ومتميزة لتحقق أعلى ربح ممكن وهذا ما يجيب على سؤال: لماذا ننتج؟ تستخدم هذه الشركات التقنيات المتطورة، وعناصر الإنتاج المختلفة، واقتصاد ما أمكن من نفقات الإنتاج لتصبح المنافسة أقوى، وهذا ما يجيب عن السؤال الثاني: كيف ننتج؟ ويتخذ الأفراد قرارات حول كيفية تسويق عناصر الإنتاج، والمنتجات، وتوزيع الدخول على الأجور وعوائد الأملاك التي تم تحقيقها من خلال الاستثمار للإجابة على سؤال: لمن ننتج؟ إن هذه الإجابات هي ما تشمل مضمون اقتصاد السوق الحر، الذي غالباً ما يكون للحكومات دور تدخلي ثانوي.

على العكس كان الاقتصاد الموجه تتخذ فيه الحكومة جميع القرارات المتعلقة بالإنتاج، والتبادل، والتوزيع، وهذا ما كان سائداً إبان وجود الاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية، حيث كانت الحكومة تمتلك معظم وسائل الإنتاج (الأرض ورأس المال)، لتوجه جميع العمليات المساعدة

والمكملة للإنتاج والتوظيف وكيفية القيام بالعمليات الإنتاجية، وكيفية توزيع الناتج المحلي بين أفراد المجتمع من مختلف السلع والخدمات. باختصار كانت الحكومة المسؤولة بشكل كامل عن التساؤلات كلها المتعلقة بمختلف أوجه النشاط الاقتصادي؛ والذي ساعد في ذلك الملكية العامة لوسائل الإنتاج، حيث سمحت باعتماد أسلوب التخطيط المركزي في الحياة الاقتصادية على مستوى الدولة.

في الظروف المعاصرة تنظم معظم المجتمعات اقتصادها المختلط، أي إنها تجمع بين اقتصاد السوق وبعض من عناصر الاقتصاد الموجه، أما في الدول الرأسمالية الغربية كلها يصنع السوق معظم القرارات، إلا أن الحكومة تتدخل عن طريق القوانين والبرامج التنفيذية لتنظم الحياة الاقتصادية وتقدم الخدمات التعليمية والصحية وغيرها، هذا في تلك الدول، هذه الحكومات وفي ظروف اقتصاد السوق الحر تعمل على حماية الطبقات الغنية (مالكة وسائل الإنتاج)، التي تستغل الطبقات الفقيرة.

أولاً : مدخلات الإنتاج ومخرجاته:

عملت وتعمل المجتمعات البشرية على تأمين المدخلات الضرورية للإنتاج والتي تضم مختلف السلع والخدمات المستخدمة من قبل المؤسسات والشركات في عمليات الإنتاج، ويستخدم الاقتصاد مختلف الوسائل التي تساعد على تأمين أكبر قدر ممكن من هذه المدخلات. مثال :

العملية التعليمية تتطلب : الأرض، البناء الذي يشمل (قاعات الدراسة، المكاتب، المخابر، المستودعات، الباحات ... إلخ)، و(المقاعد، السبورة، الأساتذة، الفنيين، الموظفين في مختلف الأقسام، .... إلخ)، هذه البنود كافة تشكل مدخلات الجامعة، أو الكلية. والطلاب بالاختصاصات كافة، والمهارات يشكلون المخرجات، فضمان وجود مدخلات جيدة ووفيرة، تكفل وجود مخرجات جيدة جداً، لا بل ممتازة، فهدف المؤسسات التعليمية (الجامعية، والمعاهد) تخريج كوادر مؤهلة، مدربة (مخرجات) متطورة تتناسب مع التطور العالمي، والمتغيرات العلمية والفنية العالمية المتسارعة لتكون الكوادر اللازمة مترافقة مع تلك المتغيرات والتطورات.

إن اقتصاد أي دولة يحتوي على الموارد المادية المحدودة، العمالة، التقدم العلمي التكنولوجي، المصانع، الأدوات، الثروات، الطاقة ... إلخ، فالمجتمع يستخدم هذه الموارد بهدف إنتاج السلع المتنوعة لتلبية احتياجاته المتزايدة باستمرار. فالمجتمع بحاجة إلى الزراعة، وإنتاج الأدوات المتنوعة، والصحة ومتطلباتها، والتعليم والخدمات المتنوعة الأخرى، وإذا ما نظرنا إلى متطلبات المجتمع كلها نجد أن السلع تعد بسيطة أمام تزايد الحاجات، فكيف سيتعامل المجتمع لتلبية تلك الحاجات؟ مع الأخذ بالحسبان الموارد المحدودة، على المجتمع هنا أن يختار إنتاج السلع الضرورية ليعمل على

إنتاجها، وينتقل إلى إنتاج السلع الأخرى عند توفر الإمكانات المادية الضرورية، أي إن المجتمع عليه أن يرشد موارده لإنتاج ما هو بحاجة ماسة إليه.

إن الإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها يتطلب من المجتمع أن يختار بين جملة من المدخلات والمخرجات المادية الاقتصادية، فالمدخلات هي سلع وخدمات تستخدمها المؤسسات والشركات في عمليات الإنتاج التي تحتاج إلى معدات وأدوات، ومواد أولية، وأخرى مساعدة وغيرها. إلى جانب ذلك هناك مصطلح آخر للمدخلات هو (عوامل الإنتاج) التي تضم : الأرض، والعمالة، ورأس المال.

1- **الأرض أو الموارد الطبيعية** : أي الطبيعة وما تقدمه للإنسان من خيرات مادية، فالأرض تستخدم في الزراعة، ولبناء المنازل والشركات، والمؤسسات، والطرق والخامات المختلفة ... إلخ. لذلك تعد الأرض (الطبيعة) عنصراً هاماً من عوامل الإنتاج.
2- **العمالة** : تتكون العمالة من الساعات الفعلية التي ينفقها الإنسان في إنجاز عملية العمل، (عملية الإنتاج)، فالإنسان الفرد يقوم ببذل الجهد الضروري عند قيامه بعمل ما خلال ساعات معينة، هذه الساعات المبذولة هي مدخلات لإنجاز إنتاج السلع المختلفة التي يحتاجها الإنسان، أو تلك التي تلبي احتياجاته.
3- **رأس المال ومصادره** : يتكون رأس المال من السلع المعمرة (وسائل الإنتاج الكبيرة والهامة) في الاقتصاد، تلك الآلات والمعدات التي تنتج الآلات لإنتاج السلع المتنوعة. مثل : الماكينات، الطرق، الحواسيب، مصانع الفولاذ، الشاحنات، المباني ... إلخ، هذه السلع وغيرها تعد ضرورية لعمليات التنمية الاقتصادية.

إن الإنسان الفرد في المجتمع عليه أن يقرر أي السلع سينتج، وكيف سينتجها، ولمن سينتجها، وهذه الأسئلة كلها تهدف إلى تحقيق الربح الذي يشكل هدف النشاط الإنساني، فمجموع نشاطات الأفراد تشكل النشاط الكامل للمجتمع، أي إن المجتمع الذي سيقرر إنتاج السلع (المخرجات)، عليه أن يوفر المدخلات التي تكفل إنتاج تلك المخرجات. في الوقت نفسه إن أي مجتمع لا يتمكن من إنتاج كل متطلباته، لا يمكن أن يلبي رغبات أفراده بالكامل، فالموارد المادية المتاحة محدودة، ومقيدة بالموارد العلمية التكنولوجية المتاحة لها. والدولة على سبيل المثال مجبرة على تخصيص جزءٍ من مواردها للدفاع، وآخر للصحة والتربية، وأجزاء للصناعة، والزراعة، والخدمات الأخرى، هذه الأجزاء تتفاوت من حيث النسب من دولة إلى أخرى ذلك وفق الظروف السياسية التي تمر بها، أو وفق

قوتها الاقتصادية، فأمريكا تخصص حوالي 5% من ناتجها القومي للدفاع، واليابان حوالي 1%، أما كوريا الشمالية فتخصص حوالي 30% لمسائل الدفاع.

إن أي مجتمع يعمل على تفضيل إنفاق أو إنتاج هذه السلع أو تلك، ذلك تبعاً لظروفه الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، أو انسجاماً مع الموارد الطبيعية المادية المتاحة، في مثل هذه الظروف على المجتمع أن يقرر إنتاج ما هو أهم وضروري للانتقال في مراحل وفترات زمنية أخرى إلى إنتاج سلع أخرى هامة. أي إنه لا بد من مراعاة حدود إمكانيات الإنتاج في أي مجتمع، هذا التفكير الاقتصادي له أهمية كبيرة في إنجاح عمليات التنمية الاقتصادية، ومضمون التفكير الاقتصادي هنا يكمن في اختيار البدائل الإنتاجية، وغير الإنتاجية. حتى إن الفرد في المجتمع عليه أن يختار توزيع أوقات عمله، لتأخذ على سبيل المثال أوقات الطالب: فإذا خصص طالب ما 10 ساعات لدراسة مادتي التاريخ واللغة العربية، فإذا درس التاريخ في ثماني ساعات، وخصص ساعتين للغة العربية فإنه سيحصل على علامة جيدة في التاريخ، وعلامة متدنية في اللغة العربية، والعكس بالعكس، لذلك على الطالب أن يوزع الساعات (المدخلات) وفق حاجته لدراسة كل مادة، لضرورة استيعابها وفهمها ليحصل على درجات عالية في المواد كلها، ليكون لديه مخرجات (درجات عالية) في مواده كلها.

في ظروف الدول الفقيرة في الموارد المادية، تنفق أكثر مداخيلها على السلع الاستهلاكية الضرورية وغير الضرورية (الكمالية)، أي إن مواردها تتجه نحو الاستهلاك، ولا تدخر إلا القليل للاستثمار في مجالات الصناعة، والخدمات وتطوير الزراعة مثلاً. إلا أن التدخل العقلاني والعلمي للحكومات في النشاط الاقتصادي يحدد الاتجاهات العامة للتطور الاقتصادي لهذا المجتمع، أو ذاك، فالترشيد والإنفاق السليم للموارد المتاحة يقسم المجال أمام مسؤولي التخطيط الاقتصادي من تخصيص نسب من تلك الموارد إلى تطوير إنتاج السلع الاستثمارية أو استبدال السلع الاستثمارية بأخرى متطورة، أو تطوير منظومة البحث العلمي، والتدريب والتأهيل ... إلخ.

إن ظروف الموارد المادية المتاحة في الدول الفقيرة أو (النامية) تفرض الاستخدام الأمثل لهذه الموارد، استخدام الموارد بكفاءة عالية، أي استخدام الموارد بفاعلية جيدة لإشباع حاجات المجتمع، على أن يكون إنتاج السلع المختلفة في حدود إمكانات الإنتاج في المجتمع. إن الكفاءة الإنتاجية تتحقق عندما تكون زيادة مخرجاته من سلعة ما، ليس على حساب تخفيض كميات سلعة أخرى، أو سلع أخرى، وبالتالي فإن الاقتصاد الكفؤ هو الاقتصاد الذي يتطور بفاعلية في حدود إمكاناته الإنتاجية. في الوقت نفسه يفرض التطور الاقتصادي أحياناً التضحية بإنتاج كميات قليلة من سلعة

ما، لزيادة كميات من سلع أخرى، أو سلعة أخرى، ذلك حسب الظروف التي يمر بها هذا المجتمع أو ذاك.

إن من يراقب من المهتمين في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في حياتنا المعاصرة يدرك أن في مجتمعات الدول النامية العديد من الموارد المادية وغير المادية المعطلة، فهناك البطالة عن العمل، أي قوة العمل الموجودة خارج النشاط الاقتصادي، وهناك المصانع المتوقفة، أو الخاسرة، والأراضي غير المستصلحة، وموارد أخرى معطلة أو غير فاعلة، هذه الموارد المعطلة كلها، هي التي تشكل الأسباب الرئيسية للتخلف الاقتصادي، هي التي تشكل الأسباب المؤدية إلى فشل عمليات التنمية الاقتصادية، وهناك العديد من الأمثلة الواضحة في اقتصاد عشرات الدول النامية.

أي إن هناك إمكانات إنتاجية، غير مستخدمة بكفاءة جيدة، أو هناك سوء توزيع الثروات لأسباب قد تكون سياسية أو غير ذلك. إن الواقع الاقتصادي لأي دولة يتطلب الفهم العملي، والعلمي لحدود إمكانات الإنتاج المتعدد الجوانب، للأخذ بالأفكار والنظريات الاقتصادية التي تتناسب مع هذا الواقع، التي تهيئ الظروف الملائمة لتطوير وتغيير هذا الواقع باتجاه الأفضل، باتجاه التقدم العلمي التكنولوجي لمواكبة التغيرات العالمية المتسارعة، بما يتلاءم مع أهداف المجتمع الوطنية والقومية.

إن الفهم الاقتصادي السليم يعني دراسة أفضل الطرق التي يختار بها مجتمع ما استخدام موارده الإنتاجية المحدودة، لإنتاج سلع ضرورية له من مختلف الأنواع، لتوزع بشكل مقبول على مختلف شرائح المجتمع، على أن يكون إنتاج السلع مناسباً لمصادره المتاحة، للمواد الأولية المتوفرة في المجتمع، أو تلك المواد التي ينتج له إنتاج سلع تحمل في داخلها القيم المضافة. ولا بد لأي مجتمع يعمل على تحقيق تقدم اجتماعي اقتصادي من أن يوفر الظروف المناسبة لإنتاج السلع الاستثمارية، ضمن حدود إمكانات الإنتاج المتاحة له، ويمكن لهذا المجتمع أن يختار تخفيض السلع الاستهلاكية، والضرورية الأخرى من أجل تقوية العناصر الضرورية لعمليات التنمية الاقتصادية، فإنتاج السلع الإنتاجية تؤدي في المستقبل إلى ارتفاع إمكانات الاستهلاك في هذا المجتمع.

ثانياً : اقتصاد السوق ومفهومه:

1- ما السوق ؟

يبدو للوهلة الأولى أن السوق هي ملتقى السلع المتنوعة، تلك التي تلبي حاجات الإنسان المتزايدة باستمرار، وفي الأسواق تجد المواد الغذائية، والمواد الضرورية التي تدفع ثمنها نقوداً وتأخذها لمنزلك، وهذه العمليات تعد سهلة.

أما إذا أمعنا النظر وفكرنا بعمق كمختصين، ندرك أن هناك شبكة واسعة من الأنشطة الاقتصادية الضرورية التي فعلت العمليات الكثيرة حتى أصبحت الموارد المادية وغير المادية جاهزة كسلع تباع في الأسواق، أي إن تلك السلع الغذائية والضرورية مرت بحلقات عدة حتى أصبحت سلعاً جاهزة للاستهلاك، أو لتلبية حاجات الإنسان، أو متطلبات الإنتاج. فمصانع الألبسة تحتاج إلى عمل المزارعين لإنتاج القطن، وتسويقه، وحلجه، وصنع الخيوط ثم الأقمشة، والصباغ، ليذهب إلى الخياطين، ثم يباع في الأسواق كألبسة جاهزة، أي إننا نجد عشرات الأعمال، من الزراعة إلى النقل إلى الصناعة .. إلخ.

هذه الأعمال في الزراعة أو التجارة، أو الصناعة كلها تنفذ دون إكراه، أو توجيه مركزي من أي شخص، بل تنفذ بشكل طوعي، وتنسق الأعمال انطلاقاً من هدف الإنتاج (الحصول على الربح) بشكل خفي، حسب نظام العرض والطلب والمنافسة، والأسعار المتشكلة في الأسواق، وإذا تفحصنا أكثر نجد أن ملايين الأعمال تتميز وتنفذ دون تدخل مركزي، أو خطط رئيسية، وإن معظم حياتنا الاقتصادية تسير دون تدخل الحكومات، عدا بعض الاستثناءات مثل عمل الجيش – الشرطة – التعليم – القضاء .. إلخ. هذه الأفعال تتم وتنفذ نتيجة القوة الحقيقية لاقتصاد السوق.

إن اقتصاد السوق يعد آلية مدروسة تقوم بتنسيق عمل الأفراد، والأنشطة، ومنشآت الأعمال من خلال نظام من الأسعار تتشكل في الأسواق، هذه الأسواق تعبر عن معارف وأعمال الملايين من الأفراد المختلفين، وآلية السوق تعمل على حل مشاكل الإنتاج، والتبادل والتوزيع المتعلقة بالعديد من العلاقات والمتغيرات، والصعوبات التي تعترض تلك العمليات، فالأسواق لا تصمم، أو تصنع وهي تعمل بشكل يتيح للإنتاج والمنتجين في استمرار عملهم ونشاطهم، في الأسواق تلتقي الآلات السلع الموجودة في كل دولة، أو مقاطعة، أو السلع العامة في مناطق معينة.

إن السوق عبارة عن آلية عمل تمكن البائعين والمشترين تقرير الأسعار وتبادل السلع والخدمات وللأسواق أنواع وأهميات، وتخصصات، فهناك أسواق الأوراق النقدية المركزية، وهناك أسواق تجارة القمح، أو الذرة، وأسواق العمالة الموجودة في كل مقاطعة، وأسواق الالكترونيات أو أسواق السيارات، أو أسواق المواد الأولية المتنوعة، وأسواق الحاسوب ... إلخ. والصفة العامة لأي من هذه الأسواق هي جمع البائعين والمشترين معاً للاتفاق على الكميات والأسعار.

في نظام السوق لكل سلعة أو خدمة سعر معين يعبر عن قيمة السلعة أو الخدمة حسب ما تساويه من نقود، هذه الأسعار ينظمها الناس أو الشركات بشكل طوعي للقيام بعمليات المبادلة لمختلف السلع والخدمات. فإذا كان سعر جرار زراعي متوسط الحجم يساوي (5000) دولار، فهذا المبلغ من وجهة نظر الشاري يساوي قيمة الجرار ويوافق على الشراء، ويساوي المبلغ أكثر من قيمة الجرار من وجهة نظر البائع، وهكذا حدد سوق الجرارات، سعر الجرار من هذا النوع. هذه الأسعار تشكل مؤشرات للمنتجين والمستهلكين، فإذا أراد المستهلكون كميات أكثر من هذه السلعة أم تلك (أي يزداد الطلب) فالسعر سيرتفع، ويعطي إشارة للمنتجين أن هناك حاجة أكثر من هذه السلعة أم تلك. وإذا ازدادت الكميات في الأسواق تنخفض أسعارها، ويتقلص إنتاجها في مراحل لاحقة، حتى يرتفع الطلب من جديد ليزداد الإنتاج وترتفع الأسعار. هكذا تستمر هذه العمليات الارتفاع والانخفاض للكميات، والأسعار حتى يستقر سعر التوازن. هذه العمليات التي تتذبذب باتجاه الارتفاع، أو الانخفاض في الكميات، والارتفاع أو الانخفاض في الأسعار، تنطبق أيضاً على عوامل الإنتاج، والأرض، والعمالة، فإذا برزت حاجة إلى أعمال الحاسوب أكثر من عمال المصانع والشركات يزداد الطلب على برامج الحاسوب، فترتفع أجور العاملين في برامج الحاسوب، في حين تميل أجور عمال الشركات والمصانع إلى الانخفاض، فدخول الحاسوب لأعمال معينة قد يؤثر على أجور العاملين العاديين، الأمر الذي يدفع بتقديم أجور أو حوافز أخرى لهؤلاء العاملين كي يستمروا في عملهم.

إن الأسعار تقوم بتنسيق قرارات المنتجين والمستهلكين في السوق، فالأسعار المرتفعة تؤدي إلى خفض مشتريات المستهلكين من هذه السلعة أو تلك، في الوقت نفسه تترك الأثر المعاكس على الإنتاج، والأسعار المنخفضة تشجع على الاستهلاك الأكبر، ولا تشجع على الإنتاج الأكثر، لذا فالأسعار هي المحرك لآلية السوق وعمله.

إن الأسواق تؤثر بشكل كبير على كميات الإنتاج ونوعيته، وعلى كيفية إنتاجه، ولأي من الناس ستنتج هذه السلع أو تلك، وإن الأسعار في الأسواق تقع تحت تأثير كميات العرض والطلب في تلك الأسواق، فكلما ازداد الطلب على سلعة ما، ارتفع سعرها، والعكس هو الصحيح. أما سعر التوازن فهو السعر الذي يلبي رغبات البائعين، والمشترين، فالسعر المرتفع كثيراً يؤدي إلى إغراق السوق بالسلع، والسعر المنخفض يزيد من الاستهلاك، فيرتفع الإنتاج، هذه التقلبات كما أشرنا ستؤدي إلى توازن العرض والطلب في النهاية.

وللزيادة في الإيضاح نقدم المثال التالي: في الصيف تخرج الأسر لقضاء عطلاتها في أماكن الاصطياف (الجبال – البحار ....)، فإذا كانت أسعار المواد الغذائية مرتفعة، تنفق هذه الأسر أقل

على الغذاء وقد تقلل من مدة الاصطياف، وهذا يدفع بدوره إلى انخفاض إنتاج هذه المواد، ومن جهة أخرى إذا انخفضت أسعارها ستتكدس في المستودعات، ويلجأ التجار والمنتجون إلى التخلص من المخزون إلى خفض الأسعار، فتزداد كميات الشراء ويزداد الإنتاج من جديد، هذه التقلبات تؤدي في النهاية إلى استقرار التوازن بين المستهلكين والمنتجين، بين المشترين والبائعين.

إذاً الأسعار تساعد على تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك (بين العرض والطلب) في أحد الأسواق، وماذا يحدث إذا كان الاستقرار والتوازن شاملاً في الأسواق بالنسبة للأسعار والإنتاج. في هذه الحالة تسارع الشركات المنتجة إلى إنتاج سلع تحقق الأرباح العالية، فإذا كانت أرباح صناعة السيارات هي المربحة تنتج الشركات هذا النوع من السيارات وتسارع شركات أخرى إلى إنتاج النوع ذاته من السيارات.

أما كيف تنتج الشركات؟ هذه المسألة تخلق فرص التنافس بين المنتجين، الذين يعملون على خفض تكاليف الإنتاج إلى أقصى حد ممكن بإتباع جميع الطرق الناجحة لذلك، إما باستخدام التكنولوجيا المتطورة، بتسريع الآلات، أو بإدخال الحواسيب مكان كميات الورق، أو إعداد العمال والموظفين.

أما الإجابة عن سؤال لمن تنتج الأشياء؟ أي من يستهلك؟ وكم يستهلك؟ فهذا يعتمد إلى حد كبير على العرض والطلب لعوامل (عناصر) الإنتاج في السوق، حيث تقرر معدلات الأجور للعمال، وإيجار الأراضي، وأسعار الفوائد، والأرباح، وهذه هي أسعار عوامل الإنتاج، والفرد أحياناً يتلقى أجوراً وأرباح الأسهم التي قد يمتلكها في الوقت نفسه، أو فوائد عن شهادات إيداع في أحد المصارف، أو إيجاراً لقطعة أرض، أو لشقة سكنية، أي إن كمية الدخل توزع بين الناس على أساس (العمل – الملكية– الأسعار – معدلات الأجور). كما يلعب الدور الهام في مستوى الدخل الميراث، والسياسات الحكومية الضريبية، والضمان الاجتماعي، فهذه تلعب دوراً هاماً في توزيع الدخل ضمن إطار الأسواق.

إن من يتحكم بعمل الأسواق هي الشركات الكبيرة (العملاقة) مثل المايكروسوفت للحواسيب أو ربما بعض القيادات السياسية التي يعود لها ملكيات كبيرة، والمنتجون دوماً يفرضون من خلال تطور العلم والتكنولوجيا، الاستهلاك المعين على أفراد المواطنين، فالتكنولوجيا التي وصلت إلى سطح القمر هيأت الظروف للقيام برحلات سياحية لبعض الأفراد من الناس، وعند انخفاض التكاليف سوف يزداد عدد الراغبين في الرحلات إلى سطح القمر، هذا يدفع بنا إلى الاستنتاج بأن القرارات كلها المتعلقة بتكلفة الإنتاج في الشركات، والكميات المعروضة وطلب المستهلكين تساعد على إقرار السلع التي يتوجب إنتاجها، وعلينا أن نتذكر دوماً أن كميات الأرباح المتحققة فعلاً عند إنتاج

هذه السلعة أو تلك هي التي تقود آلية السوق، فالأرباح والخسائر هي التي تدفع الشركات إلى إنتاج هذه السلع أ تلك.

2- الأسعار والسوق :

إن النشاط الاقتصادي هو عبارة عن تفاعل بين المستهلكين والمنتجين، الأمر الذي يتقرر عنه أسعار وكميات المدخلات والمخرجات، فالأسر في أي مجتمع تقوم ببيع عوامل الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال) أو تشتري عوامل الإنتاج هذه، وتتخذ القرارات وفق تخصص كل أسرة فإما أن تكون الأسرة صاحبة منشأة أعمال، وإما أن تكون بائعة عنصر من عناصر الإنتاج، أي أما أن تكون أسرة منتجة، أو أسرة مستهلكة.

تقوم الأسر المنتجة بشراء عوامل الإنتاج، التي تبيعها الأسر الأخرى، لتستخدم هذه الأسر دخلها في شراء سلع متنوعة من منشآت الأعمال، وتقرر أسعار هذه السلع على أساس التكلفة والملكية وتتحدد هذه الأسعار في الأسواق تحت تأثير العرض والطلب، وأسعار العمالة في أسواق العمل تتحدد بكميات عرضها، والطلب عليها من منشآت الأعمال، هذا الارتباط، والعرض والطلب يتم حله من خلال آلية السوق للوصول إلى حل مسائل (أين؟ وكيف؟ ولمن؟ تنتج مختلف السلع) أو هدف النشاط الاقتصادي، هكذا يمكن فهم آلية السوق.

اليد الخفية في السوق والمنافسة الحرة :

كان أول من بحث في تنظيم آلية السوق الاقتصادي البريطاني آدم سميث من خلال مؤلفه (ثروة الأمم) عام 1776م، الذي طرح فيه اليد الخفية، حيث قال إن الفرد أناني في طرح مصالحة الخاصة (مصلحته الشخصية) التي تدفع به إلى النشاط وكأنها يد خفية، وقد رأى سميث في أماكن أخرى من كتابه، أن هناك تناقضاً أحياناً بين المصلحة الخاصة، والمصلحة العامة.

إن الإنسان يسعى إلى توظيف رأسماله ليحقق الأرباح، فهو هنا يسعى إلى تحقيق مصلحته الخاصة وليس المصلحة العامة، فهدف الإنسان هو أمنه الخاص ليحقق أرباح تعود إليه، وتدفعه هنا يد خفية، هذه المصلحة الخاصة للفرد تكون مع مصالح كافة الأفراد والمصلحة العامة في المجتمع، تشكل بمجموعها خدمة مصالح المجتمع العامة، هكذا أكدت تعاليم آدم سميث منذ أكثر من قرنين من الزمن، مع العلم أن السوق كثيراً ما كانت معرقلاً للنشاط الاقتصادي، وكثيراً ما فشل اقتصاد السوق في تحقيق مصالح المجتمع، ذلك نتيجة لفعل الاحتكارات، أو أشكال المنافسة غير الكاملة، أو الأسباب الناجمة عن تأثيرات خارجية إيجابية، أو سلبية، فهذه هي الأزمة المالية العالمية تعصف بدول العالم نتيجة للدور الذي لعبته أسواق الأوراق النقدية طمعاً في تحقيق الأرباح الخيالية وبخاصة

في مجالات الرهن العقاري، وعدم توفر الضمانات السليمة الكافية، فالسوق هنا (اليد الخفية)، حسب مفهوم آدم سميث يكون قد فشل تحت تأثيرات معينة، حتى أن مفهوم الليبرالية (دعه يعمل، دعه يمر)، والليبرالية الجديدة قد فشل، ليتأكد التدخل المعين للدولة في الرقابة وتوجيه مختلف النشاطات الاقتصادية.

على الرغم من ذلك لا بد من القول : إن آدم سميث اكتشف الكثير من سمات السوق التنافسية، حيث يتم إنتاج السلع والخدمات العديدة والنافعة للأفراد، وإن انتشار الاحتكارات سيؤدي إلى فشل اقتصاد السوق. لقد تطور اقتصاد السوق بشكل كبير بعد فترة آدم سميث في مختلف دول أوروبا وأمريكا واليابان إثر تطور التجارة والتخصص والنقود، ووفرة رأس المال، لقد غدا الاقتصاد منذ تلك الفترة يعتمد على شبكة واسعة من التجارة، وتقسيم كبير للعمل والعمالة.

إن اقتصاد اليوم يعتمد كلياً على التخصصات بين الأفراد، والشركات التي ترتبط بشبكة كبيرة من العلاقات التجارية، أدت إلى نمو هائل في اقتصاديات الدول الصناعية وإنجازات مراكز البحوث العلمية العديدة، لتحقق تقدماً إنتاجياً صناعياً وزراعياً متطوراً. في النظام الاقتصادي المعاصر يستغرق تدريب الأفراد أوقاتاً كبيرة، ونفقات كبيرة فالأستاذ الجامعي يحتاج إلى سنوات بعد الثانوية، والطبيب المتخصص يحتاج إلى أكثر من 12 سنة بعد الثانوية ليصبح جراحاً متخصصاً في جراحة الأوعية والقلب. كذلك نشاهد أن التخصص أخذ يتطور بوتائر سريعة، فأصبح الإنسان الفرد لا يصنع إلا جزءاً صغيراً من السلع، وأصبح الأفراد يتخصصون ليحققوا من خلال التبادل الأرباح الطائلة لهذه التخصصات أو تلك، إن اقتصاديات عالم بداية القرن الحادي والعشرين، تأخذ بزيادة التخصصات، وتقسيم العمل اللذين يؤديان إلى إنتاجية كبيرة ومتنوعة، حيث تشاهد التطورات الهائلة للصناعات البتروكيماوية وغيرها.

هذا التنوع في السلع أدى إلى زيادة في الاستهلاك وتنامي حاجات الأفراد فدفع إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وزيادة أرباح المنتجين والشركات العملاقة.

أما بالنسبة للنقود فهي العنصر الهام والضروري لإتمام عمليات المبادلة للسلع المنتجة من قبل المتخصصين، والتي ينتجها مختلف أفراد المجتمعات البشرية، إن النقود واسطة (وسيلة) دفع تسهل عمليات التبادل لمختلف السلع والخدمات، يستخدمها الأفراد والشركات لشراء السلع ودفع الديون، فللنقود قيمة تقدر على أساس كميتها قيم مختلف السلع والخدمات، وقد تفقد النقود من قيمتها عند حدوث تضخم نقدي، أو قد تحدث أزمات سيولة مالية عالمية كما حدث أواخر عام 2008م.

أما رأس المال فهو أحد مدخلات الإنتاج المستدامة، فهناك في اقتصاد أي دولة العديد من المباني، والماكينات، والآلات والمعدات، والحواسيب .... وغيرها التي تشكل رأس المال في هذه الدولة أو تلك، فالمجتمعات البشرية تعتمد كلياً على رأس المال فهناك الشوارع والجسور والأنفاق، والأسلاك الكهربائية والهاتفية، والأقمار الصناعية ... إلخ كلها رساميل مؤثرة في تطور هذا المجتمع أو ذاك.
لقد عرفنا من قبل أن رأس المال هو أحد عناصر الإنتاج الرئيسة الثلاثة، وهو العنصر الذي يتوجب إنتاجه لتحقيق أي تطور أو تنمية اقتصادية، أي لا بد من إنجاز البنية التحتية المناسبة والضرورية للاستثمار، وبناء ما هو ضروري للشركات والمصانع، ولتطور الزراعة ومختلف أنواع الخدمات، ولا بد من إنتاج أو شراء الآلات والمعدات المتطورة، ذلك للبدء في عمليات الإنتاج وتحقيق التنمية المستدامة. هذه العمليات والنشاطات الاقتصادية تستغرق وقتاً طويلاً، فالرأسمالية الأوروبية تطورت على مدى 150 عاماً، فاستخدام الآلات والمعدات أدى إلى تطور كبير في مختلف فروع الإنتاج فالمحراث الروماني القديم كانت إنتاجيته ضعيفة، فأصبح الجرار بأنواعه المختلفة يحقق إنتاجية عمل متطور وكبيرة وكذلك الحصادات وغيرها. فاستخدام رؤوس الأموال والفن الإنتاجي أدى ويؤدي إلى إنتاج السلع التي تسهل على الأفراد إنجاز عمليات العمل وتحقق إنتاجية عالية لهذا النشاط أو ذاك.
إن مختلف دول العالم المتطور حققت تقدماً اقتصادياً بزيادة مدخراتها ومعدلات إنتاجها، ذلك باستخدام رؤوس الأموال في مجالات الإنتاج الذي يحقق إنتاجية عالية، لهذا فإن استثمار الموارد وترشيدها بشكل عقلاني، ومحاربة الهدر ... لا بد وأن يؤديا إلى زيادة معدلات الادخار وتحقيق تنمية اقتصادية متطورة، وهذا يقودنا إلى نتائج هامة على الدول النامية الأخذ بها لخفض استهلاكها، وزيادة مدخراتها كي تمكن من توظيف الرساميل النقدية في الصناعة والزراعة والخدمات، كي يحقق تقدماً وتطوراً اقتصادياً يتناسب مع أحجام المتغيرات الاقتصادية – العلمية المتسارعة في مختلف دول العالم.

3- رأس المال والملكية :

في اقتصاد السوق تكون رؤوس الأموال ملكيات خاصة، والدستور يضمن حق الملكية – استخداماً، أو بيعاً، أو رهناً، أو تأجيراً. هذه الملكيات خاصة في الدول الرأسمالية كلها، ولا وجود للملكيات العامة إلا بحدود ضيقة جداً. إن هذا التملك يحقق الحصول على الأرباح جراء ملكية رؤوس الأموال وهذا ما أعطى الرأسمالية اسمها، فالمجتمعات الرأسمالية قائمة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج المتنوعة بهدف تحقيق الربح، الذي يشكل كما نعلم القانون الأساسي للنظرية

الاقتصادية الرأسمالية، فهدف الإنتاج والتوظيف، والمتاجرة هو الحصول على الربح. وهذا يقودنا إلى استنتاج أن كل شيء في ظل النظام الرأسمالي يباع ويشترى، حتى قوى عمل الأفراد بهدف تحقيق الأرباح.

لا بد من القول إن اقتصاد السوق الذي يميزه الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، يضمن هذه الملكية القوانين والعقود، وحق الشركات والأفراد بالحصول على الأرباح. فالسوق تقوم بدور هام ورئيس في النشاط الاقتصادي، وهو مختلف من دولة إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى ضمن الدولة الواحدة، فهناك الأسواق الكبيرة الواسعة، والأخرى الضيقة والصغيرة، وهناك أسواق ملائمة لهذه الصناعات أو تلك، وأخرى غير ملائمة، وهناك أسواق تسيطر عليها الاحتكارات بصورة كاملة، وأسواق أخرى تكون فيها سيطرة الاحتكارات بنسب أقل.

إن السوق تشكل حلقة اتصال بين المنتجين والمستهلكين، وعن طريق السوق يتم تداول السلع المختلفة والخدمات المتنوعة، هذا التبادل يتم تحت تأثير قوى العرض والطلب، والمنافسة وتقلبات الأسعار.

أشرنا أنه للوهلة الأولى قد يبدو أن نظام السوق لا يتعدى قبول السلع أو رفضها، وفي الواقع العملي إن نظام السوق أبعد من ذلك بكثير ففي الأسواق تتحدد الكثير من المسائل الاقتصادية أهمها :

- إن السوق يشكل البعد الرئيس للنظام الاقتصادي، وفيه يتحقق دور العرض والطلب ومرونتهما من خلال المنافسة المتاحة.
- يحدد السوق كمية الأموال اللازمة للاستثمار لرفع الطاقات الإنتاجية وزيادتها، وعندما يلجأ المستهلك إلى الادخار، فهو يعمل على خفض استهلاكه، ليوظف نقوده المدخرة في المصارف، التي تقوم بدورها برفع الفوائد، لتزداد الأموال المدخرة في المصارف؛ وهذا يدفع نحو تقديمها كقروض لأرباب الأعمال، للتوظيف في مجالات الاستثمار في مختلف فروع الاقتصاد الوطني.
- في السوق يتقرر نظام الإنتاج لمختلف السلع، حيث يحاول المستثمرون خفض التكاليف الإنتاجية لزيادة أرباحهم، وينتجون السلع ذات النوعية العالية، لزيادة القدرة على المنافسة في هذه الأسواق.
- في السوق يتقرر مصير العديد من المؤسسات الإنتاجية، وإثر المنافسة تفلس بعض المؤسسات، وأخرى تزداد ثرواتها.

- في الأسواق تؤثر العديد من الظواهر السلبية التي تعرقل النشاط الاقتصادي، وهذا ما دعا ويدعو الدولة إلى التدخل عند الضرورة في مراقبة وتوجيه النشاط الاقتصادي، وإن الأزمة المالية العالمية التي بدأت في آب 2008م أكدت على فشل نظام الحرية الاقتصادية، وعلى فشل مفهوم الليبرالية الرأسمالية لتدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في مراقبة وتوجيه وضبط الأسواق المالية وغيرها.
- اقتصاد السوق هو الاقتصاد الذي يتحدد فيه تبادل السلع والخدمات بواسطة النقود وبالسعر الذي تفرضه قوانين العرض والطلب والمنافسة، تلك السلع والخدمات التي تلبي حاجات الأفراد والمنافع لأفراد المجتمع.
- إن سير العمليات والنشاطات الاقتصادية لا تتم بشكل سلس في السوق، بل لا بد من أن تتعرض للعديد من الصعوبات، فهناك زيادة في العرض، أو ارتفاع في الطلب، وهناك فيض أو نقص في الإنتاج، وتقلبات الأسعار، واتساع أو ضيق الأسعار، وهناك البطالة والغنى، والفقر الشديد .... إلخ.
- لهذه الأسباب وغيرها تتدخل الحكومات في ضبط وتوجيه السياسات الاقتصادية للتخفيف من آلية عمل السوق، وتنظم الحكومات عمليات الدفاع – النظام، والقوانين وبعض الخدمات العامة، كما توجه العديد من نشاطات القطاع الخاص في مجالات الخدمات وإنتاج الأسلحة وغيرها، وتفرض الحكومة الضرائب، وقوانين مالية وجمركية .... إلخ.

أي إن الحكومة تحاول تصحيح جوانب الفشل لاقتصاد السوق، واستخدام الضرائب كوسيلة لإعادة توزيع الدخل، وتأمين الدخل لموازنتها من الضرائب وغيرها.

ثالثاً – العرض والطلب ودور كل منهما في السوق:

إذا تأملنا اقتصاديات السوق نرى أنها حركة دائمة لا تهدأ فخلال العشرين سنة الماضية ازدادت أعداد الحواسيب الشخصية بأرقام كبيرة، وارتفعت الأسعار بوتائر سريعة، مثال: سعر النفط الذي كان عام 2006م/70/ دولاراً وصل في تموز عام 2008م إلى/147/ دولاراً للبرميل الواحد، ذلك بسبب ارتفاع الطلب، واتساع فرص الاستثمار، وازدادت أسعار العقارات بنسب كبيرة، في سورية مثلاً : ازداد أعداد خريجي الجامعات بنسب عالية ليزداد معها نسبة العاطلين عن العمل من هؤلاء الخريجين، ولتصبح فرص العمل صعبة لدرجة ما على هؤلاء الخريجين.

إن علم الاقتصاد بين من خلال العرض والطلب جوهر هذه التغيرات في البيئة الاقتصادية المعينة، وأن نظرية العرض والطلب تبين كميات وظروف الإنتاج والتكاليف التي تشكل أساس عرض السلع

المتنوعة، وأن الطلب على هذه السلع أو تلك يتوقف على العديد من العوامل الهامة والمؤثرة في هذا الطلب، منها زيادة الطلب، زيادة القدرات الشرائية، اتساع السوق ... إلخ، وإن انخفاض الطلب على النفط مثلاً في تشرين أول عام 2008م ليصل البرميل إلى /61/ دولاراً كان سببه الركود الاقتصادي الذي أدى إلى انخفاض الطلب على النفط، فزيادة العرض من سلعة ما ستؤدي بالضرورة في اقتصاد السوق الحر إلى انخفاض الطلب عليها، وتناقص أسعارها من فترة إلى أخرى، إن المتغيرات والتبدلات في مستويات العرض والطلب، ستؤدي إلى تغيرات وتبدلات في كميات وأسعار المنتجات، وخلال عمل نظرية العرض والطلب في السوق تتنافس السلع ليتشكل سعرها في ظروف هذه المنافسة، وليتحقق في النهاية سعر التوازن التنافسي، وهذا السعر هو الذي يجعل العرض والطلب في وضع أقرب إلى التوازن بينهما.

1- مفهوم العرض :

إن العرض يشمل جوانب الإنتاج كلها، فالمنتجات الرأسمالية يتم عرضها في الأسواق بهدف بيعها للحصول على النقود وإعادة شراء المواد الأولية، والمواد المساعدة، ودفع الأجور إلى إنتاج سلعة من جديد وتكرار العملية الإنتاجية بصورة مستمرة، مع الأخذ بالحسبان التحسن الذي قد يطرأ على كمية ونوعية المنتجات التي سوف يتم عرضها في السوق، هذه الكميات المعروضة تلعب دوراً هاماً في أسعار تلك السلع، فزيادة العرض، وانخفاض الطلب عليها لا بد وأن يؤدي إلى انخفاض في الأسعار، وهذا ما حدث خلال الأزمة العالمية أواخر عام 2008م، أو قد يلجأ الرأسمالي مثلاً إلى خفض إنتاج سلعة ما، ويزيد من إنتاج سلعة أخرى عند انخفاض سعر السلعة الأولى مثال :

إذا كان لدينا محطة تكرير للنفط تنتج البنزين، والمازوت، فإذا ازداد الطلب على مادة البنزين سيرتفع سعرها وهذا يدفع إلى زيادة إنتاج هذه المادة، وإذا ازداد الطلب على المازوت في فصل الشتاء أو في أوقات أخرى سترفع المحطة من إنتاج هذه المادة، وهكذا تتأثر الكميات المنتجة بالأسعار السائدة في السوق. إن زيادة الطلب على سلعة ما سيؤدي إلى زيادة الكميات المنتجة، أي سيؤدي إلى زيادة عدد العاملين في إنتاجها، وأن أجور العمال سوف ترتفع لمجرد زيادة الطلب على إنتاج السلعة، وهذا يدفع إلى زيادة أسعار هذه السلعة.

من المعلوم أن المنتجين يعرضون السلع بهدف الربح، وليس بدافع آخر، وهم يحاولون خفض تكاليف الإنتاج، فكلما كانت تكاليف الإنتاج منخفضة أنتج (عرض) المنتجون كميات أكبر من هذه السلعة أو تلك، وكلما تحقق لهم أرباح أكثر، كانوا قادرين أكثر على المنافسة في السوق. إن نفقات تكاليف الإنتاج تقررها عوامل عدة مثل : أسعار العمالة، والطاقة، والآلات والمعدات ...إلخ فارتفاع

سعر النفط سيؤدي إلى ارتفاع العديد من أسعار السلع المنتجة، كون أن السلع تنتج من مصانع تعتمد على النفط كمصدر لتوليد الطاقة، أو إذا ارتفعت أسعار الفوائد على الأموال التي يقترضها الرأسمالي، فإذا انخفضت أسعار الفوائد، تنخفض معها تكاليف الإنتاج في هذه المؤسسة، إلى جانب ذلك هناك عوامل أخرى تلعب دوراً هاماًً في التكاليف مثل (التقدم العلمي التكنولوجي) المؤثر في تغير وتبدل المدخلات الضرورية لإنتاج هذه السلعة أو تلك، لإنتاج الكمية المعينة من المخرجات، فإنتاج سلعة ما أصبح يتطلب عدداً من الساعات الأقل في ظل التقدم العلمي التكنولوجي، وهذا دفع بالمنتجين إلى إنتاج كميات أكبر بكثير. كذلك تتأثر أسعار السلع المعروضة، بأسعار السلع البديلة، فارتفاع سعر سلعة ما سيؤدي إلى انخفاض سلعة بديلة وانخفاض سعر السلعة البديلة سيدفع إلى زيادة كميات إنتاجها، وتنخفض كميات إنتاج سلعة أخرى.

كذلك تلعب السياسات الحكومية دوراً هاماً في كميات عرض السلع فهي التي تقرر فرض ضرائب معينة على إنتاج هذه السلع أو تلك، إضافة إلى دور المناخ والطبيعة في كميات المنتجات الزراعية المتنوعة وغيرها.

إن التغيرات في العرض تتمثل في زيادة أو نقص الكميات المعروضة، هذه الكميات تخضع لتأثير الأسعار فحين تتغير أسعارها سيتأثر السعر صعوداً أو هبوطاً، ويمكن ضرب مثال على ذلك : إن التغير في سعر نوع من القماش يدفع إلى إنتاج وعرض نوع آخر، وإذا انخفضت أجور عمال إنتاج هذا النوع من القماش، وسمح في تصدير كميات معينة، وسهلت الحكومة عمليات تصديرها، هذا كله يدفع إلى زيادة إنتاجها (زيادة عرضها) ويمكن القول إن محددات العرض تتلخص بمايلي :

1- الفن الإنتاجي، 2- أثمان عناصر الإنتاج، 3- أسعار السلع البديلة، 4- التوقعات في تبديل الأسعار، 5- أعداد المنتجين وكميات العرض في الأسواق، 6- الضرائب والإعانات المقدمة من الدولة.

لا بد من بعض التفصيل أو الشرح لهذه العوامل المؤثرة في العرض.

1- الفن الإنتاجي وأثر التطورات الحاصلة، أي إن إنتاج سلع جديدة ذات مواصفات تكنولوجية عالية الدقة تؤثر في عرض السلعة المنتجة وفي كمية بيعها.
2- التغير في أثمان عناصر الإنتاج وأسعار السلع البديلة، أي إن التغير في أسعار سلع ما قد تدفع إلى إنتاج سلع أخرى، أو قد تزيد من إنتاج سلع معينة فهناك علاقة بين أثمان الإنتاج المكونة لنفقات السلعة المنتجة، وأن العلاقة بين النفقات الإنتاجية وعرض السلعة هي علاقة

رئيسية، تنوعية السلعة، وانخفاض نفقة إنتاجها يكسب السلعة قدرة على المنافسة أكبر من غيرها.

3- التوقعات في تبدل الأسعار، إن توقع الأفراد في زيادة أسعار المواد النفطية، أو الغاز تدفع بالمستهلكين إلى شراء كميات كبيرة من هذه السلع، وتدفع إلى إنتاج أكبر من تلك السلع، أي زيادة في العرض، وقد يحدث العكس، عندما يتوقع المستهلكون انخفاضاً في أسعار سلع ما.

4- تعدد المنتجين، كلما ازداد عدد المنتجين لسلعة ما، اتسع سوق عرض السلعة، فزيادة أعداد المنتجين يزيد من عرض السلع، وتراجع المنتجين يخفض عدد السلع المعروضة في السوق.

5- الضرائب والإعانات، إن الضرائب تؤثر سلباً على عرض السلع، فإذا ارتفعت كميات الضرائب المفروضة على سلعة ما، فهذا يعني زيادة نفقات الإنتاج، وبالتالي خفض كميات الإنتاج. أما الإعانات التي تمنحها الحكومات للمشروعات فأثرها مغاير تماماً، فالإعانات تؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الكميات المنتجة.

6- إضافة إلى ذلك لا بد من الإشارة إلى أن هذه المحددات التي أشرنا إليها كلها مرتبطة بمفهوم المرونة، أي إن تجاوب أحد المتغيرات سيترك قبولاً في متغير آخر، أي إن مرونة س بالنسبة إلى ص مثلاً تعني نسبة التغير في س مقابل تغير كل 1 في ص. وإن مرونة الطلب السعرية تعبر عن استجابة الكمية المطلوبة مع التغير في السعر.

2- الطلب ومفهومه :

لقد لاحظنا أن مسائل العرض للسلع ترتبط بالعديد من المؤثرات، كذلك مسألة الطلب على السلع فهناك العديد من العوامل المؤثرة في الطلب وزيادته أو انخفاضه، فالقوة الشرائية في مجتمع ما تشكل عاملاً هاماً في زيادة الطلب، فعدد الوحدات التي يرغب المستهلكون في شرائها يتوقف على سعرها وعلى القوة الشرائية، على الدخل المتحقق لدى الأفراد في المجتمع، ويتوقف عدد السلع المستهلكة على سعرها، فكلما ارتفع سعرها انخفضت الكمية المباعة منها، والعكس هو الصحيح، وقد يستبدل المستهلكون السلعة بسلعة أخرى، فإذا ارتفع سعر لحم الخاروف مثلاً فقد يستبدله المستهلك بلحم الدجاج.

إن الطلب يتوقف على حاجات المجتمع وأذواق المستهلكين، وطلب السوق يرتكز على مجموع طلبات الأفراد، على الكميات المطلوبة لجميع أفراد المجتمع وعند كل سعر، ونستطيع مراقبة طلب السوق في الواقع العملي، فإذا انخفضت الأسعار في السوق فالمستهلك ينجذب نحو أسعار السلع

الأكثر انخفاضاً، أو قد يستبدل السلعة بسلعة بديلة، وهنا يلعب مستوى الدخل دوراً هاماً، وإن ارتفاع أسعار السلع سيدفع بالمستهلكين إلى تقليص المشتريات من السلع.

هناك عوامل عديدة مؤثرة في طلب السوق، في الكميات المطلوبة من هذه السلعة أو تلك، فهناك : متوسط الدخل، عدد السكان، أسعار السلع، الذوق الفردي والعام للسكان .... إلخ.

- إن معدل دخل المستهلكين يشكل عاملاً هاماً في تقرير حجم الطلب على السلع، فكلما ازدادت المداخيل، ازدادت كميات السلع المباعة العادية، وتقل الكميات المباعة من السلع الرديئة.
- أما بالنسبة لحجم السوق فهو يقاس بعدد السكان، فسوق الهند أو الصين مثلاً يستهلك سلعاً متنوعة بأعداد كبيرة جداً أكثر من سوق روسيا البيضاء أو غيرها.
- مستوى أسعار السلع البديلة، هناك علاقة بين سعر سلعة ما، وسعر سلعة بديلة، فالمشتري يرغب باقتناء السلع البديلة عندما يكون سعرها أقل.
- إلى جانب ذلك هناك أذواق المستهلكين، وهناك العادات والتقاليد في مجتمع ما، كالثقافة والدين ... وغير ذلك كلها تؤثر في كميات السلع التي يرغب المستهلكون في شرائها.
- إضافة إلى ذلك هناك تأثير الطبيعة بعواملها العديدة فالحرارة المرتفعة تتطلب شراء أجهزة التكييف، والبرودة والمطر والثلوج تتطلب التدفئة، والمظلات المطرية، وأدوات التزلج على الثلج وغيرها، ونلاحظ هنا ازدياد شراء هذه السلع لتوفير حاجات الناس قي فصول معينة من السنة.

إن تطور الحياة المعيشية للأفراد، والتقدم العلمي التكنولوجي الذي يدفع لإنتاج السلع الجديدة تفرض على المستهلك شراء مثل هذه السلع تلبية لشروط أسواق العمل، فإنتاج السلع الأوتوماتيكية، والحواسيب المتطورة فرضت وتفرض على الأسر اقتناء هذه السلع، وهذا يتوقف أيضاً على الدخل، فالزيادة في الدخل تسمح بزيادة المشتريات والحصول على السلع المتطورة وغيرها، إذاً فالزيادة في المشتريات لا تنجم عن الزيادة في الطلب، بل عن الانخفاض في السعر، والزيادة في الدخل.

يمكن القول إن محددات الطلب تنحصر في :

- التغير في أذواق المستهلكين.
- أعداد المستهلكين، بحيث ستؤدي الزيادة في الأعداد بالضرورة إلى زيادة في الطلب على السلع المختلفة.
- دخل المستهلك، هنا العلاقة طردية كلما ازداد الدخل، ازداد طلب الفرد على السلع و العكس هو الصحيح.

- أسعار السلع، العلاقة هنا مرتبطة بين الأسعار والطلب على السلع، فقد تكون السلع مكملة لسلعة ما، أو سلعة بديلة لسلعة أخرى. فالأسعار تتوقف على الكميات، أو على أسعار السلع البديلة.
- التوقعات، إذا توقع الفرد أن سلعة ما سيزداد سعرها في المستقبل، فالطلب سيزداد على هذه السلع، على الرغم من ارتفاع سعرها في تلك الفترة، وقد ينخفض الطلب على سلعة ما، إذا توقع الأفراد انخفاضاً في سعرها.

3- توازن العرض والطلب :

لقد تعرفنا إلى مفهومي العرض والطلب، ورأينا دور المنتجين في عرض السلع بكميات مختلفة منطلقين من أسعارها، وعرفنا أن المستهلكين يطلبون كميات مختلفة من السلع، هذه الكميات تتوقف على مستويات الدخل، وأسعار تلك السلع.

إن الحركة الدائمة للعرض والطلب، والتفاعل بينهما على مختلف السلع، تؤدي إلى توازن ما بين الكمية والسعر، وهو ما يعرف بتوازن السوق، ويحدث هذا التوازن السعري في الأسواق عندما تكون القوى المؤثرة في كميات العرض، ومستوى الطلب متوازناً، أي عندما تكون الكميات التي يرغب المنتجون بعرضها (ببيعها)، مساوية للكميات التي يرغب المشترون بشرائها عند سعر التوازن، وعن وجود التوازن بين العرض والطلب، لا يعود هناك ضرورة لارتفاع وانخفاض السعر، لا سيما أن المؤثرات الأخرى تبقى ثابتة دون تغيير، على أن تكون الكميات المعروضة، أو المطلوبة متوفرة وبشكل طوعي وحر تماماً.

قد يحدث انقباضاً في السوق لسلعة ما بسبب تردي الموسم الزراعي لهذه أو تلك، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع كمياتها، فيزداد الطلب عليها وترتفع أسعارها، هذا بدوره يدفع إلى زيادة إنتاجها بسبب زيادة الأسعار، فتزداد الكميات في السوق وتنخفض الأسعار ليعود التوازن من جديد بين العرض والطلب.

إن ما يحدث من مؤثرات في العرض، قد يحدث في مستويات الطلب، فإذا ارتفع دخل المواطنين مع بقاء الأسعار على حالها سوف تزداد الكميات التي يرغب المستهلكون في شرائها، وزيادة الشراء (الطلب) ستدفع المنتجين إلى زيادة الإنتاج (العرض)، هذه الحركة والمؤثرات في كميات العرض، ومستويات الطلب تتأثر ارتفاعاً وانخفاضاً إلى أن يتحقق من جديد التوازن بينهما عند أسعار معينة. هناك تغيرات في المدخلات – التكنولوجيا – أسعار المواد الأولية والمساعدة – أجور العاملين ...

والنفقات الأخرى، كالسياسة الجمركية والضرائبية، وعدد السكان، ومستويات الدخل، وأسعار السلع، والتبدلات في أذواق المستهلكين، كل ذلك ستترك الأثر الكبير على التبدلات ليعود التوازن بين العرض والطلب عند سعر معين مرات ومرات عديدة.

لذا يمكن القول حين تتبدل العوامل المؤثرة في العرض، والعوامل المؤثرة في الطلب، فسوف يؤدي ذلك إلى تبدل في العرض والطلب، وتبدلات في توازنات السوق بالنسبة للسعر والكمية. أي إن سعر التوازن يتحقق عند انسجام قرارات المنتجين المتعلقة بعرض السلع، مع قرارات الشراء الصادرة عن المشترين (المستهلكين)، هذه القرارات تنسجم، وتتجانس مع بعضها فقط عند ثمن معين ومحدد، فإذا ارتفع أو انخفض الثمن، لا يحدث التوازن.

إن التغيير في الأسعار والكميات لسلعة ما في السوق، لا بد وأن يتأثر بكميات العرض والطلب فالسعر والكمية يتأثران بكميات السلعة المعروضة، وبالطلب على هذه السلعة، فانخفاض كميات سلعة ما لا بد وأن يؤثر على ارتفاع سعرها، وارتفاع سعرها هذا يؤدي إلى عدم التوازن لفترة زمنية معينة.

إن المسائل الاقتصادية المؤثرة في العرض والطلب قد تكون أكثر تعقيداً من ذلك، فهناك الظروف السياسية، والهجرة المؤثرة في أجور العاملين، والمؤثرة بالتالي في نفقات إنتاج السلع، وقد لا تؤثر الهجرة في خفض الأجور في هذه المنطقة أو تلك، هذه الأمثلة وغيرها تقودنا إلى استنتاج مفاده إن العوامل الاقتصادية العديدة مترابطة مع بعضها ومؤثرة ومتأثرة ببعضها البعض، فقانون العرض والطلب يتأثر بتبدلات الأسعار والكميات، والدخل، والأسواق، واتساع عمليات التبادل الداخلي والخارجي وغيرها.

4- كفاءة السوق الاقتصادية :

مع بداية التسعينيات للقرن العشرين بدأت عمليات انهيار الاتحاد السوفييتي والنظام الاشتراكي الاقتصادي، لينهار معه التخطيط المركزي الذي قال به وطبقه النظام الاشتراكي العالمي، عندما لم تتمكن النظرية الاقتصادية الاشتراكية من تلبية حاجات الناس المتنامية، عندما وقف المواطنون بصفوف طويلة أمام الأفران والسلع الضرورية في الأسواق، عندما تخلفت التكنولوجيا في الصناعة، والزراعة والخدمات، عندما فشلت تلك التجربة الاجتماعية للتطور ما بين عامي 1989-1991، لتتحول الدول الاشتراكية من الاقتصاد المخطط مركزياً إلى اقتصاد السوق، منطلقين من أن اللامركزية للعرض والطلب هي الطريق الأفضل للتطور الاقتصادي.

من هنا علينا البحث في كفاءة الأسواق الاقتصادية مع فهم الدور اللازم والضروري لتدخل الدولة، والتي عليها مراقبة الواقع الاقتصادي وتبدلاته، أي لا بد من الاستفادة من حسن أداء السوق، والتدخل الحكومي في أوجه النشاط الاقتصادي الضروري.

إن الكفاءة الاقتصادية للأسواق يجب أن تكفل الإشباع الجيد من الموارد المادية والبشرية المتوفرة للمجتمع ككل، أي إن كفاءة الإنتاج والتوزيع لا يمكن أن تكون لمصالح الجميع، بل ستكون لشخص على حساب شخص آخر، أي إن اقتصاد السوق سيظهر كفاءته في التوزيع حسب ملكية عناصر الإنتاج أي لا يمكن تحسين حالة فرد ما إلا على حساب تردي حالة فرد آخر، أي لا يمكن أن يحقق اقتصاد السوق الحالة المثلى لجميع أفراد المجتمع ذلك مهما كانت أوضاع الأسواق تنافسية كاملة أو غير كاملة.

لقد عرفنا من قبل أن الأسواق في الدولة يسودها العرض والطلب التنافسي، والتي تقرر الأسعار والكميات في كل سوق منفردة.

وعرفنا أن تقلبات العرض والطلب، والنفقات الإنتاجية، والمنافسة الكاملة تحقق لأصحابها الأرباح العالية على مستوى التوازن الجزئي؛ أي في ظروف اقتصاد الوحدات التي تتعلق بسلوك الأسواق، والأسر، والمؤسسات الفردية.

أما بالنسبة للتوازن العام في الأسواق، يلعب ترابط الحياة الاقتصادية المعقدة دوراً هاماً، فالتطورات الجارية في دولة ما لا بد وأن تؤثر على تبدلات العرض والطلب في الأسواق العالمية فانخفاض إنتاج كميات النفط بعيد حرب 1973م أدى إلى ارتفاع أسعاره، وثورة إيران 1979م أدت إلى ارتفاع سعر النفط عالمياً، وخفض الطلب على النفط أواخر عام 2008م في الدول الصناعية أدى إلى تدهور أسعاره من 147 دولاراً للبرميل الواحد إلى 61 دولاراً، وإلى 40 دولاراً في أوائل عام 2009م، وإن انخفاض أسعار النفط تكون خطرة لدولة ما، ومفيدة لدول أخرى. إن جميع العمليات والتبدلات الاقتصادية على مستوى السوق الواحدة، أو الأسواق لا بد وأن تؤثر على بعضها البعض، وتعتمد على بعضها البعض بهذا الشكل أو ذاك، آخذين بالحسبان كفاءة السوق التنافسية الاقتصادية التي لا تكفل التطور المتناسب لجميع الدول. لاسيما أن التكاليف، والموارد المادية وغير المادية المتاحة، ودور الحكومات وغيرها، جميعها تلعب الدور الرئيس في تطور اقتصاد هذه الدولة أو تلك، فالمؤثرات الخارجية، ومستوى التقدم العلمي التكنولوجي، والأخذ بالمعلومات الصحيحة، والمنافسة غير الكاملة، أو الكاملة كلها تلعب دوراً رئيساً في التقدم الاقتصادي للدول النامية، والتي تؤثر في فشل السوق هنا أو هناك.

إن الأزمة المالية العالمية التي بدأت منتصف أيلول عام 2008م، والتي أصبحت أزمة عامة تشمل مختلف جوانب الحياة الاقتصادية، هذه الأزمة أكدت على فشل الفهم الليبرالي، والليبرالية الجديدة في إدارة الاقتصاد، وأخذ اقتصاديو العالم يدعون إلى نظام مالي جديد تتدخل من خلاله الدولة في مراقبة العمليات المالية وغير المالية، ولقد طرحت هذه الأزمة العديد من الأسئلة التي سيتم الإجابة عنها مستقبلاً وأهمها :

- هل سيكون دور الحكومة أكبر في مختلف النشاطات التعليمية، الصحية .... إلخ ؟
- هل ستستخدم الحكومات السياسات الرقابية على عمل المصارف ؟ أو التحكم بالسياسات المالية؟ أو أنها ستكون شريكاً في المؤسسات المصرفية ؟
- هل ستستخدم الحكومة السياسات الضريبية لإعادة توزيع الدخل بين شرائح المجتمع؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها يدرسها علماء الاقتصاد بعناية، والتي قد تثير العديد من الخلافات في وجهات النظر باتجاه المسائل الاقتصادية الجزئية والكلية في ضوء التطورات العالمية للحياة الاقتصادية الحالية المعاصرة.

5- السوق ودوره الاقتصادي :

إن السوق يلعب دوراً هاماً بل رئيساً في النشاط الاقتصادي، وهو مختلف من دولة إلى أخرى ومن مكان إلى آخر ضمن الدولة الواحدة، فهناك الأسواق الملائمة لبعض الصناعات أو السلع، قد لا تكون ملائمة لصناعات وسلع أخرى، وهناك أسواق ضيقة وأخرى واسعة، وأسواق تسيطر عليها الاحتكارات بصورة تامة، وأسواق أخرى سيطرة الاحتكارات تكون أقل بكثير أو بنسب أقل منها.

إن الأسواق تشكل حلقة الاتصال بين المنتجين والمستهلكين، وعن طريق السوق يتم تداول السلع المختلفة تحت تأثير قوى العرض والطلب، والمنافسة الحرة.

قد يبدو أن نظام السوق لا يتعدى قبول السلع أو رفضها، وذلك للوهلة الأولى، أما في الواقع العملي، إن نظام السوق هو أبعد من ذلك بكثير فالسوق يؤثر بمايلي :

- يحدد السوق كمية الأموال اللازمة للاستثمار، لرفع الطاقات الإنتاجية وزيادتها، وعندما يلجأ المستهلك إلى ادخار جزء من أمواله، أي إنه يكون غير راغب بشراء أو باقتناء بعض السلع، عندها يتجه المدخرون إلى توظيف نقودهم في المصارف، التي تقوم بدورها برفع أسعار الفوائد

لجذب الأموال ولتتجمع في تلك المصارف، وهذا ما يدفع بصورة أكبر نحو دفعها كقروض للمستثمرين.

- في السوق تقرر كميات الإنتاج المختلفة، التي تحقق الأرباح العالية للمستثمرين، الذين يعملون بدورهم على خفض نفقات الإنتاج، وإدخال التكنيك الأحدث والمتطور.
- إن السوق يشكل البعد الرئيس للنظام الاقتصادي، وفيه يتحقق التوازن بين العرض والطلب من خلال المنافسة الكاملة، أو غير التامة.
- إن الفهم الليبرالي دعا إلى الحرية الكاملة لفعل وتأثيرات الأسواق، وبالمقابل دعا الكثيرون إلى ضرورة تدخل الدولة لتلافي القصور الذي يحصل في عمل السوق، لذلك ميز الاقتصاديون بين أنواع ثلاثة من الأسواق هي :

أ- سوق مخططة مركزياً :

أي إن آلية العرض والطلب يتم التحكم بها مركزياً، وهذا ما كان مطبقاً بصورة كاملة في أكثر الدول الاشتراكية، بخاصة في الاتحاد السوفياتي، الذي فشلت تجربته على صعيد التطبيق العملي.

ب- سوق حرة تماماً :

هذا النوع من السوق روجت له الليبرالية منذ فترة الاقتصادي البريطاني آدم سميث، والذي سارت عليه النظم الاقتصادية الرأسمالية، هذه السوق تعرضت لتذبذبات كبيرة، وأزمات محدودة وعامة كما في أزمة نهاية عام 2008م.

ج- سوق حرة نسبياً :

في مثل هذه السوق تقوم الدولة بوضع بعض الضوابط والقيود على الكميات والأسعار للحد من الآثار السلبية العديدة، من هذه الضوابط مايلي :

- وضع أنظمة العمل والأجور.
- تؤثر الحكومات على مختلف المخرجات والعمالة – والتضخم عن طريق استخدام السياسات المالية والنقدية الملائمة، من خلال القدرة على فرض الضرائب والإنفاق – وأسعار الفوائد وغيرها.
- لقد أكدت تجارب الدول الرأسمالية في الثمانينيات من القرن العشرين على أن سياسة خفض الضرائب أدى إلى تحسين الادخار والاستثمار، ودافعت بعض الحكومات عن

رعاية الحكومة لبعض الصناعات الجديدة، وهذا ما حدث فعلاً في اليابان وبعض دول جنوب شرق آسيا.

- تلعب الحكومة دوراً هاماً في سن القوانين العديدة التي تكافح الاحتكار، وتلوث البيئة ووضع برامج دعم الشرائح المستحقة في المجتمع الرأسمالي، وتوجيه سياسات التربية والتعليم وما إلى ذلك.
- وفي ظروف الدول النامية على الحكومة أن تضبط الكميات والأسعار، وتساعد على تسهيل مختلف عمليات التصدير والاستيراد، بما يخدم مصالح الاقتصاد الوطني النامي، لاسيما حماية الصناعة الوطنية الناشئة.

رابعاً – اقتصاد السوق الاجتماعي:

إن النظرة الكلية للمسائل الاقتصادية الوطنية تتشكل من خلال السياسة الاقتصادية الحكومية، والتي يجب أن تكون ديناميكية متجددة وفاعلة ومؤثرة في الواقع العملي، لتكون هادفة إلى التغيير والتطور نحو الأفضل، إن امتناع الحكومة عن اتخاذ قرارات اقتصادية جريئة وجوهرية، تحولها إلى سياسة الركود والسكون، وتتراكم العجوزات الزائدة عن مواجهة الضغوطات الداخلية والإقليمية الخارجية، إضافة إلى الضغوطات الدولية الكبيرة والمتزايدة أحياناً.

هذا التأخير في اتخاذ القرارات الحديثة والحاسمة والضرورية يلحق ضرراً كبيراً في تطور الحياة الاجتماعية، أي إن المجتمع بأفراده وشرائحه المتنوعة لا بد وأن تتأثر تأثراً سلبياً نتيجة للسكون الحكومي، أي إن هناك علاقة متبادلة بين السياسات الاقتصادية، وأبعادها الاجتماعية، وبمعنى آخر ليست هناك سياسة اقتصادية دون بعد اجتماعي معين، فقد يكون هدف هذه السياسة أو تلك شرائح اجتماعية واسعة، أو تهدف إلى تلبية مصالح شرائح اجتماعية محددة وقليلة العدد. إن السياسات الاقتصادية يتم رسمها على أساس البعد الاجتماعي المعين، فالبعد الاجتماعي للسياسات الاقتصادية يتمثل بتلبية مصالح هذه الطبقة أو تلك، أو مصالح طبقات عدة قد تكون أفراد المجتمع، أو الطبقات الأقلية في هذا المجتمع.

وقد تأخذ هذه السياسات بالحسبان الأهمية المعينة من دراسة الحالات الاقتصادية المتعددة مثل : الدخل – الادخار – العمل – مستوى التشغيل – معدلات الاستثمار – تأمين الخدمات – البنية التحتية – الصحة – التعليم – الناتج الإجمالي – حجم البطالة – قوة العمل وتزايدها السنوي – ... إلخ.

هذه المؤشرات الاقتصادية تشكل جوهر البعد الاجتماعي فهي تؤسس لحياة، أي مجتمع ضمن دولة معينة، من حيث تطوره ومستوى معيشته وتقدمه الاقتصادي الثقافي الاجتماعي.

من المعلوم أن العمل البشري هو الذي يشكل مصدراً للقيم الاقتصادية، ليشكل الإنتاج الاقتصادي المادي أساس حياة المجتمعات البشرية، وهذا الإنتاج يحقق مصالح العديد من الطبقات، فهو يعالج مسائل الموارد المادية، والموارد البشرية تلك التي تعمل على تحويل موارد الطبيعة إلى أشياء نافعة للإنسان، تحولها إلى سلع يتم تداولها في الأسواق لتحقق لمن يملكها، لمن قام على تنظيم الإنتاج، من امتلك رؤوس الأموال والأرباح المعينة.

إن البعد الاجتماعي للتطورات والتغيرات الاقتصادية تتناول العديد من المسائل الثقافية والفكرية الضرورية لحياة المجتمع، فهناك ضرورات لحرية الرأي، وحرية النقد والإبداع، وحرية تعدد المسائل الثقافية والعلمية، والقانونية، والسياسية، والدينية ... إلخ. أي هناك أبعاد اجتماعية تعمل على تطوير وتغير المسائل الاقتصادية، الموارد المادية واستخداماتها المتطورة والمتقدمة فالتطورات العلمية التكنولوجية تفرض مستويات ثقافية عالية ومتطورة، مثال :

من سيكون ملماً بتطوير الحواسيب عليه أن يكون خريجاً جامعياً، أو من يصنع البرامج المتنوعة لعمل الحواسيب عليه أن يكون متعلماً متخصصاً وذا خبرة علمية عملية، من يحقق أي تقدم علمي تكنولوجي يجب أن يكون قد أمضى سنوات طويلة في العلم والدراسة والخبرات العملية، فالتقدم الاقتصادي يدفع إلى تقدم في حياة المجتمعات البشرية فكرياً وثقافياً، وسياسياً. من هنا يمكن استخلاص الدور الهام بل والمؤثر للسياسات الاقتصادية في حياة أي مجتمع بشري.

هذا التقديم يفيدنا للوصول إلى نتائج تؤكد على أن البعد الاقتصادي متعلق بالأبعاد الاجتماعية، أي إن التطور والتقدم الاقتصادي متعلق ومرتبط بما سيحقق من تقدم وتطور في حياة المجتمع، هكذا تطورت وتقدمت المجتمعات البشرية خلال تاريخها الطويل فهذه أوروبا بدولها المتعددة تطورت اقتصادياً منذ نهاية القرن السادس عشر لتحقق تقدماً فكرياً مادياً منسجماً مع تلك التطورات الاقتصادية.

لقد عرفنا أن اقتصاد السوق بحاجة إلى ملكية خاصة لوسائل الإنتاج، وحرية في التداول والتوزيع والاستهلاك، حرية اختيار موقع الاستثمار والعمل، وتحريك عوامل الإنتاج الأخرى بالشكل الذي يناسب رب العمل المستثمر، والدولة تقوم برعاية وضبط بعض التوازنات، فاقتصاد السوق بحاجة إلى سياسات اقتصادية في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والمواصلات وغيرها، هذه السياسات

الاقتصادية تتطلب سياسات أخرى مثل السياسات النقدية، المالية، التنمية، سياسة التشغيل، توزيع الدخل .... إلخ.

إن اقتصاد السوق حسب المفهوم الليبرالي منذ أيام آدم سميث كان يحتاج إلى بعض التدخلات في السياسات الاقتصادية الكلية، هذا الاقتصاد قد يكون ليبرالياً حراً، وتدخلياً من قبل الدولة بنسب كبيرة أو قليلة، وقد يكون اقتصاداً اجتماعياً.

أما اقتصاد السوق الاجتماعي فهو ليس اقتصاداً جامداً، بل هو سياسات اقتصادية متغيرة متطورة تنطلق من الواقع العملي للاقتصاد السوري. لقد عمل بهذا الشكل من اقتصاد السوق ألمانيا التي تقسمت بنتيجة الحرب العالمية الثانية إلى قسم شرقي، وآخر غربي، فقد جاءت تلك الفكرة في الشطر الغربي الألماني كطريق ثالث للتطور، بين الطريق الرأسمالي، والطريق الاشتراكي، فاقتصاد السوق جمع بين حرية السوق القائمة على العرض والطلب والمنافسة، والتضامن الاجتماعي من خلال تدخل الدولة لحماية الطبقات الفقيرة في فترات زمنية معينة، ولقد عملت ألمانيا بهذه السياسة لتأخذ بالحسبان تحقيق العديد من الأهداف أهمها :

- اتباع سياسة نمو اقتصادي تكفل ترميم وتطوير الاقتصاد الذي دمرته الحرب.
- العمل على تأمين مستوى كامل للتشغيل.
- العمل على استقرار لمستوى الأسعار على مختلف السلع، لاسيما الضرورية لحياة العاملين، والطبقات الدنيا في المجتمع الألماني.
- تحقيق سياسة اقتصادية تبادلية مع الخارج تكفل تحقيق التوازن، وضمان الصادرات على ألا يكون على حساب كميات هذه السلع في الأسواق الداخلية،
- تعميق الديمقراطية في إقرار العديد من القرارات الاقتصادية – الإدارية – وغيرها.

بهذا تمكنت ألمانيا خلال سنوات قليلة أن تحقق الاستقرار الاقتصادي والتطور، وخلال عشرين عاماً تمكنت ألمانيا من إعادة بناء اقتصادها لتأخذ بمقولة الحرية الاقتصادية التي تحد من تدخل الدولة الذي ساد إبان اتباع طريق اقتصاد السوق الاجتماعي، الذي يقوم على أساس التعاون الفعال بين مختلف مؤسسات الدولة والأفراد، على قاعدة مصالح هؤلاء الأفراد بالطرق الديمقراطية، على أن تقدم الحكومة المساعدات لذوي الدخل المحدود، للفقراء في المجتمع من خلال – دعم الأجور – الضمان الصحي – دفع تعويضات للعاطلين عن العمل – ضمان التعليم المجاني لتلك الطبقات الفقيرة – وأصحاب الدخل المحدود وغير ذلك.

إن سياسة المنافسة والاحتكارات والاستئثار بالأرباح العالمية في ظروف العولمة الاقتصادية والتشابكات المالية والاقتصادية العالمية، أدت بنتائجها إلى فشل السياسة المالية العالمية، وبرزت الأزمة المالية العالمية التي بدأت منذ أيلول عام 2008م، لتنعكس سلباً على التطور الاقتصادي العالمي الذي أصيب بالركود الشديد والذي سيستمر إلى فترة زمنية ليست بالقصيرة.

لقد تطور الاقتصاد السوري منذ الستينيات للقرن العشرين على أساس التوجه الاشتراكي العقائدي، على أساس تدخل الدولة الشديد في السبعينيات والثمانينيات للقرن الحادي والعشرين، إلا أن هذه الطريق في التطور لم تعط النتائج الكبيرة والطموحة، فمع فشل النظام الاشتراكي على صعيد التطبيق العملي أخذت سورية تغير في سياساتها الاقتصادية، لتعتمد على اقتصاد السوق بدرجات متأنية، فكانت سياسة صائبة لم تؤد إلى أزمات أو فشل، أو انهيار ما، إلى أن أقر المؤتمر القطري العاشر للحزب في سورية الأخذ بطريق اقتصاد السوق الاجتماعي، لتكون سورية قد حسمت سياستها الاقتصادية، عن طريق السوق والتدخل اقتصادياً واجتماعياً.

إن السياسة الاقتصادية تأخذ بالحسبان النظريات الاقتصادية، مع العلم هذه النظرية الاقتصادية أو تلك لا تتمكن من تفسير الواقع بالشكل العملي والمطلوب، فالواقع الاقتصادي يتلخص في كفاءة الأداء الاقتصادي، ومستوى توزيع الدخل الوطني وعدالته، وإذا نظرنا إلى مثال واقعي وعملي لمسألة البطالة عن العمل، هذه الظاهرة هي نتيجة لانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وعدم توافر إمكانية خلق فرص عمل للراغبين في العمل، سواء بواسطة القطاع العام، أم الخاص فهناك معدلات نمو سكاني مختلف من مجتمع إلى آخر، وهناك معدلات للأجور تلعب دوراً في زيادة أو انخفاض القدرات الشرائية، وهناك تأثر لاقتصاد دولة ما بالركود الاقتصادي، وضعف فرص الاستثمار، كل ذلك عوامل مؤثرة في الأوضاع الاقتصادية للطبقات الوسطى، واتساع الفوارق بين الأغنياء والفقراء.

إلى جانب ذلك هناك العديد من النظريات والآراء لاقتصاديين عالميين، فالاقتصادي البريطاني /كينز/ شجع على زيادة الطلب، وزيادة الاستثمار، وزيادة مستوى التشغيل، لزيادة الدخل والإنتاجية، وشجع آخرون على وضع برامج تعتمد على السياسات المالية، والنقدية، كالإنفاق والضرائب، الأسعار والفوائد، فالمراقب لنتائج مختلف السياسات الاقتصادية يلاحظ أن الهام هو ازدياد المستثمر لنسب الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، فالإنتاج وزيادته يشكل القوة المحركة للنمو الاقتصادي، وتقليص الظواهر السلبية كلها في الاقتصاد الوطني.

وإذا أردنا أن نقوم الأداء الاقتصادي في سورية نهاية عام 2008م ومعرفة الدور الذي يلعبه اقتصاد السوق نلاحظ أن هناك عناصر فاعلة وقوية لاقتصاد السوق الحر القائم على العرض والطلب

والمنافسة، وإلى جانب هذه العناصر، تؤثر أحياناً العقلانية الاقتصادية المتمثلة في دور الدولة التدخلي، وإن كان هذا الدور غير متكامل أو أداؤه غير فعال في أوقات معينة، إن هذا الأداء لا يعد رأسمالياً، ليبرالياً، بل هو يأخذ بعناصر واتجاهات اقتصادية اجتماعية، فهو اقتصاد السوق الاجتماعي.

إن التطور الاقتصادي في سورية ولأكثر من 30 عاماً ظل تدخلياً من خلال آليات فرضت الوظيفة الاجتماعية على حساب الوظيفة الاقتصادية، فكان القطاع العام يعد وعاءً اجتماعياً يضمن تأمين فرص العمل بغض النظر عن ريعيته، فالتعليم، والصحة، والإسكان، والخدمات الأخرى، والنفقات الحكومية الباهظة كانت تفوق نصف إجمالي الإنفاق العام. كل ذلك كان على حساب تراجع الطاقات الإنتاجية التي لم تؤد إلى التراكم الرأسمالي الضروري لعمليات التنمية الاقتصادية، الضروري للاستثمارات التكنولوجية والبشرية، على أن يكون التدخل عبر سياسات مالية نقدية تقدم إلى الاقتصاد منشطات في حالات الانكماش أو الركود الاقتصادي، لتخفيض معدلات البطالة عن العمل، إن السياسات الاقتصادية الناجحة هي تلك السياسات التي تعبر عن الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، هي تلك السياسات التي تعمل على قاعدة توسيع الطبقة المتوسطة على قاعدة السوق ما أمكن، والتخطيط بالقدر الضروري، وبما يتناسب مع الظروف الاجتماعية الاقتصادية السورية.

إن العديد من الدول المتقدمة صناعياً لم تعتمد أنموذجاً موحداً لنظام السوق، بل اعتمدت كل دولة أنموذجا خاصاً سمح لها بالتطور الاقتصادي الاجتماعي التي وصلت إليه، لهذا تستطيع الدول النامية أن تحقق تنمية اقتصادية اجتماعية ناجحة على أساس الاقتصاد المفتوح والمتجدد. لقد برهنت التجربة الألمانية الاتحادية لاقتصاد السوق الاجتماعي المعتمد على قاعدة الليبرالية السياسية الديمقراطية، وعلى نظام المنافسة الفعالة، مع تدخل الدولة وضمان حرية المبادرات الفردية، وتأمين التوازن الاجتماعي للعمليات الاقتصادية، من خلال سياسات حكومية تضمن التقدم الاقتصادي للمجتمع.

إن اقتصاد السوق الاجتماعي يعكس مضمون الفهم الليبرالي المنظم، الذي يعتمد على دور الدولة في توفير الظروف الأمنية والقانونية لحماية نظام المنافسة المعتمد على الحرية الفردية، والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، هذا النظام الاقتصادي رفض مقولة (دعه يعمل، دعه يمر)، فالدولة يقع على مسؤولياتها ضمان المنافسة وإطلاق الحياة الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي، لضمان نظام

اقتصادي يعمل على تحقيق الترشيد، والعقلانية، والديمقراطية، والديناميكية الفعالة للوصول إلى استقرار وعدالة اجتماعية أفضل.

إن اقتصاد السوق الاجتماعي يعد محاولة للجمع بين الليبرالية والاشتراكية، لإقامة علاقة بين المنافسة والنظام المؤدي إلى اقتصاد مفتوح ذي بعد اجتماعي متطور، لقد أكد اقتصاديو ألمانيا الاتحادية على المبادئ الأساسية لهذا النموذج من الاقتصاد والتي من أهمها :

- حرية تملك وسائل الإنتاج، على قاعدة الالتزام والمسؤولية الكاملة لهذه الملكية.
- حرية التعامل والتعاقد والنفاذ إلى الأسواق.
- اتخاذ سياسات نقدية تضمن استقراراً لقيمة النقد.
- بناء نظام أسعار فعال للسلع والخدمات وأسواق المال.
- العمل الدائم على استقرار السياسة الاقتصادية، لاسيما في مجال توزيع الدخل، وتصحيح الاختلالات الناجمة عن المنافسة الحرة في الأسواق.
- المراقبة الحكومية الدائمة لنظام الأسعار، والحد ما أمكن من الاحتكارات.
- تقوم الدولة بتبني سياسة فاعلة ومؤثرة لدعم التقدم الصناعي، وتطوير التقانة والتدريب والتأهيل، والبنية التحتية للاقتصاد والمجتمع، أي إطلاق قوى السوق والأخذ بالتخطيط عند الضرورة.
- إن الدولة مسؤولة عن ضمان استقرار الأسعار، والتشغيل الكامل ما أمكن، والنمو الاقتصادي وتوازن العلاقات الاقتصادية السياسية مع الخارج.

لقد لعبت العناصر الفعالة والبناءة لاقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا على قاعدة الليبرالية المنظمة دوراً هاماً في تحقيق التقدم والتطور الاقتصادي الألماني، الذي أوصلها إلى دولة الرفاه للجميع. في الوقت نفسه تعرضت التجربة الألمانية هذه للعديد من الانتكاسات، والصعوبات، عندما أظهرت اختلافات وتناقضات بين المسائل النظرية والواقع العملي خلال فترات زمنية معينة، عندما سارت اتجاهات النمو الاقتصادي بشكل مخالف لتوجهات اقتصاد السوق وقواعده، فحدث لمرات عدة تعارض بين قواعد اقتصاد السوق الحر، والتطبيق العملي لاقتصاد السوق الاجتماعي.

أكدت التجارب العالمية العملية على نجاح بل وتفوق نظام اقتصاد السوق على أنظمة أخرى، فاقتصاد السوق يطلق القدرات الإبداعية والمبادرات الخلاقة للأفراد من خلال المنافسة، أما الاقتصاد الموجه المعتمد على التخطيط المركزي لم يقدم الحرية والديمقراطية للأفراد كي يبدعوا في أعمالهم

وإنتاجهم، وقد تعددت في دول الأنظمة الاشتراكية الاتحادات، والنقابات، والمنظمات العديدة، التي حددت الأجور ولم تربطها بالإنتاج وإنتاجية العمل.

لقد حاولت الحكومة الألمانية إطلاق حريات قوى السوق وعوامل النمو الاقتصادي الاجتماعي، وتوسيع مجالات الحريات الاقتصادية للأفراد، آنذاك كان لا بد من تقليص التدخل الحكومي المتزايد، الأمر الذي دعا إلى ضرورة التدخل العقلاني للحكومة، أي إن الحكومة التدخلية وفق ظروف كل دولة أصبح حاجة ضرورية أكدتها وتؤكدها الأزمة العالمية المالية الاقتصادية نهاية عام 2008.

حاول اقتصاديو ألمانيا في فترة ما بعد الحرب الكونية الثانية التأكيد على ارتباط السياسة الاجتماعية بالقواعد الأساسية للنظام الاقتصادي الحر، على أن يلعب دوراً هاماً في النمو الاقتصادي دور الأفراد والأسرة وازدياد دور الدولة التدخلية في تقديم الخدمات التعليمية، والصحية، والرعاية الاجتماعية للأفراد والأسر، وهذا ما دفع إلى تحقيق دولة الرفاه العام في ألمانيا.

إن نجاح برامج اقتصاد السوق الاجتماعي اعتمد على تدخل الدولة، من خلال توافق آليات السوق الاقتصادية الاجتماعية والسياسية وعلى أسس عقلانية وشفافية استطاعت الدولة مواجهة العديد من المشكلات الاقتصادية، إن تطبيق هذه البرامج لا بد وأن يواجه ظواهر غير عقلانية جراء ما يتم في السوق الأمر الذي يدفع إلى التصور الواعي وتصحيح الأخطاء التي يواجهها التطور الاقتصادي الاجتماعي، أي إن هذا المفهوم قد يتعرض لانحرافات تفقده مصداقيته في الواقع العملي، فالحكومة الرشيدة تدرك ذلك وتسارع إلى تصحيح الأخطاء وتوجيه التطور الاقتصادي الهادف إلى تأمين مصالح الأكثرية السكانية، عبر العديد من السياسات الحكومية التي تكفل توزيع الدخل على مختلف الفئات الاجتماعية.

- إن اقتصاد السوق الاجتماعي هو محاولة توفيق بين الفعاليات الاقتصادية التي توفرها المنافسة وبين الحاجة إلى أقرب ما يمكن للعدالة الاجتماعية.
- اقتصاد السوق الاجتماعي هو محاولة للجمع بين قوانين الاقتصاد الحر، والجوانب المختلفة المتعلقة بالمجتمع، و لا يزال هنا مفهوم اقتصاد السوق في ظروف سورية يعاني من الغموض، ويفتقر للدقة.
- إن اقتصاد السوق الاجتماعي يعد محاولة للجمع بين قوانين اقتصاد السوق الحر كما عرفها النظام الاقتصادي الرأسمالي، وتناقضاتها الاجتماعية كما عرفها النظام الاشتراكي، حيث كانت

مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، والضمانات الصحية–التعليمية هي الأولى على سلم الاهتمامات.

- إن خيار الأخذ باقتصاد السوق الاجتماعي عرفه البعض بالليبرالية المنظمة، أو الرأسمالية الملطفة، أو الطريق الثالثة بين الرأسمالية والاشتراكية، الذي يعتمد على حضور الدولة ومراقبتها للعلاقة بين التنافس والتضامن، بين ظلم السوق وعدالة أقرب في الحياة.
- في التجربة الألمانية سادت حالة من التفاهم بين أرباب العمل والنقابات لتسوية مسائل الأجور، وتوفير الإمكانات للتدريب والتأهيل المهني، وشكلت تجارب الدول الاسكندينافية كالسويد منافساً عملياً للدول الاشتراكية، من حيث مستويات المعيشة للمواطنين، كالصحة والتعليم، والخدمات الأخرى المتنوعة في المجتمع.
- كي تكون على درجة دانية من الشفافية، إن اقتصاد السوق في سورية لم يجر توضيح حدوده وأغراضه، وأهدافه بالشكل الكافي، فهل يكفل استمرار الدولة في ضمان الخدمات الاجتماعية ؟
- أو أنه سيشارك القطاع الخاص في مختلف أنواع الخدمات ؟
- هل سينتقل من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق الحر ؟
- هل سيبقى القطاع العام على حاله، أو أنه سيتطور ؟ أو أنه سيظل مصدراً للكسب اللامشروع؟
- إن السؤال الأكثر أهمية يتمثل في اعتماد هذه الطريق أو سواها في التطور للقضاء على الصعوبات الاقتصادية ومعالجة مشاكل المجتمع بصورة جذرية.

إن اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية جاء للرد على حالة عدم النضج في الهياكل الاقتصادية كما هو الواقع في الدول الرأسمالية الأوروبية، فكان لا بد من وضع الضوابط لتوجهات التنمية، وترشيد الموارد، وتطوير التراكم، وتوجيه الاهتمام إلى الأساليب الناظمة للحياة الاقتصادية الاجتماعية، والتي يعجز السوق وحده عن حلها بشكل عادي وسليم. لذا لا بد من حماية المنتجين والمستهلكين من الممارسات الضارة التي يسلكها الاحتكار، وهيمنة الأفراد، والشركات على الأسواق. يلاحظ من خلال دراسة الواقع الاقتصادي في سورية، الذي يصطدم بمعوقات عديدة تبدأ من البنية القانونية القديمة، والبيروقراطية، وجمود الهياكل والمؤسسات الإنتاجية للقطاع العام، مروراً بضعف القطاع الخاص، وانتهاءً بتدني معدلات الاستثمار، وتزايد نسبة العاطلين عن العمل، والتزايد في الهدر الشديد ومختلف مظاهر السلب الأخرى كالفساد وغيره.

انطلاقاً من هذا الواقع لا بد من استنباط رؤى اقتصادية تحقق معدلات نمو إنتاجي يسمح بتحقيق فائض إنتاجي اقتصادي، يمكن من تحقيق عدالة اجتماعية أفضل في التوزيع.

لقد أثبت الاقتصاد السوري قدرة جيدة على التطور واستخدام الموارد بصورة مقبولة، وذلك بفضل دور الحكومة التدخلي كمقرر للنشاط الاقتصادي وكراع للمسائل الاجتماعية، وموجه للعملية الإنتاجية ومختلف مسائل التنمية الاقتصادية الاجتماعية الضرورية.

الفصل السابع

الناتج القومي – الدخل القومي
وتأثرهما في الادخار والاستثمار والاستهلاك

من المعلوم أن هناك تفاوتاً كبيراً في الدخول بين أفراد وفئات وطبقات المجتمعات البشرية، هذه الفروق الشاسعة من الثروة والدخل تشكل تقسيماً لأفراد المجتمع إلى طبقات تحتية وأخرى متغيرة، فهناك من يتقاضون حوالي مليون دولار في العام، وآخرون ثمانية دولارات في يوم عمل، وهنا تكمن أهمية نظرية توزيع الدخل.

تدور حول مسألة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع الخلافات في مختلف اقتصاديات العالم، هذا التفاوت في الدخل ناتج عن سوء التوزيع العادل للمداخيل، أو عن نظام الإرث السابق، أو نتيجة لمصادفات معينة، في حين أن سبب الفقر هو التمييز وانعدام الفرص، أو لأسباب أخرى.

يعتقد بعض من الاقتصاديين، أو الفلاسفة أن الناس يحصلون على ما يستحقون، وأن التدخل في توزيع الدخل سيلحق الضرر الكبير بكفاءة الاقتصاد، وهناك آراء أخرى ترى أن المسؤولية تقع على الحكومة، وعليها إيجاد حلول لهذه المسائل عن طريق تأسيس شبكة من (الضمان الاجتماعي) تضمن بموجبها الحد المقبول من مستويات المعيشة لأفرادها.

الدخل :

إن الوضع الاقتصادي لشخص ما، أو لدولة ما إنما يقاس بالدخل أو الثروة، ويدل الدخل على مجموع ما يكسبه فرد، أو أسرة وبشكل نقدي خلال فترة زمنية (عادة خلال عام كامل)، وتشكل مجموع مداخيل أفراد أو أسر الدولة الواحدة خلال عام (الدخل القومي).

إن الدخل القومي يتشكل من :

- الأجور والرواتب بأشكالها المختلفة (دخل العمال، وباقي فئات العمال والفنيين ... إلخ).
- أجور العقارات، والأراضي الزراعية (دخل الملاكين).
- صافي الإيجارات.
- صافي أرباح الشركات والمعامل وغيرها.
- الفوائد الصافية الناجمة عن إيداع الأموال في المصارف.

نذكر هنا أن عناصر الإنتاج الأساسية هي :

- **العمل**، والذي يعطي **الأجور**، ودخل المهندسين– الأطباء – المحامين – العمال ... إلخ.
- **الأرض** ، وتعطي للملاكين **الريع** – وبدلات الإيجار.
- **رأس المال**، ويعطي **الفوائد**.
- **النظم**، والذي يأخذ **الأرباح**.

أي إن توزيع الدخل القومي يتم وفق نظام اقتصاد السوق على مالكي وسائل الإنتاج، وعلى غير المالكين على شكل أجور– وريع – وفوائد– وأرباح للرأسماليين.

- إن الثروة تتكون من القيم الصافية للأصول المادية لشخص أو أسرة معينة، هذه الثروة إما أن تكون ناجمة عن الجهد والعمل، أو تكون ناجمة عن نظام الإرث المعين، لتشمل هذه الثروة (الأراضي – المنازل – السيارات – أو بعض السلع الأخرى مثل النقود أو السندات والأسهم ... إلخ). وإن جزءاً من ثروة المجتمع تتركز بيد فئات الشعب – كالعمال – والفلاحين – والمثقفين ... إلخ. أما الجزء الأكبر من الثروة، فيتركز بأيدي الأقلية السكانية، وهم الذين يحصلون على الريع – والفوائد – والأرباح. وهنا ترى أن معظم السكان تتكون ثروتهم من صافي الرواتب والأجور، في حين أن نسبة من السكان قد لا تزيد عن 15–25% من الدخل لتزيد ملكياتهم الناجمة عن ملكية وسائل الإنتاج (الأرباح – الفوائد – والريع).

. إن ما يقرر عناصر الإنتاج في سوق الاقتصاد التنافسي، هو التفاعل بين العرض والطلب على مختلف هذه العناصر، إضافة إلى مستوى الدخل لدى الأفراد، والمستوى العام لأسعار المواد الضرورية وغير الضرورية، والذي يقرر الطلب على مختلف أنواع السلع، وهنا علينا أن نميز بين الطلب على السلع الاستهلاكية، والطلب على عوامل الإنتاج، الذي يعد طلباً مشتقاً، أي يعتمد على بعضه البعض. يطلب المستهلكون السلع النهائية الاستهلاكية بأنواعها، فهناك المواد الغذائية والمواد الضرورية الأخرى كالحاسوب، التلفاز ... وغيره. أما إذا أراد شخص أو مجموعة تأسيس شركة ما؛ فهم بحاجة إلى مدخلات عديدة وضرورية، فهم بحاجة إلى الأرض – والأبنية – والبنية التحتية – طرق – كهرباء – صرف – ماء – هواتف ... إلخ، وهم بحاجة إلى مواد أولية، وعمال، وفنيين ، ومستودعات ... إلخ.

- إن طلب الشركة أو أي مؤسسة على مختلف المدخلات يشتق بشكل غير مباشر من طلب المستهلك على السلع النهائية، فالمنتج يقرر نوعيات السلع المنتجة، تلك التي تلقى القبول الجيد لدى المستهلكين حالياً، أو في المستقبل، وهنا تبرز ضرورة هامة هي الطلب على عوامل الإنتاج

المختلفة (العمل – والمعدات)، فالأيدي العاملة إنتاجيتها ضعيفة بدون المعدات، والآلات ...، فالعمل الإنساني دون رأسمال وبدون أرض لا يعني شيئاً، هذا العمل بدون الآلات والمعدات لا يفيد بأي شيء، مع الأخذ بالحسبان، أن العمل الإنساني العضلي والعقلي هو الذي أوجد المعدات والآلات، العقل البشري هو الذي اخترع الصاروخ والمركبات الفضائية، والأقمار الصناعية، والحاسوب ... وغير ذلك، ولهذا تتوقف إنتاجية العمل على عوامل الإنتاج مجتمعة. هذه المسألة تجعل قضية توزيع الدخل شيئاً معقداً، فلو كان تقدير الإنتاج لكل عامل من عوامل الإنتاج منفرداً لأمكن تحديد كل من هذه العوامل، إلا أن العمل يتم بالتعاون، بإشراك عوامل الإنتاج كلها، بتفاعل عوامل الإنتاج، والتي تقرر مجتمعة تكلفة الإنتاج والأسعار والكميات التنافسية.

يملك القطاع الخاص في اقتصاد السوق أكثرية عوامل الإنتاج، والناس لا يملكون سوى قوة عملهم (سوى جهدهم)، هذا الرأسمال البشري يخضع لتحكم مالكي عوامل الإنتاج الأخرى الأرض ورأس المال وغيره، رغم ذلك يعد الرأسمال البشري بالغ الأهمية فلا يمكن الآن شراؤها، بل يمكن استئجارها، أما الأرض ورأس المال فيباع ويشترى كالسلع وغيرها. لذلك فإن عرض العمالة تحددها عوامل اقتصادية، وغير اقتصادية عديدة أهمها : عامل الديمغرافيا مثل السن – الجنس – التعليم – بنية الأسرة ... إلخ، ويقرر عرض العمالة هذه السعر في السوق، والذي يقرره العرض والطلب عليها.

لا يتنكر الاقتصاديون لظروف العمل الصعبة، بل وقساوة عمل العمال في مصانع اليوم، رغم ذلك فإن مستويات المعيشة للعمال أصبحت أفضل بكثير مما كانت عليه في السابق، منذ النظام الإقطاعي، ومروراً بالثورة الصناعية، وولادة النظام الرأسمالي وتطوره في نهاية القرن العشرين.

إن الطلب على العمالة يتوقف على العديد من الظروف أهمها عرض قوة العمل، وأسعارها، والمنافسة عليها. ومستويات التعليم، والخبرة ... وغير ذلك، كما أن الأجور تتوقف على هذه العناصر، وتختلف مستويات الأجور من دولة إلى أخرى، ففي الدول المتقدمة اقتصادياً كأمريكا وأوروبا الغربية واليابان هي دول ذات أجور مرتفعة، في حين أجرة الساعة للعامل في الهند لا تشكل سوى جزء يسير من أجور العامل في أمريكا وغيرها، هذا التفاوت يتوقف على العديد من العوامل، كالإنتاجية، والتطور العلمي التكنولوجي، ومستويات الفن الإنتاجي...إلخ.

لقد أظهرت الدراسات الاقتصادية العديدة أن الاستثمار لرأس المال البشري هو استثمار مربح، وأن الخريجين الجامعيين وما بعد الجامعي يحققون دخلاً أكبر وبنسب هامة أكبر مما يحققه

العمال العاديون، إضافة إلى ذلك هناك فوارق عديدة في أجور العمال حيث يلعب دوراً هاماً اقتصاد التميز مثل العرق – والجنس – والدين ... وغير ذلك.

إن عوامل الإنتاج الرئيسة (الأرض – والعمل – ورأس المال) هي التي تقرر مستوى الدخل لأفراد المجتمع في دول العالم كلها، وكلما كان استثمار هذه العناصر أفضل ارتفع دخل الأفراد والأسر.

أولاً – الناتج القومي، الدخل القومي، الإنفاق القومي:

إن فهم العديد من المصطلحات الاقتصادية المحددة لمستوى الناتج القومي، كالمستوى العام للأسعار، ومستوى التوظيف، ومعدلات الفائدة، وميزان المدفوعات، وأسعار الصرف وغيرها. كل ذلك يتطلب دراسة ما يعرف بالحسابات القومية للدخل، هذه الدراسة توضح إمكانية قياس المتغيرات الأساسية لـ : الناتج – والدخل – والإنفاق القومي. ومعرفة المتغيرات في النشاط الاقتصادي من خلال تغير الناتج – والدخل والإنفاق ... ، هذه المصطلحات الأساسية مرتبطة ببعضها البعض.

1- الناتج القومي الإجمالي :

يعرف الناتج القومي على أنه مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال عام كامل. ويلاحظ من خلال هذا التعريف للناتج القومي الإجمالي مايلي :

- الناتج القومي الإجمالي يشمل السلع والخدمات النهائية كلها، ولا يشمل السلع والخدمات الوسيطة.

مثال : إذا حسبنا قيمة السيارة كاملة ضمن الناتج القومي الإجمالي كسلعة نهائية لا يجوز حساب مكوناتها مرة أخرى ،

وإذا حسبنا قيمة الخبز كسلعة نهائية ، لا يجوز حساب قيمة القمح ، أو الدقيق والخميرة ... إلخ.

- إن الهدف من عدم حساب السلع والخدمات الوسيطة، هو تفادي مسألة الازدواج الحسابي، أي لا يمكن حساب السلعة أكثر من مرة واحدة.
- إضافة إلى ذلك يمكن تجنب مسألة التكرار في الحساب باستخدام طريقة القيمة المضافة، حيث يتم حساب القيمة التي أضيفت إلى السلعة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، ويمكن تعريف القيمة المضافة بأنها : الفرق بين القيمة الإجمالية للسلعة أو الخدمة، ومستلزمات الإنتاج الوسيطة المستخدمة.

- إن استخدام هذه الطريقة تعطينا القيم الصافية للإنتاج في كل مرحلة، وبالتالي التقدير الأدق للناتج القومي.
- ولتوضيح هذه الطريقة نورد المثال التالي :

إن سلعة الخبز هي سلعة نهائية، ويمر صنعها في مراحل هي :

يقوم الفلاح بزراعة القمح لتكون قيمته (5000) ليرة سورية، وقد باع هذا الفلاح إنتاجه إلى قطاع المطاحن بمبلغ قدره (7000) ليرة سورية، القيمة المضافة هنا تساوي :

7000 – 5000 = 2000 ليرة سورية.

وفي النهاية حصل المخبز على الدقيق بقيمة قدرها (7000) ليرة سورية؛ واستخدمه في صناعة كمية من الخبر بلغت قيمتها (10000) ليرة سورية، تكون القيمة المضافة هنا :

10000 – 7000 = 3000 ليرة سورية.

يبلغ مجموع القيم المضافة هنا 7000 + 2000 + 3000 = 10000 ليرة سورية، وهذا يتساوى مع قيمة الناتج النهائي (السلع النهائية) وهي الخبز.

- يلاحظ أن مفهوم الناتج القومي يتكون من قيمة إنتاج السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها في الفترة الجارية فقط، والتي تقوم بتقدير إنتاجها.
- لا بد من الإشارة إلى أن الناتج القومي الإجمالي لا يشمل المعاملات على السلع أو الإنتاج السابق.

مثال : يتم حساب قيمة المنازل الجديدة فقط ضمن الناتج القومي الإجمالي، أما عمليات البيع والشراء لهذه المنازل في فترات لاحقة لا يتم حسابها، فهي ليست نقلاً للملكية من شخص إلى شخص آخر، ويكون التاجر هنا قد حقق ربحاً له فقط، دون أية إضافات على الإنتاج الجديد بمعناه السليم.

وعلى أساس هذا الفهم، فإن الناتج القومي الإجمالي في عام يشمل السلع والخدمات النهائية، التي تم إنتاجها خلال ذاك العام، وليس في فترات أو أعوام سابقة. فما أنتج خلال عام 2008م يتم حسابه ضمن الناتج القومي الإجمالي، أما ما أنتج عام 2005م مثلاً لا يحسب إلا في عام 2005م.

- إن حساب القيم النقدية للناتج القومي الإجمالي يتم على أساس تقييم السلع والخدمات، بالأسعار الجارية في السوق.
- أما تقييم بعض من أنواع الخدمات، والتي ليس لها أسعار سوقية مثل :

الخدمات الحكومية (التعليم – الدفاع – حفظ الأمن ...) هذه الخدمات يتم تقدير قيمتها على أساس المبالغ المنفقة عليها. وهناك أعمال ينفذها أفراد الأسرة فنقدر قيمتها على أساس قيمة ما يماثلها في السوق، وغالباً يتم عدم الاهتمام بمثل هذه الأعمال الأسرية لصعوبة تقييمها.

- يجب الأخذ بالحسبان أن الحساب على أساس أسعار السوق غالباً ما تشمل الضرائب غير المباشرة أي تلك المفروضة على السلع والخدمات، ويصبح هنا السعر أعلى، وهو سعر زاد عليه كمية الضرائب.
- إن الدقة في حساب أسعار السلع وبالتالي في تقدير الناتج القومي الإجمالي تعطينا الأرقام السليمة والصحيحة لتطور الاقتصاد الوطني خلال عام.
- يمكن أن يتغير الناتج القومي الإجمالي من عام إلى آخر، ذلك إما بتغير الكميات المنتجة لمختلف السلع والخدمات أو بتغير الأسعار الجارية في السوق.
- هناك ملاحظة هامة يجب معرفتها هي أن : التغير في الناتج القومي الإجمالي نتيجة لتقلبات الأسعار لا يعكس النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ولهذا يستخدم عادة في إحصائيات الناتج القومي والدخل القومي ما يعرف بسنة الأساس (علم أساس الأسعار التي سادت في ذاك العام).
- **الناتج القومي، والناتج المحلي :**

عرفنا بأن الناتج القومي الإجمالي يشتمل على ما تم إنتاجه من سلع وخدمات، يعد استخدام عناصر الإنتاج التي تعود ملكيتها إلى المواطنين داخل الدولة وخارجها.

- أما الناتج الإجمالي المحلي : فيشمل كل ما تم إنتاجه داخل الدولة، أي هو نتاج النشاط الاقتصادي للمواطنين في الدولة أو للأجانب العاملين في هذه الدولة.

- لهذا يمكن توضيح العلاقة بين الناتج القومي، والناتج المحلي في مايلي :

الناتج القومي = الناتج المحلي + ما أنتجه المواطنون في الخارج – قيمة ما أنتجه الأجانب داخل الدولة نفسها.

- **الناتج القومي الإجمالي، والناتج القومي الصافي :**

من المعلوم أن مختلف المنشآت الاقتصادية العاملة في قطاعات الاقتصاد الوطني وخلال عملها السنوي تستهلك أجزاء من أصولها الرأسمالية، سواء كانت الآلات، أم المباني، أم الطرقات، والمياه

والصرف .... إلخ. هذه الأجزاء المستهلكة من خلال العمليات الإنتاجية هي ما تعرف بالاستهلاك الرأسمالي السنوي. وعلى هذا الأساس يمكن القول:

إن الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي – قيمة الاستهلاك الرأسمالي.

على الرغم من الدقة التي يتميز بها حساب الناتج القومي الصافي للاقتصاد الوطني ونموه، رغم ذلك لا يستخدم الاقتصاديون هذه الحسابات، بل يعتمدون تقديرات الناتج القومي الإجمالي في الغالب، ذلك بسبب عدم الدقة في تقديرات الاستهلاك الرأسمالي، وغالباً ما يعتمد الاقتصاديون على نسبة الاستهلاك الرأسمالي بحوالي 10% من الناتج القومي الإجمالي، كاستهلاك للأصول الرأسمالية سنوياً.

2- الدخل القومي :

الدخل القومي هو : مجموع دخول أفراد المجتمع خلال عام كامل، أو مجموع دخول عناصر الإنتاج سواء داخل الدولة أم دخول المواطنين من خارج الدولة.

من خلال هذا التعريف يمكننا ملاحظة مايلي :

- الدخل القومي تيار نقدي متدفق من عوائد عناصر الإنتاج خلال عام. لهذا فالدخل القومي يتغير من عام إلى آخر.
- لا يدخل حساب الدخل القومي ما أنتج في أعوام سابقة.
- الدخل القومي يشمل كل ما أنتج مجدداً خلال عام.
- الدخل القومي = الأجور والمرتبات + الفوائد + الريع والإيجارات + الأرباح.

إن الدخل الفردي المتاح هو الذي يمكن التعرف به إما بالاتفاق الشخصي، أو الادخار الشخصي.

3- الإنفاق القومي :

إن الإنفاق القومي عبارة عن الطلب على الناتج القومي، على السلع والخدمات التي تم إنتاجها، فكيف لها أن تسوق أو يتم تصريفها. أي مقدار ما يتم إنفاقه للحصول على السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال عام كامل.

يتكون الإنفاق القومي من :

أ- الإنفاق الاستهلاكي الشخصي (الخاص) :

يشمل هذا الإنفاق مشتريات الأفراد كلها من السلع والخدمات الاستهلاكية، ما عدا مشتريات المنازل والمباني والتجهيزات الجديدة، كونها تدخل ضمن الاستثمار. يشمل هذا النوع من الإنفاق كل ما يستهلكه الفرد من مواد غذائية، وضرورية (كالثلاجات، الغسالات، الأثاث، السيارات ...).
إن الإنفاق الشخصي هو إنفاق نهائي بغرض الاستهلاك، وليس للاستخدام في أغراض إنتاجية.

ب- الإنفاق الاستثماري الإجمالي المحلي :

إن المقصود بالاستثمار، إضافة رؤوس أموال إلى الطاقات الإنتاجية في المجتمع، أي إشادة الأبنية، أو شراء الآلات والمعدات، إقامة مؤسسات إنتاجية جديدة، صناعية، أم زراعية أم خدمية. أي كل ما هو مخصص لزيادة رصيد رأس المال الموجود قبل الاستثمار الجديد.

ج- المشتريات الحكومية من السلع والخدمات :

تمثل المشتريات الحكومية الإنفاق الاستهلاكي الذي يقابل الاستهلاك الفردي (الشخصي)، أي شراء المواد الغذائية للمشافي، والسجون، وللجنود، أو الإنفاق على الجسور، والطرق، أو الدفاع، أو على الخدمات الصحية، والتعليمية ... إلخ.

قد تكون مشتريات الحكومة ذات طبيعة استثمارية، مثل الإنفاق على المباني الحكومية، أو السكنية الجديدة، أو شراء أدوات ومعدات جديدة.

د- صافي الصادرات (الصادرات – الواردات):

تمثل الصادرات من السلع والخدمات الوطنية، سواء كانت سلعاً استهلاكية، أم إنتاجية، أم مواد خام أم سلعاً وسيطة .... هذه السلع كلها تمثل إنفاقاً للأجانب على المنتجات الوطنية المحلية، وبالتالي هذا النوع من الإنفاق سيؤدي إلى زيادة تيار الدخل والإنفاق، أي إن حصيلة الصادرات كأحد مكونات الإنفاق القومي كون أن المنتج محلي، والطلب خارجي أجنبي.

بينما يحصل العكس عند الواردات من السلع والخدمات الأجنبية، التي تمثل إنفاق المواطنين لأجزاء من دخولهم على المنتجات الأجنبية، أي تسرب جزء من الدخل والإنفاق إلى الخارج، لهذا فالواردات قد تكون جزءاً من مشتريات الأفراد أو الحكومة، وقد تستخدم هذه الواردات في إنتاج سلع ليتم تصديرها في مراحل لاحقة إلى الخارج، لذا إذا طرحنا قيمة المستوردات من قيمة الصادرات نحصل على ما يعرف بصافي الصادرات، هذا الجزء يدخل في حساب الإنفاق القومي.

يمكن القول هنا: إذا كانت قيمة صافي الصادرات أكبر من الواردات فهي موجبة، وتكون سالبة عندما تكون قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات.

هـ- العلاقة بين الناتج القومي والدخل القومي والإنفاق الحكومي :

إن الناتج القومي : هو عبارة عن تدفقات سلعية – خدمية خلال عام.

أما الدخل القومي : فهو عبارة عن تدفقات نقدية خلال عام.

أما الإنفاق القومي : فهو عبارة عن الكيفية التي يتم فيها إنفاق الدخل القومي في العام الذي تم فيه حساب الدخل القومي.

إن الناتج القومي يجب أن يتساوى مع الدخل القومي، وقدم استخدام مصطلح الناتج القومي لمعرفة ضرورات ما يجب إنتاجه من سلع وخدمات للمجتمع خلال أعوام قادمة، وإن الإنفاق القومي هو إنفاق للدخل القومي لهذا فإن : **الدخل القومي = الناتج القومي = الإنفاق القومي.**

جدول يوضح الإنفاق القومي، والناتج القومي، والدخل القومي

قطاعات الإنتاج	القيمة الإجمالية للإنتاج	قيمة مستلزمات الإنتاج الوسيط	القيمة المضافة	أجور ومرتبات + فوائد + ريع	أرباح	مجموع عوائد عناصر الإنتاج
أ	خام مواد 200	-	200	150	50	200
ب	سلع 500 نصف مصنعة	200	300	230	70	300
ج	سلع 1000 تامة الصنع	500	500	370	130	300
الإجمالي		700	1000	750	250	1000

الإنفاق القومي = الناتج القومي = الدخل القومي

يلاحظ من مثالنا :

الناتج القومي : عبارة عن القيم المضافة عند إنتاج السلع والخدمات؛ والتي تساوي في مجموعها 1000 وحدة نقدية.

الـدخل القـومي : عبـارة عـن مجمـوع عوائـد عناصـر الإنتـاج فـي صـورة : أجـور ومرتبـات + ريـع وإيجارات + فوائد + أرباح، وقد كان التوزيع في مثالنا كما هو مبين والمجموع كان مقداره 1000 وحدة نقدية.

الإنفاق القومي : هو عبارة عن إنفاق على السلع والخدمات النهائية فقط، ونلاحظ أن القطاع (ج) هو الذي ينتج السلع النهائية (تامة الصنع) قيمتها تساوي 1000 وحدة نقدية؛ أما إنفاق القطاع (ب) على إنتاج القطاع (أ) فهو إنفاق وسيط.

4- التدفق الدائري للدخل القومي :

التدفق الدائري للدخل : سنحاول هنا تبسيط موضوع فهم إنفاق الدخل القومي من خلال المثال التالي : لعل أبسط أنواع اقتصاد دولة ما يتشكل من قطاعين فقط هما :

القطـاع المنزلـي – والقطـاع الإنتـاجي ، وسـنقوم بتوضـيح العلاقـات المتبادلـة بـين هـذين القطـاعين، والتدفقات السلعية والنقدية، وكيفية تولد الدخل.

القطـاع المنزلـي : عبـارة عـن الأسـر والأفـراد الـذين يـدبرون الوحـدات الاقتصـادية التـي تقـوم باتخـاذ القرارات المتعلقة بـ : الأول إما ببيع ، أو تأجير خدمات عناصر الإنتاج التي تمتلكها من قوة عمل، ورأسـمال، ومـوارد طبيعيـة. والثـاني يتعلـق بكيفيـة التصـرف فـي عوائـد عناصـر الإنتـاج (الأجـور والمرتبات + الفوائد + الأرباح + الريع والإيجارات)، فالقطاع المنزلي هذا يتصرف بهذه العوائد كي يحقق رفاهية، أو إشباع، أو منفعة ممكنة لأفراد المجتمع.

أمـا القطـاع الإنتـاجي فهـو يتكـون مـن الوحـدات الإنتاجيـة (المشـروعات) التـي تقـوم باتخـاذ القـرارات الخاصة بإنتاج كميات من السلع والخدمات، وكيفية توظيف واستخدام خدمات عناصر الإنتاج ودفع عوائدها، والقرارات التي تحدد كيفية التصرف في السلع والخدمات (عمليات البيع، أو التخزين ... إلـخ) هـذه الوحـدات تتخـذ القـرارات جميعهـا علـى قاعـدة تحقيـق أكبـر قـدر ممكـن مـن الأربـاح. والمخطط التالي يوضح لنا كيفية التفاعل بين القطاع المنزلي والقطاع الإنتاجي.

نموذج يبين التدفق الدائري والتفاعل بين القطاع المنزلي والقطاع الإنتاجي

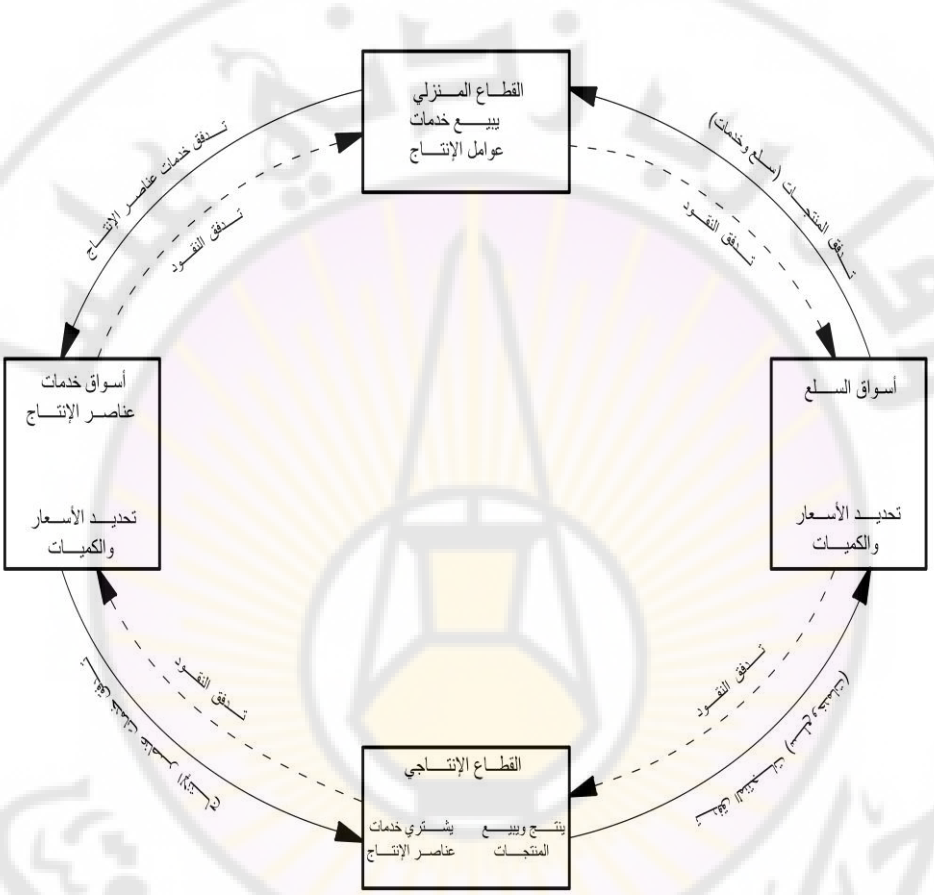

في التخطيط يتبين لنا أن القطاع المنزلي يضع خدمات عناصر الإنتاج تحت تصرف الإنتاجية؛ التي نستخدمها كمدخلات لإنتاج السلع والخدمات؛ التي تتدفق باتجاه القطاع المنزلي الذي يقوم بشرائها واستخدامها ليلبي ويشبع احتياجاته، وهذا ما يتمثل في الرسم بالخطوط المستمرة بين المربعات.

ومن جهة أخرى تتم معاملات البيع والشراء في اقتصاد السوق مقابل النقود، حيث يقوم القطاع الإنتاجي بدفع النقود للقطاع المنزلي (العائلي)؛ مقابل استخدام عناصر الإنتاج التي قدمها القطاع المنزلي، ويدفع هذا القطاع النقود إلى القطاع الإنتاجي كثمن مشترياته من السلع والخدمات. وإن

أسعار وكميات السلع والخدمات تتحدد من خلال العرض والطلب في السوق، هكذا يتم التفاعل بين القطاعين مع ملاحظة أن التدفقات تتم في اتجاهين متعاكسين. ونتيجة لهذه العملية التفاعلية بين هذين القطاعين يتولد الدخل الناجم عن النشاط الاقتصادي لهذين القطاعين.

ثانياً – الاستهلاك:

إن الحياة الاقتصادية ليست سهلة بل هي معقدة، وعملية فهمها تتطلب فهم الكثير من المسائل الاقتصادية والاجتماعية الكامنة وراء مسائل عديدة، أهم هذه المسائل الاستهلاك والدخل والاستثمار. نلاحظ أن زيادة الدخل في الأسرة، أو لدى الأفراد تؤدي إلى زيادة شراء السلع والخدمات التي تؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة، فقد تلجأ الأسرة مع زيادة دخلها إلى تحسين نوعية غذائها، أو تحسين ملابسها، أو فرش مساكنها، أو تقوم بشراء سيارة ... إلخ. في الوقت نفسه يقوم رجال الأعمال عند زيادة أرباحهم إلى توسيع استثماراتهم، أو بناء مؤسسات استثمارية جديدة، أو إنتاج سلع ذات نوعية جيدة ... إلخ.

إن عمليات الاستهلاك والاستثمار تتفاعل مع بعضها؛ ومع العديد من المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، هذا التفاعل يلعب الدور العام في مصير الثروة الاقتصادية لمجتمع ما، فكلما تم الاتفاق على الاستثمار والاستهلاك على المدى القصير ارتفع الناتج الإجمالي، وارتفع مستوى التشغيل، وتعززت قيمة الوحدة النقدية، ليصبح العرض والطلب أقرب إلى حالة التوازن وليستقر المستوى العام للأسعار عند حدود معقولة، نتيجة لفعل قانون العرض والطلب.

أما إذا ضعفت مسائل الإنفاق على الاستثمار لأي سبب، فيؤدي ذلك إلى ضعف ثقة رجال الأعمال، الأمر الذي يؤدي إلى تداعي السوق المالي كما حدث في نهاية عام 2008، فالأزمة المالية أدت إلى انهيار في أكثر الأسواق المالية العالمية، والتي تحولت إلى أزمة مالية اقتصادية، بدأت بالركود الاقتصادي، لتمر بمرحلة تراجع شديد في الاستثمار، وازدياد أعداد العاطلين عن العمل وبمعدلات عالية، وتراجع كميات الإنتاج والمبيعات في مئات الشركات العالمية الكبيرة.

من المعلوم أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الناتج القومي الذي ينقسم إلى : أموال الاستهلاك، وأموال الاستثمار، هذا التقسيم يلعب الدور الهام في التنمية الاقتصادية، والتقدم الاقتصادي على المدى الطويل، فالدول التي تستهلك معظم دخلها، وتستثمر الجزء القليل، لا تحقق التقدم أو (الازدهار) الاقتصادي، والعكس هو الأفضل والصحيح، وكان الدليل القاطع على ذلك ما حققته دول النمور السبعة الآسيوية، واليابان، وغيرها.

يشكل الاستهلاك أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي، والذي قد يصل إلى حوالي 67% في أكثر الدول المتقدمة، ويزيد عن ذلك في البلدان النامية، وإن أهم عناصر الاستهلاك الرئيسية السكن، الغذاء، التعليم، الصحة، السيارات، وغيرها. ويختلف استهلاك الأسر من دولة إلى أخرى، وضمن الدولة الواحدة، فالأسر الفقيرة تنفق أكثر دخلها على الغذاء والسكن والصحة والتعليم، ومع تزايد الدخل يزداد الإنفاق الاستهلاكي، وكلما ازداد الدخل انخفضت نسبة الإنفاق على الاستهلاك إلى كمية الدخل المتزايدة، وزيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الإنفاق التي قد تصل إلى إنفاق كميات أكبر من الدخل على مواد كمالية عديدة، والتي قد تصل إلى مستوى الترف.

ما العلاقة بين الدخل، والاستهلاك، والادخار ؟

من المعلوم أن الدخل هو الأساس ومعدلاته تؤثر حكماً في الادخار، وفي الاستهلاك، ونسب الادخار والاستهلاك تتوقف على مستوى الدخل. والأموال التي لا تستهلك من الدخل هي التي تتجه نحو الادخار.

تجمع آراء علماء الاقتصاد، والدراسات الاقتصادية كافة على أن الدخل يشكل المحدد الأول للاستهلاك والادخار، فالأغنياء يدخرون أكثر من الفقراء لا بل إن الفقراء لا يدخرون شيئاً، وإذا لاحظنا مع قليل من الدقة لما يجري في السوق المحلي نشاهد أن أصحاب الدخول المرتفعة سواء أكانت رواتب وأجوراً، أم فوائد أم أرباحاً، أم ريعاً وإيجارات، هم الذين يدخرون وبنسب معينة من دخولهم، أما أصحاب الدخل المحدود والفقراء فلا يتمكنون من ادخار أية مبالغ نقدية. إن هذا وبكل بساطة يقودنا إلى استنتاج هو أن : الاستهلاك، والادخار يرتبطان بمستوى الدخل.

يميل السلوك الاستهلاكي للفرد إلى الاستقرار نسبياً مع مرور الزمن؛ وهذا قد يدفع إلى انخفاض معدل الادخار إذا كان الدخل ثابتا، وإن أي انخفاض في معدل ادخار الأفراد سيؤدي إلى انخفاض الادخار القومي، وبالتالي انخفاض (الناتج القومي) وإن ادخار المجتمع ونموه يؤدي إلى نمو القدرات الإنتاجية التي تكفل تحسن الأداء الاقتصادي لهذا المجتمع أو ذاك، وحين يكون ادخار مجتمع ما منخفضاً؛ فإن مصانعها ومعداتها تؤول إلى التقادم لتبدأ بنيتها التحتية بالاهتراء والقدم والتلف تدريجياً.

ثالثاً – الاستثمار.

أشرنا من قبل إلى أن أموال الدخل تذهب إلى الإنفاق الاستهلاكي، والجزء المتبقي من الدخل، أو الزائد عن الاستهلاك يتجه إلى الادخار، والادخار يذهب إلى الاستثمار الذي يلعب دوراً هاماً في

توسيع رأس المال الأساسي، بإضافة أبنية جديدة، وأصول جديدة، وقدرات إنتاجية جديدة جميعها تعزز التنمية الاقتصادية على المدى الطويل.

يستثمر رجال الأعمال رؤوس أموالهم في توسيع أعمالهم الإنتاجية، ومتطلبات العمليات الإنتاجية، وذلك على أساس التوقعات التي يكونون قد أجروها للحصول على مكاسب مادية هي (الأرباح) أي أن يحصلوا على مردود أكبر من تكاليف الاستثمار. لا بد هنا من النظر إلى العناصر التالية :

- التوقعات التي يجريها رجال الأعمال، أصحاب رؤوس الأموال، وكيفية توظيفها.
- التكاليف الإنتاجية التي يجب أن تكون أقل من توقعات بيع المنتجات.
- الإيرادات المتوقعة، ومدى مطابقة التوقعات مع الإيرادات الواقعية.

- **التوقعات :**

تلعب التوقعات دوراً هاماً في قرارات الاستثمار ورجال الأعمال، فالاستثمار قبل كل شيء هو مغامرة مستقبلية رهان في الحصول على الأرباح، على الزيادة في الإيرادات عن تكاليف الإنتاج، هذا الواقع هو الذي يحدد التوجه نحو الاستثمار، هنا أو هناك، في هذه الدولة، أو المنطقة، أو في تلك المنطقة، أو الدولة، حيث يقوم رجال الأعمال بدراسة الواقع الاقتصادي، والاستقرار السياسي والأمني في هذه المنطقة أو تلك قبل اتخاذ قرار الاستثمار الذي يرتبط بالتوقعات، والتنبؤات للأحداث التي قد تجري في المستقبل، لذلك فإن خبراء الاقتصاد يبذلون الجهود الكبيرة قبل الوصول إلى قرارات الاستثمار، لتحديد مستويات الطلب على المنتجات التي ستنتجها الاستثمارات الجديدة، والمحدد الثاني للاستثمار هو أسعار الفائدة على رؤوس الأموال، ومعدلات الضرائب التي ستؤثر في تكاليف الاستثمار، والتوقعات النهائية لرجال الأعمال حول الأوضاع الاقتصادية السياسية طوال فترة الاستثمار المراد العمل الإنتاجي خلالها.

- **التكاليف الإنتاجية :**

تشكل التكاليف الإنتاجية المحدد الثاني لمستوى الاستثمار، وكون مشاريع الاستثمار الإنتاجية ستدوم لفترات طويلة، فإن حساب التكاليف الاستثمارية ستكون معقدة بحدود معينة، أكثر من شراء وبيع السلع العادية، فعند شراء كمية من القمح لفترة زمنية معينة تكفي هنا المقارنة مع ثمن كمية القمح، والفوائد التي ستدفع على رأس المال، وأسعار القمح وارتفاعها سنوياً، وهنا مقارنة تكلفة رأس المال التي يجب أن تساوي سعر الفائدة على مبالغ المال المفترضة.

في بعض الأحيان تستخدم الحكومات سياسات مالية للتأثير على الاستثمار في قطاعات معينة، عن طريق فرض ضرائب معينة، فقد تفرض الحكومة ضرائب عالية على الاستثمار في قطاع ما،

وتفرض حسماً على ضرائب السلع المنتجة في قطاعات أخرى، لتوجيه رؤوس الأموال نحو تلك القطاعات التي ترى الحكومة أنه من الضروري تطويرها. ويعد هذا إجراء سليماً لتوزيع الاستثمارات على المناطق، والفروع الإنتاجية داخل الدولة.

- **الإيرادات المتوقعة، والحقيقية :**

يهدف الاستثمار إلى تحقيق إيرادات أعلى من التكاليف كي يحقق الاستثمار الأرباح المجزية، وهذا يعني بأن أحد المحددات المهمة للاستثمارات هو مستوى المخرجات أي (الناتج الإجمالي للاستثمار) أي إن الاستثمار يعتمد على الإيرادات التي يحققها فعلياً النشاط الاقتصادي ككل، لتؤكد العديد من الدراسات على أن التقلبات في كمية المخرجات من مختلف منتجات النشاط الاقتصادي تتحكم بحركة الاستثمار، وهذا ما حدث مراراً عبر تاريخ التطور الرأسمالي المعاصر، لاسيما أعوام 1979–1982م عندما انخفضت مخرجات إنتاج العديد من السلع في دول عدة رأسمالية متقدمة، لتتراجع الاستثمارات بنسب كبيرة.

إن معدل الاستثمار تتحدد بمعدل التغيير في المخرجات، أي إن الاستثمارات تكون مجدية اقتصادياً، عندما تكون المخرجات (منتجاتها) في زيادة مستمرة، وتسوق بشكل جيد، أي إن هناك علاقة مترابطة بين الاستثمار والإيرادات المتوقعة والحقيقية. فكلما كانت الإيرادات متقاربة مع التوقعات كان الاستثمار إيجابياً وقابلاً للتطور والاستمرار، وهذا يؤكد صحة تلك التوقعات المجزية لرجال الأعمال، ولا بد هنا من التذكير أن الناتج الإجمالي المحلي يساوي مجموع السلع والخدمات المنتجة على مستوى المجتمع وخلال عام كامل.

ويقودنا هذا إلى نتيجة هامة تقضي بالعمل على الزيادة في الاستثمار بشكل دائم ومستمر لتحقيق زيادة في رأس المال المستثمر سنوياً، والذي يضمن خلق فرص العمل الضرورية لأفراد المجتمع، وبالتالي تحسين مستويات معيشة أفراده.

لا بد لنا من إدراك العوامل المؤثرة في الاستثمار فهناك علاقة ما بين سعر الفائدة والاستثمار، وهناك سياسات نقدية مؤثرة في سعر الفائدة تستخدمها الحكومة للتأثير في معدلات النمو الاستثماري، ويلجأ المستثمرون إلى مقارنة العوائد السنوية لأي استثمار مع التكلفة السنوية لرأس المال الذي يعتمد على سعر الفائدة، وإن الفرق بين العوائد السنوية، والتكلفة السنوية لرأس المال هو الذي يعرف بـ (صافي الربح السنوي)، وحين يكون صافي الربح السنوي موجباً، يكون الاستثمار مربحاً، والعكس هو الصحيح، آخذين بالحسبان حسابات قطاعات الأعمال التي تشمل التدفقات المتباينة من العوائد السنوية الصافية، حيث لا بد من احتساب استهلاك رأس المال، والتضخم،

والضرائب، وتقلبات سعر الفائدة، أو مضاعفاتها على الأموال المقترضة، ومختلف البحوث المتعلقة باقتصاديات الاستثمار المختلفة، كل ذلك لا بد وأن يؤثر على تلك العوائد الاستثمارية الصافية.

إن زيادة أسعار الفائدة، أو زيادة الضرائب على قطاعات الأعمال لا بد وأن تؤدي إلى انخفاض مستويات العوائد الاستثمارية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم توسيع الاستثمارات، أو إلى تقليص الاستثمارات القائمة لتتسع ظاهرة البطالة عن العمل. وعلى العكس من ذلك فإن ارتفاع مدخلات العوائد الاستثمارية تدفع إلى تفاؤل رجال الأعمال فيقبلونه على توسع استثماراتهم وخلق فرص عمل جديدة تكفل العمل للوافدين الجدد إلى أسواق العمل، ونعمل على تقليص أعداد العاطلين عن العمل.

تجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الواقع تحت تأثير العديد من العوامل المؤثرة تجعل منه ظاهرة اقتصادية متقلبة، فكثير من الاستثمارات تتعرض لصعوبات لا يمكن التنبؤ بها؛ كونها تعتمد على عوامل غير مؤكدة مثل : نجاح أو فشل المنتج الجديد الذي لم يختبر بعد، أو نتيجة للتغيير في أسعار الفوائد ومعدلات الضرائب الحكومية، أو التأثير الحاصل نتيجة للسياسات الحكومية المتبعة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أو لعوامل أخرى مؤثرة في نجاح واستقرار العمليات الاستثمارية. إلى جانب ذلك هناك عوامل خارجية تترك أثراً هاماً على سير العمليات الاستثمارية منها : الكوارث الطبيعية، الحروب، عدم الاستقرار السياسي داخل الدولة ... إلخ.

يعد الاستثمار من أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي؛ ولذلك تسعى الحكومات المختلفة إلى زيادة الأموال المخصصة للاستثمار، بل وتهيئ الدول الظروف المناسبة لتدفق الأموال المحلية وغير المحلية لتشارك في عمليات الاستثمار، وإن هبوط معدلات الاستثمار في فترات الركود الاقتصادي أدت إلى حدوث أزمات اقتصادية كبيرة وخانقة أحياناً. وقد عرفنا من قبل ماذا حدث خلال عقد الثلاثينيات، وخلال الحرب العالمية الثانية التراجع الكبير في معدلات الاستثمار، الذي انتهى بأزمات اقتصادية عامة وشاملة، وهذه هي أزمات النظام الاقتصادي الرأسمالي تتعاقب في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لتبدأ الأزمة العامة المالية الرأسمالية في نهاية عام 2008م والتي تحولت إلى أزمة مالية اقتصادية عالمية، والتي ترافقت بهبوط شديد في الاستثمار، وانخفاض في أسعار السلع كلها، وتراجع في كميات المبيعات، وتسريح بمئات الآلاف للعاملين في الشركات والمؤسسات الإنتاجية العالمية ... والعديد من الظواهر الاقتصادية السلبية الأخرى.

- الاستثمار في رأس المال البشري وأهميته :

يلعب الاستثمار في رأس المال البشري دوراً هاماً في الاستثمار الاقتصادي بصورة عامة، لذلك لا بد من إيلاء الأهمية لنوعية التعليم في الدول النامية، ومنها الوطن العربي، لا بد هنا من الإشارة إلى ضعف التمويل على التعليم في الكثير من الأقطار العربية، وبالتالي ينعكس ذلك على الجودة ونوعية المعلومات والمعارف المكتسبة جراء التعليم، إضافة إلى ذلك هناك جمود في أساليب التعليم وسيطرة الطرق التقليدية، وكثيراً ما يكون هناك تخلف في المناهج عما هي عليه من التطورات العلمية العالمية. كما يلاحظ تزايد أعداد الدارسين في كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية على حساب تخصصات العلوم الأساسية، وهذا يكون مبنياً على أسباب مالية محضة تكون الدولة عاجزة عن تمويلها.

لقد برزت في السنوات الأخيرة من القرن العشرين مؤسسات التعليم الخاص هذه المؤسسات يعدها أصحابها شركات استثمارية؛ هدفها الكسب المادي على حساب نوعية المخرجات، إلى جانب ذلك هناك التعليم الأجنبي الذي كثيراً ما قيل إنه أفضل من التعليم المحلي، إلا أن الواقع العملي أكد ويؤكد عدم صحة هذه المقولة، فقد تبين أن هناك العديد من الجامعات الأجنبية أخذت تتاجر بهذه المسائل على حساب المناهج التعليمية الرديئة.

لذلك أصبح من الضروري إيلاء مسألة إعداد الكوادر العلمية لمختلف التخصصات العلمية يكتسب أهمية كبيرة لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية الاجتماعية، وتأمين الكوادر العلمية المدربة بشكل جيد للنهوض باقتصاد الدول العربية، إن المشكلة تكمن في كيفية الارتقاء بجودة التعليم وتحسين مستواه، وهذا يجب أن ينسجم مع خطط الموارد المادية وضمان احتياجاتها من القوى البشرية المؤهلة والمدربة.

إن الإعداد والتخطيط الجيد في التعليم العالي وفق معايير الجودة يتطلب إعادة النظر – وبشكل دائم– في التعليم ما قبل الجامعي والارتقاء بجودته ليشكل الأساس القوي للتعليم العالي، ولا بد لأي دولة عربية من ضمان تأمين التمويل اللازم، كي تكون مسألة جودة التعليم مضمونة. وتأتي مسألة البحث العلمي من أولويات الإعداد الجيد لمختلف التخصصات العلمية، ومسألة ربط التعليم بالتطور الاقتصادي المادي للدولة.

إن الاطلاع على تجارب بعض الدول العالمية، لاسيما دول جنوب شرق آسيا وبالتحديد على الدولة الماليزية، إنما تؤكد على أهمية الاستثمار في التعليم العالي، إن ماليزيا أوفدت خلال عام واحد أكثر من عشرين ألفاً من خريجي التعليم العالي؛ ومن مختلف التخصصات ولمختلف دول العالم، وتابعت السفارات هؤلاء الموفدين ليعودوا مدربين ومؤهلين عملوا على النهوض باقتصاد دولتهم.

قد يتبادر إلى الذهن مسألة الموارد المادية، فهناك العديد من الطرق التي تكفل تأمين هذه الموارد؛ إما عن طريق إعادة تخصيص الموارد داخل قطاع التعليم العالي ومحاربة الهدر الشديد أحياناً، ومساهمة القطاع الخاص والملتزم بإشراف الوزارة المعنية، وغيرها من الطرق والأساليب التي تكفل تأمين الموارد المادية، وقد يكون من المفيد تحويل جزء من الموارد إلى مرحلة ما قبل التعليم العالي للنهوض بطلاب المرحلة الثانوية، أو المعاهد المتوسطة.

أما الاتجاه الآخر فيتم عن طريق زيادة مخصصات التعليم العالي وما قبله من موازنة الدولة أو من قطاعات أخرى ولفترات زمنية معينة، إن المسألة الهامة هي تحقيق الموارد الضرورية الإضافية لمراحل التعليم، من التنبه إلى ضعف الدخول في الدول العربية؛ والتي لا تسمح بالإنفاق على التعليم الخاص سواء داخل الدول العربية، أم خارج هذه الدول، وهنا تلعب الدولة في مختلف أقطار الوطن العربي الدور الهام بالتمويل التعليمي ومختلف جوانب الإجراءات الإدارية، وتتدخل الدولة في السياسات التعليمية على أساس اعتبارات أمنية وسياسية مختلفة، والذي قد ينعكس سلبا على مستوى التعليم الجامعي وما بعده، فمن خلال مشاهدات بسيطة ترى أن هناك المئات من أبناء شعبنا العربي الذين يعملون باختصاصات هامة تصل إلى اختراع الذرة، وصناعة الفضاء وغير ذلك في مختلف الدول الأجنبية ومنها العديد في الولايات المتحدة الأمريكية، ودول أوروبا الغربية المتطورة.

إن تيارات العولمة تبدو ذات تأثير كبير في وطننا العربي، وأخذت في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين تنتشر ثقافة السوق وتحرير خدمات التعليم، انعكس ذلك بوضوح في ازدياد أعداد الجامعات الخاصة لتصبح أكثر من الجامعات الحكومية في العديد من الدول العربية، وبدأت تظهر عمليات الخصخصة في مختلف مراحل التعليم، والذي يتبدى في دفع الرسوم التعليمية السنوية، أو نصف السنوية، وأنظمة التعليم الجامعي المقترح وغيره. يضاف إلى ذلك اتفاقية التجارة في الخدمات والتي قضت بانفتاح أنظمة التعليم العالي العربي وانكشافها على قوى السوق العالمية وما يتخللها من مصالح اقتصادية وسياسية أجنبية مختلفة، ومن المتوقع أن يتزايد هذا الانفتاح بوتائر أسرع في المستقبل.

إن هيمنة العولمة وثقافة السوق أمر لا مفر منه، إن قوى العولمة الكبيرة والمؤثرة سوق تفرض نفسها على التعليم بغض النظر عن الإيجابيات والسلبيات لفعل هذه الظاهرة العالمية.

لقد بدأت تطرح في العالم مسألة تدويل قطاع التعليم بصورة أفضل من العولمة في هذا القطاع. وإذا أخذنا نفكر بالتعليم العالي العربي لنرى أن هناك عدم استقرار في مسائل أعضاء الهيئة التدريسية وعدم التعاون البناء في مجالات التعليم، وعلى الأخص في مجال البحث العلمي، ومازالت العلاقات

العلمية بين الجامعات محدودة وتقتصر على تبادل الزيارات الاطلاعية، بدون التعمق في مجالات البحث العلمي، وقد لا توجد جامعة عربية تتميز بمكانة عالمية مرموقة من حيث نتاجها العلمي حتى عام 2008، أو أن تصل أي جامعة إلى مستوى الجامعات العالمية أو حتى إلى مستوى الجامعي في الهند أو في أمريكا اللاتينية.

إن نظام التعليم يشكل جزءاً هاماً من النظام الاقتصادي الاجتماعي الوطني والإقليمي، وهناك علاقة وثيقة يجب أن تكون بين التعليم والتنمية، وإن الصمود في مواجهة ثقافة السوق والحد من فوضويتها لا يمكن أن يتحقق دون تنمية جادة تؤدي الأهداف اللازمة إلى النهوض الشامل في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، ويتطلب هذا الدراسة المعمقة لمعرفة مدى انسجام المناهج التعليمية مع ما يتلاءم وثورة المعلوماتية والمعرفة العلمية. لا بد لنا هنا من أن ندرك بأن التقدم المذهل والمتسارع الذي تحققه الدول المتقدمة في مجال ثورة المعلومات والتقنيات، واكتساب المعارف العلمية، والذي ما زال مستمراً وبوتائر سريعة جداً، كل ذلك تم ويتم في إطار اقتصاد ومجتمع جديد ومتجدد يدفع باتجاه تحقيق تقدم دائم في مجال اكتساب المعارف العلمية الجديدة، وخير مثال على ذلك انجاز ثورات علم الذرة – وعلم الهندسة الوراثية (الجينات) وغيرها من مجالات التقنيات المتنوعة.

تؤكد مختلف الآراء أنه لا يمكن للعلم والتعليم أن يتفاعل ويحقق تقدماً متسارعاً بدون بيئة مناسبة ومجتمع متجدد وصالح، تلك التي تشكل الشروط الاجتماعية الضرورية للعلم والتقدم، هذه الشروط هي التي تكفل التطور الموضوعي لمختلف مسائل العلم الضرورية.

إن ما هو هام لظروف الوطن العربي يكمن في خلق البيئة المجتمعية المناسبة، وتوفير التمويل الضروري لإعداد مخرجات تعليمية متناسبة مع التطورات العالمية المتسارعة، وإيجاد فرص العمل المناسبة لهذه المخرجات، وبخاصة للنساء الخريجات؛ مع الإشارة إلى أن النساء تشكل نصف قوة العمل لا بل أكثر بقليل في ظروف الوطن العربي. إن تحقيق ذلك كله يجب أن يتم في إطار استراتيجية علمية واقعية للتنمية على مستوى التعاون العلمي الوثيق بين الدول العربية في مجالات التعليم والبحث العلمي.

وإذا انتقلنا إلى دراسة تجارب الدول المتقدمة صناعياً، ودراسة تجاربها في اكتساب المعارف العلمية نلاحظ من خلال استعراضنا لموجز تاريخ الفكر الاقتصادي، ونشوء علم الاقتصاد وتطوره، لندرك أن الدول الصناعية الأقدم تاريخياً قدمت العديد من المهارات والخبرات في مجال المعارف العلمية الاقتصادية للدول التي جاءت بعدها. لقد قدمت بريطانيا العديد من الخبرة العملية الناجحة في مجال

التجارة الدولية وغيرها لألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، ولدول أخرى. كذلك قدم الاقتصاد البريطاني الكلاسيكي النظريات والتعاليم الاقتصادية الهامة للاقتصاد الحر، ويقدم الألمان في مراحل لاحقة آنذاك المنهج التاريخي لدراسة الأحداث الاقتصادية والاجتماعية، والذي أخذ به علماء الاقتصاد في أمريكا، وكانت كاليابان في بداية مراحل تطورها الاقتصادي متلقياً وصاغياً للأفكار والمعارف الاقتصادية الأمريكية، لتتحول خلال مدة قصيرة إلى مصدر فكري اقتصادي للعديد من دول العالم، بخاصة لدول النمور الآسيوية السبعة التي حققت تقدماً كبيراً في صناعاتها واقتصادها بشكل عام، كما أفادت التجربة اليابانية العديد من دول أوروبا الغربية وأمريكا.

لقد أصبح العالم الصناعي الغربي منشغلاً بتطور وعمق الفكر الاقتصادي الياباني، ومنشغلاً بالتطبيقات العملية لتلك الأفكار، الأمر الذي جعل من اليابان بلداً علمياً هاماً لدراسة تجاربه في العديد من مجالات التطور الصناعي المعاصر، مع العلم أن أساس الأفكار والمعارف التعليمية العديدة أتت وتأتي من اليابان، فالنظرة الواضحة إلى الاستثمار في رأس المال البشري، في التعليم بصورة عامة، واكتساب المعارف الاقتصادية التي أكسبت قوة العمل اليابانية الكفاءة العالية، والمواهب الهندسية والإدارية المتطورة والمبدعة. لقد حقق اليابانيون من خلال مواهبهم العلمية الهندسية تفوقاً في العديد من الصناعات التي اشتهرت عالمياً، ولقد تعلم اليابانيون من خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945م التي خاضوها، تعلموا أن العدوان العسكري لا يفتح الطرق نحو العظمة الوطنية، بل إن التفوق الصناعي، والتقدم الاقتصادي هو السبيل الأوحد لطريق العظمة الوطنية.

أفاد اقتصاديو النظرية الكلاسيكية بأن إضافة عامل جديد إلى المؤسسة الإنتاجية يجب أن يضمن إنتاجاً أكبر من تكلفته، أما العامل في اليابان فهو ينتمي إلى العنابر، أي إنه يضاف إلى المؤسسة باعتباره جزءاً لا يتجزأ من المؤسسة، ويستمر فيها حتى تقاعده، أو إلى نهاية حياته، وهذا يؤدي إلى شعوره بالانتماء إلى هذه المؤسسة التي سيعمل بكل قواه لإنجاحها.

إن نهوض الرأسمالية اليابانية ونجاحها، ونجاح الرأسمالية في جنوب شرق آسيا رغم الأزمة التي مروا بها عام 1997م، كل ذلك أدى وسيؤدي إلى زيادة الاهتمام بظروف المنافسة الدولية، وقد تتأثر اقتصاديات أمريكا وبريطانيا، من تطور ومنافسة الدول الناشئة مثل كوريا الجنوبية، وسنغافورة، والبرازيل، والهند، هذه الدول التي تعلمت على يد الرأسمالية اليابانية، وهي الأقل تصلباً والأكثر مرونة، والتي تحاول الإفلات من انضباط السوق، والتي قد تعود إلى الحماية الجمركية لمنتجاتها الصناعية الكبيرة والهامة، عند مواجهة المنافسة الخارجية. كما تحاول هذه الدول للإفلات من

المنافسة الاندماج ضمن الشركات المتعددة الجنسيات، والتي تحولت من دورها كأداة للعدوان وغيرها، إلى لعب دور هدفه الحماية التسويقية الإنتاجية كي تتمكن من الإفلات من قيود السوق. وهناك وسائل أخرى حققها ويعمل عليها اليابانيون، منها تقسيم الأعمال، حيث أخذت اليابان تصنع العديد من قطع صناعة السيارات مثل الحواسيب داخل السيارة وغيرها لتبيعها للشركات الأمريكية وغيرها، وهذا طريق آخر للهروب من انضباط السوق.

كذلك أخذ اليابانيون ينتقدون التمييز بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، فمن خلال دراسة ديناميكية الأسعار والأجور كونهما العنصرين المؤثرين في التضخم والبطالة، واللذين يدرسهما فرعا الاقتصاد الجزئي والكلي، أما الآن فأصبح التفاهم مع النقابات والتدخل الحكومي لضبط الأسعار، ومعدلات الأجور ومقاومة مصدر التضخم؛ وهذا ما حقق نجاحاً في التجربة اليابانية وبعض الدول الأخرى، ويفيد علماء الاقتصاد في اليابان أن الدول الناطقة بالإنكليزية آجلاً أم عاجلاً سوف تعترف بهذا النجاح، ومع هذا الاعتراف سيزول التمييز بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي. كذلك نظر علماء الاقتصاد إلى مسألة البطالة عن العمل، على أنها مشكلة اقتصاد كلي، يرى علماء اليابان أن البطالة تنشأ عن الأداء غير الأمثل، عن الوضع التنافسي المتغلب لصناعات معينة في أمريكا، وبخاصة للصناعات الأقدم كصناعة الفحم، وصناعة الصلب، والسيارات، والنسيج، والملابس الجاهزة .... وغيرها، وهنا لا تستطيع سياسات الاقتصاد الكلي معالجة ظاهرة البطالة في مثل هذه الصناعات، ولا بد هنا من دراسة الظاهرة ضمن الاقتصاد الجزئي، فالبطالة تنقلص بالتدريب المستمر للعمال والعاملين في الصناعات القديمة، بتحقيق الكفاءة الإدارية، واكتساب العمال المهارة والمعرفة بالتقنيات الحديثة والمتطورة.

أكدت التجارب العالمية كلها وبما لا يدع مجالاً للشك، أنه ليس من المجدي أن يكون الاقتصاد بعيداً، أو بمعزل عن السياسة وسوف يستمر ذلك في المستقبل، وإن دراسات كينز الاقتصادي البريطاني الشهير في مجال الاقتصاد الكلي بدأت تفشل في العديد من الظواهر التي أشرنا إليها، كما لم يكن لدى كينز تناسق سياسي في معظم أفكاره، فالتوقعات للعمليات الإنتاجية التي اعتبرها رئيسية في تحديد طلبه الفعال، أخذ يؤثر فيها وبشكل هام وكبير دور السياسة، والتدخل العسكري، والسيطرة على الأسواق؛ ولو من خلال التدخل المسلح كما هو الحال في الدول النفطية الخليجية، والسعودية، الذي أدى إلى احتلال العراق، كذلك في مجال السياسات النقدية والقروض بالتحديد حيث أصبحت أمريكا تستخدم صندوق النقد الدولي – والبنك الدولي وغيرها من المؤسسات الاقتصادية العالمية للضغط على هذه الدولة أو تلك، ومنح أو عدم منح القروض لهذه أو لتلك.

في نهاية هذا المؤلف نرى أن مسألة دراسة الماضي الاقتصادي ليس بالأمر السلبي، وإنما يشكل قوة دفع للحاضر والمستقبل، والفهم التاريخي الاقتصادي وغيره ينطلق من فهم الحاضر اعتماداً على تاريخنا الماضي. كما لا بد من الإشارة إلى أن فهم الفكر الاقتصادي يعد ضرورة لفهم الحياة الاقتصادية والسياسية لتطور المجتمعات البشرية، ولمعرفة كيفية التلاؤم مع التغير، ولقد شاهدنا أن تاريخ الفكر الاقتصادي أتى متتابعاً ومكملاً لبعضه البعض ليعتمد علماء الاقتصاد على ما قدمه من سبقوهم من معارف اقتصادية؛ أدت إلى التحول نحو الأفضل والأكثر تطوراً وصولاً إلى علماء الاقتصاد في يومنا هذا.

الخاتمة:

إن الهم الأكبر الذي نعيشه منذ نهاية القرن العشرين يكمن في فهم السياسات الاقتصادية لمختلف الحكومات في العالم، وفهم القرارات الاقتصادية المتنوعة. وإنسان اليوم لا يمكنه قراءة الأخبار اليومية قراءة سليمة دون أن تكون لديه معلومات جيدة عن علم الاقتصاد، فليس هناك إنسان لا يفكر ويخطط للمستقبل الذي سيعيشه مع أسرته، وأن يتعرف ويدرك القوى المؤثرة في حياتنا الاقتصادية.

تتعدد قضايا السياسة الاقتصادية التي تبرز في أيامنا هذه، والتي نناقشها بصورة مستمرة، فهناك السياسات التجارية، والتضخم، ودور الحكومة، والحد من ظاهرة الفقر، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وخفض معدلات النمو السكاني، وظاهرة البطالة عن العمل .... إلخ.

هذه المسائل الاقتصادية ناقشها علماء الاقتصاد منذ أكثر من مئتي عام، وكثرة الآراء حولها وحول المسائل الأخرى. درس هؤلاء العلماء وخلال فترات طويلة وظائف علم الاقتصاد كي يتمكنوا من الدفاع عن سياسات اقتصادية أفضل، واستطاعوا إقناع حكوماتهم باتباع العديد من السياسات الاقتصادية الأفضل.

إن علم الاقتصاد لا تتوافر لديه الفرص الملائمة لإجراء التجارب كعلم الجيولوجيا، أو علم التشريح؛ إلا أن علماء الاقتصاد استخدموا طرقاً عدة منها الملاحظات، أو التحليل والتركيب فرفضوا النظريات القديمة ليتوصلوا إلى نظريات أخرى جديدة. لا بد من الإشارة إلى أن استنتاجات الماضي قد تكون صحيحة في البيئة المتغيرة والمتسارعة في عالم اليوم، فهذه هي الأزمة المالية الاقتصادية العالمية أواخر العام 2008م طرحت شعار (إخراج الآراء الكينزية من صناديقها).

لقد عرفنا كيف رفض آدم سميث وهو مؤسس علم الاقتصاد الحديث في القرن الثامن عشر المعرفة التقليدية آنذاك عندما برهن على أن التدخل الحكومي في الاقتصاد يعد أمراً ضاراً بصفة عامة، وإن المنافسة بين المنتجين وبين البائعين والمشترين تخدم مصلحة الجمهور العريض بشكل أفضل، لقد اعترفت حكومات العالم بأفضلية اقتصاد السوق القائم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وأكدت الوقائع والممارسات الاقتصادية المتعددة صحة هذه الآراء، فكانت مسألة خفض الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية، وخصخصة الصناعات المؤممة في بريطانيا، وفرنسا، وإحياء الملكية الخاصة والمزارع الأسرية في الصين، وانهيار الاقتصاد الاشتراكي (المخطط) نهاية القرن العشرين، وإعادة بناء الاقتصاد الروسي واقتصاد دول المنظومة الاشتراكية السابقة على أساس الملكية

الخاصة لوسائل الإنتاج، كل ذلك أكد ويؤكد على أفضلية اقتصاد السوق على أن تتدخل الحكومة عند الضرورة وفي مجالات معينة وأوقات محددة تتطلبها ضرورات القرارات الاقتصادية اللازمة.

لقد كان لنظريات كينز دور هام حول زيادة الادخار والذي كون أساس الاستثمار المتزايد في الصناعات الحديثة، هذه الزيادة أدت وتؤدي إلى نمو اقتصادي متسارع ومستوى معيشة أفضل، تلك الأفكار الكينزية وغيرها يطالب بها الآن اقتصاديو العالم.

إن مسؤولي الاحتياطي الفدرالي الأميركي أفادوا أن السياسات النقدية ومعدلات الفائدة تلعب دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية في فترات معينة؛ وهكذا لعبت هذه الأفكار الدور الإيجابي في القرن التاسع عشر؛ ومن ثم أتت أفكار النصف الأول من القرن العشرين، كأفكار ريكاردو وألفرد مارشال وغيرها.

إن الاقتصاديين يعدون كفريق مؤخرة داعمين لرجال السياسة والسياسيين؛ وهم يتعرضون دوماً للهجوم علماً بأنه ليس من السهل أن تصبح اقتصادياً، وإن علم الاقتصاد هو علم دراسة الخيارات، أي هو العلم الذي ساعدنا ويساعدنا في فهم خياراتنا ونتائج هذه الخيارات، لقد أكد العديد من علماء الاقتصاد أن الاقتصادي الناجح هو الذي يتمتع بالصفات التي تميزه عن غيره من اقتصاديين وسياسيين، وعلى الاقتصادي أن يكون ملماً بالتاريخ، والفلسفة، والسياسة، والرياضيات، وفهم الرموز، والتحدث باختصار، وأن يتأمل الخاص في ضوء العام وأن يلمس المجرد والمادي المحسوس، وأن يدرس الحاضر في ضوء الماضي من أجل فهم المستقبل، وعلى الاقتصادي أن يكون لماحاً وهادئاً وغير مبالٍ في حينه ووقته، وعليه في كثير من الأحيان أن يكون قريباً من أرض الواقع كالسياسي.

إن الاقتصاديين المعاصرين يواجهون صعوباتٍ عديدة بخاصة في الدول النامية، وهم في الغالب مهمشون؛ أي لا تعتمد الحكومات على آرائهم أو لا تعمل تلك الحكومات باستشاراتهم أو بدراساتهم، رغم الحاجة الماسة إلى تلك الآراء والدراسات العديدة بخاصة تلك التي تمس الظواهر الاقتصادية السلبية في تنمية اقتصاد الدول النامية؛ حيث هناك العديد من الصعوبات الاقتصادية التي تعترض مسيرة التنمية الاقتصادية المستدامة؛ تلك التي تتطلب دراسات معمقة لإيجاد الحلول المناسبة والملائمة لمثل هذه الصعوبات.

إن عالم اليوم هو عالم القوة الاقتصادية (عالم التكتلات الاقتصادية) هذه القوة أفرزت القوة العسكرية والنفوذ السياسي العالمي، عالم اليوم هو عالم يتحكم بدوله دولة واحدة أو دول عدة، هنا ولا بد هنا

من الإشارة إلى دور الاقتصاديين الذي يجب أن يلعبوه إلى جانب السياسيين في الدول النامية، وذلك لرسم السياسات الهامة التي تحقق لتلك الدول ما هو مفيد لنموها الاقتصادي.

ولا بد من القول إن علم الاقتصاد قد يربك أذكى العقول، وهو العلم الذي لا تحكمه قوانين محددة كما قال الاقتصاديون الأوائل، فالإنتاج المرتفع الزائد، يؤدي إلى أسعار مخفضة، وزيادة الأموال المدخرة وتدني معدلات الاستثمار تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، والخوف من التضخم يدفع بأسعار الفائدة إلى الارتفاع، ولا بد من الإشارة إلى أنه ليس من السهل أن تكون اقتصادياً، فالاقتصادي الناجح ذاك الذي يعمل لمصلحة شعبه واقتصاده، غير قابل للإفساد، وهو الذي يتوجب عليه أن يكون قريباً من أرض الواقع، وهو الذي يملك مقدرة المقاربة بين العام والخاص، بين الحاضر والمستقبل، وهو القادر على تحليل الاقتصاديات الصغيرة، والاقتصاديات الكبيرة. هؤلاء الاقتصاديون الذين لا يمكنهم تجاهل التفاعل المستمر بين الحكومة والاقتصاد، وكان ذلك عبر تاريخ تطور المجتمعات البشرية في العصور الحديثة، فقد هاجم آدم سميث الحكومة كونها أيدت قيود التجارة التي طالبت بها آنذاك النقابات، وطالب بالحرية الاقتصادية دون التدخل الحكومي، وقال مالتوس إن القوانين الحكومية السيئة تعزز الفقر، وحذر ريكاردو من أن مذهب الحماية الحكومية إن استمر فقد يغرق بريطانيا في ظلام شديد، وأكد ماركس على أن الحكومة تعمل كأداة قمع واستغلال، وحاول كينز إيقاظ الموظفين الحكوميين من نوم عميق .... وما إلى ذلك. إن ذلك كله يقودنا إلى استنتاج مفاده أن الحكومات تواجه ضغوطاً سياسية تفرض عليها اتخاذ إجراءات معينة قد تعتقد أنها ملائمة، لتكون النتائج سلبية وأحياناً مدمرة. وهذه هي الأزمة المالية العالمية الناجمة عن قصور الدور الحكومي في الرقابة على الرهن العقاري، وملاءاته البسيطة والارتفاع الكبير لنسب الفوائد والأرباح والرقابة، وعجز المقترضين عن سداد ديونهم، كل ذلك أدى إلى نشوء الأزمة المالية التي بدأت من أميركا لتشمل دول العالم؛ وتتحول إلى أزمة مالية اقتصادية منذ نهاية عام 2008م.

تجدر الإشارة إلى أن العديد من السياسات الاقتصادية الجيدة ليست لعبة بلا فائزين؛ بل هي سياسات تعطي مكاسب إيجابية للبعض وخسائر أو ضحايا للبعض الآخر، إن الاقتصاديين الأكفياء هم الذين يدركون مضامين هذه السياسات؛ هم الذين يعبرون عن أن النتائج لمثل هذه السياسات وانعكاساتها على المجتمعات هي الهدف الأسمى، تلك السياسات التي تأخذ بالحسبان الزيادة المستمرة للدخل القومي والذي يعتمد على العمل، رأس المال، والموارد الطبيعية والتكنولوجيا،

والتطورات الحديثة لكل عنصر من عناصر الإنتاج هذه؛ على أن تؤدي تلك العناصر دورها في النمو الاقتصادي وعلى المدى الطويل.

من خلال المراقبة الدقيقة لتطور النظام الاقتصادي العالمي ومراقبة اقتصاد السوق؛ رأينا أن الاقتصاد العالمي بدوراته المتكررة يمر بمراحل ازدهار ثم انكماش ثم ركود، والتي تفضي إلى أزمة اقتصادية قد تكون قطاعية أو على مستوى اقتصاد الدولة أو أزمة اقتصادية عالمية. إن اقتصاد السوق وآلياته لا تحول الفقراء إلى أغنياء، إن الازدهار النسبي للعديد من دول العالم لم يؤد إلى المساواة بين الفقراء والأغنياء؛ فالفوارق بينهما ستبقى موجودة؛ إلا أن الحكومات قد تلعب دوراً في الحد من هذه الفوارق، وفي تخفيفها؛ وذلك عن طريق إعادة توزيع الدخل واتباع سياسات ضرائبية هادفة وغير ذلك.

إن التقدم العلمي التكنولوجي المذهل والذي يحقق تسارعاً كبيراً، بحيث لا يمكن الإنسان من أن يتعلم وبسرعة كافية تلك المنجزات المذهلة بدءاً من الحاسب وصولاً إلى علم الفضاء وما يحتويه، فعالم اليوم يقدم العديد من الفرص التي وصلت إلى درجة لم يعد الإنسان قادراً على التنبؤ بما سيحدث في حياتنا غداً، أي إن ذاك التقدم العلمي التكنولوجي العالمي أصبح أكبر من أن يستطيع الإنسان التحكم فيه، فما هو مطلوبٌ الآن معرفة كيفية التعامل مع عدم اليقين وليس كيفية ضمان الاستقرار.

لقد عجزت الدول العربية عن تحقيق التقدم في خططها التنموية حتى يومنا هذا؛ آخذين بالحسبان التفاوت بين الظروف والموارد المادية المتاحة لكل دولة من هذه الدول، كما لم تتمكن أي دولة من الارتقاء إلى مستوى الدول المتطورة عالمياً، كما لم تتمكن أي من الدول العربية من تلبية المتطلبات الاقتصادية الاجتماعية الأساسية للأمن القومي العربي أو تأمين متطلبات شعوبها، أو أن ترتقي أي من الدول العربية إلى مستوى التحديات التي تواجهها في المستقبل، مع الإشارة إلى أن أنماط النمو مستمرة حالياً ومنها :

- التناقض بين المعدلات المرتفعة للنمو السكاني العربي، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي العربي.
- التفاوت العميق في توزيع الثروة والدخل بين الدول العربية.
- ازدياد ظاهرة البطالة حتى في الدول النفطية الغنية.
- التخلف الشديد عن التطورات العالمية في مجالات عدة أهمها :

- علم المعرفة الاقتصادية، هجرة رؤوس الأموال العربية إلى الخارج، الانعزال عن التغيرات العالمية المتسارعة؛ أي عدم مشاركة دول العالم المتطور بالثورات التقنية، وثورة علم الذرة وثورة علم الجينات (الهندسة الوراثية).
- عدم وجود فلسفة تجمع بين العامل القطري والقومي، وعدم خلق رؤية كلية مستقبلية للتنمية على المستوى القومي.
- عدم الاستفادة من دروس العالم، مثال أوروبا التي تحاول توحيد نشاطها الاقتصادي السياسي، أو التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى.
- الهدر الاقتصادي الشديد ومختلف مظاهر الفساد التي تعم الأنظمة العربية؛ والتي تعد هدراً للثروات الوطنية.

لقد أكدت تجارب الدول العربية على إخفاء جهود التنمية القطرية التي أخفقت في التعاون والعمل الاقتصادي المشترك، والتي اصطدمت بدور الشركات متعددة الجنسيات وتحكمها في مصائر شعوب الدول العربية؛ ولاسيما التحول إلى استخدام القوة العسكرية لفرض أهداف الليبرالية الاقتصادية الجديدة كما حدث في العراق عام 2003م.

تؤكد الأحداث الاقتصادية العالمية على استمرار العمل من أجل السيطرة العالمية، وانعقاد اللقاءات الدولية في منتجع دافوس السويسري والذي يضم رؤساء دول وحكومات ومؤسسات مالية دولية وشركات متعددة الجنسيات، وشخصيات حكومية مختلفة يعملون تحت لواء العولمة، هذه اللقاءات إنما تهدف إلى تعزيز سلطة رأس المال وتحويل العالم إلى مزيد من الاندماج بالعولمة الاقتصادية؛ وتقوية هيمنة القطب الأوحد تحت مسميات متعددة (منها النظام العالمي الجديد) ليثير شعارات في العالم تحت مسميات مختلفة كصراع الحضارات، الحرب على الإرهاب، الديمقراطية، حقوق الإنسان ... إلخ.

لقد أدت آليات العولمة الثقافية والاقتصادية إلى مزيد من الفقر وتعثر التنمية الاقتصادية الواقعية لتقف شعوب دول الجنوب حائرة أمام سياسات الليبرالية الجديدة، وهذا ما أفرز وعزز سياسات دول ممانعة هنا وهناك؛ لتقف في وجه السياسات الليبرالية الجديدة والتي تحولت إلى فرض القوى العسكرية، إن العجز العربي الذي يقوم على تخلف البنى الاقتصادية والاجتماعية يتطلب إيجاد بدائل علمية واقعية تحقق للعرب نهوضاً يتلاءم مع متغيرات العالم المتسارعة؛ كي يحققوا وجودهم وكيانهم ومشاركتهم في التطورات العالمية الاقتصادية الاجتماعية.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

بعض المصطلحات الاقتصادية

- **الناتج المحلي الإجمالي** : هو قيمة جميع المنتجات (المخرجات) التي أنتجت في بلد معين وخلال سنة معينة، ذلك وفق سعر السوق الدارج.
- **الطلب الإجمالي** : مجموع الإنفاق المخطط له خلال فترة زمنية معينة، يحدد هذا الطلب مستوى الأسعار الإجمالي، ويتأثر بالاستثمار المحلي، وصافي الصادرات، ونفقات الحكومة.
- **منحنى الطلب الإجمالي** : هو المنحنى الذي يبين العلاقة بين كميات السلع والخدمات التي يرغب الناس في شرائهما، مع المستوى العام لأسعارها، وبقاء الأشياء الأخرى ثابتة.
- **العرض الإجمالي** : هو القيمة الإجمالي للسلع والخدمات التي ترغب المؤسسات في إنتاجها خلال فترة زمنية معينة.
- **منحنى العرض الإجمالي** : هو المنحنى الذي يبين العلاقة بين جميع المنتجات (المخرجات) التي ترغب المؤسسات في عرضها، ومستوى السعر الإجمالي.
- **الموجودات (الأصول)** : هي الملكية المادية، أو الحقوقية، أو المعنوية لها قيمة اقتصادية، مثل : المنشآت، المعدات، الأرض، براءات الاختراع، حقوق التأليف والنشر، المستندات المالية .... إلخ.
- **الإيراد الكلي** : السعر ضرب الكمية، أو قيمة المبيعات الإجمالية.
- **الميزان التجاري** : هو ذاك الجزء من ميزان مدفوعات الدولة المتعلق (بالأشياء المستوردة، أو المصدرة، وحين يشتمل على أشياء غير ملموسة أو خدمات، يطلق على مجموع صادرات السلع والخدمات تعبير (ميزان الحساب التجاري).
- **الميزانية العامة** : هي بيان وضع الشركة أو المؤسسة المالي. أو ميزانية الدولة السنوية التي تساوي دخل الدولة، المستوى الإجمالي.
- **البنك التجاري** : وسيط مالي يقبل الودائع المصرفية، يقبل المدخرات، ويقوم بالحسابات المصرفية الجارية، ويبيع الشيكات السياحية، ومنذ العام 1980م سمح لبنوك الادخار، ومؤسسات حفظ الودائع الأخرى، بأن تقبل فتح حسابات جارية لتصبح شبيهة بالبنوك التجارية.
- **المقايضة** : التبادل المباشر لسلعة بسلعة أخرى، دون استخدام أي وسيط آخر.
- **السند** : شهادة منتجة للفائدة تصدرها الحكومة، أو إحدى الشركات المساهمة، تعد بدفع مبلغ من المال (أصل الدين زائد الفائدة) في مواعيد مجددة في المستقبل.

- **الموازنة** : حساب مدته سنة واحدة عادة، لتشمل المقبوضات المتوقعة، والنفقات المخطط لها.
- **عجز الموازنة** : بالنسبة للحكومة هو زيادة مجموع النفقات عن مجموع الإيرادات، دون أن تشمل الإيرادات القروض، والعجز يمول عادة عن طريق الاقتراض.
- **فائض الموازنة** : زيادة إيرادات الحكومة عن نفقاتها، أي عكس عجز الموازنة.
- **الدورات الاقتصادية** : هي التقلبات في مجموع الناتج القومي والدخل والعمالة، والتي تمتد خلال فترة من سنتين إلى عشر سنوات، وتتصف بتوسعات أو تقلصات كبيرة في قطاعات الاقتصاد الكلي الحديث والإجمالي.
- **أسواق رأس المال** : هي أسواق تتم فيها المتاجرة بالموارد المالية (العملة، السندات، الأسهم)، لتشكل مع شركات الوساطة المالية، مؤسسات يتم من خلالها جمع المدخرات في الاقتصاد وتحويلها إلى المستثمرين.
- **نسبة رأس المال إلى المخرجات** : هي نسبة مجموع رأس المال، إلى نسبة مجموع الناتج الإجمالي السنوي.
- **الرأسمالية** : هي نظام اقتصادي تكون فيه جميع الملكيات (الأرض، رأس المال) مملوكة ملكية خاصة مستخدمة في توزيع الموارد، وزيادة المداخيل.
- **البنك المركزي** : مؤسسة مالية تنشئها الحكومة، تكون مسؤولة عن مراقبة عرض النقود، وشروط الائتمان، والإشراف على النظام المالي، وبخاصة على البنوك التجارية.
- **الحسابات الجارية** : إيداع في إحدى البنوك التجارية وغيرها من مؤسسات الوساطة المالية، والتي يمكنها إصدار الشيكات، وهي حسابات تحت الطلب، والتي يمكن سحبها دون إشعار مسبق، وهي غير منتجة.
- **توازن السوق** : هو سوق تكون الأسعار فيه من المرونة بما يكفي للموازنة بين العرض والطلب على مختلف السلع، أو أسواق المال، أو أسواق العمل، وأسواق العديد من المنتجات.
- **الاقتصاد الموجه** : هو تنظيم اقتصادي يعمل بتوجيهات الحكومة، والذي يطلق عليه (الاقتصاد ذو التخطيط المركزي)، لتكون فيه الملكية عامة على وسائل الإنتاج، وهو النظام الاقتصادي الاشتراكي.
- **المنافسة الكاملة** : هي الأسواق التي لا تتحكم فيها شركة أو مستهلك بحيث تؤثر على سعر السوق أما المنافسة غير الكاملة فهي التي قد يتحكم فيها شركة، أو تاجر .. أو تجار عدة، هذه المنافسة بنوعيها تؤثر في الطلب والعرض على السلع والخدمات كلها.

- **الفائدة المركبة** : هي الفائدة التي تحسب على مجموع الفوائد المكتسبة سابقاً علاوة على المبلغ الأصلي، مثال : إذا أودعت مبلغ (100) ألف ليرة سورية بفائدة مقدارها 10% سنويا في نهاية العام يصبح المبلغ الأصلي مع فوائده = (110000) ليرة سورية، في نهاية السنة الثانية نحصل على فوائد قدرها (11000) فيصبح المبلغ الإجمالي (121000) وهكذا في السنوات القادمة.
- **ضريبة دخل الشركات** : ضريبة حكومية تفرض على الدخل الصافي للشركات سنوياً.
- **الشركة المساهمة** : شركة يمتلكها أفراد، أو شركات أخرى لها حقوق البيع والشراء التي يتمتع بها الفرد، تكون منفصلة قانونياً عن الأشخاص الذين يمتلكونها وهي (محدودة المسؤولية).
- **الائتمان** : عملية نقدية، استخدام أموال شخص آخر مقابل وعد يرده (مع فائدة) في وقت آخر. مثال : القروض قصيرة الأجل التي تقدمها البنوك.
- **انكماش** : هبوط في المستوى العام للأسعار.
- **الديمغرافيا** : دراسة السكان وتركيبهم العمري وسلوكياتهم.
- **هبوط قيمة العملة** : انخفاض سعر العملة مقابل العملات الأخرى.
- **خفض قيمة العملة** : تخفيض السعر الرسمي لعملة دولة ما، مقابل عملات الدول الأخرى، أو مقابل الذهب.
- **رفع قيمة العملة** : ارتفاع سعر صرف عملة أجنبية.
- **الضرائب المباشرة** : هي الضرائب المفروضة على الأفراد والشركات، وعلى من يكسب الأرباح.
- **الضرائب غير المباشرة** : هي الضرائب المفروضة على السلع والخدمات، أي بشكل غير مباشر على الناس، وتشمل ضرائب المبيعات، ضرائب الأملاك، ضرائب المستوردات، ضرائب الكحول، ضرائب الوقود .... إلخ.
- **الضريبة التصاعدية** : هي الضريبة التي تتصاعد مع تصاعد الدخل، أي كلما ازداد الدخل ازداد حجم الضريبة.
- **التعرفة الجمركية** : ضريبة تفرض على كل سلعة يجري استيرادها من دولة أجنبية إلى دولة أخرى.
- **الاقتصاد القياسي** : هو فرع الاقتصاد الذي يستخدم الأساليب الإحصائية لقياس وتقدير الاقتصاد الكلي.
- **النمو الاقتصادي** : الزيادة السنوية في الناتج المحلي الإجمالي.
- **الكفاءة** : عدم وجود هدر، أي استخدام الموارد الاقتصادية كي تنتج أعلى مستوى ممكن.

- **المرونة** : مصطلح اقتصادي يستخدم لمعرفة مدى تجاوب أحد المتغيرات، مع حدوث تغير في متغير آخر. مثال : مرونة س بالنسبة إلى ص تعني، نسبة التغير في س مقابل كل 1% تغير في ص.
- **نظام سعر الصرف** : مجموعة القواعد والترتيبات والمؤسسات التي يتم في ظلها وبموجبها الدفع بين الدول، كان النظام على أساس قاعدة الذهب (بريتون وودز) أهم الأنظمة لسعر الصرف، أما اليوم المتبع هو نظام سعر الصرف المرن.
- **الاحتياطي المصرفي** : هي النسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك على شكل نقد مختزن، ويفرض عادة على البنوك إبقاء 12% من حسابات التعاملات على شكل احتياطي.
- **الاحتياطي الدولي** : تحتفظ الدول كلها بنسبة معينة من الاحتياطي على شكل ذهب أو عملات دول أخرى، تستخدم هذه المبالغ الاحتياطية عندما تواجه دولة معينة صعوبات في ميزان مدفوعاتها، أما إذا كانت الدولة مستعدة للسماح لسعر عملتها كي يبقى معوماً بحرية فإنها لن تحتاج إلى أي احتياطيات.
- **الصادرات** : هي سلع وخدمات تنتج في دولة ما، وتباع في دولة أخرى، وتشمل السلع والخدمات كلها.
- **المستوردات** : هي السلع والخدمات المستوردة من دولة إلى دولة أخرى.
- **السياسة المالية** : برنامج حكومي لرسم سياسة النقود، السيولة، شراء السلع والخدمات، حجم الضرائب وأنواعها، الإنفاق على الدفعات التحويلية.
- **الأوراق المالية** : اصطلاح يستخدم للدلالة على تشكيلة واسعة من الأصول المالية مثل : الأسهم، السندات، الكمبيالات، أي الوثائق المستخدمة لإثبات ملكية تلك الأصول المالية.
- **نظرية المحفظة** : نظرية اقتصادية تبين كيف يمكن لمستثمر عقلاني أن يستثمر في أسواق المال، أي أن يوزع استثماراته في أنواع عدة من الأسهم والسندات لتشكل محفظة مالية.
- **الوسيط المالي** : مؤسسة تتلقى الأموال من المدخرين، وتسلفها للمقترضين، مثل البنوك، ومؤسسات الادخار.
- **القطع الأجنبي** : هو عملة متفق عليها عالمياً تسمح لدولة ما، بتسديد مبالغ مستحقة لدولة أخرى.
- **سوق القطع الأجنبي** : أسواق تتم فيها عمليات تبادل عملات دول مختلفة.
- **سعر الصرف الأجنبي** : هو السعر الذي تستبدل فيه إحدى الدول عملتها بعملة دولة أخرى.

- **وديعة لأجل** : أموال تحفظ في البنوك لا يجوز سحبها قبل الموعد المحدد.
- **قاعدة الذهب** : نظام تقوم الدول بموجبه بالتالي :
- الإعلان عن أن كل وحدة من عملة دولة معينة تساوي وزناً ثابتاً من الذهب.
- تحتفظ هذه الدولة باحتياطي من الذهب في مصرفها المركزي، وتكون مستعدة لبيعه أو شرائه بحرية وفق السعر المعلن.
- لا تفرض الدولة أية قيود على بيع وشراء الذهب.
- **الفائدة** : العائد المدفوع لمن يُقرض نقوداً.
- **سعر الفائدة** : النسبة المئوية السنوية المدفوعة لمن أقرض ويقرض نقوداً.
- **التضخم أو معدل التضخم** : هو ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، أما معدل التضخم، فهو النسبة المئوية للارتفاع السنوي في المستوى العام للأسعار.
- **الدخل** : مجموع الأجور، أو الأرباح، أو الفوائد، أو الريع أو غيرها من المقبوضات التي يحصل عليها الفرد خلال فترة زمنية محددة (عام عادة).
- **المدخلات** : هي السلع والخدمات التي تستخدمها الشركات والمؤسسات التجارية في عملياتها الإنتاجية (عوامل الإنتاج المستخدمة لإنتاج سلعة ما).
- **الاستثمار** : توظيف رؤوس الأموال النقدية التي تضم (أرض، أبنية، معدات، بضائع مخزنة ... إلخ) هذه هي استثمارات مادية ملموسة، إلى جانب ذلك هناك استثمارات غير ملموسة مثل (التعليم، رأس المال البشري، البحوث والتطوير، الصحة ... إلخ)، أو شراء أسهم وسندات. أي إنه نشاط اقتصادي يتخلى الفرد أو الشركة عن جزء من الاستهلاك اليوم ليوظف الأموال المدخرة التي ستنتج في المستقبل.
- **السوق** : المكان الذي تتفاعل فيه أعمال البائعين والمشترين، وفيه تتشكل الأسعار التي يؤثر فيها كميات السلع، وفي السوق يفعل قانون العرض والطلب فعله بقوة، وهناك أسواق للأسهم، أسواق السلع، أما الآن فقد أصبح الهاتف، والفاكس، والتلفاكس، وبخاصة الشابكة (شبكة الانترنيت) ... وغيرها، وسائل للبيع والشراء.
- **فشل السوق** : عدم قدرة السوق على تصريف السلع والمواد بشكل جيد، وهذا يخضع لتأثيرات المنافسة أو المؤثرات الخارجية.
- **القوة في السوق** : مدى سيطرة شركة ما، أو مجموعة شركات على قرارات الإنتاج والسعر في صناعة معينة، أي في حالة وجود احتكار ما أو صناعة قادرة على المنافسة الكاملة أو الجزئية.

- **الرأسمال البشري** : مجموعة المعارف والمهارات التي تمتلكها القوى العاملة لدولة ما.
- **العمالة الكاملة** : تعبير يستخدم للدلالة على عدم وجود بطالة عن العمل، أو مستوى متدنٍ من البطالة.
- **البطالة الهيكلية** : عبارة عن وجود أماكن عمل (شواغر)، إلا أن العمال العاطلين عن العمل لا يملكون المهارات اللازمة لهذه الشواغر، أي إن الشواغر تقع في مناطق بعيدة عن سكن العمال العاطلين عن العمل.
- **القوى العاملة** : هي مجموعة من الناس (ذكور وإناث) الواقعين ما بين سن (16–65) عاماً والذين يعملون أو عاطلون عن العمل أو نسبة هؤلاء من المجموع الكامل للسكان.
- **الميركنتالية (المذهب التجاري)** : مذهب اقتصادي ساد في أوروبا منذ بداية القرن السادس عشر، عدّ أن الثروة تكمن في جمع أكبر كمية من الذهب والفضة، سعت أوروبا آنذاك وحتى نهاية القرن السابع عشر إلى جمع كميات كبيرة من هذين المعدنين بطرق عدة تجارية وصناعية واستخراجية وغيرها، هذا المذهب دعا وعمل على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق فرض القوانين المتعددة.
- **الاقتصاد الكلاسيكي** : هو مدرسة الفكر الاقتصادي البريطاني والذي يسيطر قبل ظهور المدرسة الكينزية (أعمال كينز) أسسها آدم سميث، دافيد ريكاردو، توماس مالتوس، جون ستيوارت ميل وغيرهم ذلك منذ بداية القرن السابع عشر.
- **اليد الخفية** : مفهوم طرحه آدم سميث عام 1776م ليصف التناقض في اقتصاد السوق، ويقول إن الفرد يعمل لمصلحته الخاصة، هذه المصلحة تشكل جزءاً من مصالح الجميع، ومجموع المصالح الفردية هذه تجتمع لتشكل اليد الخفية لمصلحة المجتمع ككل.
- **قانون ساي في الأسواق** : قال بهذا القانون (جان باتيست ساي) عام 1803م، إن العرض يخلق الطلب المساوي له، أي إن مجموع القوة الشرائية تساوي مجموع المداخيل والمخرجات، خالف هذا الرأي كينز فقال : قد لا تنفق جميع المداخيل بل يذهب جزء منها إلى الادخار.
- **الاقتصاد الكينزي** : هو الأفكار التي طورها الاقتصادي البريطاني (جون مينارد كينز) والتي تقول: إن الاقتصاد الرأسمالي لا يميل تلقائياً إلى تحقيق توازن في العمالة الكاملة، أي لا بد من وجود نسبة من البطالة، قال كينز إن أصحاب رؤوس الأموال يقومون بدراسة حاجة السوق وعليهم أن ينتجوا أقل من هذه الحاجة كي لا يحدث أزمة فيض في الإنتاج؛ عندها يكون الطلب

منطبقاً مع الواقع الفعلي والذي أسماه (الطلب الفعال) كما قال كينز : إن معالجة العديد من الاختلالات الاقتصادية تتم عن طريق سياسات مالية ونقدية لزيادة الطلب الإجمالي وغيره.

- **الاقتصاد الجزئي** : هو التحليل الاقتصادي الذي يتناول العمليات الاقتصادية على مستوى الوحدة الاقتصادية (الشركة) ويشمل تشكل الأسعار، الضرائب، سلوك المستهلك، مرونة العرض والطلب .... إلخ.
- **الاقتصاد الكلي** : هو التحليل الاقتصادي الكلي الذي يتناول العمليات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي أي الذي يدرس الدخل، الإنتاج، الادخار، الاستثمار، والفائدة، والمستوى العامل للأسعار، والتجارة الخارجية، والتشغيل، وغير ذلك.
- **الاشتراكية** : مذهب اقتصادي اجتماعي تكون فيه وسائل الإنتاج كلها ملكية عامة، تعمل تحت إشراف الدولة، ويعمل على أساس التخطيط المركزي، العمل على مبدأ: كل حسب جهده، ولكل حسب عمله.
- **الشيوعية (الماركسية)** : مجموعة العلوم الفلسفية والاقتصادية والاجتماعية التي طرحها كارل ماركس في القرن التاسع عشر، حيث تنبأ بسقوط النظام الرأسمالي بسبب تناقضاته كونه يقوم على استغلال الطبقات العمالية ليستبدل بالنظام الاشتراكي ثم الشيوعية كمرحلة متقدمة ينتفي فيها الاستغلال ويكون دور الدولة هو المحدد للنشاط الاقتصادي، الإنتاج والدخل والتوزيع، ويتم التوزيع على أساس: كل حسب جهده ولكل حسب حاجته.
- **الاقتصاد المختلط** : يعمل فيه أنماط اقتصادية عدة (قطاع خاص، قطاع عام، قطاع مشترك)، يعمل على أساس العرض والطلب والمنافسة، ونظام الأسعار في السوق، إلا أنه يستخدم أسلوب التدخل الحكومي (التنظيم، الإنفاق، الضرائب، التدخل الجزئي في الأسعار .... إلخ).
- **الاقتصاد المفتوح** : اقتصاد يشارك في تجارة الدولة، استيراد وتصدير السلع والخدمات والرساميل، تتم هذه العمليات مع الدول الأخرى. والاقتصاد المغلق هو عكس ذلك.
- **الاحتكار** : اتفاق رضائي بين شركات عدة لتشكل شركة كبيرة تسمح له القوة الاقتصادية بالتحكم في أسواق بيع وشراء المواد الأولية والمنتجات، لتفرض الأسعار التي تريد عن طريق السيطرة الاحتكارية أو المنافسة الاحتكارية.
- **شركة التضامن** : شركة مؤسسة بين شخصين أو أكثر للقيام بأعمال إنتاجية معينة، لا تتخذ شكل شركة مساهمة وليست شركة محدودة المسؤولية؛ بل هي شركة يتضامن مؤسسوها مع بعضهم بشأن الإنتاج، الأرباح، الخسائر إن وجدت.

- **المخرجات** : هي مختلف أنواع السلع والخدمات النافعة سواء أكانت مخصصة للاستهلاك أم إنتاج سلع أخرى.
- **المدخلات** : النفقات الكاملة لإنتاج سلعة ما أو خدمة ما. مثال : الأرض، البناء، الصفوف، المدرسون، الكتب، الورق .... كلها مدخلات أما الخريجون فهم المخرجات.
- **الادخار** : هو جزء من الدخل والذي لا يستهلك بل يدخر لدوافع مختلفة.
- **الأرباح** : مجموع الإيرادات مطروحاً منها تكاليف الإنتاج التي أنفقت فعلاً.
- **الأجور الاسمية** : كمية النقد التي يأخذها العامل في اليوم أو الشهر. مثال : الأجر اليومي للعامل = 400 ليرة سورية.
- **الأجور الحقيقية** : تمثل القوى الشرائية للأجور الاسمية، أي القوة الشرائية لمبلغ 400 التي حصل عليها العامل، وتقاس عادة بنسبة مئوية بين معدل الأجر النقدي ومعدل الأجر الحقيقي.
- **الريع الاقتصادي** : استخدم هذا المصطلح في القرن التاسع عشر على يد الاقتصاديين البريطانيين للدلالة على الدخل المكتسب من الأرض، أي العائد المدفوع لمالك الأرض والذي يسمى بالريع.
- **إنتاجية العمل** : تعبير يشير إلى العلاقة، والتناسب بين المدخلات والمخرجات. مثال : مجموع المخرجات مقسومة على مدخلات العمالة يساوي إنتاجية اليد العاملة. ترتفع الإنتاجية إذا أنتجت الكمية ذاتها من المدخلات، أي إذا كانت المخرجات أكثر بسبب اليد العاملة الماهرة، أو التكنولوجيا الأكثر تطوراً، أو تكثيف رأس المال.
- **القيمة المضافة** : هي الفارق ما بين قيمة السلعة المنتجة، وتكاليف إنتاجها. مثال : إذا كان ثمن قميص واحد = 500 ليرة سورية وتكاليف إنتاجه = 400 ليرة سورية فالقيمة المضافة هي 100 ليرة. إن القيم المضافة تتكون من الأجور، الفوائد، الأرباح، الريع.
- **ضريبة القيمة المضافة** : ضريبة تفرض على الشركات كنسبة من أرباحها، أي من قيمتها المضافة.
- **أي، وكيف، ولمن** : هي المشاكل الأساسية الثلاث للتنظيم الاقتصادي في دولة ما.
- **أي** : هي مشكلة كم من السلع والخدمات سيتم إنتاجها باستخدام موارد المجتمع المحدودة.
- **كيف** : اختيار تقنية معينة يتم بواسطتها إنتاج كل سلعة من السلع المراد إنتاجها.
- **لمن** : أي لمن ستنتج السلع، أي الطريقة التي يتم بموجبها توزيع السلع بين أفراد المجتمع، أي إن السلع يجب أن تكون مرغوبة من قبل أفراد المجتمع.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

المراجع

- الفكر الاقتصادي في مقدمة ابن خلدون، رسالة دكتوراة، محمد علي نشأت، القاهرة، 1944م.
- د. أحمد السمان، الوقائع والنظريات الاقتصادية في العصر الحديث، جامعة دمشق، 1947م.
- د. محود نيربي، المذاهب والنظريات الاقتصادية، جامعة حلب، 1976م.
- د. عبد الرحيم بوادقجي، تاريخ الوقائع والأفكار الاقتصادية، مطابع الوحدة، دمشق 1981م.
- د. محمد حامد دويدار، د. مجدي شهاب، جامعة الاسكندرية، الدار الجامعية 1988م.
- د. أحمد مندور، د. أحمد رمضان، مقدمة في الاقتصاد، جامعة الاسكندرية، بيروت 1990م.
- د. حازم الببلاوي، أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين، ترجمة نزيرة الأفندي، المكتبة الأكاديمية، القاهرة 1996م.
- عالم المعرفة، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الكويت 2000م.
- د. إسماعيل سفر، د. عارف دليلة، تاريخ الأفكار الاقتصادية، جامعة دمشق 2000م.
- بول . ساموبلسون، الاقتصاد، الأهلية للطباعة والنشر، عمان 2001م.
- د. مجدي شهاب، د. زينب عوض الله وآخرون، أساسيات الاقتصاد السياسي، جامعة بيروت العربية 2003م.
- د. عدنان سليمان، اقتصاد السوق الاجتماعي، دمشق 2005م.

المدقق اللغوي : د. ماجد أبو ماضي

. حقوق الطبع والترجمة والنشر محفوظة لدى مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية .